الفريق أول

محمد فوزي

حرب الثلاث سنوات

١٩٦٧-١٩٧٠





حــرب
الثلاث
سنوات

الفريق أول
محمد فوزي

حرب الثلاث سنوات

١٩٦٧-١٩٧٠





لمزيد من المعلومات عن الكرمة للنشر والتوزيع: www.facebook.com/alkarmabooks

فوزي، محمد.
حرب الثلاث سنوات: ١٩٦٧–١٩٧٠ / محمد فوزي – القاهرة: الكرمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
٤٤٠ ص؛ ٢٣ سم.
تدمك: 9789776467279
حرب يونيو ١٩٦٧، مصر.
مصر – تاريخ – جمال عبد الناصر (١٩٥٤–١٩٧٠)
أ – العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١١٢٥٩ / ٢٠١٥

٢ ٤ ٦ ٨ ١٠ ٩ ٧ ٥ ٣ ١

تصميم الغلاف: عمرو الكفراوي

المحتويات

مقدمة

إن لمفكرتي اليومية الفضل الأول في جمع هذه الأحداث طوال الأربعين عامًا، ولم يكن هناك بديل لذلك، إذ إن الظروف السياسية والاجتماعية والمعنوية التي عاصرتها، جعلت البحث عن الحقيقة شيئًا صعبًا للآتي:

١ ـ خروج أعداد ضخمة من القادة والضباط من الخدمة لأسباب سياسية خلال حقبة قصيرة من الزمن، كان له ضرره في فقدان الخبرة العسكرية، وفي تصدع التقاليد العسكرية التي تتوارث جيلًا بعد جيل. فبين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦٧ كان عدد القادة والضباط الذين شطبت أسماؤهم من قائمة العسكريين العاملين أكثر بكثير جدًّا من عدد القادة والضباط المحالين إلى التقاعد، بحكم السن أو الوفاة أو الاستشهاد، مما نتج عنه عدم وجود تدرج هرمي مقرون بزمن معقول، لإمكان الاحتفاظ بالخبرة والتقليد العسكريين، الأمر الذي ضاعت معه الحقائق والدراسات المكتسبة لهذا العدد الكبير من القادة والضباط.

٢ ـ خلو المكتبة العسكرية من كتب عسكرية تبين الحقائق والدروس المستفادة منها بالتفصيل، لتأخذ طريقها إلى عقول وأفكار الأجيال العسكرية الناشئة، ولتكون مرجعًا تاريخيًّا للأجيال القادمة.

٣ ـ لم يدون أو ينشر منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ أية حقائق أو دراسات، ولم يجر أي تحليل عسكري عن المعارك التي حدثت خلال هذه الفترة من الزمن، لأسباب سياسية ومعنوية، الأمر الذي أوقع ضررًا كبيرًا بالأجيال اللاحقة والناشئة من القادة، فوقعوا بدون مبرر في الأخطاء العسكرية نفسها في المعارك التي قادوها بعد ذلك.

إن المكسب الكبير المتحقق من دراسة واستيعاب الأخطاء العسكرية السابقة على جميع المستويات، من القائد العظيم إلى الجندي البسيط، هو الاستفادة من الخبرات السابقة والحرص على عدم تكرار الأخطاء فتسلم بذلك أرواح كثيرة.

وإن جاز عدم نشر الحقائق التاريخية في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فإنه غير جائز في المجال العسكري إطلاقًا، إذ إن العلم والمعرفة والخبرة المكتسبة من المعارك، لا يصح أن يحجبها أي عائق أو مانع، حتى لو كانت حقائقها وظروفها سيئة، وأبرز مثل تاريخي على ذلك هو ما حدث عام ١٩٥٦، وعام ١٩٦٧ . فقد شاءت الظروف السياسية والمعنوية بعد معركة ١٩٥٦ أن تمنع القيادة العسكرية نشر أو ذكر حقائقها، خوفًا من تقليل شأن المكاسب السياسية الباهرة التي حققتها مصر عقب هذه المعركة. ولقد أصبحت مصر منارًا ومثلًا قوميًّا على صعيد الوطن العربي، وفي العالم الثالث كله، وخاصة الدول الأفريقية، وفي نفس الوقت علقت أخطاء المعركة العسكرية على شماعة المكسب السياسي، وظلت كذلك طوال عشر سنوات. وبينما كان العدو الإسرائيلي يعمل بجدية في تجهيز قواته المسلحة وشعبه لجولة عسكرية جديدة كانت قواتنا المسلحة منشغلة بقضايا وأمور حالت بينها وبين استيعاب دروس معركة ١٩٥٦، فتكررت نفس الأخطاء، ومن ثم كانت هزيمة ١٩٦٧.

لقد أطلقت صفة النكسة على معركة ١٩٦٧، وهو وصف مبالغ فيه، إذ إن معركة ١٩٦٧ ما هي إلا معركة خاسرة وقتيًّا، لم يتسبب عن نتائجها استسلام أو نهاية للصراع العربي-الإسرائيلي، بل أعقبها مباشرة، مواصلة القتال الذي استمر بين مصر وإسرائيل ثلاث سنوات متصلة، وأصبح عنوانًا لمذكراتي هذه، «حرب الثلاث سنوات».

لقد بدأت بالبحث عن الأسباب المؤدية إلى معركة ١٩٦٧ والعوامل المؤثرة في نتائجها، وسعيت إلى استقراء الأحداث والحقائق من مفكرتي اليومية منذ عام ١٩٦٢ وجمعها وتصنيفها وتحليلها، ووجدت بعد جهد طويل أن ثمة عوامل معينة أدت إلى أن تخوض القوات المسلحة المصرية والقوات المسلحة لدول المواجهة عدا لبنان معركة ١٩٦٧ في توقيت وظروف لم تكن

من صنعها، ولم تكن لديها الرغبة أو الاستعداد لمواجهتها، وأهمها حسب ما ورد في هذه المذكرات هو:

١ ـ كان لتوجيه القوات المسلحة المصرية لمجهودها الرئيسي إلى عملية الوحدة مع سوريا ثم حرب اليمن تأثيره السلبي على عدم الاهتمام بالتدريب، وإعداد القوات المسلحة، وتجهيز مسرح العمليات الرئيسي للمعركة المقبلة مع إسرائيل، بالإضافة إلى المفاهيم السلبية الكثيرة، التي دخلت رؤوس أفراد القوات المسلحة نفسها نتيجة اشتراكهم في عمليات عصابات في حرب اليمن، وكان لها رد فعل عكسي في معركة ١٩٦٧.

٢ ـ العجز عن تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي الكفيل بمساندة دول المواجهة في توقيت مناسب للمعركة مع إسرائيل، وخاصة موقف السعودية بالذات من حرب اليمن، وتأثيره السلبي على توفير الجهد العسكري والسياسي الموحد عربيًّا ضد إسرائيل.

٣ ـ كان لعداء الولايات المتحدة والدول الغربية السافر لنا في ذلك الوقت أثره الهام في دعم العدو الإسرائيلي من ناحية وتشكيل الرأي العام العالمي من ناحية أخرى.

٤ ـ الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٦٢ جعل الموقف الداخلي في مصر غير طبيعي، وقد تصاعد هذا الصراع إلى قمته في سنوات ما قبل معركة ١٩٦٧ لدرجة أثرت على صنع القرار، وأوجدت مواقف أثرت تأثيرًا مباشرًا على المعركة نفسها. ثم إن انفراد المشير بالسلطة الفعلية على القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني وانتفاء سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني تسبب في عدم وجود رأي جماعي وأثر بالتالي على صنع القرار الاستراتيجي-العسكري للدولة.

٥ ـ نجاح المشير عبد الحكيم عامر في هذا الصراع بتوليه مركزين متداخلين في وقت واحد، أحدهما نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والثاني القائد العام للقوات المسلحة، وبسط نفوذه على بعض أجهزة الدولة وخاصة أجهزة

الأمن، وتمكنه في نفس الوقت من إخراج القوات المسلحة المصرية من وضعها الطبيعي في الهيكل التنظيمي في الدولة.

٦ ـ دعوى الأمن، أمن القائد والقوات المسلحة والثورة، نتيجة للصراع الداخلي جرَّت القوات المسلحة إلى طريق أبعد ما يكون عن الالتزام الأصلي استعدادًا للمعركة. ثم إن سيادة الممارسات التي تتسم باستعراض القوة واستغلال النفوذ والخلط بين السلطات والتمادي في الاستهتار وعدم الانضباط والتعالي والمخادعة الإعلامية، كل هذا أدى إلى انعزالها عن الشعب الذي التف حولها وأيدها عام ١٩٥٢، ففقدت القوات المسلحة معنويًّا أكبر سند لها وهو الشعب.

٧ ـ وأخيرًا موقف قفل خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، والذي ظهر من استعراض مفكرتي في ذلك الوقت أن اتجاه الرئيس جمال عبد الناصر السياسي لم يكن مخططًا على هذا الأساس لولا إصرار المشير عبد الحكيم عامر على عملية القفل، وأصبح الموقف معقدًا وعمدت إلى تفسيره في هذه المذكرات.

* * *

وبعد أن سردت أحداث معركة ١٩٦٧ بمراحلها المتعددة، بدءًا بحشد القوات المسلحة في سيناء، ومرورًا ببنية وتخطيط العمليات الحربية للمشير عبد الحكيم عامر، الذي لم يتمسك بهدف معين وغيَّر هذه الخطط أربع مرات، ثم ما تبع ذلك من تحركات كثيرة أنهكت فكر القادة في الميدان كما أنهكت القوات والمعدات، ففاجأها العدو قبل أن تستكمل استعدادها في أوضاعها المتغيرة، ثم كان أمر الانسحاب الغريب في أدائه وفي توقيته، وكانت الهزيمة التي فقدت فيها القوات المسلحة أغلب أسلحتها ومعداتها؛

ثم وصلت إلى نهاية الصراع على السلطة بوفاة المشير وإعادة الأوضاع غير العادية إلى وضعها الطبيعي، ورفض الشعب الهزيمة وتمسكه بالقائد جمال عبد الناصر، الذي بدأ في تنظيم الإدارة الحكومية وترأس مجلس الوزراء ووضع استراتيجية جديدة، وحدد هدف الشعب والقوات المسلحة بالصمود والتصدي

ومواصلة القتال مع إسرائيل، ثم تأييد الدول العربية شعوبًا وحكومات للسياسة الخارجية لمصر والوفاق مع السعودية وتكوين رأي عربي موحد سياسيًّا وتقرير دعم اقتصادي لدول المواجهة في اتفاق جماعي في مؤتمر الخرطوم؛

بعد ذلك انتقلت إلى مرحلة إعادة بناء القوات المسلحة من جديد، التي كانت عملًا شاقًّا ولكنه تم بنجاح، من خلال تطوير أسلوب العمل في الدولة وتوثيق الصلة بالشعب مع توحيد القيادتين العسكرية والسياسية، وتماسك الجبهة الداخلية، وتحديد استراتيجية جديدة للدولة (إزالة آثار العدوان)، ووضع هدف محدد واضح للقوات المسلحة مع تنسيق جيد بين وزير الخارجية محمود رياض وبيني في توحيد الجهود السياسية والعسكرية في نطاق العمل الجماعي في مجلس الوزراء، فاندفعت عجلة بناء وتنظيم وتسليح وتدريب وإعداد القوات المسلحة مع عمليات الصمود بالقتال مع العدو، فاستمر الصراع وسقط قرار وقف إطلاق النيران، وكانت معركة رأس العش في ١/ ٧/ ١٩٦٧ بعد عشرين يومًا من معركة يونيو ١٩٦٧، واستمرت المعارك مع إسرائيل، وأخذت تتصاعد في مراحل من الصمود إلى المواجهة إلى الردع إلى التحدي، ملحقة بالعدو خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات طوال ثلاث سنوات أطلق عليها اسم «حرب الاستنزاف».

وقد كتبت أكثر من فصل في أسلوب إعادة بناء القوات المسلحة وتكوين الجيوش الميدانية لأول مرة وفي اندماج الشعب والحكومة مع القوات المسلحة، وإعداد مسرح العمليات الحربية الذي شمل أرض الجمهورية كلها للمعركة القادمة، وكان أبرز جهد في هذا المجال هو تنظيم وزيادة حجم وتدريب وإعداد قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية، مما جعل التوازن والفاعلية والقدرة القتالية تتم لأول مرة في القوات المسلحة المصرية في أقصر وقت ممكن، ودخول الجندي المثقف خريج الجامعة والمعاهد العليا لأول مرة في صفوف القوات المسلحة، ووضع الأسس والمبادئ العملية لتطوير أسلوب إعداد المقاتل معنويًّا.

كما خصصت فصلًا كاملًا عن تعاون الاتحاد السوفيتي ومساعدته لمصر

سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا وتصاعد الدعم للقوات المسلحة مع القدرة العالية في استيعاب الأسلحة الحديثة والمتطورة، بمعرفة الجندي المثقف، حتى وصلت في عام ١٩٧٠ إلى قدرة وفاعلية قتالية تفوق قدرة إسرائيل. وكان الفضل لمجهود المستشارين السوفييت الذين لم يبخلوا ببذل كل طاقاتهم وخبرتهم وأرواحهم لرفع القدرة القتالية وتحديث وتطور القوات المسلحة المصرية.

وتنتهي هذه المذكرات بوصول حرب الاستنزاف إلى غايتها واستكمال الاستعداد لحرب التحرير الشاملة، فبوصول الصواريخ سام ٣ وسام ٦، ٧ والأجهزة الإلكترونية وطائرات وأجهزة الرادار الإنذارية لمصر عام ١٩٧٠، وتنظيم هذه المعدات في أضخم تجميع دفاع جوي غرب قناة السويس، وحول المدن والمطارات والأهداف الحيوية، وصلت مصر إلى قدرة تحدي إسرائيل، وبدأت معارك الصواريخ سام، وعناصر الدفاع الجوي الأخرى تدخل معركة التحدي مع طائرات إسرائيل الحديثة الأمريكية الصنع من طراز فانتوم ٤ وسكاي هوك، وتغلبت الصواريخ سام وقطعت ذراع إسرائيل الطويلة، وتهاوت الطائرات الأمريكية يومًا بعد يوم، وكان يوم ٣٠/ ٦/ ١٩٧٠ يومًا تاريخيًّا لقوات الدفاع الجوي المصري، إذ نجحت صواريخ سام في تدمير ٨ طائرات فانتوم وسكاي هوك وأسر ٥ طيارين في يوم واحد، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تسارع إلى عرض مشروع لوقف إطلاق النيران قبلته مصر لأنه كان يحقق لها أهدافًا عسكرية حيوية بالنسبة لحرب التحرير القادمة، بالإضافة إلى أهداف سياسية، وقبلته إسرائيل متنازلة بذلك عن أهداف كانت تصر عليها في بداية حرب الاستنزاف، وأُوقفت النيران بناء على طلب الولايات المتحدة، إنقاذًا لإسرائيل في ذلك الوقت.

وانتهت حرب السنوات الثلاث يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠ بمكاسب سياسية لمصر، كما أن القوات المسلحة أصبحت قادرة على تنفيذ خطة تحرير سيناء بالقوة، مطبقة الخطة ٢٠٠ التي تدربت عليها عمليًّا وبالجنود، لتحرير سيناء في اثني عشر يومًا.

واختتمت مذكراتي هذه بفصل أظهرت فيه الفرق بين التحضير الجيد والتخطيط للأهداف مع وجود الإرادة والتصميم لدى القائد والشعب والقوات المسلحة

للوصول إلى الهدف، وبين الارتجال والتسيب والإهمال والصراع الداخلي وانعدام الرؤية والتخطيط؛ الأول يؤدي إلى النجاح والثاني يؤدي إلى الفشل، مطبقًا هذين المثالين على ما حدث في يونيو ١٩٦٧، وما حدث في حرب السنوات الثلاث. وخرجت للقارئ بالنتائج والدروس المستفادة التي أتمنى أن تكون ذات فائدة للقادة العسكريين الناشئين في الوطن العربي كله وللتاريخ أيضًا.

والله الموفق.

١٩٨١

الفصل الأول

الصراع الدولي والإقليمي

مقدمة

إن أسباب ما حدث عام ١٩٦٧ لا تكمن في الأيام القلائل التي تم فيها انسحاب القوات المسلحة المصرية إلى غرب قناة السويس، بل إنها تعود إلى قبل ذلك بكثير.

كما أن هناك أسبابًا خارجية، عربية وعالمية، وأسبابًا داخلية عديدة أدت بحالنا إلى ما وصلت إليه.

كان الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وسيطرة الأخير على القوات المسلحة، أحد هذه الأسباب.

وكانت الرجعية والدول الاستعمارية والصهيونية هي السبب في إحداث الانفصال بين مصر وسوريا، وكان التراخي والمنفعة الشخصية وتعلم عادات عسكرية سيئة في فترة أحداث اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) أحد أسباب ما وصلنا إليه، وكانت البيروقراطية العسكرية وراء هذا كله.

ولأن أحداث ١٩٦٧ لم تأتِ من فراغ، سنتعرض في هذا الفصل للأسباب الخارجية التي ساعدت على تدهور وضع القوات المسلحة المصرية، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه عام ١٩٦٧. تتركز هذه الأسباب في الصراعات السياسية في الوطن العربي، والوحدة بين مصر وسوريا، وأحداث الانفصال، وأخيرًا أحداث اليمن التي أثرت على القوات المسلحة المصرية.

الصراع السياسي في الوطن العربي

أولًا: بداية الصراع الدولي

كان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بداية تدخل جديد للقوتين الأعظم في العالم في شؤون المنطقة. وكان تدخلهما معًا قد ساهم في القضاء على الحملة الثلاثية المسعورة ضد مصر. كان هدف الاتحاد السوفيتي مساندة حركة التحرر الوطني في مصر ضد الإمبريالية والاستعمار، والوقوف ضد الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة، في حين كان هدف الولايات المتحدة هو تدعيم نفوذها في المنطقة بدلًا من الاستعمار الإنجليزي والفرنسي، الذي بدأ ينكمش نفوذه بعد الحرب العالمية الثانية.

وبانسحاب المعتدين من مصر، ازداد التعاون والتعاطف المصري مع الاتحاد السوفيتي، مع استمرار مصر في إعلان سياسة عدم الانحياز، خاصة أنها كانت إحدى الدول الرئيسية في هذا المجال.

في الوقت نفسه لم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في أن تحل بنفوذها مكان النفوذين الإنجليزي والفرنسي. بل فشلت كل المساعي السرية مع الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨ لهذا الغرض، واستمرت مصر في سياستها المضادة للأحلاف الاستعمارية، واستطاعت أن تسقط مشروع «أيزنهاور»، كما اتجهت إلى تعزيز سياسة التضامن العربي، وإعلاء شأن القومية العربية، في حركة سياسية نشطة ضد تثبيت النفوذ الأميركي في المنطقة.

وبدأ الصراع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلًا علنيًّا برفض الولايات المتحدة الأمريكية تمويل مشروع السد العالي، والذي حل محلها فيه الاتحاد السوفيتي.

بمرور الوقت وتطور الأحداث زاد الصراع حدة، كما زادت محاولات دخول القوتين الأعظم بثقلهما السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة العربية. فأخذ الاتحاد السوفيتي في تسليح الدول العربية التقدمية، وأخذت أمريكا توطد وتدعم إسرائيل والدول العربية المعارضة لمصر.

وزادت كراهية أمريكا لعبد الناصر وسياسته، إذ إن الانتصار السياسي الذي

حققته مصر عقب العدوان الثلاثي قد عزز من مكانتها ودورها في حركة التحرر العالمية، كما امتدت أصداؤه إلى أفريقيا وجنوب-شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وساعد في تحرير واستقلال دول كثيرة، خصوصًا في أفريقيا. وحوصر النفوذ الاستعماري في هذه الدول النامية.

ففي المجال العسكري نجحت مصر في إنشاء «القيادة العليا الأفريقية المشتركة» عام ١٩٦٢، مع أول مجموعة لغرب أفريقيا. وقد مثلتُ مصر في مؤتمرات هذه القيادة، وكنت وقتها مديرًا للكلية الحربية المصرية، وأكبر ضابط ضمن مجموعة ضباط المنظمة رتبة وسنًّا وخبرة.

واقتصر نشاط هذه القيادة العسكرية على الاستيعاب الفكري والتنظيمي والتدريبي للبلد الأفريقي الأم عسكريًّا. وكانت مصر هي صاحبة الزعامة نتيجة لكبر وخبرة قواتها المسلحة، وإمكانياتها الثقافية والعسكرية والتدريبية الكبيرة.

وكان انتخابي بالإجماع من وفود الدول رئيسًا لمجلس رؤساء أركان دول المنظمة، تأييدًا لموقف مصر في المدة من ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٣، وترأستُ بذلك المجلس الأعلى لهذه القيادة. وقد فتحت مصر أبواب معاهدها ومراكز تدريبها العسكرية لشباب دول المنظمة، ليتم أول ربط أدبي ومعنوي مع جيوش دول المنظمة الأفريقية. وقد ظهر رد فعل هذا العمل فيما بعد في صلة مصر الوثيقة بهذه الدول، حيث إن معظم هؤلاء الطلبة تولوا في بلادهم مراكز قيادية عسكرية كبيرة.

أما المساعدات العسكرية الكبرى، فقد تمثلت في إرسال ما يقرب من لواء من جنود المظلات إلى الكونغو في مهمة مؤقتة، تلبية للمساعدة على التحرر الوطني. إذ كانت مساعدة الدول النامية على التحرر أحد الأهداف السياسية المصرية المعلنة في ذلك الوقت. وعلى سبيل المثال، فقد أرسلت مصر إلى العراق ما يقرب من فوج دبابات عام ١٩٦١، تحقيقًا لسياسة التعاون والتضامن العربي في كل المجالات. وكانت مهمة مؤقتة أيضًا.

وبالرغم من صغر حجم هذه القوات، فقد حققت أهدافًا سياسية ومعنوية وأكدت تضامن الدول المعنية. ولقلة حجم هذه القوات وبعد المدى في التحركات، والعمل

لأول مرة في تطبيق استراتيجية واسعة المدى، اعتبرت هذه التحركات عملًا سياسيًّا، أكثر منه عسكريًّا.

وقد مهد التعاون العسكري المصري السوفيتي، بالإضافة إلى تحركات مصر الإيجابية في المجال العسكري، الطريق لنشاط الاتحاد السوفيتي، الذي بدأ في تقديم المساعدات العسكرية إلى الجزائر والسودان والمغرب والصومال.

ثانيًا: شكل الصراع

وتحدد شكل الصراع على مستوى الوطن العربي، بأن احتوت القومية العربية، بزعامة عبد الناصر، جميع الدول التقدمية في العالم العربي، بينما احتوت الولايات المتحدة الأمريكية، تساعدها بريطانيا بما بقي لها من نفوذ في دول المنطقة، الدول العربية الأخرى، مما أدى إلى انقسام دول الوطن العربي.

وقد نتج عن هذا الانقسام عدم تحقيق الحد الأدنى للتضامن العربي، وفشل جميع مؤتمرات القمة العربية حتى عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى عدم فاعلية أجهزة ووسائل الجامعة العربية، خاصة مجلس الدفاع العربي ـ لجنة التخطيط العسكري التابعة للجامعة العربية ـ ومجلس رؤساء هيئة أركان حرب الجيوش العربية، وأخيرًا القيادة العربية الموحدة.

وفي خضم هذه الصراعات الضارية، سواء بين دول المنطقة والدول الخارجة عنها، أو بين دول المنطقة نفسها، غاب مفهوم الأمن القومي العربي. والأمن القومي لأي دولة أو مجموعة من الدول هو بداية الحكمة كما يقولون. ومفهوم الأمن القومي يعني تحديد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التي يتحقق في ظلها أمن المجتمع وسلامته، كما يعني تحديد الظروف أو المواقف التي تشكل خطرًا على هذا الوطن.

الأمن القومي إذن ليس مسألة عسكرية فحسب، بل قضية متعددة الأبعاد والعوامل، تختلط فيها السياسة بالاقتصاد والجغرافيا بالعسكرية، والوضع الاجتماعي بالأمن، والنظام السياسي بالاستراتيجية.

وللأسف لم يكن هناك مفهوم عربي للأمن يتناول العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية، وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها. بل كانت هذه الصراعات والانقسامات،

وعدم فاعلية الأجهزة العربية، والبيروقراطية العسكرية التي تولدت في مصر بعد الثورة، هي مدخل الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم إسرائيل، وتجهيزها بالأسلحة والمعدات، ودعمها سياسيًّا واقتصاديًّا استعدادًا لضربة تقضي بها على فكرة القومية العربية، والمد الثوري القومي في المنطقة. وانتظرت الولايات المتحدة إلى أن حانت الفرصة في ١٩٦٧.

وفي خلال هذه الفترة حتى عام ١٩٦٧، حدثت عدة أحداث عربية، أهمها الوحدة بين مصر وسوريا، وحرب اليمن كما أطلق عليها في ذلك الوقت.

الوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨-١٩٦١)

أولًا: إعلان الوحدة

في الثاني والعشرين من فبراير عام ١٩٥٨ تمت الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، وكانت انتصارًا لفكرة القومية العربية وانتصارًا لزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، ونجاحًا لشعار الوحدة العربية.

وتم تكوين دولة الوحدة، ومثلت بوزارة واحدة مركزية، وتخطيط ومتابعة، ووزارة تنفيذية في كل إقليم، أحدهما شمالي (سوريا) والآخر جنوبي (مصر). وضمت الاثنتين معًا دولة واحدة هي «الجمهورية العربية المتحدة» (ج.ع.م) وقد سارعت الجمهورية الجديدة لإنجاز تشريعات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية تساعد على تنفيذ الوحدة.

وفي أكتوبر عام ١٩٥٩ تم تعيين المشير عبد الحكيم عامر نائبًا وحيدًا لرئيس الجمهورية في سوريا، وأخذ كل صلاحيات الرئيس. كما تم تعيين عبد الحميد السراج (سوري) وزيرًا للداخلية، فاختلف مع المشير عبد الحكيم عامر فيما بعد نتيجة لتدخلات الأجهزة المصرية في أسلوب عمل الوحدات السورية.

وقد زار جمال عبد الناصر سوريا بعد الوحدة، وقوبل بحماس شديد جدًّا من الشعب السوري.

ونجحت الوحدة في تحقيق بعض الإنجازات، حيث قدمت مصر لسوريا مساعدات مالية تمثلت في ١٣٥ مليون ليرة سورية لسد العجز، ٣ ملايين جنيه سنويًّا، و٦ ملايين جنيه تمويلات نقدية بغرض المساعدات والتعاون.

ثانيًا: البيروقراطية العسكرية المصرية

في نفس الوقت أظهرت الوحدة ١٩٥٨-١٩٦١ عيوبًا قاتلة في قادة وضباط القوات المسلحة المصرية، فقد أتاحت لها ظروف اندماج قوات البلدين (مصر وسوريا) العسكرية، وضرورة تواجد التوازن في حجم القوات المسلحة، فرصة انتقال قيادة مصرية عسكرية، وتشكيلات من مختلف الأسلحة المصرية، علاوة على إنشاء وتكوين الجيش الأول في سوريا.

من هنا بدأت محاولات السيطرة العسكرية المصرية على ضباط وجنود القوات السورية. وكنت في ذلك الوقت ـ وبوصفي رئيسًا لمكتب التنسيق للكليات العسكرية التي تم توحيدها ـ أقضي شهرين أو ثلاثة سنويًّا في سوريا بغرض انتقاء طلبة الكليات العسكرية. وبهذا استطعت أن أتبين عن قرب، وعلى الطبيعة، الأوضاع الحقيقية الناتجة عن ممارسة الوحدة، وخاصة داخل القوات المسلحة السورية.

برزت هذه السيطرة المصرية أكثر لوجود فارق كبير في التفوق الفني للضباط المصريين، في أسلحة الدفاع الجوي، والقوات الجوية، والقوات البحرية، وكذلك في الوحدات الفنية.

كل هذا ساعد على ظهور البيروقراطية العسكرية المصرية على القوات السورية التي اعتمدت في أسلوبها على مفهوم الأمن للثورة وللقوات المسلحة. وقد زادت أعمال رجال المخابرات العسكرية في ممارسة مخابرات الأمن على ضباط سوريا، على نشاطها الأصلي كمخابرات لأمن الدولة وضد العدو.

كل ذلك ساعد على التنافر في أسلوب الحكم والسيطرة سواءً بين أفراد مكتب المشير عبد الحكيم عامر، الذي تولى مسؤولية رئاسة الجمهورية في القيادة السياسية والعسكرية في الإقليم الشمالي (سوريا)، أو بين مندوبي القيادة المصريين ورجال المخابرات السورية (المكتب الثاني)، بالإضافة إلى مقاومة رجال الأحزاب القديمة التي حُلَّت بعد إنشاء «ج.ع.م». وكانت ذيولها لا زالت قائمة ونشطة في الإقليم الشمالي.

تولد عن ذلك كله صفة الاستغلال الفردي لدى بعض الضباط المصريين الذين تواجدوا في سوريا للمعاونة وللدمج بين القطرين.

وبدأ الاستعمار الأمريكي والإنجليزي بتصيد الأخطاء الداخلية، وتزايد تأليب

الدول العربية الرجعية وإسرائيل ضد الوحدة. وبمساعدة هذه الدول ازداد النشاط الاستعماري سياسيًّا وعسكريًّا في المنطقة، إلى أن نجح في إتمام حركة الانفصال على يد فئة قليلة مأجورة.

ثالثًا: الانفصال

تم الانفصال يوم ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ بعملية عسكرية ناجحة، ولكنها مدبرة بواسطة فئة قليلة من العسكريين بقيادة المقدم حيدر الكزبري، والمقدم عبد الكريم النحلاوي، الذي كان مديرًا لمكتب المشير عبد الحكيم عامر في دمشق. ولكنها سرعان ما اكتسبت إلى جانبها باقي القوات المسلحة السورية كرد فعل عاطفي ضد البيروقراطية المصرية وتصرفاتها خلال سنوات الوحدة الثلاث. وكان المشير عبد الحكيم عامر المسؤول الأول عن تصريف شؤون الحكم داخليًّا في الإقليم الشمالي.

وقد نشأ عن كل التناقضات والصراعات الداخلية ثغرات في أجهزة الأمن، الأمر الذي أدى إلى تدبير الانقلاب على المصريين، ثم نجاحه في أقل من ساعتين من الزمن. وقد ظهر نفور الضباط السوريين جليًّا في معاملة الضباط المصريين وأَسَرهم بعد نجاح الانقلاب، ومعاملتهم بإهانة وتعسف، الأمر الذي خلف مرارة شديدة بين ضباط البلدين.

في ذلك الوقت، خاف الرئيس جمال عبد الناصر على حياة المشير عبد الحكيم عامر، الذي كان موجودًا في دمشق وقت حدوث الانقلاب الذي جاء مفاجأة لكل منهما. وحدث رد فعل عاطفي سريع، في تفكير وتقدير الرئيس عبد الناصر، في محاولة القيام بعملية عسكرية سريعة ترسل من القاهرة والإسكندرية لواء مظلات ووحدات بحرية من الأسطول المصري إلى منطقة اللاذقية.

وكانت قد وصلت معلومات غير دقيقة إلى الرئيس عبد الناصر عن الموقف في منطقة اللاذقية، على أنها ضد عملية الانقلاب. وبالفعل أرسلت الدفعة الأولى من وحدات المظلات، إلا أنها أسرت جميعًا. وسرعان ما راجع عبد الناصر التفكير ثانية، وأوقف باقي المخطط العسكري السريع، الذي كاد أن يحول الانقلاب إلى مأساة وحدوية.

وعاد المشير إلى القاهرة محسورًا، وتبعه بعد أسابيع باقي الضباط والجنود

المصريين وعائلاتهم، تبادلًا مع الضباط والجنود وطلبة الكليات العسكرية السوريين، الذين كانوا في مصر، بطريقة تمثل فيها الفشل والأسى.

وقد ألقى الرئيس عبد الناصر مسؤولية الانفصال والفشل الذي حدث على عاتق المشير عبد الحكيم عامر، الأمر الذي بدأ بسببه الصراع الخفي بين الاثنين، والذي ظهر بين العارفين فقط، وفي مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢ وما بعده، والذي سيأتي ذكره في الفصول القادمة. كما ألهب الصراع أكثر تعيين علي صبري رئيسًا لمجلس الوزراء في مصر (ج.ع.م) في ذلك الوقت.

واستغلت الدول الاستعمارية نجاحها بتحقيق هذا الانفصال، وأظهر أصدقاؤها للعالم العربي مساوئ الحكم الثوري المصري في مؤتمر شتورا بلبنان في أواخر عام ١٩٦١.

وبدأت الدول الاستعمارية في حصار مصر (ج.ع.م) التي لم تغير اسمها أو شعارها، سياسيًّا واقتصاديًّا ومعنويًّا، وكان هذا التحول في الواقع حصارًا لفكرة المد الثوري التقدمي، والإبقاء عليه داخل حدود مصر لـ«ج.ع.م». وكانت عملية الانفصال هي بداية المؤامرة على حركة الوحدة بأبعادها القومية، التي انتهت بكارثة عام ١٩٦٧.

حرب اليمن

أولًا: الاستجابة لطلب دعم الثورة اليمنية

بعد الانفصال وعقب مؤتمر شتورا بلبنان، زاد الهجوم على مصر إلى درجة الحصار السياسي، مما أدى إلى تجاوب مصر (ج.ع.م) قوميًّا مع ثورة اليمن، عندما طلب المشير عبد الله السلال مساعدتها العسكرية والسياسية. وكان المشير السلال قد نجح بقيادة الانقلاب العسكري ضد حكم الإمام في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢، وأشار في طلبه مع مبعوث يمني كبير إلى اتفاقية «التضامن العربي».

وانتهز الرئيس جمال عبد الناصر الفرصة، وقرر التدخل، ودعم الثورة اليمنية عسكريًّا وسياسيًّا (أملًا في كسر الحصار السياسي المفروض على مصر عقب حركة الانفصال، وتطبيقًا لمبدأ التحرر الوطني الذي كانت سياسة «ج.ع.م» الخارجية

تؤمن به). ولضعف المعلومات لدى القيادة السياسية في مصر، عيَّن الرئيس عبد الناصر السيد أنور السادات مسؤولًا سياسيًّا عن اليمن لتخطيط ودراسة المساعدات السياسية والعسكرية العاجلة لدعم ثورة اليمن، وضم إليه الدكتور البيضاني والقاضي الزبيري وهما من مؤيدي الثورة، كما عين أعضاء عسكريين يمثلون القيادة العسكرية العليا، وهم العميد علي عبد الخبير، والعميد طيار مهندس أحمد نوح، ومقدم من الصاعقة.

توجه أعضاء هذه اللجنة إلى اليمن بسرعة، وعادوا باقتراحات عسكرية أساسها دعم سريع بكتائب صاعقة، وسرب طائرات معاونة لقذف قنابل وصواريخ، واستطلاع جوي، وكانت إمكانيات الدعم الجوي السريع إلى اليمن عبر مسافة أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر محدودة للغاية في «ج.ع.م» في ذلك الوقت. فاقترح العميد طيار مهندس أحمد نوح إمكانية استخدام طائرة التدريب باك ١١ بعد تطويرها كي تحمل صواريخ أوريلكون جو-أرض، وكانت تصنع في «ج.ع.م»، على أن تنقل الطائرة مفككة إلى صنعاء حيث يعاد تركيبها واستخدامها. وكانت وسيلة النقل الجوي قد اعتمدت على طائرة الانتينوف ١٢ التي وصلت حديثًا من الاتحاد السوفيتي، كما أمكن استخدام طائرة النقل الجوي اليوشن ١٤ بعد تركيب حمالات نقل قنابل زنة ٥٠٠ كج أيضًا. ونجحت القوات المسلحة المصرية في سرعة نقل أفراد الصاعقة والطائرات والإمدادات إلى اليمن بعد أيام من قيام الثورة، وقيل وقتها إن هذه القوة، التي لم يزد عدد أفرادها على ١٠٠٠ فرد، سوف تنهي مهمتها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر.

وكانت هذه المساعدات العسكرية السريعة من مصر هي السبب في تثبيت دعائم الثورة التي غيرت وجه الحياة في اليمن جنوبه وشماله.

مرت الأيام، وتطورت الأحداث الداخلية في اليمن، وظهر العداء من جاراته ضد الحكم الجديد. ولم يكن في اليمن كله ـ كما ظهر فيما بعد ـ أي إمكانيات عسكرية أو اقتصادية تسهل توطيد الثورة أو الدعم العسكري البسيط الذي وصل من مصر «ج.ع.م»، وزاد من صعوبة الموقف ضعف المعلومات عن اليمن، لدرجة أنه لا توجد خريطة طبوغرافية واحدة في اليمن.

وكانت أول عملية هجومية سريعة تقوم بها هذه الطليعة الصغيرة من القوات على منطقة صرواح، حيث استشهد كل أفراد فصيلة المظلات التي شاركت فيها، وكان الملازم نبيل الوقاد أول شهيد في اليمن.

ثانيًا: تطور أحداث اليمن

نشطت القبائل اليمنية المضادة للثورة والمدعمة من الخارج، بالإضافة إلى نشاط المخابرات الأمريكية المركزية الموجه ضد الحكم الثوري في اليمن.

وقد تمكنت هذه القوى المعادية لثورة اليمن من تطوير الوضع الداخلي، مما أحرج موقف القوة الصغيرة التي أرسلتها مصر «ج.ع.م». وأصبحت المسألة صراعًا على السمعة. واضطرت إلى إرسال دعم عسكري أكثر، الأمر الذي أدى بمرور الزمن إلى إرسال قوات برية كبيرة، وصلت إلى ١٣ لواء، كما أرسلت معظم كتائب الصاعقة (٧ كتائب) ولواء دبابات، وكتائب مدفعية ميدان في حدود ١٠ كتائب، بالإضافة إلى الوحدات الإدارية.

كانت الألوية الأولى التي دفعت إلى اليمن من الأسلحة الغربية القديمة. لكن بمرور الوقت، وزيادة دفع القوات إلى اليمن، اضطرت القيادة إلى دفع وحدات مسلحة تسليحًا شرقيًّا حديثًا. كما أرسلت أسرابًا من القوات الجوية للنقل والمواصلات، وأسرابًا مقاتلة، وأسرابًا مقاتلة-قاذفة من أنواع ميج ١٥، ١٧. كما ظلت الطائرات تي يو ١٦ تعمل في المسرح من قاعدة أسوان الجوية. وأرسلت بعض قطع بحرية مختلفة المهام والنوعية، وهي: مدمرة، ٢ فرقاطة، ٢ ناقلة، كاسحة ألغام، كما أنشأت قيادة كبيرة لمسرح العمليات في اليمن يقودها ضابط برتبة فريق.

وقد وصل عدد القوات في عام ١٩٦٤ إلى ٧٠,٠٠٠ مقاتل مصري، وكانت الأعمال التي قامت بها هذه القوات حتى عام ١٩٦٤ كافية جدًّا، من وجهة النظر العسكرية، إذ كانت القوات العسكرية المصرية قد حققت السيطرة الكاملة على المثلث الداخلي في اليمن وهو «صنعاء-تعز-الحديدة»، وكان تعزيز هذه المنطقة وسكانها كافيًا لإنهاء المهمة العسكرية لمصر في اليمن، وذلك حتى نوفمبر ١٩٦٤. وبتغيير القيادة من الفريق أنور القاضي إلى الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي، وعودة بعض ألوية يمنية أتمت تدريبها وتسليحها في مصر كي تقوم بواجباتها في

تعزيز وتوطيد الثورة في اليمن، تعدلت الاتجاهات العسكرية لتكون السيطرة على مناطق الحدود الشمالية والشرقية لليمن، وهي مناطق شاسعة جبلية وصحراوية، يسيطر عليها عدد من القبائل غير الموالية للثورة، كما أصبح القائد الجديد مسؤولًا سياسيًّا وعسكريًّا عن مسرح العمليات في اليمن في وقت واحد.

وقامت هذه القوات المسلحة المصرية الكبيرة وألوية يمنية حديثة ورجال قبائل موالون للثورة بعمليات تقليدية ضد عدو ضعيف متناثر في كل مكان، يظهر ويختفي، يتجمع ويتوزع ليلًا ونهارًا. ونتيجة لعدم إمكان التعرف على حقيقة هذا العدو وقوته أو إمكانياته، عانت القوات المصرية النظامية المقاتلة صعوبات كثيرة، إذ اضطرت أن تسرف إسرافًا باهظًا في قوة النيران إظهارًا للقوة وتخويفًا وإرهابًا لهذا الخصم.

وبالتأكيد ابتلعت رمال وجبال وصحاري اليمن كل هذا الإسراف في الذخيرة، وإذا حسبنا القتلى من أفراد القبائل المعادية، والتي كانت تمثل العدو، بالنسبة لحساب المستهلك من الذخيرة والقنابل والصواريخ، لوجدناها أغلى نسبة تكلفة حدثت في حروب العالم كله. أما لماذا لم تتخذ القوات المسلحة المصرية أسلوب حرب العصابات في اليمن، فلا أحد يدري، إنما هي السمعة البراقة والمظهر البيروقراطي المستحدث.

نتيجة لدخول القوات المصرية في عمق البلاد، وبداية مرحلة التعمير والتطور الاجتماعي، ولضمان السيطرة على الأرض والقبائل، تولت القوات المصرية مسؤولية إدارة شؤون الحكم الداخلية، فعين القادة حكامًا عسكريين في معظم قطاعات ومدن اليمن الساحلية والداخلية، مما شتت القوات ووضع عبئًا إداريًّا إضافيًّا على القوات المحاربة، علاوة على الاحتكاك الناشئ عن ذلك مع القبائل وأهالي المدن والقرى الصغيرة.

انتهى هذا الوضع بأن أصبحت القوات المسلحة المصرية مسؤولة عن اليمن أرضًا وشعبًا، فاضطرت مصر «ج.ع.م» إلى إرسال الدعم المالي والاقتصادي والمعونات. ووصلت الحالة إلى إمداد القبائل بالأموال والأسلحة. كما ساعدت في بعض النواحي الاجتماعية، مثل فتح المدارس، وشق الطرق، وإدارة أعمال الميناء الوحيد في اليمن (الحديدة)، كما فتح اتجاه سياسي وتأييد ثوري ضد الاستعمار

البريطاني في اليمن الجنوبي أطلق عليه اسم «عملية صلاح الدين». وبذا تمت سيطرة مصر على الموقف في الجنوب العربي كله، واقتنعت السعودية بالحلول السلمية، وتم على أثرها توقيع «اتفاقية جدة» في ٢٥/ ٨/ ١٩٦٥.

ومن الطريف أن أسجل أن اليمنيين لم يرغبوا إطلاقًا في عودة القوات المصرية إلى مصر «ج.ع.م»، حتى بعد أن استقر الوضع، ووقعت «اتفاقية جدة»، وحدثت هزيمة ١٩٦٧. إذ إنني حضرت تخليص آخر مجموعة لواء مشاة من اليمن في ٣/ ١٠/ ١٩٦٧. وذهبت ممثلًا عن مصر «ج.ع.م»، ومعي ممثل عن السودان، وممثل عن المغرب كلجنة إنهاء مهمة باقي القوات من اليمن. فتظاهرت قوات الصاعقة اليمنية أمام مقر القيادة المصرية في صنعاء ـ وتم إطلاق نيران الأسلحة الصغيرة إظهارًا لعدم الرغبة في عودة القوات المسلحة إلى مصر «ج.ع.م».

ثالثًا: نجاح استراتيجي

ونجحت عملية اليمن استراتيجيًّا وقوميًّا إذ إنها حققت الآتي:

١ ـ فتحت عيون أهله على العالم الخارجي.

٢ ـ بدأ التحرر للجنوب العربي باليمن الجنوبي، وبذلك تقلص نفوذ الاستعمار البريطاني في المنطقة بتواجد ثورات محلية.

٣ ـ بدأ الإحساس بأهمية وجود وعي استراتيجي عربي قومي في المنطقة العربية.

٤ ـ تغيرت السياسة الاستغلالية لشركات البترول الأجنبية، خاصة الأمريكية والبريطانية، في المنطقة.

٥ ـ فتحت الطريق لكل من اليمن الشمالي والجنوبي للاستقلال والتحرر الوطني والسعي لأخذ معونات ومساعدات وتسليح من الاتحاد السوفيتي.

٦ ـ أصبح نجاح ثورة اليمن واستقرار الحكم الجمهوري فيه دليلًا على نجاح استراتيجية مصر «ج.ع.م».

وحقيقة، فقد بالغ المعارضون في تقدير الأموال التي صرفت على عملية اليمن وآثارها الاقتصادية. فقالوا إن مصر «ج.ع.م» تحملت نتيجة لزيادة حجم قواتها في اليمن، خصوصًا في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥، صرف أموال كثيرة نسبيًّا (سواء على القوات أو على القبائل اليمنية).

لكن الحقيقة أن معدل الصرف خلال السنوات الأربع لم يتعدَّ ٩٠ مليون جنيه مصري، حيث كانت ميزانية اليمن عام ١٩٦٦ هي ٢٠,٥ مليون جنيه كعملة محلية، إضافة إلى ١,٣ مليون جنيه عملة صعبة، أي أن مجموعها هو ٢١,٨ مليون جنيه، وهي أكبر ميزانية خلال أربع سنوات. وهذا المبلغ لم يؤثر على خطة التنمية في مصر «ج.ع.م» خلال هذه المدة بقدر المكاسب الاستراتيجية التي حققتها الحملة.

رابعًا: تأثير أحداث اليمن

أما الاستنزاف الحقيقي والخسائر المادية والمعنوية والنفسية، فقد وقعت على القوات المسلحة نفسها. ومن ثم تأثرت تأثرًا قاتلًا عندما دخلت معركة ١٩٦٧ مباشرة، ولم تكد تفرغ من مهمتها في مسرح اليمن.

ليس المقصود هنا تأثير الخسائر في الأفراد ضباطًا وجنودًا، الذين استشهدوا أو أصيبوا. إذ إن عددهم كان رمزيًّا، بل إن المصابين من الحوادث العادية والتحركات والمرض كانوا أكثر من مصابي عمليات العصابات التي تمت.

أما التأثير القاتل ـ الذي أقصده ـ فيكمن في المبالغة في تضخيم انتصارات الوحدات المصرية. وحتى روايات البطولات الفردية والترقيات الاستثنائية والنياشين والأوسمة التي منحت، كلها جاءت على عكس المقصود منها. فبينما كانت القيادة المصرية تريد رفع معنويات أفراد القوات المسلحة المصرية والشعب، فإن رد فعل هذه المبالغات كان الغرور القاتل، والثقة الفارغة بالنفس، والتقليل من شأن العدو الحقيقي، الأمر الذي أدى بالقوات المسلحة إلى تصديق ما يظهر في عناوين الصحف والإذاعات من مجد زائف، وكفاءة قتالية مظهرية.

لقد وصفت أجهزة الإعلام المصرية أحداث اليمن بأنها معارك، بينما هي في الواقع أعمال عصابات، وكان من الأجدر أن نسميها عمليات «تطهير» بدلًا من لفظ «عمليات حربية». إذ إن المعركة الحربية يلزم لها طرفا نزاع أو صراع، بينما ما حدث في اليمن هو صراع من جانب واحد فقط، خصوصًا إذا علمنا أن رجال القبائل المضادين ليس لديهم أي دبابة أو مصفحة أو مدفع ميداني، أو طائرة من أي نوع.

في نفس الوقت كتب القادة المصريون في اليمن تقارير تفيد بأن هذه الحالة هي أحسن مجال لتدريب القوات المسلحة على القتال العملي بالذخيرة الحية. وأضافوا

أنه «تدريب دموي»، والحقيقة ليست كذلك على أي مستوى. إذ إن ما حدث هو تصادم بأسلوب العصابات ليس أكثر، ولم تتم أي عملية عسكرية مشتركة بين أسلحة مختلفة، إذ إن قوة العدو لم تستدعِ ذلك إطلاقًا. وترتب على ذلك فقدان القوات المسلحة المصرية واجبها الحتمي وهو التدريب، ورفع كفاءتها القتالية على أسلوب العمليات المشتركة، وهي طبيعة المعركة المنتظرة مع العدو الحقيقي، إسرائيل.

لم يكن في مسرح العمليات أي نشاط جوي معادٍ. وعلى هذا لم يتم عمليًّا تدريب أي قوات للدفاع الجوي. وبذلك يمكن القول: إن السنوات الأربع السابقة مباشرة لحرب ١٩٦٧، لم يتم فيها تدريب جاد من أي نوع استعدادًا للمعركة الفاصلة مع العدو، وبالتالي لم تُعِد القوات نفسها للمعركة.

ولانشغال الدولة وقواتها في اليمن، لم تُجهز مصر «ج.ع.م» نفسها أو مسرح عملياتها المنتظر (سيناء) للمعركة. كما تعودت القوات على استهلاك الذخيرة بمعدل ضخم، كما حدث في اليمن، وهي عادة سيئة. إذ إن المخزونات وخطوط الدعم من الذخيرة، عادة تكون محملة على عربات نقل معدلات استهلاكها محسوبة تمامًا. وكسر عامل منها يخل بتوازن باقي المعدلات من المخزون أو الاحتياطي القريب أو الحملة اللازمة لها.

إلا أن أخطر خسارة عادت على القوات المسلحة المصرية هي إقحام صفات مخلة على تصرفات وأخلاق المقاتلين وهي:

١ ـ عدم الانضباط العسكري، وهي صفة اكتسبت في مسرح اليمن.

٢ ـ الوساطة والمحسوبية سعيًا وراء الراتب المضاعف واستغلال النفوذ لأغراض شخصية.

٣ ـ الاستهانة بالفاعلية الحقيقية لمطالب القتال، والإهمال في العناية بالأسلحة والاحتفاظ بالمعدات الحربية سليمة وصالحة.

ووصلت هذه الحالة المؤسفة إلى حد اقتراح الضباط المصريين في اليمن أن يطلبوا عقد امتحان شهادة الثانوية العامة لأبنائهم وأقاربهم هناك. وانتقل جميع الراسبين مرتين وثلاثًا إلى اليمن، وأدوا الامتحان ليعودوا جميعًا إلى أرض الوطن ناجحين وحاصلين على شهادة الثانوية العامة بتفوق! فترتب على هذه الحالة كثرة

الهمس عن المهمة القومية للقوات المسلحة في اليمن. وأشار هذا الهمس إلى اسم الرئيس عبد الناصر وضباط مكتب المشير في هذا الموضوع، الأمر الذي هز الثقة في بعض القيادات. وقد عولج الموقف بإحالة بعض الضباط الصغار إلى المعاش، وكان وراء ذلك كله الرائد علي شفيق صفوت، السكرتير العسكري للمشير عبد الحكيم عامر.

وهكذا فإن تأثير حملة اليمن السلبي على القوات المسلحة المصرية ترتب عليه دخولها معركة ١٩٦٧ وهي غير معدة إطلاقًا للحرب الحديثة، ناقصة التدريب، منخفضة المستوى، كفاءتها القتالية ضعيفة جدًّا، فاقدة للانضباط العسكري، ومعداتها التي استخدمت في اليمن غير مصانة.

ونتيجة لوضع وحجم وحالة القوات المسلحة المصرية في اليمن، تقدمت هيئة عمليات القوات المسلحة في عام ١٩٦٦ بدراسة وتحليل استراتيجي-عسكري عن توزيع قواتنا المسلحة في الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة، ومنها الاتجاه الاستراتيجي لليمن، وتورُّط الحجم الكبير من القوات لمدة غير محددة من الزمن وغير معلنة. وقد انتهى التحليل إلى نتيجة مؤداها أنه لا يصح التورط في القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل في هذا الوقت، ولمدة قادمة، طالما أن قواتنا المسلحة متورطة بهذا الحجم في اليمن.

وقد وافقتُ على هذا التقرير ورفعته بمذكرة إلى المشير عبد الحكيم عامر قبل سفره إلى باكستان في زيارة عسكرية عام ١٩٦٦، بصفتي رئيسًا لأركان القوات المسلحة. ولا أعلم ماذا كان رأي المشير في هذا التقرير للآن، ولماذا رفض هذه النصيحة العلمية.

وتمر الأيام وأكلَّف في أواخر أغسطس عام ١٩٦٧، وبعد الهزيمة العسكرية، بتسلم الأوراق والخرائط السرية للغاية من خزينة منزل المشير عبد الحكيم عامر في الجيزة، وكانت المفاجأة أني وجدت هذا التقرير (دون أن يبدي المشير عامر عليه أي تعليق!).

الفصل الثاني

الجبهة الداخلية

مقدمة

كانت ظروف وأحوال وحقائق الجبهة الداخلية المصرية تعكس أقرب صورة حقيقية لما كان يخبئه الدهر لهذه الجبهة في المستقبل القريب. وكان من الضروري أن يبحث المدقق لمعرفة حقائق وأصول دعائم الحكم وأسلوبه، كي يصل إلى مقومات الشعب، وعناصر قوته وضعفه، قبل أن يقترب حكامه من أي اختبار مصيري له.

فقد أصبح من الضروري أن أتعرض لمقومات الحكم وأسلوبه منذ الستينيات، وانعكاس ذلك على استراتيجية الدولة العسكرية، وإعداد الشعب والقوات المسلحة ومسرح العمليات الأساسي لمعركة حديثة مع إسرائيل، كان من السهل معرفة نتائجها قبل أن تبدأ.

كانت قمة الحكم في مصر «ج.ع.م» مكونة من الرئيس جمال عبد الناصر، الذي انتخبه الشعب بأغلبية ساحقة على أنه زعيم ثورة ٢٣ يوليو، التي غيرت الحياة السياسية والاجتماعية، وغيرت نظام الحكم ليكون جمهوريًّا.

كما انتقلت الدولة من سلطة الثورة إلى نظام رئاسي برلماني، بُني على نظام التحالف الواحد. وقدم الرئيس عبد الناصر ميثاق العمل الوطني، وأقبلت الدولة على تطبيق عدة تغييرات جذرية، اجتماعية وسياسية واقتصادية، دخلت في قالب اشتراكي.

بعد مدة معينة ترك مجلس قيادة الثورة بعض أعضائه، الأمر الذي خلف مرارات في نفوس من خرجوا. وغلب على الموجودين في الحكم مطلب الأمن لأنفسهم وللثورة.

وجاءت أحداث خارجية مثل الوحدة مع سوريا، ثم الانفصال، وصراع اليمن، بالإضافة إلى هجمات الدول الاستعمارية، لتزيد من الشقاق. وأصبح الصراع الداخلي بين أعضاء مجلس قيادة الثورة هو السمة البارزة، الأمر الذي استفحل بعد ذلك واستقر بين قطبي الدولة. وكان له تأثير مباشر وفعَّال على المعركة القادمة.

مجلس الرئاسة

إن تفاصيل ما أذكره هنا عن مجلس الرئاسة هو مضمون حديث تم بيني وبين الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٨، وكنت في ذلك الوقت وزيرًا للحربية. كانت المناسبة هي عرض مشروعات قوانين، مطلوبة لأول مرة في تاريخ مصر، وهي وضع القوات المسلحة في وضعها الصحيح بالنسبة للدولة. في هذه المناسبة كشف الرئيس عبد الناصر عن بعض الأحداث التي كانت نقطة تحول كبيرة.

قال الرئيس إن فكرة تحديد اختصاصات ومسؤوليات القيادة السياسية، وفصلها عن اختصاصات ومسؤوليات السلطة التنفيذية كالوزراء ورؤساء الأجهزة بالدولة، نبتت عقب عملية الانفصال بين مصر وسوريا مباشرة. ونتج عن ذلك تشكيل مجلس الرئاسة في ٢٧/ ٩/ ١٩٦٢.

وطبقًا للقرار الجمهوري رقم ٢٨٧٤/ ١٩٦٢ القاضي بتشكيل مجلس الرئاسة، تحددت اختصاصاته في أن يمثل السلطة التشريعية، أي إقرار القوانين التي تعرض على رئيس الجمهورية، وإقرار السياسة العامة للدولة، ومراقبة السلطة التنفيذية وقراراتها، وله أن يعدلها.

وكان الاسترشاد في ذلك الوقت بالدستور المؤقت القائم في مصر، والذي صدر عام ١٩٥٨، فقد أسند القرار الجمهوري إلى مجلس الرئاسة التخطيط والمتابعة لشؤون الحكم في مصر «ج.ع.م» إلى أن يصدر الدستور الجديد في مارس ١٩٦٤، ويتم انتخاب مجلس للأمة. وقد انعقد هذا المجلس الرئاسي في ٢٧/ ٩/ ١٩٦٢.

كان يتحتم في تطبيق هذه الاختصاصات أن يترك المشير عبد الحكيم عامر

قيادة القوات المسلحة لقائد محترف يتحمل المسؤولية الدستورية، ويتعين بمعرفة القيادة السياسية كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة. ويتحتم عليه أن يُسأل ويستجوب أمام مجلس الأمة مثله مثل أي وزير آخر في الدولة. وكان الرئيس جمال عبد الناصر ينوي إسناد هذا المنصب إليَّ في ٢٣/ ٧/ ١٩٦٢.

ولم يكن هذا الإجراء مقصورًا على المشير عبد الحكيم عامر، بل ينطبق على باقي أعضاء مجلس الثورة الذين كانوا في ذلك الوقت يجمعون بين المناصب التشريعية والتنفيذية في الدولة.

وبعرض هذا المشروع على مجلس الرئاسة بواسطة الرئيس جمال عبد الناصر، وافق الحاضرون جميعًا، بمن فيهم المشير عبد الحكيم عامر. وبدأ الرئيس عبد الناصر يضع المشروع في قالبه التنفيذي تشريعيًّا ودستوريًّا، محاولة منه لإيجاد قيادة جماعية، بعد نجاح الانفصال السوري.

لكن المحلل المدقق يعرف أن الهدف الحقيقي للرئيس عبد الناصر هو إبعاد المشير عبد الحكيم عامر عن القوات المسلحة، وتمكين مجلس الرئاسة من القيادة والسيطرة عليها.

انقسام القيادة وصراع على السلطة

أولًا: صراع السيطرة على القوات المسلحة

فوجئ الرئيس جمال عبد الناصر بعد يومين من هذا الاجتماع بشمس بدران ـ مدير مكتب المشير في ذلك الوقت ـ يخطره بأن المشير عامر غير موافق على القرار الذي سبق عرضه، ووافق عليه في اجتماع مجلس الرئاسة منذ يومين. وعندما تساءل الرئيس عبد الناصر عن سبب عدم حضور المشير عامر بنفسه لإبداء هذا الاعتراض، كان رد شمس بدران أن المشير سافر في رحلة بحرية في البحر الأحمر لعدة أيام.

في هذه اللحظة، علم الرئيس عبد الناصر أن المشير استنبط المعاني الكامنة وراء المشروع الجديد، وأن المشروع مات قبل أن يولد. بل أيقن أن الصراع تبلور إلى: من يسيطر على القوات المسلحة ويقودها؟ خاصة أنها القوات التي تعتبرها القيادة أداة التغيير الثوري.

في ذلك الوقت وقع العديد من الأحداث العلنية التي صعدت الصراع إلى السطح. إذ حاول أعضاء مجلس الرئاسة دون الرئيس جمال عبد الناصر دعوة المشير عامر للاجتماع في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٢. وطلبوا منه تخويل المجلس سلطة التعيين والترقي في الرتب من العقيد فأعلى.

رفض المشير وانسحب من الجلسة، بل تعمد إظهار سيطرته على القوات المسلحة بأن قدم استقالته يوم ١/ ١٢/ ١٩٦٢، وأعلن ذلك داخل قيادة القوات المسلحة، ثم سافر غاضبًا إلى مرسى مطروح، وكانت هذه الاستقالة مذيلة بجملة تلفت النظر وهي أنه يرجو «ألا يبدر من أحد منهما ما قد يندم عليه مستقبلًا». وعندما وصلت هذه الأخبار إلى القيادات المقربة منه حدث تجمع للضباط ذوي الرتب الكبيرة في مركز القيادة العامة بكوبري القبة، فيما يشبه مظاهرة عسكرية للقيادات، تعبيرًا عن تمسكهم وإصرارهم على قيادة المشير عبد الحكيم عامر للقوات المسلحة، وشعر الرئيس عبد الناصر بخطر هذا الاتجاه، ووصل إلى حل وسط بعودة المشير إلى مكانه ليكون نائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وظلت السلطات كما هي.

وقد كان لهذا الحادث أثره الفعَّال، إذ شعرت مجموعة المشير أنه بمثابة انتصار لها، وبقي صراع السلطة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر قائمًا، ولكن تحت السطح.

ثانيًا: محاولات الرئيس عبد الناصر إقصاء المشير

لم تكن محاولة مجلس الرئاسة هي المحاولة الأولى للرئيس جمال عبد الناصر لإقصاء المشير عامر، بل سبقتها محاولتان لم تنجحا.

كانت المحاولة الأولى في عام ١٩٥٦، عقب العدوان الثلاثي على مصر، إلا أن هذه المحاولة لم تنجح لعدة أسباب. فقد كان عبد الناصر يظهر الحب للمشير، وفي نفس الوقت كان راغبًا في التخلص من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة القدماء، أولًا متعاونًا مع المشير، كما أن عزل المشير في ذلك الوقت كان غير مناسب، في الوقت الذي حصلت فيه مصر على النصر السياسي والعالمي بعد فشل العدوان الثلاثي.

وكانت المحاولة الثانية في أكتوبر عام ١٩٦١، عقب عملية الانفصال مباشرة. وقد رغب عبد الناصر في إقصائه عن منصبه لإحساسه بمسؤولية المشير عن عملية الانفصال، وموقفه السلبي في عدم محاولة التصدي للانفصاليين وهو في دمشق. فلما أحس عبد الناصر بمدى حرج موقف المشير بوصفه نائبًا لرئيس الجمهورية، وقائدًا عامًّا للقوات المسلحة، والحاكم الشرعي للإقليم الشمالي (سوريا) ـ في ذلك الوقت ـ وهو مطرود من سوريا في طائرة إلى القاهرة. بالإضافة إلى كل هذا كانت تصرفات أعوان المشير أثناء معاونته في حكم سوريا التي لم تخلُ من أخطاء تمس السمعة، قد وصلت إلى علم عبد الناصر.

وعندما شعر المشير أن تقدير الرئيس للموقف سليم أبدى رغبته في الاعتزال وترك القوات المسلحة، وقام الرئيس بعرض رغبة المشير على زملائه أعضاء مجلس الرئاسة، ووافقوا جميعًا على اعتزال المشير.

رغم ذلك لم يصدر عبد الناصر قراره بعزل المشير لأنه أحس بأن هذه الخطوة قد تعطي فرصة أكبر للقوى الانفصالية والرجعية لتصعيد الإعلام ضد مصر «ج.ع.م» والتشهير بها. كما لم يكن الرئيس في ذلك الوقت قد أعد البديل الذي يحل محل المشير. ولم يكن راغبًا في إحلال أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى في هذا المنصب حتى لا يتكرر الخطأ مرة أخرى. كان عبد الناصر يرغب في تعيين ضابط محترف ملتزم بالعسكرية فقط، وحائز على ثقة الرئيس شخصيًّا، وضاعت هذه الفرصة.

أما المحاولة الثالثة فهي محاولة مجلس الرئاسة التي سبق ذكرها، والتي تهادن فيها عبد الناصر مع المشير عبد الحكيم عامر. وكانت النتيجة انفراد المشير عبد الحكيم عامر بالسلطة تدريجيًّا من خلال قرارات جمهورية صدرت في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦.

ثالثًا: زيادة اختصاصات المشير في شؤون الدفاع

ابتداءً من عام ١٩٦٢ صدرت عدة تشريعات بقوانين أو بقرارات رئيس الجمهورية تثبت السلطة الفعلية، والتي تحولت إلى شرعية بعد صدور هذه القرارات. تركزت هذه السلطات في يد المشير عبد الحكيم عامر الذي ثبت مركزه، وارتفعت مكانته في القوات المسلحة على حساب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأصبحت كل اختصاصات ومسؤوليات الدفاع عن الدولة، والسيطرة، والقيادة على القوات المسلحة من اختصاص المشير عامر.

فقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٧٨/ ١٩٦٢ الذي نص على أن:

> يكون نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مسؤولًا أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس الرئاسة عن القوات المسلحة، وكل ما يتعلق بها من الناحيتين الإدارية والعسكرية.

وبمقتضى هذا القرار أصبح رئيس الجمهورية كما أصبح مجلس الرئاسة الذي يشكل القيادة الجماعية، لا اختصاص لهما، وبالتالي لا صلاحيات لهما بالنسبة لشؤون الدفاع عن الدولة، ولا عن القوات المسلحة. كما تركت المسؤولية كلها بسلطاتها إلى المشير عبد الحكيم عامر نفسه.

بعد هذا القرار بعامين صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧/ ١٩٦٤ الذي نص على أن:

> تنقل اختصاصات وسلطات وزير الحربية المتعلقة بالقوات المسلحة، وكذلك اختصاصات وسلطات القائد العام، المنصوص عليهما في قرار رئيس ج.ع.م بالقانون رقم ١٦٢/ ١٩٦٢ إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.
>
> تفصل ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحربية. وتضم إلى ميزانية القوات المسلحة، كما يضم إليها ميزانية قطاع غزة.

وبذلك انفصلت القوات المسلحة عن وزارة الحربية الأم، بفصل الميزانية. وظل موقف الرئيس جمال عبد الناصر كما هو بالنسبة لزيادة الاختصاصات للمشير في شؤون الدفاع، كما يبدو من القرار التالي:

> قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦/ ١٩٦٦:
>
> يتولى السيد/ شمس بدران وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصاته وسلطاته ويكون مسؤولًا أمامه عما يفوضه فيه من شؤون القوات المسلحة من الناحيتين الإدارية والعسكرية.

ويعد هذا القرار مخالفًا للدستور، حيث إن تحديد اختصاصات الوزير وسلطاته

لم يصدر من رئيس الجمهورية، كما أصبح الوزير غير مسؤول أمام رئيس الجمهورية، بل الذي يسأله هو نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ثم جاء بعد ذلك كله أخطر قرار تنظيمي في الدولة، والذي اعتبر نقطة تحول خطيرة وأدى إلى بروز نفوذ المشير قانونًا بحصوله على كل السلطات الخاصة بالقوات المسلحة. وقد قام المشير عبد الحكيم عامر بتسليم هذه المسؤولية الخطيرة وما لها من سلطات، بقرار واحد، إلى الوزير شمس بدران حسب القرار التالي:

قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٦٧/ ١٩٦٦ بشأن تحديد اختصاصات ومسؤوليات السيد/ شمس بدران وزير الحربية:

مادة أولى: يتبع وزير الحربية أجهزة القوات المسلحة الآتية:

١ ـ كاتم أسرار حربية (وهو الذي يتولى شؤون الترقيات والانتدابات وشؤون الضباط).

٢ ـ إدارة القضاء العسكري (وهي التي تتولى المحاكمات والتحقيقات العسكرية).

٣ ـ إدارة المخابرات الحربية (المسيطرة على أمن القوات المسلحة).

٤ ـ إدارة الشؤون العامة.

٥ ـ إدارة التوجيه المعنوي.

مادة ثانية: يختص وزير الحربية بكافة الشؤون المالية والإدارية وشؤون الخدمات الطبية والعلاجية، وتتبعه الأجهزة المالية التي تعمل في هذا المجال ويصدر بتنظيمها وتحديد مهامها وأسلوب عملها قرار من وزير الحربية.

مادة ثالثة: تنقل تبعية الأجهزة المنقولة من وزارة الحربية إلى القوات المسلحة، بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧/ ١٩٦٤ إلى وزير الحربية وهي:

أ ـ مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك.

ب ـ المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة.

ج ـ مكتب المستشار الصناعي بمدينة كولون بألمانيا ومكتب المستشار الصناعي الحربي بموسكو.

د ـ مكتب التنظيمات العسكرية.

كما صدر قرار آخر بتبعية جهاز التعبئة العامة والإحصاء إلى وزير الحربية، وعين على رأسه لواء من الجيش هو جمال عسكر. بالإضافة إلى ما سبق تم ارتباط بين وزير الحربية وكل من إدارة المخابرات العامة، ومباحث أمن الدولة، ووزارة الحكم المحلي لإتمام السيطرة العسكرية على المحافظات. كما تم ارتباط قيادي وتنظيمي بين وزير الحربية وبين قطاعات كثيرة في الدولة بحجة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم رؤساء مجالس إدارات وأعضاء في أغلب مؤسسات وشركات القطاع العام؛ وارتباط مع وزارة الخارجية بتعيين بعض سفراء في الخارج من الضباط.

بالإضافة إلى ما سبق، تمت السيطرة على المدارس الثانوية والكليات الجامعية، بتعيين قيادة الحرس الوطني في مهمة تدريب واحتواء الطلبة سياسيًّا، وبدخول الحرس الوطني، وهم ضباط في الجيش، في مهمة التدريب العسكري في المدارس والجامعات.

بهذه القرارات التنظيمية تمكن شمس بدران من السيطرة على عدة قطاعات في الدولة، بالإضافة إلى سيطرته على القوات المسلحة.

ثم جاء القرار الأخير والخاص بي كرئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة، وكانت نتيجته حصاري من الناحية العملية. ويقول القرار الذي أصدره نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة برقم ١١٨/ ١٩٦٦:

١ ـ يدمج مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومكتب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في إدارة واحدة بالقيادة العليا للقوات المسلحة.

٢ ـ تنشأ إدارة جديدة تتولى أعمال الأركان حرب بالقيادة العليا برئاسة ضابط يسمى مدير الأركان بالقيادة العليا (أعلن اسم القيادة العليا لأول مرة ولم يكن له ذكر في الهيكل التنظيمي).

٣ ـ يستمر مكتب نائب القائد الأعلى للشؤون العامة (شمس بدران) في مباشرة اختصاصاته الحالية، ويسمى مكتب القائد الأعلى، ويتبع مباشرة لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وبصدور هذا القرار مع الانتهاء من إنشاء وتكوين قيادة القوات البرية وحصولها

على المسؤوليات والسلطات لكل من يرتدي «الكاكي»، وهو الزي العسكري، وتوزيع هيئات وإدارات وأركان القيادة العامة ورئاسة الأركان معًا في مكتب المشير وشمس بدران، أصبحتُ أنا ووظيفتي بدون مسؤولية قيادية أو سلطة، بل ومحاصرًا أيضًا من وجهة النظر الأمنية. وفي ظل كل تلك الظروف، لم يعد لي إلا الصبر والثقة الشخصية للرئيس عبد الناصر الذي اختارني لهذا المنصب.

تفاقم الصراع

أولًا: نتائج ازدواجية السلطة

ونتيجة لتركز سلطات السيطرة على القوات المسلحة في يد شمس بدران، وازدواج السلطة في أجهزة التخطيط والإشراف التي كان يتولى مسؤولياتها المشير عبد الحكيم عامر وهي التدريب والعمليات، انتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج الإطار الطبيعي لأجهزة الدولة المركزية.

برغم ذلك لم تعط وزارة الحربية هذا الواجب أي اهتمام، واقتصر الأمر على محاولة إعداد القوات المسلحة للحرب مظهريًّا، وركزت الوزارة اهتمامها على أمور أخرى تؤكد بها سيطرتها على القوات المسلحة، مما عقد الأمور وأعاق القوات المسلحة طوال زمن السلم، وبالتالي فقد أثر على مهامها عندما بدأت الحرب.

فالقائد العام المشير عامر هو المسؤول عن تدريب القوات المسلحة وتخطيط وإدارة العمليات، بينما شمس بدران مسؤول عن شؤون الضباط من ترقية وتعيين، كما ركز بدران لديه إدارة الاستطلاع الاستراتيجي والتعبوي، وهو ما يخص العمليات الحربية التي هي مسؤولية المشير، وكان لهذا الازدواج في المسؤوليات أثره المدمر على القوات المسلحة في المعركة.

كما أصبح القائد، وهو المشير، المسؤول عن التدريب القتالي للقوات، بينما أصبح شمس بدران مسؤولًا عن التدريب المعنوي والسياسي. وبرغم الارتباط النوعي الوثيق بينهما أدى هذا الازدواج في أجهزة الإشراف إلى حدوث انفصام واسع كانت له آثاره الضارة.

ثم جاءت اعتبارات الأمن التي استغلها شمس بدران في غير مفهومها لتقف عائقًا

يعوق التدريب، وإعداد القوات للحرب. وكان هناك جهازان يصدران تعليمات، ويطلبان مهام متعارضة، كان طبيعيًّا أن تنال تعليمات الأمن النصيب الأكبر.

ومن هذا الوقت أصبحت تصرفات المشير تؤكد أنه يسعى إلى إبعاد الرئيس جمال عبد الناصر عن القوات المسلحة، بالرغم من سلطاته الدستورية والشرعية على هذه القوات. واعتقد المشير عامر أن الرئيس يسعى إلى السيطرة ـ وقيادة القوات المسلحة ـ وعزل المشير نفسه خصوصًا بعد تجربة الانفصال مع سوريا التي تسبب المشير عامر فيها.

اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر من كل هذا موقفًا مهادنًا، وأصبح منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي هو رئيس الجمهورية أيضًا، منصبًا محدودًا جدًّا بالنسبة للقوات المسلحة.

وبمضي الزمن تزايدت سلطات ونفوذ المشير ومجموعته، بينما ظل الرئيس عبد الناصر مترقبًا بحذر تورط هذه المجموعة في أحداث كثيرة متشابكة، الأمر الذي سبب انزعاجًا وضيقًا للرئيس في مناسبات كثيرة.

ففي أواخر أكتوبر عام ١٩٦٠ عندما التزم الرئيس عبد الناصر بحضور مؤتمر أفريقي في الدار البيضاء، وقرر السفر بحرًا مع وفد مصري، الأمر الذي استدعى حراسة بحرية لسفينة الرئيس، «الحرية»، فتم تخصيص مدمرتين بحريتين من قواتنا البحرية للقيام بمهمة حراسة السفينة «الحرية»، ولكن عندما وصلتا إلى ساحل الجزائر تعطلت المدمرة الأولى، وفي اليوم التالي تعطلت المدمرة الثانية، مما اضطرهما إلى اللجوء إلى موانئ أجنبية، واستمرت السفينة «الحرية» وحدها، وعليها الرئيس والوفد إلى الدار البيضاء، الأمر الذي سبب إحراجًا كبيرًا للرئيس. وعندما عاد الرئيس أخطر المشير عن الإهمال الذي وقعت فيه قيادة القوات البحرية، وطلب إقصاء قائدها لمسؤوليته عن هذا الإهمال، وعدم وجود السيطرة القيادية، ولكن المشير عبد الحكيم عامر لم يذعن لطلب الرئيس.

وعندما تورط المشير وقوات كبيرة في اليمن عام ١٩٦٤ اضطر الرئيس للقيام بزيارة ميدانية لليمن لمعرفة الأبعاد العسكرية والسياسية التي وصلت إليها هذه العملية، وأبرزت الزيارة في وسائل الإعلام كما لو كان هناك وفاق بين الرئيس

عبد الناصر والمشير في الاستراتيجية العسكرية، وفي أسلوب تحقيقها في اليمن، وذلك لصد الإشاعات والأقاويل التي سرت بين الضباط عمومًا في ذلك الوقت عن مهمة القوات المسلحة المصرية في اليمن.

وانتهى الوضع بالنسبة لمسؤوليات الرئيس إلى مجرد التوقيع على ترقيات الفريق والفريق أول فقط. أما باقي ترقيات وتنقلات وانتدابات وشؤون القوات المسلحة كلها، فكانت تصدر ويصدق عليها المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران.

ثانيًا: طغيان الأمن

وانتهت مشكلة الصراع على السلطة بتعيين الوزير الجديد للحربية، الصغير السن القليل الخبرة، شمس بدران، عام ١٩٦٦ إلى أخطر نتيجة شهدتها القوات المسلحة كما شهدها الشعب وأحس بها وهي «الأمن».

بدأت بأمن القوات المسلحة، واشتق منها أمن الثورة، ثم أمن الدولة، فأمن القائد، وهكذا دخل موضوع الأمن ليطغى على كل شيء إنتاجي أو فكري أو إعداد وتدريب في القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٧.

كما نتج عن هذا المفهوم انفراط قيادة الثورة الجماعية، حيث أصبح القائد الدستوري الشرعي، جمال عبد الناصر، يدير شؤون الدولة ويسيطر عليها، عدا شؤون الدفاع والقوات المسلحة. كما ركز الرئيس اهتمامه الأكبر على شؤون السياسة الخارجية وتفرغ لها، بينما أصبح المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته والقوات المسلحة هم القوة المؤثرة في شؤون الدفاع عن الدولة.

وقد جاء طغيان الأمن نتيجة طبيعية لاقتصار السلطة على أفراد رفع عنهم الشعب ثقته، وكان التهليل والترحيب من جملة الأفراد الانتهازيين الذين ركبوا موجة هذا الشقاق، وقد كان لهذه الحالة تأثيرها الكبير في معركة ١٩٦٧.

وارتضى جمال عبد الناصر مؤقتًا هذا الموقف الذي أظهر أن السيطرة الحقيقية في القوات المسلحة هي في يد المشير عامر ومجموعته. كما ظلت مظاهر الصداقة قائمة بينهما. ولم يقم الرئيس بأي إجراء ضد المشير سوى تعيين علي صبري رئيسًا لمجلس الوزراء بعد حركة الانفصال مع سوريا. وبقدر ما كان علي صبري مقربًا

من الرئيس جمال عبد الناصر، فإنه لم يكن على وفاق سياسي أو شخصي مع المشير عبد الحكيم عامر.

ومنذ عام ١٩٦٥ بدأ الرئيس يوكل إلى المشير وأعوانه وإلى القوات المسلحة مهمات داخلية حساسة، مثل القضاء على الإقطاع، وتطبيق تحديد الملكية، والقضاء على الرأسمالية المستغلة، حيث رأس المشير لجنة تصفية الإقطاع بنفسه. وكان الأسلوب الذي اتبعه يمثل تجاوزًا للقانون، وامتهانًا للإنسانية، الأمر الذي كان له تأثير سيئ ومضاد للقائمين بالتنفيذ، وخاصة الشرطة الجنائية العسكرية، وهي قسم متخصص أنشئ حديثًا ضمن الشرطة العسكرية بالقوات المسلحة.

وقد قرر الرئيس عبد الناصر تعيين لجنة فنية لبحث ودراسة الشكاوى التي وردت إليه عن تجاوزات هذه اللجان، وتقرر تحويلها إلى لجنة سياسية رأسها كمال رفعت وزير القوى العاملة في ذلك الوقت.

وقررت اللجنة رفع الحراسة عن ٣٣٤ حالة على أن تبدأ إعادة الأرض والممتلكات إلى أصحابها في تاريخ أقصاه نوفمبر ١٩٦٧. وحتى وفاة عبد الناصر لم يتبق سوى ٢٥ حالة فقط لم تتم تسويتها بسبب الإجراءات الإدارية الطويلة والمعقدة.

كما أسند الرئيس عبد الناصر إليهم بعض المهمات الداخلية الأخرى مثل إصلاح مرفق النقل العام، والسيطرة على الجمارك بحجة إصلاحها، وغير ذلك. وعلاوة على ما سبق، تم تكليف القوات المسلحة بسلطة التحقيق القضائي في قضية الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥، وقام بالتحقيق فيها شمس بدران شخصيًّا، واستخدمت القوات المسلحة أجهزة أمنها الكثيرة والقوية، مثل إدارة المخابرات الحربية، الشرطة العسكرية، الشرطة الجنائية العسكرية التي فتحت لها مكاتب ومندوبين في معظم المحافظات، والقضاء العسكري، والسجن الحربي.

وقد استخدمت هذه الأجهزة أسلوب القسر والتجاوز على القانون في تطبيق وتنفيذ هذه المهمات، الأمر الذي سجل على القوات المسلحة وأجهزتها سلبيات، خاصة ضد أجهزة المباحث الجنائية العسكرية والشرطة العسكرية، التي أكسبها القانون رقم ٢٥/ ١٩٦٦ صفة الضبطية القضائية.

ثالثًا: قانون الخدمة العسكرية رقم ٢٥/ ١٩٦٦

استحدثت على هذا القانون في عام ١٩٦٦ بنود وفقرات جديدة، أدخلت المواطن المدني الذي يشترك في خصومة مع فرد عسكري بأن يقدم إلى محكمة عسكرية.

ويعتبر هذا القانون، الذي عرض على مجلس الأمة في مايو ١٩٦٦، وتم اعتماده في دقائق ودون أن يناقش، انتهاكًا شديدًا لحقوق المواطنين المدنيين.

وبعد زوال سلطة المباحث الجنائية، بل إلغاؤها بعد هزيمة ١٩٦٧، تعدل القانون ٢٥/ ١٩٦٦، برفع كل البنود، والفقرات التي تخص المدنيين، وذلك في يناير ١٩٦٨.

رابعًا: ردود فعل سيئة

كان لتدخل القوات المسلحة في الشؤون الداخلية للدولة بشكل غير مألوف، وما صاحب ذلك من إجراءات عنيفة تجاوزت كل الحدود، تأثيرات ضارة على القوات المسلحة نفسها، وعلى علاقتها بجماهير الشعب.

وعلى الرغم من أن المشير قام بالعديد من المحاولات لكسب ولاء القوات المسلحة لشخصه، بالاستجابة لرغبات وطلبات أفرادها المجاوزة للحد ـ مثل إعطاء الضباط أولويات للسكن في شقق الدولة، وصرف عربات مدنية، وغيرها من الامتيازات التي نسبت للمشير شخصيًّا ـ بغرض تقريب واحتواء القوات المسلحة وزيادة رواتب ضباطها وجنودها، فإن حالة الدولة لم تكن مواتية لمثل هذه التصرفات التي كان لها العديد من التأثيرات الضارة المتمثلة في:

١ ـ بروز سخط شعبي واضح على ما بدا من ظلم وتعسف في تصرفات القوات المسلحة وأجهزتها.

٢ ـ انشغال القوات المسلحة في مهمات غير منوطة بها أصلًا، مما شتت جهودها وجهود قائدها.

٣ ـ شملت السلبية معظم الضباط الذين ليس لديهم مقدرة الوصول إلى مكانة المقربين، فظلوا مع جنودهم يؤدون ما يطلب منهم من أعمال اكتسبت صفة السلبية المطلقة.

كما لم تنجُ القوات المسلحة من أسلوب القسر والإجراءات العنيفة، فكان الطرد والمحاكمات السرية، والإحالة إلى المعاش عن غير الطريق التأديبي، وهي إحدى السلطات التي أضيفت إلى المشير، من نصيب عدد كبير من ضباط القوات المسلحة.

وقد تأثرت القوات المسلحة تأثرًا سلبيًّا بكل هذا، إذ ضعفت القدرة القتالية لها رغم التسليح الروسي الضخم، وتفشى بين أفرادها عنصرا الخوف والسلبية، بالإضافة إلى التظاهر بالولاء الشخصي للمشير ومجموعته. وطغت المظهرية على الفاعلية الحقيقية.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد عثرتُ على كشف بأسماء تنظيم سري داخل القوات المسلحة تحت قيادة شمس بدران، في خزينة القيادة العليا بعد الهزيمة، كانت معظم أسمائه من دفعة عام ١٩٤٨ التي ينتمي إليها شمس بدران، وكان الهدف من هذا التنظيم إمداد شمس بدران بالمعلومات عن الضباط والجنود، وضمان ولائهم له وللمشير عبد الحكيم عامر.

أما على مستوى القمة فقد كان رد فعل هذا الصراع الشخصي بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر كبيرًا ومؤثرًا على مستقبل مصر «ج.ع.م» نفسه. فبينما كان الرئيس والمشير متفقين على الأهداف القومية والوطنية، إلا أن أسلوب تحقيق هذه الأهداف كان مختلفًا من وجهة نظر كل منهما.

كان عبد الناصر يرى تحقيق الأهداف القومية في الصراع العربي-الإسرائيلي في بناء قوة ردع حقيقية مرتكزة على قاعدة سياسية واقتصادية متينة، والتحرك السياسي عربيًّا وعالميًّا استنادًا إلى قوة الردع هذه، مع تفادي الصدام المسلح في حالة عدم ضمان نتائجه ـ إلا إذا حدث اضطرارًا كدفاع عن النفس ـ ومن هذا المنطلق كان اضطراره لتعبئة وحشد القوات في سيناء لردع إسرائيل عن تهديدها لسوريا. كان عبد الناصر على يقين من أن الصدام المسلح مع إسرائيل آتٍ لا ريب فيه، ولكنه لم يكن مطمئنًا إلى أن حالة قواتنا المسلحة في ١٩٦٧ هي أنسب الحالات لخوض هذا الصراع.

أما المشير عبد الحكيم عامر فرغم اتفاقه مع عبد الناصر حول الأهداف الوطنية والقومية، إلا أنه كان، في رأيي، متلهفًا على حسم الصراع مع إسرائيل بصدام مسلح

كان يتصور أن قواتنا المسلحة مستعدة له في عام ١٩٦٧، رغم أنها لم تكن قد انتهت بعد من مسرح العمليات في اليمن. كان يريد نصرًا سريعًا بواسطة القوات التي يقودها تأكيدًا لقدرته وتعويضًا عن فشله في مواقف سابقة.

نتيجة الصراع

كانت نتيجة الصراع الخفي بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر في سنوات ما قبل معركة يونيو ١٩٦٧، تمزق وحدة القيادة الجماعية وانفصالًا في صنع القرار المصيري للدولة، واختلاف الفكر في التطبيق. فكان الرئيس عبد الناصر يحكم ويسيطر على الدولة والشعب، والمشير عبد الحكيم عامر ومجموعته تسيطر على القوات المسلحة التي خرجت عن الإطار الطبيعي للدولة. وبالرغم من ذلك فقد حافظ كل من الرئيس والمشير على بقاء العواطف المتبادلة بينهما على ما هي عليه ولو ظاهريًّا، حتى لا ينتقل الصراع إلى الجماهير، وكانت أبرز نتيجة ظهرت من هذا الصراع أن أحدًا منهما لم يتمكن من معرفة القدرة القتالية الحقيقية للقوات المسلحة إلا بعد أن تورطت في إجراءات المعركة.

واستكمالًا للصورة الشاملة للموقف قبل الهزيمة لا بد من التعرض بشيء من التفصيل لما كانت عليه القوات المسلحة من الناحية التنظيمية والاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية، مما سيوضح أن هذه القوات لم تُعد أصلًا للقتال. بل سيوضح أنه كان يمكن التنبؤ بكل ما سيحدث من قبل وقوع المعركة.

الفصل الثالث

التخطيط والإعداد والسيطرة

قيادة موحدة وليست جيوشًا موحدة

في مارس عام ١٩٦٤ تم تعيين الفريق أول علي علي عامر قائدًا عامًّا للقيادة العربية الموحدة، التي أنشئت بقرار من مجلس الرؤساء والملوك العرب في نفس السنة. كما صودق على الهيكل التنظيمي لهذه القيادة الذي شُكل من ضباط كبيري الرتب، من كل الدول العربية في مجلس الدفاع العربي المشترك.

واعتُبرت هذه القيادة ـ نظريًّا ـ الجهاز التنفيذي لهذا المجلس، الذي كان يتكون من وزراء الخارجية والدفاع للدول العربية. لكن انتحى الفريق علي علي عامر بقيادته مستقلًّا عن أجهزة الجامعة العربية، وصمم على عرض موضوعاته ومشاكله على مجلس الملوك والرؤساء العرب نفسه.

قامت هذه القيادة بوضع مخطط عسكري «دفاعي» هدفه توحيد الجهود العسكرية للدول العربية كلها ضد إسرائيل. واستدعت هذه الخطة إنشاء جبهتين مستقلتين. الجبهة الشرقية: سوريا، الأردن، وما يدعمها من قوات العراق، السعودية؛ الجبهة الجنوبية: مصر، تدعمها قوات رمزية من الجزائر والسودان. إلا أن هذه القيادة لم تحقق أي إنجازات على المستوى الواقعي العملي.

وكان الفريق عبد المنعم رياض، الذي عين رئيسًا لأركان هذه القيادة، هو المحرك الفعلي لنشاطها في أغلب دول المواجهة ما عدا مصر. إذ إنه كان شبه مبعد عن القوات المصرية لأنه ليس مقربًا من المشير ومجموعته.

إلا أنه قبل بدء المعركة في ١٩٦٧ اختير ليكون مندوب المشير عبد الحكيم عامر في «القيادة المتقدمة» ـ وقد أطلق هذا الاسم على القوات الموجودة في عمَّان والتي كان معها بعض كتائب الصاعقة المصرية.

وبناء على ذلك فإن اسم «القيادة الموحدة» كان رمزيًّا فقط وغير مؤثر في وقت السلم أو في وقت الحرب. فلم يكن هناك أي دور فعَّال للفريق أول علي علي عامر، ولقيادته الموحدة، بسبب عدم وجود سلطات حقيقية لهذه القيادة، تستطيع من خلالها السيطرة وقيادة الجيوش العربية التي خطط لها فيما قبل عام ١٩٦٧. إذن فقد كانت مجرد قيادة موحدة دون أن يكون لها جيوش موحدة.

التخطيط والتنسيق

بالرغم من وجود اتفاقية ثنائية عام ١٩٦٦ بين مصر وسوريا للدفاع المشترك ضد عمليات التوسع الإسرائيلي، فإن عملية التنسيق لم تتعدَّ التخطيط النظري.

وضعت خطط تبادلية كثيرة، أغلبها خطط دفاعية ووقائية، اتفقت عليها بنفسي مع رئيس أركان القوات السورية اللواء أحمد سويدان. وكان من ضمن هذه الخطط قيام إحدى الدولتين بهجوم جوي على مطارات العدو في حالة اعتداء إسرائيل على إحدى الدولتين. ولكن لم تُنفذ أي من هذه الخطط عندما حان الوقت لتنفيذها.

بل أستطيع أن أقول إن موضوع التنسيق العسكري بين أي قوتين عسكريتين عربيتين ليس أمرًا عمليًّا إطلاقًا، دون قيادة موحدة تسيطر وتقود، وتأمر كلًّا من القوتين في وقت واحد.

الاستراتيجية العسكرية لمصر

كان اندفاع مصر بعد نجاحها السياسي عام ١٩٥٧، واستغلالها لهذا النجاح في إقامة الوحدة مع سوريا (١٩٥٨-١٩٦١)، ثم تأييدها السياسي والعسكري لليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) قد جعل الاستراتيجية السياسية تتفوق وتظهر آثارها لا في المنطقة العربية فقط، بل في دول العالم الثالث أيضًا.

وكان من أبرز النتائج الإيجابية للاستراتيجية السياسية، ما قامت به من اتصالات

ناجحة أدت إلى الدعم العسكري الشرقي من الاتحاد السوفيتي، في أول صفقة أسلحة كبيرة من تشيكوسلوفاكيا، وبدأت القوات المسلحة المصرية من عام ١٩٥٨ في تغيير أسلوب التدريب والقتال والإعداد على النهج الشرقي، والذي استغرق سنوات.

ولم تظهر استراتيجية عسكرية محددة لمصر إلا بعد أن اتفق ملوك ورؤساء العرب، عندما بحثوا مشروعات إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن عام ١٩٦٤، على هدف مبدئي هو «العمل على منع إسرائيل من التوسع». وهنا كلفت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بوضع الخطة قاهر الدفاعية.

ولم يتبع ذلك استكمال أو تخطيط إعداد الدولة أو الشعب أو مسرح العمليات للمعركة خاصة في الاتجاه الاستراتيجي الرئيسي، وهو سيناء. فقد اقتصر إعداد المسرح على الآتي:

١ ـ إعداد وتجهيز النطاق الأول الدفاعي فقط حسب الخطة قاهر التي كانت موضوعة. أما باقي النطاقات والعمق التعبوي فلم تجهز.

٢ ـ تم تجهيز ٤ كباري فقط، بالإضافة إلى المعديات في الشط جنوب البحيرات، شمال البحيرات بالإسماعيلية.

٣ ـ لم تجهز سوى أربعة مطارات هي: السر، العريش، المليز، وبئر تمادا، لكن بدون ملاجئ أو دشم، وكل مطار به ممر واحد فقط.

٤ ـ جهزت مسبقًا آبار للمياه في: الحسنة، تمادا، المنشرح، أم قطف، ونخل، بالإضافة إلى وضع ٦٠ خزان مياه، ومد خط أنابيب مياه من الإسماعيلية حتى جفجافة، وامتد منه فرع إلى وادي المليز.

٥ ـ تم وضع كابلات أرضية للتلفونات على المحاور الرئيسية، لخدمة القوات البرية والجوية، كما دعمت بمحطات تقوية، وأنشئ سنترال في العريش.

إن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة لم تكن متوفرة. ولعل الدليل على هذا هو عدم وجود أي تشريع دستوري في مصر «ج.ع.م» حتى عام ١٩٦٧، يبين السلطات والمسؤوليات والاختصاصات والواجبات في شؤون الدفاع عن الدولة، سوى اسم «مجلس الدفاع الوطني».

كما لم تهتم القيادة العسكرية بإعداد القوات المسلحة للحرب الاهتمام الكافي، وهو من الأسس الذي تبني القيادة السياسية عليه قرارها للدخول في صراع مسلح مع العدو.

وجاء التصنيع المحلي للتسليح والذخيرة ضمن مشروعات البلاد، بل كان باكورة التطور الصناعي والاجتماعي في مصر «ج.ع.م». وخصصت له ميزانية ضخمة على توالي السنين، حتى أنشئت وزارة سميت وزارة الإنتاج الحربي.

ثم برزت فكرة تصنيع صواريخ بعيدة المدى، وطائرات مقاتلة حديثة، وأنشئت مصانع لهذا الغرض، كما أنشئت ميادين تجريبية لها، وسميت الصواريخ بـ«القاهر والظافر والرائد». كما بُدئ بتصنيع محرك الطائرة المقاتلة، ووصلت المسألة إلى الاتفاق المشترك مع الهند على تبادل التصنيع في الطائرات المقاتلة، ويقضي هذا الاتفاق بأن تصنع مصر «ج.ع.م» محرك الطائرة وتصنع الهند جسمها.

لكن بالرغم من هذا المجهود، ومحاولات الخبراء الألمان الذين عملوا سرًّا، وصرف مبالغ كبيرة بالعملات الصعبة على هذه المشروعات، وقيام الدعاية الإعلامية بواجبها إلى درجة مرور هذه الصواريخ في الاستعراض السنوي العسكري يوم ٢٣ يوليو الموافق تاريخ قيام الثورة، فإن هذه المشروعات كلها فشلت فشلًا ذريعًا، وخسرت الدولة خسائر مادية كبيرة بسبب عدم دراسة المشروعات اقتصاديًّا، وضرورة عرضها على مجالس متخصصة ليس لها هدف سوى مصلحة الدولة العليا.

الارتجال في التعبئة

وحتى التعبئة العامة ـ وهي واجب عدة أجهزة في الدولة تتعاون كلها لإعداد الاحتياطي العام من حيث استدعائه، إعداده، تدريبه، تكاليفه، وغير ذلك من الأمور التي تؤثر على مرافق الدولة كلها ـ لم يكن لها وجود سوى على الورق فقط.

فقد وضعت خطة تعبئة عامة صودق عليها من المشير عبد الحكيم عامر عام ١٩٦٥، ولكنها كانت محدودة الهدف والحجم، ولم تتم تجربتها أو التدريب عليها، ولو مرة واحدة.

كما أنها وضعت على أساس حجم معين للقوات المسلحة، لتنفيذ خطة دفاعية معينة، كانت موضوعة في ذلك الوقت تحت اسم كودي «القاهر»، لكن عندما بدأت عملية الحشد في ١٤/ ٥/ ١٩٦٧، تم تغيير الخطط العسكرية عدة مرات خلال فترة الحشد للقوات في سيناء، وعلى ذلك لم تستطع خطة التعبئة الموضوعة مجابهة الطلبات الزائدة عن المخطط في الأفراد والمهمات والمعدات والتسليح والعربات والأجهزة، وغير ذلك من المطالب التي أمر المشير عبد الحكيم عامر بتجهيزها فور بدء التعبئة والحشد يوم ١٥/ ٥/ ١٩٦٧.

وكان الشره القيادي في طلب المزيد من الأفراد ـ أي أفراد، حتى ولو لم يكونوا مدربين أو مقاتلين ـ لمواجهة التغيرات الجديدة التي طرأت فجأة، فكان الارتجال هو السمة المميزة لعملية التعبئة.

جاء هذا الارتجال استجابة لأوامر ارتجالية سريعة ومفاجئة من المشير عبد الحكيم عامر بدعوى أن مصر «ج.ع.م» يمكنها أن تحشد ٢ مليون فرد، وهم جملة الرجال القادرين على القتال في مصر حسب ظنه. وهكذا تم حشد الرجال الذين لم يدربوا منذ عام ١٩٥٦، وهو تاريخ آخر مجابهة مع إسرائيل تمت فيه تعبئة عامة. كما لم يوضع أي فرد سبق له أن عمل في وحدة ما، في نفس المكان الذي كانت له خبرة سابقة فيه.

وليس غريبًا في هذه الحالة، بعد أن يصل الأفراد من قراهم ويرتدوا الزي العسكري، أن نجدهم وقد اصطحبوا ملابسهم العادية (جلباب أو قميص وبنطلون مدني) في طريق حشدهم في سيناء. وهو ما يدل بوضوح على عدم انضباط الجنود وانخفاض روحهم المعنوية، وإن ذكرى ما حدث في عام ١٩٥٦ ما زالت ماثلة في أذهانهم.

فشل القيادة والسيطرة

على مستوى القوات المسلحة، فإن المركزية المطلقة في السلطة، وفي السيطرة، وفي القيادة، كانت في يد فرد واحد فقط هو المشير عبد الحكيم عامر، يعاونه وزير الحربية شمس بدران، وأفراد مكتب المشير الذين كانوا يمثلون سكرتارية أكثر منهم جهازًا فنيًّا.

وكان مديرو مكتب المشير على التوالي منذ تعيينه قائدًا عامًّا للقوات المسلحة هم: صلاح نصر، عباس رضوان، ثم شمس بدران، وعلي شفيق صفوت. وقد تم فيما بعد تعيين الأول مديرًا للمخابرات العامة والثاني وزيرًا للداخلية والثالث وزيرًا للحربية.

من هنا كان لتوجيه المشير وأوامره ورغباته فعل السحر داخل القوات المسلحة. وكان جميع القادة قبل أن يقبلوا على أمر أو حتى يفكروا فيه، يتحسسون رغبة المشير أو اتجاهاته نحو هذا الأمر.

ولم يكن للقيادة العامة للقوات المسلحة أي أجهزة تخطيط أو متابعة. فاقتصرت القيادة العامة ـ وهي رأس القوات المسلحة ـ على وجود فرد قوي مسيطر صاحب الشأن كله.

حتى رئاسة الأركان العامة، وهو المنصب الذي كنت أشغله ـ ومعها أجهزتها المختلفة للتخطيط والمتابعة ـ بالرغم من وجودها تحت قيادتي اسمًا، فإن تعليماتها نتيجة ازدواجية السلطة ـ كما ذكرنا ـ كانت تصدر وتنبع من المشير نفسه أو من وزير الحربية.

علاوة على أن الصلاحيات المحدودة لرئاسة الأركان الفعلية لا تطبق إلا على القوات البرية فقط. أما سيطرتها أو حتى التنسيق مع القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي فكانت أمرًا بعيدًا جدًّا.

نتيجة لهذا لم توجد أي أجهزة حقيقية تخطط وتتابع التطور المطلوب لرفع كفاءة وقدرة القوات المسلحة. ومهما تكن كفاءة أي فرد، فإنه لا يمكنه وحده أن يقود ويسيطر على القوات المسلحة، بل لا بد من وجود السلطة وأسلوب السيطرة أيضًا لكل الأجهزة المذكورة، بالإضافة إلى جهاز المتابعة والتفتيش الذي يمكنه، بحكم عمله، أن يرى ويباشر ما يدور حقيقة في القوات المسلحة وينقله نقلًا أمينًا لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

بالرغم من هذا الخلل في السلطات فإن القادة أنفسهم كان بإمكانهم أن يباشروا مهمة قيادتهم لقواتهم، ويراعوا ضمائرهم في نقل الحسن والسيئ معًا للمشير. لكن ما كان يحدث هو إظهار الجيد من الفعل والقول بالنسبة لقواتهم فقط. ويظل المشير،

المسؤول عن القوات المسلحة والمسيطر الوحيد عليها، غير واعٍ بحقيقتها وقدرتها وكفاءتها طوال أعوام ما قبل ١٩٦٧. بينما أخذ جهاز المخابرات الحربية في ملء هذا الفراغ الموجود، بواسطة أسلوب غير أمين في التحري عن الضباط والقادة. وبالطبع لم يكن قادرًا على إظهار كفاءة وقدرة القوات المسلحة بقدر ما كان يركز على الأفراد من وجهة النظر الأمنية.

أصبحت التقارير الخاطئة ترفع من هذا الجهاز إلى المشير عبد الحكيم عامر رأسًا، مع رفع صورتها فقط إلى وزير الحربية شمس بدران دون تعميمها على باقي القادة أو الأسلحة. فكانت كلها تقارير أمن على الأفراد بالقوات المسلحة، ومن وقت لآخر كانت تختلق واقعة ويتم فيها تسجيل ملفق لبعض أفراد القوات المسلحة لإثبات تهمة تآمر على المشير، تنتهي بتهمة تآمر على نظام الحكم. حكمة ذلك أن يبقى جهاز المخابرات الحربية (القسم الخاص) نشطًا وأمينًا، فينضم إلى أهل الثقة والمعرفة لدى المشير.

وفي ذلك الوقت ظهر في القوات المسلحة بعض الضباط، الذين أمكنهم التقرب إلى المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران بطريقة أو بأخرى، وأطلق عليهم لقب «أهل الثقة». وأصبح هؤلاء بالنسبة للقوات المسلحة مصدر معلومات موثوقًا به، ينقلونها عن أفرادها صدقًا أو كذبًا، مؤداها أن تثبت أقدامهم، وترفع قدرة المشير عامر الذاتية.

وكان على هؤلاء الاختلاط بأفراد القوات المسلحة ونقل ما يعن لهم عما يحدث أو يقال بين صفوف أفرادها قادة وضباطًا وجنودًا. وانتهى هذا الحال إلى تدوين تقارير سرية، تكتب بخط اليد وتسلم أو ترسل إلى وزير الحربية شمس بدران. وبذلك وصل هؤلاء «أهل الثقة» إلى رتب القيادة للتشكيلات الميدانية، ومارسوا هذه القيادات، إلى أن تم الحشد الحقيقي في سيناء وأصبحت البلاد على شفا حرب مع إسرائيل.

في هذه اللحظة اضطر المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران إلى تغييرهم، وعينوا بدلًا منهم ضباطًا آخرين لهم دراية أفضل بالقتال، لكن جاء ذلك متأخرًا، أي أن التشكيلات الميدانية، وخاصة القوات البرية، أعدت للقتال على أيدي قادة

غير متخصصين، ودخلت هذه التشكيلات المعركة في اليوم التالي على أيدي قادة آخرين لا يعرفون ضباطهم وجنودهم. صدر قرار هذا التغيير في الأسبوع الأخير من مايو ١٩٦٧، وتم تنفيذه حتى ٥/ ٦/ ١٩٦٧، يوم بدء القتال.

قائد دون قيادة

حتى بدء القتال مع إسرائيل في ٥/ ٦/ ١٩٦٧، لم تكن للقوات المسلحة قيادة موحدة. كان القائد موجودًا بشخصه وبقوته الذاتية، ولكن بدون قيادة تمكنه، من خلال أجهزتها المتخصصة والمختلفة، من تنفيذ ومتابعة توجيهات القائد العام إلى التشكيلات والوحدات الميدانية والإدارية والفنية بالقوات المسلحة.

بل وصلت الحالة إلى درجة أن قيادات القوات المسلحة، وقيادات المناطق والاتجاهات والمحاور، اعتادت ألا تنفذ أمرًا ما، إلا إذا شاهدت توقيع المشير شخصيًّا في شؤون العمليات وفي التدريب، أو إمضاء شمس بدران في الشؤون الأخرى لهذه القوات. أما الأوامر والتعليمات التي تصدرها رئاسة الأركان لمختلف فروع القوات المسلحة، فكانت موضع عدم ثقة.

إن أفرع القوات المسلحة الرئيسية في ذلك الوقت كانت: القوات البحرية، والقوات الجوية، والدفاع الجوي، والقوات البرية، وقوات السواحل، وقوات الحدود، وقوات قطاع غزة (مصرية-فلسطينية تحت الإدارة المصرية). كانت كل من هذه القوات تعمل منفردة، دون وجود أي تنسيق أو تعاون مشترك بينها. كان قائد كل قوة يريد أن ينفصل بقواته، وأن تكون له وحده سلطة السيطرة والقيادة، لا يقبل أن يمد يد المساعدة المشروعة لغيره من أفرع القوات المسلحة، إلا بأمر من المشير شخصيًّا.

وعلى ذلك دخلت القوات المسلحة المعركة، وليس في مفهومها أي تشريع أو توجيه عن كيفية إتمام تنسيق التعاون في القتال، وهو الأمر الذي كان يأمل المشير أن يحققه بنفسه قبل ظهر يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧. غير أن القتال بدأ فعلًا، والقوات المسلحة لم تنسق وتنظم التعاون بينها. كما أن كل القوات التي بدأ حشدها وتمركزها في سيناء منذ ١٤/ ٥/ ١٩٦٧ لم تكن تعلم واجباتها بالضبط، بسبب عدم إعطائها مهمات قتالية محددة.

وكان تعييني في مارس ١٩٦٤ رئيسًا لهيئة أركان حرب القوات المسلحة، خلفًا للفريق أول علي علي عامر، مفاجأة لي شخصيًّا. وكان موقفي الموضوعي خلال ممارستي للمهمات الرمزية القليلة طوال مدة عملي بهذا المنصب غريبًا، إذ إنني لا أتذكر أنني قمت خلال هذه الفترة بعمل ما في القوات المسلحة. وكنت صابرًا، لثقة وأمل الرئيس عبد الناصر في شخصي من جهة، ورغبة المشير عامر وحرصه على سحب مسؤولياتي وسلطاتي من جهة أخرى.

أذكر أنه لم يبق من مهمات وظيفتي سوى تكرار الأمر، أو التوجيه، أو التعليمات، أو تفسيرها وإعادة طبعها وتوزيعها على القوات المسلحة. وحتى التنسيق بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية في وقت السلم كان مستحيلًا، بسبب ترتيبي في أقدمية الرتب بين القادة. إذ كان الفريق أول سليمان عزت قائد القوات البحرية، والفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، والفريق أول محمد فؤاد الدجوي قائد السواحل، والفريق أول يوسف العجرودي قائد قطاع غزة، أقدم مني. فكانت صفة الأمر ووزنه مني شخصيًّا غير مقبول لديهم، الأمر الذي استحال معه دخولي في موضوع القيادة أو السيطرة، أو حتى التنسيق بالنسبة لهؤلاء القادة جميعًا. ولم يبق من القادة البارزين سوى الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي قائد القوات البرية، إذ كان القائد الوحيد الأحدث مني، وحتى هو قد استبان الوضع، وأخذ يطالب لنفسه بسلطات وصلاحيات للقيادة والسيطرة والإدارة على قواته البرية، أشبه بما كان يتمتع به فعلًا كل من قائدي القوات البحرية والجوية.

وحتى ضباط مكتبي الخاص تم إدماجهم في مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، فتم تعيين اللواء علي عبد الخبير مديرًا للأركان العامة بالقيادة العليا للقوات المسلحة، وبذا فقدتُ أداة التنفيذ الخاصة بعملي. وكان العرف قد جرى في القوات المسلحة على أن يكون رئيس الأركان من ضباط المشاة، على اعتبار أنهم أكثر عددًا، وهو تقليد كان سائدًا قبل الثورة ثم استمر بعدها. ولم يتغير هذا الوضع إلا عند تعييني رئيسًا للأركان، فأنا من سلاح المدفعية، ولم يكن تعييني في هذا المنصب تخطيطًا من القيادة العسكرية، بقدر ما كان ترضية لرغبة الرئيس

جمال عبد الناصر. لكن بعد تعييني بدأت اختصاصات وسلطات هذه الوظيفة العملية تتحول بالتدريج إلى جبهات أخرى.

والغريب في الموضوع، أنه بقدر ما كان المشير يظهر لي رغبته في سماع آرائي، ويصر على بقائي معه أكثر من الوقت المألوف للمقابلات عادة، بقدر ما كان يتجاهل - في التنفيذ - هذه الآراء والأفكار.

وكانت تحتدم داخلي صراعات نفسية متلاحقة، عندما أجد تيار الانهيار في القوات المسلحة يزداد، نتيجة إصدار المشير لتوجيهات أعلم أنها استجابة لآراء شمس بدران أو أصدقائه من ضباط القوات المسلحة: كتسليح وحدات الصاعقة بأسلحة ثقيلة، وهي أبعد ما تكون عن تنظيمها الأصلي، بل غير مطلوبة في مهماتها القتالية، ثم أُعلن بعد ذلك أن هذا التسليح لأغراض الأمن؛ أو الإصرار على تمركز وحدة مدفعية ميدان مضادة للدبابات ثقيلة العيار في مكان ما في ألماظة خارج تشكيلها الأم، وتعديل أسلوب السيطرة عليها لتكون تحت القيادة المباشرة لمدير المدفعية، لأغراض الأمن أيضًا، وضد احتمال قيام وحدات دبابات من معسكر قريب بأعمال مضادة لنظام الحكم. وهكذا تدنى مفهوم القوات المسلحة نتيجة لهذه الظروف والحوادث، إلى مفهوم قوات مسلحة لأمن الثورة، أكثر منها قوات مسلحة تجيد القتال الحديث قيادة وتنظيمًا وتدريبًا، وحل أمن الثورة مكان رفع القدرة والكفاءة القتالية.

فضلت إزاء هذه الحالة السلبية أن أرحب بالرحلات والزيارات الخارجية، فقمت فعلًا بزيارة يوغوسلافيا، والهند، وبعض الدول الغربية، والدول الأفريقية، التي كانت تدعوني لزيارتها. كل ذلك كان قتلًا للوقت، وبعدًا عن الظروف التي كانت حولي خلال مدة وجودي في مركز رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة.

وأيقنت أخيرًا أن تعييني في هذا المركز ما هو إلا جزء من خطة كبيرة تخص أمن القوات المسلحة. كما أحسست بأن الثقة كانت متوفرة بل ومؤكدة من الرئيس عبد الناصر، بينما هي مفتعلة وغير حقيقية من المشير عامر. وحتى بدء القتال في ٥/ ٦/ ١٩٦٧ كانت حدود أعمالي ونشاطي في مهمات القوات المسلحة محض شكلية.

البيروقراطية العسكرية

التصق هذا الداء بالقوات المسلحة المصرية بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢، بهدف إظهار سيطرتها ونفوذها، فهي مفجرة الثورة وأداة التغيير فيها، وبعد استقرار الحكم على أكتاف القوات المسلحة ظهرت البيروقراطية العسكرية كأسلوب في دفع عجلة الثورة نحو الإنجازات السياسية والاجتماعية. ولكن كان رد الفعل الأول لتطبيق الأسلوب البيروقراطي على القوات المسلحة نفسها، فخرجت عن مهمتها الأساسية وهي الإعداد للقتال، وركزت على زيادة السيطرة والنفوذ، وكانت التقارير والبيانات الخاطئة، التي ترفع إلى القيادة العسكرية والسياسية، تشيد بقدرة القوات المسلحة وكفاءتها، الأمر الذي سبب خطأ في التقديرات التي بُني عليها قرار الحرب.

وكان أقرب وصف لحالة القوات المسلحة يكمن في العبارة التي قالها الرئيس عبد الناصر للرئيس هواري بومدين عقب الهزيمة عام ١٩٦٧: «إن موقفنا أشبه بالسمكة التي أمسكت برأسها صنارة الإمبريالية العالمية، وكان ذلك بسبب تغلغل البيروقراطية العسكرية فينا».

وكانت القيادة العليا قبل عام ١٩٦٧ تتكون من المشير وأعضاء مكتبه الخاص، وشمس بدران، وإدارة المخابرات الحربية. فركزت هذه القيادة طول الوقت على إجراءات الأمن التي ترتب عليها تولي المراكز القيادية والحساسة ـ أي قيادات التشكيلات الميدانية والوحدات المقاتلة ـ من قبل أفراد ليسوا دائمًا على مستوى الكفاءة العسكرية، وظل هؤلاء القادة أنفسهم في مناصبهم حتى بداية المعركة، مشكلين عصب البيروقراطية العسكرية المعوقة في القوات المسلحة.

وانغمست البيروقراطية العسكرية في الخداع الإعلامي بقصد السيطرة على الشعب المصري أيضًا. فكانت الاستعراضات العسكرية، التي تقام بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو، تضخم قدرات القوات المسلحة التي هي «جيش الشعب»، وتظهرها إعلاميًّا على أنها معجزة من ناحية العدد والتسليح. بينما كان التدريب الحقيقي على استخدام أسلحة القتال، والتدريب المشترك على مستوى التشكيلات

الكبرى مظهريًّا، كما أن القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٧ لم تمارس عمليًّا أسلوب وإدارة العمليات المشتركة، وأسلوب تنظيم التعاون بين التشكيلات المختلفة أو الأسلحة المعاونة، ولكنه كان يدرس نظريًّا في المعاهد العسكرية العليا فقط.

الفصل الرابع

مقدرة وكفاءة القوات المسلحة

التدريب

أولًا: أهمية التدريب

إن التدريب الجدي الشاق والمتواصل لرفع الكفاءة والقدرة القتالية للقوات المسلحة، العاملة والاحتياطية، هو الأساس الأول لكسب أي معركة بشرط متابعة تنفيذه واستمراره بكل دقة. ومشتملات هذا التدريب كثيرة جدًّا، ومتنوعة وينطبق هذا التنوع على أجهزته، ومساعداته، وقادته جميعًا، بكل مستوياتهم، لأن التدريب هو العمل الأساسي لهم في وقت السلم.

إن القوات المسلحة المصرية لم تُعطِ هذا الموضوع حقه من الممارسة الحقيقية، رغم أن المشير عبد الحكيم عامر كان المسؤول عنه بشكل أساسي، كما تحددت اختصاصاته وسلطاته في ذلك الوقت. صحيح أنه كان شخصيًّا يصدر التوجيهات، ويوفر الإمكانيات، ويشجع القادة على تحقيق هذا العامل، إلا أن عدم المتابعة الشخصية له لمباشرة تنفيذه، بسبب عدم تفرغه، أو تعاليه عن ممارسة هذه المسؤولية، أفقد القوات المسلحة أهم خصائصها.

كان المسؤولون عن هذه المهمة الخطيرة، وهم قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، وبالرغم من توصيات المشير لهم بالاهتمام وحضور التدريبات العملية لقواتهم، وإعطائهم الإمكانيات المادية اللازمة حسب طلبهم، يتشبهون بما يفعل المشير، لذلك غلب عليهم التعالي على هذا الواجب المهم، مكتفين بالظهور،

ومتابعة بعض أو جزء من تدريبات وحداتهم، بقصد اكتمال الشكل الرسمي أو «سد خانة» كما كانوا يقولون. وكثيرًا ما كان يعترض إتمام التدريبات ظروف يُدَّعى أنها «أمنية» أي معارضة لواجبات الأمن، أو يعترض التدريب شكوى القادة الصغار (المقربين أيضًا) من التعب والإجهاد في مواصلة التدريب.

ثانيًا: خطط التدريب

وفي كل سنوات ما قبل ١٩٦٧ التي عشتها كرئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة، كنت أرسل للمشير خطة التدريب العام، الموضوعة بمعرفة هيئة التدريب عن السنة المعنية بالنسبة للجيش فقط. كانت الخطة تشمل كل أنواع وأشكال التدريب المثالية، والمطلوبة لتشكيلات ووحدات الجيش (التدريب الانفرادي ثم التدريب المشترك ابتداء من الفرد المقاتل وحتى مستوى تدريب اللواء). وكان المشير يصادق على هذه الخطة، ثم يعيدها إلى هيئة التدريب للتنفيذ والمتابعة. وتقوم الهيئة بدورها بإخطار الأسلحة والتشكيلات الميدانية، ومراكز التدريب بالخطة الواجب تنفيذها في العام التدريبي المعني.

والمفروض أن يبدأ العام التدريبي بتنفيذ الخطة حتى شهر أبريل أو شهر مايو، حيث يصبح الدور على تدريب اللواء. ورغم ذلك أفاجأ بأن المشير نفسه أصدر توجيهات جديدة بعدم تنفيذ باقي الخطة، أو إرجاء تنفيذها، وضرورة العودة إلى تدريبات الفرد، بحجة عدم إتقان الأفراد لتدريبهم. وأعلم بعد ذلك أن بعض قادة الألوية (المقربين) طلبوا من المشير عدم إتمام الخطة، حتى لا يحاسبوا أو تتم متابعتهم، لتخوفهم من ظهور نتائج سيئة. فكانت النتيجة أنه لم يتم تدريب أي لواء من الجيش في سنوات ما قبل ١٩٦٧. شاهدت هذه المأساة بنفسي تتكرر طوال أعوام ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧. وفي أغلب الأحيان تأتي تقارير ضرب النار، وهي تدريبات غاية في الأهمية، وترتب عليها القيادة العليا قياسًا معينًا لدقة الإصابة، كثيرًا ما تأتي هذه التقارير غير صحيحة، ومدونًا بها بيانات زائفة. وهي أخطر ما وصل إليه حال التدريب القتالي الفردي والجماعي في القوات المسلحة.

ثالثًا: التقارير

كما كانت تقارير متابعة التدريب التي ترفع إلى المشير مضللة، لتظهر مجهود

القائمين على التدريب فقط، دون التفات لإظهار الحقيقة. وكانت هذه الأساليب المضللة والخادعة هي الوسيلة المفضلة، لدى قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، وهم المسؤولون بعد المشير عن تدريب قواتهم.

والذي يدَّعي في ذلك الوقت ـ أي في سنوات ما قبل ١٩٦٧ ـ أن ممارسة معظم القوات المسلحة لواجباتها في اليمن يعتبر تدريبًا عمليًّا، وتأهيلًا لها للقيام بواجبها الأكبر ضد إسرائيل، يكون ادعاؤه باطلًا.

كذلك لم يتم التدريب على واجبات العمليات الحربية، بسبب غياب واجبات الوحدات التفصيلية. واقتصر التدريب على واجبات عمليات دفاعية عامة، انحصرت فقط في «صد هجوم العدو المفاجئ»، وظلت هذه الفكرة التدريبية تتكرر ما بين سنوات ١٩٦٤ و١٩٦٧، إلى حد أن القوات البرية لم تتدرب إطلاقًا على أي واجبات أو مهمات تعرضية أو هجومية.

أما فرقة المشاة الوحيدة، التي كانت متمركزة في الاتجاه الاستراتيجي الأساسي في سيناء، فكانت تقوم بالتدريب على واجبات عملياتها في حدود النطاق التعبوي الدفاعي الأول فقط، أي أنها لم تجهَّز بأي نطاقات دفاعية أخرى كما هو لازم بالنسبة للخطة الموضوعة مسبقًا قاهر.

وطوال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧، لم يقم المشير بالزيارة والتفتيش، أو حضور التدريب لواجبات العمليات في هذا الاتجاه الرئيسي، سوى ثلاث مرات فقط.

رابعًا: نتائج التدريب

ولعل أفضل دليل عملي على ما سبق، هو نتائج التدريب عمومًا في القوات المسلحة، والتي تظهر في التقارير الختامية لكل عام تدريبي. أذكر منها على سبيل المثال:

١ ـ نتائج تدريب وحدات الدبابات للمعاونة القريبة مع المشاة: «لم تطلق طلقة واحدة من أي دبابة داخل تشكيلات المشاة عن العام التدريبي ١٩٦٥-١٩٦٦».

٢ ـ «استهلكت دبابات المشاة من الوقود المخصص للتدريب، عن العام التدريبي ١٩٦٥-١٩٦٦ مقدار ١١٪ فقط من الوقود المخصص لها للتدريب في السنة نفسها».

٣ ـ وعن نتائج التدريب للعام نفسه أيضًا، جاء في التقارير:
«حققت القوات البرية كافة المهمات التي كلفت بها داخل «ج.ع.م» وخارجها بروح عالية وتصميم أكيد للحصول على المستوى الرفيع المأمول لقواتنا، هادفة إلى تحمل الجهود والتضحيات التي تتطلبها الأحداث لتحقيق آمال الأمة العربية في الحياة الحرة الكريمة».
«إن أوجه النقص ونقاط الضعف في العام الماضي لها ظروفها الموضوعية التي فرضها التطور الشامل للقوات المسلحة، وهي في مجموعها لا تؤثر على الكفاءة القتالية للقوات».
٤ ـ وكان الهدف التدريبي للعمليات في سنوات ما قبل ١٩٦٧ هو: «التدريب الميداني للوحدات الفرعية، ورفع استعدادها للقتال بغرض القيام بأعمال قتالية نشطة لصد هجوم مفاجئ للعدو».

إن الملاحظ على هذه التقارير هو الاستخدام الدائم لجملة «صد هجوم مفاجئ للعدو». أي دائمًا تكون التدريبات دفاعية، مصحوبة بخوف المفاجأة من العدو.

إن مثل هذه التقارير المضللة تستحق أكثر من وقفة، وأكثر من حساب.

خلو التشكيلات من خريجي الجامعات

إن الجنود، في أي قوات مسلحة، هم عصب أي معركة، ومع ذلك فقد كانت الغلبة بين ضباط الصف والجنود في أفرع القوات المسلحة الرئيسية لـ«الأميين»، فيما عدا النسب التالية من ضباط الصف المتطوعين، أو المجددين، فكان تعليمهم حتى المستوى الإعدادي فقط:

- ٩٪ من قوة أفراد الجيش.
- ١٨٪ من قوة أفراد القوات البحرية.
- ٢١٪ من قوة أفراد القوات الجوية والدفاع الجوي.

أي أنه لم يكن بين صفوف القوات المحاربة، أي التشكيلات الميدانية في القوات المسلحة، جنود مؤهلاتهم عليا أو جامعيون.

كان التقليد والعرف ـ وليس القانون ـ يستبعدان بطرق كثيرة المؤهلات العليا

من الجامعيين والمعاهد العليا. وكانت المؤهلات المتوسطة والثانوية وما يقابلها مقبولة للالتحاق بالقوات المسلحة، فقط ليكونوا كتبة عسكريين أو ميكانيكيين في القوات الجوية والبحرية. أما صلب القوات المقاتلة فكان خاليًا من فئة الشباب المتعلم، مما جعل هذا الجسم كبير العدد والذي وصل إلى ربع مليون جندي مكونًا في جملته من الأميين.

أثر هذا الوضع على أسلوب قيادتهم المعنوية والثقافية، وجعلها عسيرة للغاية، كما أن تأثير وفاعلية حرب العدو النفسية عليهم كان كبيرًا للغاية، علاوة على طول مدة وصعوبة تدريبهم لاستيعاب الأسلحة الحديثة المتطورة.

لماذا لم تقبل القيادة العليا في ذلك الوقت المؤهلات الجامعية بين صفوف المجندين في القوات المسلحة، على الرغم من أن القانون الذي صدر بعد الثورة مباشرة يجعل التجنيد خدمة وطنية وإجبارية على جميع شباب مصر اللائق طبيًّا للخدمة؟

السبب كما علمته من مناقشة هذا الموضوع على أعلى مستوى من القيادات العسكرية المسؤولة في هذا الوقت، كان تخوف القيادة العليا من دخول الجامعيين لأسباب أمن القوات المسلحة. وكثيرًا ما عارضت هذه الفكرة وهذا التخوف، وأبديت الدلائل والأساليب لمعالجة هذا الموضوع كي تكتسب القوات المسلحة عنصرًا متفوقًا عقليًّا، علاوة على المكاسب الزمنية مثل قصر مدة التدريب، والمكاسب المعنوية والأدبية التي تعود على القوات المسلحة، وعلى الشعب نفسه. ولكن لم يستجب إلى رأيي أحد.

الانضباط والروح المعنوية

الانضباط والروح المعنوية عاملان متلازمان، كما أنهما من أهم العوامل التي تؤثر على القوات المسلحة في تأدية واجبها. ولا يتأتى الحصول على هذين العاملين إلا بالتدريب الشاق المتواصل ووضوح الهدف، كما أنهما صفتان تحددان الثقة في القيادات على أعلى المستويات. وبهما يتفانى أفراد القوات المسلحة في تأدية واجباتهم، وفي قمتها التضحية بالنفس عن طواعية ورضا واقتناع.

إضافة لعدم وضوح الرؤية والهدف، وعدم وجود عقيدة القتال ووحدة القيادة،

وبُعد القوات عن الهدف السياسي، وإخفاء المعلومات والحقائق عن أفراد وحدات القوات المسلحة، مع وجود الفكر القائد المسيطر المتمثل في فرد واحد فقط، دون مجالس متخصصة تتحمل مسؤولية القرار الجماعي، كل ذلك أثر على معنويات الضباط والجنود وأثر على انضباطهم العسكري. مما جعل أي تفكير منطقي يستنتج شكل المعركة القادمة ونتيجتها بسهولة قبل إطلاق أي طلقة فيها.

حجم القوات المسلحة

أولًا: التوسع الأفقي

مع بدء إعادة تنظيم وتسليح القوات المسلحة على النمط الشرقي منذ عام ١٩٥٨، بُدئ في زيادة حجم القوات، بناء على خطة من تصور هيئة العمليات الحربية، وكلفت قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بوضعها.

في أوائل ١٩٦٧ بلغ حجم القوات قدرًا كبيرًا، معتمدًا أساسًا على قدرة مصر «ج.ع.م» البشرية. وكان الامتداد الأفقي هو رغبة القيادة العسكرية، على حساب التوسع الرأسي.

رُوعي في بناء هذا الحجم الكبير، التركيز على الجندي العامل وليس الاحتياطي، خلافًا لما هو متبع في الدول المتقدمة. إذ عادة ما تكون القوات العاملة هي ثلث الحجم المقرر. ولكن بالنسبة لقواتنا كان الحجم الفعَّال المقاتل كله من الأفراد العاملين، وجاء الاحتياط لاستكمال الوحدات الأقل فاعلية ومعظمها من المشاة.

كما أدخل الحرس الوطني ضمن هذا الحجم، علمًا بأن إنشاءه وتكوينه كان لتحقيق شعار «الشعبية العسكرية»، والتي صعدت إعلاميًّا لإظهار قدرة مصر «ج.ع.م» على تجنيد ٢ مليون فرد في أي وقت.

ثانيًا: التوازن

وبالبحث داخل هذا الحجم نجد أن التوازن الاستراتيجي بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية لم يكن محققًا. فقد طغت القوات البرية بالنسبة للقوات الجوية والبحرية وقوات الدفاع الجوي في الحجم. والسبب واضح وهو توفر ورخص العنصر البشري.

كما أن التوازن التعبوي داخل التشكيلات لم يكن كذلك محققًا، فتلاحظ أن قوة الصدم (المدرعات) بالنسبة للمشاة هي فرقة مدرعة إلى ٤ فرق مشاة، ولواء واحد مدرع إلى ٩ ألوية مشاة، كما أن عنصر الاستطلاع كان ناقصًا، بل مهملًا على مستوى القيادة العامة وعلى مستوى التشكيلات الميدانية. وكان هذا النقص ظاهرًا جدًّا بالنسبة للقوات الجوية والبحرية.

وبرز كنقص عام في الحجم، قلة الوحدات الفنية ووحدات الإصلاح، والوحدات الطبية والعلاجية، ووحدات النقل والإخلاء، كذلك الوحدات الإدارية والتخزين، إذ إن هذه الوحدات ذات طابع فني وتخصصي.

أما أبرز عنصر ظهر جليًّا في حجم القوات الجوية فهو النقص الشديد في عدد الطيارين المقاتلين، والطيارين المهندسين، لدرجة تأثرت بها القوات الجوية، وبالتالي القوات المسلحة، وكان هذا النقص وحده كفيلًا بقيد الدولة في عدم قبول أي صراع مسلح مع إسرائيل كليًّا.

والمقارنة التالية تعطي فكرة واضحة عن هذا القصور.

العدو: لكل طائرة من ٢ إلى ٣ طيارين.

قواتنا: لكل طائرة ٨, ٠ طيار.

وهذا هو السبب في أن الطائرات المقاتلة الحديثة كانت توضع فور وصولها في المخازن ولمدة كبيرة قبل أن تستخدم، مثل ما حدث في بقاء سرب طائرات سوخوي ٧ كاملًا في صناديقه، فلم تفتح، ولم تركب، ولم تشترك في قتال معركة يونيو ١٩٦٧.

التنظيم والتسليح

أولًا: الهيكل التنظيمي

وضع الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة المصرية على أسس سليمة بالنسبة للتشكيلات والوحدات الميدانية والإدارية فقط. أما رأس القوات المسلحة القيادة العامة، فلم يعتنَ بها «تنظيميًّا»، فولد الجسم بدون رأس، ولم تمارس القوات المسلحة التطبيق العملي لهذا التنظيم على مستوى القيادة العامة حتى يونيو ١٩٦٧. ولم توضع

أو تستكمل التشريعات التي تحدد السلطات والمسؤوليات بالنسبة لمختلف القيادات، وهي المحور العملي للقيادة والسيطرة وانضباط القيادات والقوات.

زاد الموقف سوءًا من الناحية التنظيمية بقبول فكرة إنشاء قيادة للقوات البرية، وجعلها فرعًا رئيسيًّا منفصلًا في القوات المسلحة، علمًا بأنه لا يوجد مثل هذا الوضع في أي قوات مسلحة في العالم. كما لوحظ خلو الهيكل التنظيمي من عنصر التفتيش والمتابعة على كل المستويات، بالإضافة إلى غياب عنصر الاستطلاع على جميع مستويات أفرع القوات المسلحة الرئيسية. كما أن عناصر الاستطلاع على مستوى التشكيلات لم يعتنَ بها تدريبيًّا. وتم وضع وحدة الاستطلاع الاستراتيجي والتعبوي في يد وزير الحربية غير المختص.

ثانيًا: التسليح

ومن الملاحظات البارزة في تنظيم وتسليح القوات المسلحة كثرة عدد القاذفات الثقيلة والخفيفة في القوات الجوية مع قلة عدد المقاتلات القاذفة. وفي الدفاع الجوي لوحظ تواجد الصواريخ وأسلحة المدفعية المضادة للطائرات للارتفاعات العالية والمتوسطة وغياب الصواريخ والأسلحة المضادة للطائرات على الارتفاعات المنخفضة، يضاف إلى هذا القصور عنصر الإنذار البعيد، كذلك عنصر الإنذار والتتبع للطيران المنخفض، مع غياب عنصر الاستطلاع الإلكتروني كليًّا.

وبالنسبة للقوات البرية يلاحظ وجود دبابات حديثة مع قلة الحاملات التي تنقلها إلى مسافات طويلة، وغياب عنصر المدفعية ذاتية الحركة. هذا بالإضافة إلى ضعف الأجهزة الإدارية والأجهزة الفنية بالنسبة إلى حجم القوات المسلحة ومطالبها.

كان التسليح عمومًا يعتبر جيدًا خاصة من الناحية العددية، إذا قيس بالفترة الزمنية التي أعيد فيها تنظيم القوات المسلحة. لكن كان القصور في تطوير هذا السلاح، كذلك في استخدامه بالشكل الأمثل، نتيجة لقلة التدريب وعدم وجود الجندي المثقف، بالإضافة إلى ضعف القاعدة الفنية والعلمية في القوات المسلحة. كما لم يتواجد أي احتياطي استراتيجي من الأسلحة والمعدات في المخازن، لخدمة مرحلة التعبئة العامة، خصوصًا في جميع الأسلحة البحرية والأسلحة الجوية والدفاع الجوي، والأسلحة الثقيلة والفنية في القوات البرية.

ثالثًا: الأفراد والتسليح قبل المعركة

كانت القوات المسلحة قبل العمليات في يونيو ١٩٦٧ في حالة «رواتب سلم منخفضة» إذ تم تسريح دفعة الاحتياط قبل المعركة بثلاثة شهور بغرض توفير رواتبها. وكانت حالة النقص عمومًا في الأفراد والتسليح والمعدات في القوات البرية يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧ قياسًا برواتب الحرب كالآتي:

١ ـ نقص ٤٠٪ من الأفراد.

٢ ـ نقص ٣٠٪ من الأسلحة الصغيرة.

٣ ـ نقص ٢٤٪ من قطع المدفعية.

٤ ـ نقص ٤٥٪ من الدبابات.

٥ ـ نقص ٧٠٪ من المركبات.

ميزانية القوات المسلحة

زاد الحوار والتعليق حول ميزانية القوات المسلحة عن عام ١٩٦٦-١٩٦٧ بعد المعركة مباشرة، حتى انقلب إلى لغط واتهام للدولة، كما ذكر القادة والضباط الذين قدموا للمحاكمات، كذلك بعض ممن كتبوا عن هزيمة ١٩٦٧ قائلين إن القوات المسلحة معذورة في عدم إعداد قواتها بشكل كامل بسبب تخفيض الميزانية عام ١٩٦٦-١٩٦٧.

برر هؤلاء هذا العذر بالتعليمات التي صدرت من وزير الحربية في أوائل ١٩٦٧، والتي ورد فيها ضرورة تخفيض استهلاك الوقود للعربات والمركبات والمعدات التي تعمل في الشؤون الإدارية والنقل والمواصلات. ودخل في إطار التخفيض قرار آخر لشمس بدران، هو تسريح دفعة الاحتياطي قبل تاريخها المقرر بثلاثة أشهر، بغرض توفير الماهيات لأفراد هذه الدفعة وتكاليفها المعيشية. وقيل وقتها إن السبب في توفير المال هو عجز الميزانية.

والحقيقة أن ميزانية القوات المسلحة، التي كانت تشمل المخابرات العامة (١,٥-٢ مليون ج م) أيضًا، يصادق عليها وتنفذ بقرار جمهوري من ١/ ٧ من كل عام. وكانت ميزانية القوات المسلحة ترصد كمبلغ رقمي واحد تحت زعم السرية والأمن، ويمكن القول إن دعوى تخفيض ميزانية القوات المسلحة عام ١٩٦٦-١٩٦٧

هي دعوى خاطئة، بدليل أن الميزانية للعام المالي ١٩٦٥-١٩٦٦ كانت ١٧٤ مليون جنيه، وميزانية ١٩٦٦-١٩٦٧ كانت ١٧٤ مليون جنيه، وميزانية ١٩٦٧-١٩٦٨ كانت ١٧٤ مليون جنيه أيضًا، بالإضافة إلى ميزانية الطوارئ والتي كانت تسمى ميزانية اليمن في هذا الوقت. أي لم تتغير ميزانية القوات المسلحة خلال السنوات الثلاث المذكورة.

كما جاء التعليق الخاطئ على عجز ميزانية القوات المسلحة عام ١٩٦٦-١٩٦٧ كعذر لعدم تمكن القوات الجوية من بناء دشم وملاجئ إسمنتية للطائرات المقاتلة. وبالرغم من عدم اقتناع القوات الجوية بهذا المشروع، إذ قالت عنه: «يعتبر مقابر للطائرات»، إلا أن وزير الحربية شمس بدران صادق على مشروع بنائها في أواخر ١٩٦٦، أي بعد ربط وتنفيذ الميزانية. ولعدم وجود اعتماد مالي مخصص للمشروع في الميزانية، تقرر توزيع تكاليفها على الميزانيات القادمة.

ولكن الشكوى التي أثيرت في ذلك الوقت كانت عن الجمود الإداري في عدم إمكان تحويل اعتمادات مالية من باب إلى آخر في الميزانية بعد التصديق عليها. وربما كان هذا الموضوع هو الذي أجبر وزير الحربية على إصدار قرار بتخفيض عدد جنود القوات المسلحة ٢٥-٣٠٪، بإخراج دفعة من المجندين قبل تاريخها المقرر بثلاثة شهور، يعطيه وفرًا قدره من مليون إلى ٢ مليون جنيه ـ قيمة الرواتب والملبوسات والإعاشة التي يوفرها نتيجة لهذا التخفيض. وللأسف الشديد، جاء هذا القرار وطبق في مارس حتى يونيو ١٩٦٧، وأصبح عدد الجنود العاملين في القوات المسلحة في حدود ٧٥٪ من قوتهم الأصلية. معنى ذلك أن وزير الحربية لم يكن لديه أي احتمال، ولو بسيطًا، لصدور قرار الحشد والتعبئة الذي فاجأ به المشير عبد الحكيم عامر القوات المسلحة والدولة في ١٤/ ٥/ ١٩٦٧، وأن وفر ٢ مليون جنيه في الميزانية لا يعادل إطلاقًا الجهد الضخم الذي عانته القوات المسلحة يوم ١٥/ ٥/ ١٩٦٧ والأيام التالية في إعادة هؤلاء الجنود إلى وحداتهم، بالإضافة إلى استدعاء الضباط والجنود الاحتياطيين في خطة التعبئة، علاوة على استدعاء الضباط والجنود في الاحتياطي الإضافي لإنشاء وتكوين وحدات إضافية أخرى غير مخططة أو مجهزة في خطة التعبئة المشار إليها.

الفصل الخامس

استعداد القوات للمعركة

رفع مفاجئ لدرجة الاستعداد

أولًا: صدور القرار

منذ عام ١٩٥٧ والقيادة السياسية والعسكرية في مصر تريد أن تسحب قوة الطوارئ الدولية الموجودة على الحدود المصرية-الإسرائيلية للسيطرة على المياه الإقليمية ـ حيث كان في وجودها مساس بالسيادة الوطنية لمصر «ج.ع.م». (مرفق ١).

لقد اتضحت لي رغبة كل من الرئيس جمال عبد الناصر، والمشير عبد الحكيم عامر فيما قبل عام ١٩٦٧، بانتهاز أي ظرف دولي أو إقليمي، يسمح بإزالة هذه القوات. وحانت هذه الفرصة عندما أعلنت مصر «ج.ع.م» أنها على استعداد لدخول المعركة ضد إسرائيل إذا تعرض القطر السوري للعدوان، كما جاء في تهديدات «ليفي أشكول» و«أبا إيبان»، و«إسحق رابين» رئيس الأركان الإسرائيلي، والتي وصلت إلى حد الإنذار بغزو سوريا. كما أبلغ وزير الدفاع السوري المشير عبد الحكيم عامر بحشد ١١-١٣ لواء إسرائيليًّا على حدوده.

وكان على مصر «ج.ع.م» أن تتحين الظروف السياسية والعسكرية لإزالة قوات الطوارئ الدولية على الحدود الشرقية للسيطرة على مدخل خليج العقبة.

وقد فوجئت القوات المسلحة المصرية في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧ بصدور توجيهات نائب القائد الأعلى المشير عبد الحكيم

عامر، برفع درجة الاستعداد في القوات المسلحة من الاستعداد «الدائم» إلى حالة الاستعداد «الكامل» للقتال، بحيث يتم ذلك في الساعة الثانية بعد ظهر اليوم نفسه.

كما صدرت توجيهات القيادة العليا في الساعة الثانية عشرة من اليوم نفسه بتعبئة القوات المسلحة المقرر حشدها في جبهة سيناء، على أن تتم التعبئة لهذه القوات الواردة في الخطة في فترة تتراوح بين ٤٨ و٧٢ ساعة.

إلا أنه لم يتم تنفيذ الأمرين في الزمن المحدد لهما بسبب عدم ممارسة وتدريب القوات عليهما بالجدية المطلوبة قبل هذا التاريخ، وعدم قدرة وكفاءة القوات وأجهزة وزارة الحربية، أو رئاسة الأركان، أو القيادات على استيعاب خطة الحشد والتعبئة، لضعف إمكاناتها سواء في الخبرة أو التدريب أو السيطرة أو حتى الاقتناع بحتمية هذا الإجراء.

ثانيًا: الكلام المتداول حول أسباب الحشد

تساءل القادة والضباط والجنود بعد وصول هذه التوجيهات المفاجئة عن سبب هذا الحشد، وهو سؤال موضوعي جاء في وقته، لكن لم يحظَ الجميع بإجابة أو رد يقنع. والسبب هو عدم إعلان توجيهات سياسية ورسمية من القيادة السياسية، أو مجلس الدفاع الوطني، وهو المجلس المختص بمثل هذه الأمور.

ووقع القادة والضباط والجنود في حلقة «الإشاعات»، الأمر الذي جعلني وزملائي نتشاءم من هذه البداية. رغم ذلك كثرت التكهنات التي تجيب عن سبب التعبئة ثم الحشد. فقد قيل مرة إنه بسبب التزام مصر «ج.ع.م» بالقيام بمظاهرة عسكرية تجاوبًا مع سوريا، التي ارتبطت معها باتفاقية دفاع مشترك ثنائية عام ١٩٦٦. وقيل مرة أخرى إن الحشد وإجراءات التعبئة هدفهما الضغط العسكري والنفسي على إسرائيل حتى لا تجرؤ على مهاجمة أو تهديد سوريا، فبادرت مصر إلى إعمال التزامها القومي بالدفاع عن الشعب العربي في سوريا.

وإنني أعتقد أن هذا الرد الأخير هو الأقرب للحقيقة ـ في ذلك الوقت ـ بالإضافة إلى استفادة مصر من هذا الموقف في رفع وإزالة قوات الطوارئ الدولية من حدود مصر «ج.ع.م» وإعادة التمركز في شرم الشيخ، واستعادة مصر «ج.ع.م» لسيادتها

على مياهها الإقليمية، والتحكم في الممر المائي في مضيق تيران، أي السيطرة على خليج العقبة.

كما أعتقد أن الهدف الأخير كان أملًا وطنيًّا ملحًّا على ذهن كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٥٧. إلا أن قناعة الرئيس عبد الناصر بتحقيق هذا الهدف لا تصل إلى درجة الدخول في صراع مسلح فعلي مع إسرائيل، بخلاف ما يهدف إليه المشير من الزج بالقوات المسلحة في صراع مسلح سريع مع إسرائيل.

دعم اعتقادي بهذه الحقيقة أن القيادة السياسية لم تصدر أي قرار أو توجيه، يشتمُّ أو يفهم منه أن مصر «ج.ع.م» بالتعبئة والحشد سوف تهاجم أو تحارب إسرائيل، أو تقفل مضيق تيران في وجه الملاحة الدولية أو الإسرائيلية، وكل هذه الإجراءات ما هي إلا إجراءات حركية لم تتعدَّ في قناعتي في ذلك الوقت أكثر من كلمة تهديد إيجابي لإسرائيل، تشبهًا بما حدث في يناير عام ١٩٦٠، عندما رفعت القوات المسلحة المصرية درجة الاستعداد، وحشدت قواتها في سيناء كي لا تقدم إسرائيل على مهاجمة سوريا. ونجحت خطة التهديد الإيجابي في ذلك الوقت.

ثالثًا: السبب الحقيقي للحشد

في ١٤/ ٥/ ١٩٦٧ كلفني المشير عبد الحكيم عامر بالسفر إلى دمشق في مهمة، للتحقيق ومعرفة مدى صحة المعلومات، التي وصلته من دمشق والاتحاد السوفيتي ودول أخرى، عن الحشد الإسرائيلي على حدود سوريا.

سافرت فعلًا إلى دمشق في اليوم نفسه، ومكثت ٢٤ ساعة، تفقدت فيها قيادة جبهة سوريا، كما سألت المسؤولين العسكريين في قيادة الأركان والجبهة عن صحة المعلومات الخاصة بحشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية. وكانت النتيجة أنني لم أحصل على أي دليل مادي يؤكد صحة المعلومات، بل العكس كان صحيحًا، إذ إنني شاهدت صورًا فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية، التقطت بمعرفة الاستطلاع السوري يومي ١٢ و١٣/ ٥/ ١٩٦٧، فلم ألاحظ أي تغير للموقف العسكري العادي.

وأثناء وجودي في دمشق، أخطرت رئيس الأركان السوري، اللواء أحمد سويدان، بالإجراءات العسكرية التي اتخذت في مصر «ج.ع.م»، وأكدت عليه للمرة الأخيرة ضرورة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من تنسيق بيننا للخطط العسكرية، وتبادلت معه وثائق الاتصال الكودي لجميع النداءات اللاسلكية والمترجمة لخطط وإجراءات اتفق عليها مسبقًا.

وكلمة «التنسيق» في العلاقة القيادية بين قوتين متحالفتين من الناحية العسكرية لا تلزم بالتطبيق الجبري، مثل ما كان سيحدث لو أن القيادة العسكرية بين البلدين موحدة.

عدت إلى القاهرة يوم ١٥/ ٥/ ١٩٦٧، وقدمت تقريري إلى المشير عبد الحكيم عامر، وهو التقرير الذي ينفي وجود أية حشود إسرائيلية على الجبهة السورية، فلم ألاحظ أي ردود فعل لديه عن سلبية الوضع على الحدود السورية-الإسرائيلية، ومن هنا بدأت أعتقد أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا هو، من وجهة نظر المشير، ليس سببًا وحيدًا أو رئيسيًّا في إجراءات التعبئة والحشد التي اتخذتها مصر بهذه السرعة.

وكانت هناك ملاحظة هامة عن وضع القوات المصرية قبل الحشد. فبالرغم من أن سيناء تعتبر الاتجاه الاستراتيجي الأول لمصر «ج.ع.م» في ذلك الوقت، فإن تمركز القوات البرية خصص ما يعادل ١/ ١٠ من قوات المشاة و١/ ١٠ من قوات المدرعات الموجودة بمصر قبل ١٩٦٧.

معنى ذلك أن قوات مصر «ج.ع.م» لم تحتل مراكزها حسب الخطة قاهر لإمكان تجهيز مواقعها، ولو لفترات محدودة، خلال العام التدريبي. وعلى ذلك فإن مسرح العمليات المنتظر لم يجهز، كما أن عدم تمركز القوات، حرم القوات نفسها، وقائدها بالتالي، من ممارسة تطبيق الخطة، لتبين أوجه النقص في الكفاءة القتالية، والنقص في المعدات، أو أسلوب التعاون، أو إمكانية الاتصالات اللاسلكية، وكلها من الأمور الواجب التدريب عليها عمليًّا، ولو على هياكل قوات أو قيادتها فقط، وبذلك يمكن تلافي العيوب قبل القتال الفعلي.

ورغم أنه تم تدريب القوات الموجودة في سيناء، وهي فرقة مشاة واحدة

ولواء مدرع، خلال شهر فبراير عام ١٩٦٧، على مشروع تدريبي بسيط، إلا أنه لم يحقق غايته في إعداد قوات الاتجاه الاستراتيجي الكاملة لمصر «ج.ع.م» في ذلك الوقت.

سحب قوة الطوارئ الدولية

أولًا: الرغبة المستمرة في إزالة القوات

كان وجود قوة الطوارئ الدولية على الحدود المصرية هو إحدى النتائج التي ترتبت على حرب ١٩٥٦، وكان موضوع تواجد القوات الدولية هو إحدى السلبيات التي تعرضت لها سمعة الحكم في مصر «ج.ع.م»، كما كانت مثارًا لحملات شنتها صحف وإذاعات الدول العربية التي تعارضت سياستها وقتئذ مع سياسة مصر «ج.ع.م»، مثل السعودية والأردن.

لذلك تجلت رغبة القيادة السياسية والعسكرية قبل عام ١٩٦٧ في إزالة هذه القوات، أي أن هذا الموضوع كان هدفًا في حد ذاته لم يفارق تفكير كل من الرئيس جمال عبد الناصر أو المشير عبد الحكيم عامر يومًا ما بعد حدوثه عام ١٩٥٧.

ففي عام ١٩٦٥ عند عودة أول لواء مصري من اليمن، ضمن خطة تغيير وإبدال الوحدات من مصر «ج.ع.م» لليمن، كان الرئيس عبد الناصر والمشير عامر في استقبال هذا اللواء على رصيف ميناء بورتوفيق، وتمت مناقشة بين الاثنين على مسمع من المستقبلين عن إمكانية توجيه هذا اللواء ووحداته من السويس إلى شرم الشيخ ـ في ذلك الوقت ـ فتصبح مفاجأة كبرى للعالم، وانتهى هذا الحديث إلى أمل فقط، وعاد اللواء حسب ما كان مخططًا له إلى مركزه في القاهرة.

ومرة أخرى جاء ذكر ذلك الأمل عندما سافر المشير عبد الحكيم عامر إلى باكستان على رأس وفد عسكري عام ١٩٦٦. ومن هناك أرسل برقية شفوية إلى الرئيس جمال عبد الناصر، يقترح فيها إرسال قوات إلى شرم الشيخ، تهديدًا لإسرائيل بغلق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية، وإلى الآن لا يعلم أحد

السبب في هذا الطلب، أو مناسبته في ذلك الوقت. ولم تتم أي خطوة تنفيذية لتحقيقه. وبقي الموقف على ما هو عليه. أي ظلت قوات الطوارئ الدولية في أماكنها على الحدود بين مصر «ج.ع.م» وإسرائيل، وفي منطقة شرم الشيخ التي تسيطر على مدخل خليج العقبة.

ثانيًا: طلب سحب القوات

بناء على تكليف من المشير عبد الحكيم عامر أرسلت يوم ١٦/ ٥/ ١٩٦٧، خطابًا إلى الجنرال «ج. أ. ريكي» قائد قوة الطوارئ الدولية، وكان مقره غزة، أحيطه علمًا بصدور التعليمات إلى القوات المسلحة المصرية، لتكون مستعدة للتصدي لإسرائيل إذا ما قامت بعمل عدواني ضد أية دولة عربية. وإن القوات المصرية تجمعت في سيناء على الحدود الشرقية لمصر «ج.ع.م». وضمانًا لأمن وسلامة قوات الطوارئ الدولية المتمركزة في نقط المراقبة على امتداد هذه الحدود، فإن الأمر يتطلب سحب قواته فورًا.

في اليوم التالي، أي ١٧/ ٥/ ١٩٦٧، جاء رد الجنرال «ريكي» بأنه يجب الرجوع في هذا الأمر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، بوصفه صاحب الأمر، والمسؤول عن اتخاذ الإجراءات القانونية حيال طلب سحب هذه القوات، أي أن الموضوع ليس عسكريًّا، بل كان المفروض أن يبلغ وزير الخارجية المصري بهذا الأمر، الذي ينقله بدوره إلى «يوثانت»، السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت. لذلك فقد اعتبرت هذا الموقف قصورًا في فهم الإجراءات السليمة من جانب القوات المسلحة المصرية.

وافق «يوثانت»، السكرتير العام للأمم المتحدة، على طلب السيد محمود رياض وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت. وقد أخذ السكرتير العام وحده قرار سحب قوات الطوارئ الدولية يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٧، ثم تحمل بعد ذلك كثيرًا من اللوم من مجلس الأمن، حينما أحاطه علمًا بقراره. وكانت اتفاقية تمركز قوات الطوارئ عام ١٩٥٧ تعطي السكرتير العام هذا الحق، ولا تشترط موافقة إسرائيل، إذ إن هذه القوات متمركزة على أرض مصر «ج.ع.م»، وليس على الجانب الآخر.

ثالثًا: الانسحاب الكامل لقوات الطوارئ الدولية

في يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٧ أعلنت مصر «ج.ع.م» قرار إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية على أرضها، وبدأ الجنرال «ريكي» في سحب قواته. وهنا حدث نوع من الجدل يلفت أنظارنا إلى نقطة في غاية الأهمية، فقد قيل عن طلب مصر «ج.ع.م» بالنسبة لسحب قوة الطوارئ إن القوات المتمركزة في شرم الشيخ وقطاع غزة لم تكن مقصودة في هذا الطلب. أي أن مفهوم المشير لقوات الطوارئ على الحدود الشرقية كان يعني قوة الطوارئ على الحدود المشتركة مع إسرائيل، وهي الحدود الأرضية المشتركة من رفح شمالًا إلى طابا جنوبًا فقط.

فلما بدأ الجنرال «ريكي» تنفيذ قرار السكرتير العام بسحب قوة الطوارئ، كان السحب ينطبق على القوات المتمركزة في شرم الشيخ وقطاع غزة، وقد علق على هذا الأمر قائلًا إن القرار يشمل جميع قوات الطوارئ الدولية المتمركزة على حدود مصر «ج. ع. م» الشرقية، بما فيها قوات طوارئ شرم الشيخ وغزة. وبالفعل أخذت هذه القوات في التجمع في العريش، حتى غادرت مصر «ج. ع. م».

وهنا يطرح السؤال نفسه، هل كانت النية لدى القيادة السياسية والعسكرية هي عدم النظر ـ ولو مؤقتًا ـ في غلق الخليج، أم أن الموضوع كان فهمًا خاطئًا عن مهمة قوات الطوارئ الدولية على حدودنا الشرقية ـ وأن شرم الشيخ وقطاع غزة ليسا ضمن الحدود الشرقية؟

في اعتقادي أن التفسير الأول هو الصحيح، بدليل أن التخطيط العسكري، وتجهيز القوات، وقرار تمركزها، والواجبات التي كلفت بها، لم تذكر شرم الشيخ على الإطلاق. ورغم أنه كان ضمن الخطة قاهر تمركز اللواء الرابع مشاة في منطقة شرم الشيخ، إلا أن هذا لم يتم مع بدء الحشد يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧.

رابعًا: معاناة في تدبير القوات المصرية

تحت ضغوط كثيرة ومعاناة، تم تدبير القوات اللازمة للتمركز في شرم الشيخ، وبدأت تمركزها يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٧ بعد سحب وحدات فرعية من تشكيلات كبيرة، وصلت إلى أكثر من عشر وحدات فرعية أدمجت معًا ثم تشكلت لها قيادة خاصة على عجل.

كما لاقت القوات الجوية صعوبة كبيرة (إدارية، فنية، ومواصلات) في تمركز سرب مقاتل في الغردقة، حيث لم يكن المطار مجهزًا. أما القوات البحرية فقد حركت أكثر من ست قطع بحرية مختلفة من البحر الأبيض المتوسط، من الإسكندرية إلى الغردقة، سفاجة، الطور، ورأس نصراني في البحر الأحمر.

كل ذلك جاء تدبيره وتجميعه وترحيله إلى هذا المحور الجديد، الذي لم يكن في حسبان القيادة، متأخرًا عن توجيهات وتعليمات وأوامر الفتح التعبوي والحشد للقوات الذي صدر يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧.

وكان سبب الدعم البحري الجديد زيادة على ما كان موجودًا أساسًا، وهو ٩ لنشات، والفرقاطة «رشيد»، هو المعلومات التي وردت للقيادة العسكرية، باحتمال هجوم بحري معادٍ من الدول البحرية العظمى على مدخل خليج العقبة. وقد نفذت القوات البحرية هذا القرار بسرعة، على الرغم من أنه جاء مفاجئًا.

وقد أظهر هذا القرار عدة نقاط مهمة كان لها تأثيرها في الأيام الحاسمة:

١ ـ أظهر هذا القرار أن التخطيط السابق المجهز في الفتح التعبوي للقوات، والتمركز الاستراتيجي للقوات البحرية بصفة خاصة، كان خاطئًا. إذ إنه لم يحسب التقديرات الخاصة بتدخل بحري أجنبي في شمال البحر الأحمر، نتيجة لوجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ، والتي لم يكن سحبها في الحسبان، وبالتالي لم يكن هناك تخطيط مسبق لقفل الخليج ضد الملاحة.

٢ ـ تبين عدم صحة المعلومات التي وردت في آخر لحظة باحتمال هجوم بحري أجنبي في الجنوب ضد خليج العقبة، حيث لم يحدث الهجوم فعلًا. ويجوز أن تكون الحركة المخادعة في انتقال حاملة الطائرات الأمريكية «إنتربيد» يوم ٣/ ٦/ ١٩٦٧ في قناة السويس، متجهة إلى المنطقة نفسها، خطة خداعية أجبرت المشير على التحول عن هدفه، وإحداث التغيير المفاجئ في القوات البحرية.

٣ ـ أوضح هذا القرار عدم توازن الفتح التعبوي للقوات البحرية في البحرين الأبيض والأحمر، مع الوضع في الاعتبار احتمال قفل قناة السويس، حيث كانت تجهيزات تدمير الكباري بغرض سد قناة السويس مدبرة وجاهزة.

٤ ـ أوضح أيضًا القصور في إعداد الدولة للحرب حيث لم تكن التجهيزات الفنية ومعدات الإصلاح وورش قطع الغيار والترسانات متوفرة إطلاقًا. كما أوضح القصور في معرفة شروط والتزامات «حق المرور البريء»، الأمر الذي أخذ جدلًا كثيرًا في القيادة العامة للقوات المسلحة عند إصدار التعليمات النهائية بغلق الخليج في وجه الملاحة الإسرائيلية.

كل ذلك يدل على صحة اعتقادي، بأن موضوع قفل خليج العقبة في وجه إسرائيل، لم يكن موضوعًا في حسبان القيادة السياسية والقيادة العسكرية، عند التخطيط لتصاعد الصراع العسكري مع إسرائيل في أوائل مايو ١٩٦٧.

الأمر الأخطر أنه ترتب على هذا القرار (أي تمركز قواتنا في شرم الشيخ)، أن أصبحت المواجهة العسكرية تمتد من رفح شمالًا إلى شرم الشيخ جنوبًا، وهي مسافة طولها ٤٩٠ كيلومترًا بدلًا من مواجهة تمتد من رفح إلى «إيلات» (٢٥٠ كيلومترًا).

خامسًا: الهدف الوطني أم الهدف القومي؟

بانسحاب قوات الطوارئ الدولية من الحدود الشرقية لمصر «ج.ع.م» مع إسرائيل، تمت إزالة آثار عدوان ١٩٥٦ كليًّا، وتهيأت الظروف في منطقة شرم الشيخ ورأس نصراني لاستعادة مصر «ج.ع.م» لحقها المشروع في تفتيش مياهها الإقليمية، والسيطرة والتحكم في مضيق تيران (مدخل خليج العقبة الجنوبي) إلى ميناء «إيلات» الإسرائيلي مرة أخرى منذ عام ١٩٥٦.

وعندما يتعمق المؤرخون في تحليل موضوع إزالة قوات الطوارئ الدولية من الحدود المصرية، وهو الهدف الوطني، ومقارنته بالهدف الاستراتيجي للدول العربية في الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧، وهو ردع إسرائيل لمنعها من الاستمرار في سياسة التوسع الاستعماري في الأراضي العربية المجاورة، هنا يكون السؤال هل من المنطق والمعقول أن يتحقق الهدف الاستراتيجي فتبقى قوات الطوارئ الدولية لتكون حاجزًا سياسيًّا على الحدود ضد سياسة التوسع الإسرائيلي، أم يتغلب الهدف الوطني على الهدف القومي ويتم سحب قوات الطوارئ؟

الغريب في هذا الشأن أن الدول العربية المحاربة والمواجهة لإسرائيل لم تقتنع

بهذا التصور للواقع إلا في السبعينيات، أي ضرورة بقاء قوات الطوارئ، ولكن بعد الشعور بالهزيمة.

لذلك أتساءل بيني وبين نفسي باستمرار، ماذا كان سيحدث عسكريًّا لو أن مصر «ج.ع.م» لم تطلب سحب قوات الطوارئ الدولية على الإطلاق؟ وأعتقد أن سحب هذه القوات لا يعود على مصر «ج.ع.م» في ذلك الوقت بأي فائدة، وإنما كان مجرد قرار عاطفي وإعلامي أكثر منه سياسيًّا وعسكريًّا، بل كان رد فعل سحب قوة الطوارئ في شرم الشيخ وغزة مزعجًا للقوات المسلحة، إذ كان هو السبب في بداية تغيير الخطط العسكرية المدروسة والمجهزة في سيناء، كما سأوضحه فيما بعد.

غلق خليج العقبة

أولًا: حيثيات اتخاذ القرار

حتى يوم ١٠/ ٣/ ١٩٤٩ كانت ثلاث دول عربية، هي السعودية والأردن ومصر، تسيطر على مضيق تيران (مدخل الخليج). وقبل توقيع الأردن على اتفاقية الهدنة قامت إسرائيل في ١٠/ ٣/ ١٩٤٩ بعمل عسكري، واحتلت قرية أم الرشراش التي سميت «إيلات». وبعد انسحاب قوات إسرائيل من سيناء عام ١٩٥٦، طلبت إسرائيل وضع قوات هيئة الأمم المتحدة في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة، وظل الوضع كذلك حتى عام ١٩٦٧.

وبسحب قوة الطوارئ الدولية أصبح الطريق مفتوحًا لإعادة التمركز في شرم الشيخ، وللسيطرة السياسية لمصر «ج.ع.م» على المياه الإقليمية المشروعة والموجود بها مضيق تيران، الذي يُعد المنفذ الوحيد جنوب خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه واجهت القوات المسلحة، بل والدولة، مشكلة الملاحة في خليج العقبة و«المرور البريء» في المضيق.

كان هذا الأمر يتطلب اتخاذ قرار سياسي على أعلى مستوى. وفي اعتقادي أن هذا القرار كان أخطر القرارات التي اتخذت، والتي أدت في النهاية إلى قيام الحرب. فموضوع إعادة التمركز في شرم الشيخ، ولو أنه جاء متأخرًا خمسة أيام، إلا أنه يعتبر منفصلًا من الناحية السياسية عن موضوع غلق خليج العقبة، ومنع الملاحة

الإسرائيلية من «المرور البريء». إلا أن الموضوعين ارتبطا معًا من حيث الزمن، إذ تزامنت إعادة تمركز القوات المصرية في منطقة شرم الشيخ بعد سحب قوات الطوارئ الدولية مع إصدار قرار غلق المضيق ضد الملاحة الإسرائيلية و«المرور البريء»، بطريقة عاجلة وغير مدروسة كما سأبين فيما بعد.

لقد بدأ التفكير في موضوع غلق الخليج عقب إعلان سحب قوة الطوارئ في شرم الشيخ يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٧، حيث اتصل بي المشير عبد الحكيم عامر مساء نفس اليوم، وأخطرني باستدعاء القادة لعقد مؤتمر في القيادة مساء يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٧، بغرض تجهيز وتدبير قوات لإعادة التمركز في شرم الشيخ. كما حدد لي استدعاء قائد المظلات عميد عبد المنعم خليل، لاستلام قيادة هذه المنطقة.

في نفس الليلة، أي ١٧/ ٥/ ١٩٦٧، تناقشت مع مساعد رئيس هيئة العمليات ورئيس هيئة البحوث العسكرية في الموقف العام العسكري، إثر إضافة محور جديد وقوات إضافية جديدة لإعادة احتلال منطقة شرم الشيخ، وما هي واجباتها ومهامها، والهيكل التنظيمي لها، وكل هذه الأمور الواجب التفكير فيها. واستقر الرأي على عدم جدوى غلق الخليج، بسبب عدم توفر قوات إضافية، وتفاديًا لاتساع المواجهة على القوات المصرية، بل إن سيطرتها على وسط وشرق سيناء كافية لحماية شرم الشيخ نفسها.

أخطرت المشير بالرأي الذي توصلت إليه مع زملائي قبل انعقاد المؤتمر بدقائق، أي يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٧، وذكرت له مبررات هذا الرأي، فرد عليَّ قائلًا:

ـ لقد تم صدور قرار سياسي بالغلق أمس، وعلينا تدبير القوات.

ثانيًا: التدابير العسكرية لتنفيذ القرار

وبدأ المؤتمر بسرد ما يمكن تدبيره من القوات البرية والبحرية والجوية، والدفاع الجوي، إذ إن تأمين هذه المنطقة يحتاج إلى استخدام كل الأسلحة المشتركة معًا، وعين المشير عبد الحكيم عامر العميد عبد المنعم خليل في هذه القيادة، وأعطاه تعليمات غير كاملة عن المهمة بالنسبة لسير الملاحة في المضيق، معلنًا أن التعليمات ستصله فيما بعد، وتم هناك وضع لواء مظلات، كتيبة مدرعات وكتيبة حدود، وكتيبة مدفعية ميدان.

وسحبت وحدات فرعية كثيرة للشؤون الإدارية والفنية من تشكيلات أخرى كان بعضها متمركزًا في سيناء فعلًا. كما وضعت تحت قيادته سرية مدفعية ساحلية ذات مدفعين ١٣٠ مم، وفي معاونته سرب طائرات ميج ١٩ تمركز في مطار الغردقة لأول مرة، و٤ قطع بحرية، ٢ ناقلة، فرقاطة، مدمرة انتقلت من البحر الأبيض، وبعض ألغام بحرية، بالإضافة إلى لواء لنشات طوربيد وصواريخ.

ثم صدرت تعليمات العمليات الحربية الخاصة بهذه المهمة، وكان أصعب ما فيها إمكانية الاتصالات اللاسلكية وتوفيرها. كذلك ظهر القصور العملي لدى القائد الذي تم تعيينه في إمكانية استخدام القوة الجوية أو البحرية، التي ظلت تأخذ تعليماتها من قيادتها في القاهرة أو الإسكندرية على التوالي، إذ إنها ليست تحت قيادته.

ثالثًا: قبول نقاط «يوثانت» الثلاث واختلاف في تطبيقها

صدر القرار السياسي بغلق خليج العقبة يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٧، ونشرته الصحف المصرية في اليوم التالي، وقبل وصول «يوثانت»، سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة، إلى القاهرة. كان «يوثانت» يهدف إلى التوسط في النزاع وتخفيف حدة التوتر. وكان يقصد بالتحديد موضوع حرية الملاحة عبر خليج العقبة على أساس أنه موضوع يمس، بل يضر مصالح الدول الأخرى من وجهة النظر الدولية.

عرض «يوثانت» في مقابلة مع الرئيس ثلاث نقاط، فهو يطلب من إسرائيل عدم مرور أي سفينة عبر الخليج، ويطلب من الدول ألا تحمل سفنها مواد استراتيجية لإسرائيل، ويطلب من مصر «ج.ع.م» عدم مزاولة حق التفتيش للسفن التي تمر عبر مضيق تيران. وأيد محمود رياض وزير الخارجية في ذلك الوقت هذه النقاط، وقبلها الرئيس عبد الناصر. سأل «يوثانت» الرئيس عبد الناصر قائلًا إن إسرائيل متخوفة من هجوم مصري عليها، فأكد الرئيس عبد الناصر نفيه ذلك. وغادر «يوثانت» القاهرة وهو مسرور بنجاح مهمته.

إن موافقة الرئيس عبد الناصر على النقاط الثلاث المذكورة كانت مرهونة بموافقة الدول المعنية أيضًا، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى التعارض في الفكر، وفي أسلوب التطبيق، بين الرئيس عبد الناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر.

فبينما الأول يوافق «يوثانت» بتعهد مصر بعدم مزاولة حق التفتيش للسفن التي

تمر عبر المضيق، نجد أن المشير عبد الحكيم عامر في نفس الوقت تقريبًا، أي في ٢٢/ ٥/ ١٩٦٧، يصدر تعليمات صريحة إلى قائد منطقة شرم الشيخ، بفرض عملية التفتيش البحري على جميع السفن التي تحاول عبور المضيق، اعتبارًا من الساعة الثانية عشرة يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧.

رابعًا: أهمية القرار ووحدة الرأي

وفي حديث شخصي مع الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٨ عن كيفية أخذ قرار غلق خليج العقبة قال الرئيس إنه دعا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والمهندس صدقي سليمان، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، إلى اجتماع يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٧. بعد مناقشة الموقف السياسي والعسكري، وسحب قوات الطوارئ، وتقرير المشير عبد الحكيم عامر بإمكانية احتلال شرم الشيخ، طلب الرئيس عبد الناصر أخذ القرار بالتصويت. ووافق الجميع على غلق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية فيما عدا المهندس صدقي سليمان الذي عارض القرار.

كان المهندس صدقي سليمان وأحد الحاضرين ـ لم يذكر الرئيس اسمه ـ يريدان فصل موضوع إعادة التمركز في شرم الشيخ عن موضوع قفل خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وأنه لا مانع من إعادة التمركز، ولكن لا يجب اعتراض الملاحة أو قفل الخليج. هنا اعترض المشير بحدة قائلًا:

ـ كيف يمكن لقواتي المتمركزة هناك أن تشاهد العلم الإسرائيلي يمر أمامها بهذه البساطة؟

وانتهى الاجتماع عقب هذه الكلمة بدون مناقشة أو دراسة موضوعية. وصدر قرار الغلق.

أثناء رواية جمال عبد الناصر لقصة أخذ قرار غلق خليج العقبة، سألته لماذا صدر القرار هذه المرة بالتصويت. ولم يزد الرئيس في الإجابة على القول:

ـ أهمية القرار ووحدة الرأي.

خامسًا: التخبط في تطبيق القرار

كان هناك اختلاف في الرأي على مستوى القمة القيادية في أسلوب التطبيق، وتراوحت الآراء بين السيطرة وبين الغلق، فبينما نرى أن الرئيس عبد الناصر يريد التلويح

بالقوة، ويستفيد من مظاهرها، للوصول سياسيًّا وإعلاميًّا إلى هدفه، نرى المشير يرفض هذا الأسلوب، ويريد تصعيد المجابهة العسكرية بسرعة، وهو يعلم جيدًا أن غلق خليج العقبة ضد الملاحة الإسرائيلية معناه وقوع الصدام العسكري حتمًا.

صدر قرار الغلق، ولم تصدر معه التعليمات التفصيلية عن أسلوب وطريقة الغلق، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى كثير من التساؤلات، وتخبطت فيه القيادة السياسية بسبب الضغط الخارجي من الدول البحرية الكبرى، كما تخبطت فيه القيادة العسكرية حيث لم يتمكن المشير أثناء المؤتمر أن يدلي بأية تعليمات. وتخبطت أيضًا قيادة القوات البحرية ووزارة الخارجية التي دخلت في التنفيذ على اعتبار أنه خليج دولي.

كان أكثر الأشخاص إحراجًا هو قائد قوة شرم الشيخ نفسه، فعلى سبيل المثال طلب الإجابة الصريحة عن الحالات الآتية:

١ ـ السماح أو المنع للسفن الحربية.

٢ ـ السماح أو المنع للسفن الأجنبية التي تحمل بضائع أو سلعًا استراتيجية لإسرائيل، أو حتى بضائع تموينية.

٣ ـ السماح أو المنع لناقلات البترول.

٤ ـ السماح أو المنع لسفن حراسة حربية تحرس سفينة إسرائيلية.

٥ ـ السماح أو المنع لسفن إسرائيلية ترفع علمًا دوليًّا أو أجنبيًّا.

٦ ـ السماح أو المنع لسفن أجنبية مؤجرة لإسرائيل ومتجهة إليها.

وهكذا ظلت هذه التساؤلات تأتي من قائد منطقة شرم الشيخ ابتداء من يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٦٧ حتى يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧، إلى أن صدرت توجيهات المشير بالتفصيلات النهائية بالغلق، اعتبارًا من الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧، ووصلت هذه التعليمات إلى القائد الساعة ١١,٥٩ مساء يوم ٢٢/ ٥، رغم أن هذا القرار أذيع على العالم كقرار سياسي منذ يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٧.

سادسًا: التعليمات التفصيلية للتطبيق

بعد صدور التعليمات، أصبحت المشكلة الرئيسية هي نقل وترحيل القوات التي خصصت لمهمة تأمين منطقة شرم الشيخ، والسيطرة على مضيق تيران البحري.

كانت أصعب المشاكل هي توفير المواصلات بين هذه الوحدات وبين القيادة العامة وقيادة الجبهة، وموقف هذا المحور التعبوي الجديد من ناحية القيادة والسيطرة. واستقر الرأي أن تكون تحت القيادة العليا بالقاهرة مباشرة.

وتم التمركز لأول مرة في هذا المحور دون إعداد مسبق، وزاد الأمر صعوبة أن المنطقة كلها صخرية ووعرة. كما ظهرت الصعوبة في التنسيق بين قوات المظلات التي وضعت في غير مهمتها، بينما هي أساسًا في الاحتياطي الاستراتيجي العام. كما نشأت أيضًا الصعوبات الفنية في المواصلات عند تمركز سرب المقاتلات القاذفة في مطار الغردقة، والذي خلا من أجهزة الإنذار والتوجيه الضرورية. كما وجد القائد المكلف صعوبة في التنسيق والاتصال بالقوات البحرية المخصصة لهذه المهمة.

هكذا وصلت القوات المخصصة لمنطقة شرم الشيخ يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٦٧، وبدأت في إعداد المنطقة لتحقيق مهمتها. وخُصصت طائرتا نقل اليوشن ١٤ يوميًّا لخدمة هذه القوات من القاهرة وبالعكس. وفي يوم ٢٢ من نفس الشهر صدرت توجيهات المشير عامر الخاصة بأسلوب غلق الخليج وكانت:

أ) يقفل مدخل خليج العقبة اعتبارًا من ساعة ١٢,٠٠ (١٢ ظهرًا) يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧ أمام السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي. وكذلك ناقلات البترول المتجهة إلى «إيلات» على اختلاف جنسياتها.

ب) يسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج منه.

ج) د) هـ) تعليمات للرقابة والتفتيش والتحذير.

و) إذا لم تستجب السفينة لطلقتي الإنذار، يصير ضرب السفينة بغرض تعطيلها أولًا، ثم إغراقها بعد ذلك.

ز) يصرح بالمرور للسفن التي تحرسها سفن حربية، ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفن الحربية حتى لو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي.

سابعًا: القرار الذي قلب حسابات الرئيس

بإعلان مصر «ج.ع.م» غلق خليج العقبة اعتبارًا من يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧ تحول الصراع من قضية تهديد سوريا وحشد القوات على حدودها، إلى قضية قفل الخليج.

واتخذ هذا الخبر الصدارة في أخبار العالم كله، مشفوعًا بحملة مضادة ضد مصر «ج.ع.م» إعلاميًّا.

وفي ٢/ ٦/ ١٩٦٧ أعلنت بريطانيا، أستراليا وإسرائيل، موافقتها على تصريح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن خليج العقبة هو ممر مائي دولي لا يجوز غلقه في وجه الملاحة البحرية، واقترحت بريطانيا في ذلك الوقت إرسال بعض قطع بحرية من هذه الدول لتأمين المرور في الخليج، لكن الرئيس الأمريكي «جونسون» رفض الاقتراح.

من كل ما سبق نجد أن الممرات المائية في خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ، وعلى الرغم من أهميتها الكبرى لمصر «ج.ع.م»، إلا أنها لم تحظَ بدراسة موضوعية، أو تجهز ويخطط لها بعمق وواقعية خلال عشر سنوات سابقة لعام ١٩٦٧.

بهذه الطريقة وفي هذه الظروف صدر أخطر قرار سياسي عسكري، كان هو السبب المباشر في قيام إسرائيل بالهجوم صباح يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧. وأنا أعتبر أن قرار غلق الخليج الذي أعلن يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٧، ونفذ من الساعة الثانية عشرة من صباح يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧، هو الذي قلب حسابات الرئيس جمال عبد الناصر رأسًا على عقب. إذ إن هذا القرار حتم بالضرورة تحول المواجهة العسكرية إلى صراع مسلح، بدليل أن إسرائيل لم تتخذ قرار الدخول في المعركة إلا بعد صدور قرار الغلق من مصر «ج.ع.م» وفشل الجهود الدولية في منع الصراع.

رغم أن قراري الحشد وإزالة قوات الطوارئ الدولية كانا كافيين لتحقيق أهداف مصر السيادية وللسيطرة على الخليج باحتلال شرم الشيخ، إلا أن صدور قرار غلق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية هيأ لإسرائيل الأسباب والمبررات التي استندت إليها في اتخاذ قرار الحرب.

رغم هذا فإن إعلان مصر «ج.ع.م» عن حرية الملاحة في خليج العقبة لجميع سفن العالم ـ حسب تقديري ـ لم يكن كافيًا لمنع العدوان الإسرائيلي العسكري. إذ إن هناك طرفًا ثالثًا جاءته الفرصة للإطاحة بالرئيس جمال عبد الناصر ونظام حكمه، ألا وهي الإمبريالية العالمية تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل السادس

الفتح التعبوي للقوات في سيناء

بدأت القوات المسلحة المصرية الحشد في مسرح العمليات الرئيسي في سيناء طبقًا لتوجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة (المشير عبد الحكيم عامر) الصادرة في ١٥/ ٥/ ١٩٦٧، والتي تقضي بأن ينتهي تمركز التشكيلات الميدانية في أماكنها يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٧.

الغريب أنه لم يصدر مع هذه التوجيهات مهام عملية حربية محددة لهذه التشكيلات الميدانية. وكان هذا أول خطأ عسكري أثر تأثيرًا كبيرًا على فشل الفتح التعبوي للقوات من البداية. كما لم يكن هناك تجهيز مدبر من وجهة نظر العمليات لتمركز القوات في إطار الخطة قاهر الدفاعية في سيناء، وهي الخطة التي سبق أن تم التصديق عليها من المشير عام ١٩٦٦، وتم التدريب عليها بواسطة جزء من قواتنا. فاضطرت القوات إلى التمركز في مناطق غير مجهزة في سيناء انتظارًا لصدور مهام عمليات محددة لها.

زيادة أوامر التعبئة العامة

في نفس الوقت تتابع صدور قرارات التعبئة العامة من القيادة العليا إلى هيئة التنظيم والإدارة، لتعبئة وإنشاء وحدات وعناصر جديدة لم يسبق التخطيط لها في خطة التعبئة المعتمدة عام ١٩٦٥، على أن يتم حشدها يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧.

والغريب في هذا الأمر أن القرار الجمهوري بالتعبئة العامة قد صدر في يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، علمًا بأن التنفيذ كان يجري العمل فيه منذ ١٤/ ٥/ ١٩٦٧.

وقد فوجئت هيئة التنظيم والإدارة بهذه التوجيهات الجديدة، فظلت تعمل وتصدر أوامر تعبئة، وتضع لأول مرة جداول رواتب أفراد وتسليح ومعدات لإنشاء وحدات وعناصر جديدة فورًا، وظلت هذه الأوامر تصدر حتى يوم بداية المعركة. حيث صدر من هيئة التنظيم ١٧٨ أمر استدعاء لعدد ٣,٥٩٥ ضابطًا و٦٦,٦٧٥ فردًا احتياطيًّا، وذلك لتغطية النقص الإجمالي في القوات المسلحة يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧، والذي بلغ ٣٧٪ من الضباط و٣٠٪ من الرتب الأخرى. وفي نفس اليوم تم إيقاف فرق التعليم في المنشآت التعليمية، كي توزع الضباط والرتب الأخرى لاستكمال النقص في أفراد التشكيلات الميدانية.

ولم تكن هذه الأوامر لتعبئة واستدعاء وإنشاء وحدات خارج الخطة وليدة دراسة تعبوية قامت بها أجهزة العمليات لسد النقص الميداني أو لأداء مهمة قتال تتطلبها الخطة الدفاعية قاهر، كما أنه لم يتوفر من قبل احتياطي استراتيجي من الأسلحة والمعدات والمركبات. وتبين أن هذا الاستدعاء الضخم لم يكن إلا تلبية لأوامر سريعة، تُحقق رغبة المشير في جمع أكبر عدد من القوات للحشد، استجابة للشعارات الإعلامية التي رفعت قبل سنوات من المعركة، تدليلًا على قدرة الدولة ذات التعداد البشري الكبير على تجنيد أكبر جيش في الشرق الأوسط.

وقد صدر من هيئة التنظيم والإدارة ٨٢ أمر تعبئة لوحدات مدونة في خطة التعبئة، وعدد ١١٨ وحدة لم يكن لها أي أساس في الشكل العام للهيكل التنظيمي للقوات المسلحة. وبالتالي لم يكن لها وجود في خطة التعبئة العامة.

إلغاء مراكز تجميع الأفراد المجندين «الأساسات»

في مطلع عام ١٩٦٧ ألغيت مراكز الأساسات للقوات البرية، وألقي عبء تدريب المستجدين وتجميع أفراد الاحتياطي على التشكيلات الميدانية. فلما بدأت عملية حشد القوات والفتح التعبوي في سيناء يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧، وتحركت تبعًا لذلك هذه التشكيلات إلى أماكنها في المسرح، خلفت وراءها فراغًا كان من المتعذر معه ضمان استمرار عملية تجميع الأفراد المستدعين من الاحتياطي العام على ذمة هذه التشكيلات. وأصبحت عملية التعبئة والإنشاء وانسياب الإمداد بالرجال

إلى التشكيلات الميدانية في مسرح العمليات عقيمة للغاية، كما أوقف تدريب أي مجند لهذه التشكيلات.

حجم الحشد صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥

أولًا: قواتنا

١ ـ سيناء

٤ فرق مشاة ـ ٤ ألوية مشاة مستقلة ـ ١ فرقة مدرعة ـ ٤ ألوية مدرعة مستقلة ـ لواء مدرع ثقيل مستقل ـ ٥ ألوية مدفعية ميدان رئاسة عامة ـ ٣ كتائب هاون (١٦٠ مم، ١٢٠ مم) رئاسة عامة ـ ٤ كتائب مدفعية صواريخ موجهة «شميل» مضادة للدبابات رئاسة عامة ـ ٢ فوج مضاد للطائرات رئاسة عامة ـ ١ كتيبة مدفعية ساحلية ١٣٠ مم ـ ١ كتيبة استطلاع مدرعة رئاسة عامة ـ ٢ فوج حدود ـ ٣ كتائب صاعقة. بالإضافة إلى وحدات مهندسين، وكيميائيين، ووحدات إدارية، ووحدات فنية ووحدات حراسة، ومناطق إعاشة، وشؤون إدارية.

٢ ـ قطاع غزة

٢ لواء مشاة فلسطيني تعاونه ٣ كتائب مدفعية ميدان ٢٥ رطل مصري ـ ١ لواء حرس وطني فلسطيني ـ ١ كتيبة صاعقة فلسطينية ـ ١ كتيبة فدائية فلسطينية ـ ١ كتيبة حرس وطني مصري ـ ١ كتيبة دبابات «شيرمان» ـ وكلها تحت قيادة «عين جالوت» الفلسطينية.

٣ ـ منطقة شرم الشيخ

١ لواء مظلات ـ ١ كتيبة مشاة ـ ١ كتيبة صاعقة ـ ١ كتيبة حرس وطني ـ ١ فوج سيارات حدود ـ ١ كتيبة مدفعية ساحلية ١٣٠ مم ـ ١ كتيبة مدفعية ١٥٥ مم. بالإضافة إلى وحدات مهندسين وكيميائيين، ووحدات إدارية وفنية ووحدات دعم أخرى.

٤ ـ الغردقة

١ كتيبة مشاة ـ ١ كتيبة حدود ـ ١ كتيبة حرس وطني.

٥ ـ منطقة القناة

٢ لواء حرس وطني.

٦ ـ مسرح اليمن

٦ ألوية مشاة ـ ١ لواء دبابات عدا قيادته ـ ١ لواء مدفعية. بالإضافة إلى قيادة المسرح، ووحدات مهندسين، ووحدات كيميائية، ووحدات إدارية، ووحدات فنية، ومناطق إعاشة، ومناطق إدارية، ووحدات نقل، ووحدات إخلاء، ووحدة ميناء.

٧ ـ قوات مصرية بالأردن

٣ كتائب صاعقة نقلت جوًّا من بئر تمادا إلى عمَّان يوم ٣/ ٦/ ١٩٦٧.

٨ ـ القوات الجوية والدفاع الجوي

أ) القوات الجوية

طائرات القوات الجوية (وعددها ٢٦٠ طائرة مقاتلة-قاذفة وقاذفة خفيفة وثقيلة، منها ٢٠٠ طائرة صالحة للاستخدام يقودها ١٥٠ طيارًا فقط) تمركزت في ١٠ قواعد ومطارات رئيسية، منها ٤ مطارات في سيناء (٣٤ طائرة مقاتلة-قاذفة)، ٣ مطارات في منطقة القناة (٦٦ طائرة مقاتلة-قاذفة، ٢٤ طائرة قاذفة خفيفة)، وباقي الطائرات المقاتلة-القاذفة في مطارات المنطقة المركزية والدلتا.

أما القاذفات الثقيلة تي يو ١٦ وعددها ٢٤ طائرة، فكانت متمركزة في قاعدتي غرب القاهرة وبني سويف. وظلت ٧٤ طائرة سوخوي وميج ٢١ جديدة تحت التركيب في مخازنها، ولم يكن لها طيارون.

كان تمركز جميع الطائرات في ١٠ مطارات، ومعظمها ذات ممر واحد فقط، قد سهل على العدو مهاجمتها وتدميرها في أقصر وقت ممكن. وخلت مطارات أخرى كثيرة في عمق الدولة، فلم تشغلها طائرات القوات الجوية، مثل: المنيا، دراو، أسوان، الوادي الجديد، رأس بناس. وكان السبب في ذلك هو قلة عدد الفنيين والمساعدات الفنية وأفرادها في القوات الجوية.

ب) الدفاع الجوي

أما قوات الدفاع الجوي، التي اقتصرت على ٢٧ كتيبة صواريخ سام ١ و٢ من النوع الثابت ذي الوقود السائل، فقد تمركزت غرب قناة السويس والقاهرة والإسكندرية وأسوان، ومعها ألوية وكتائب المدفعية المضادة للطائرات عيار ١٠٠ مم، و٨٥ مم، و٣٧ مم. وكانت أوضاع هذه القوات لا تحمي التجمع

الرئيسي للقوات البرية، سوى ٦ وحدات خفيفة مضادة للطائرات توزعت في شرق ووسط سيناء. ولقلة عددها فإنها لم توزع لوقاية التجمع الرئيسي للبحرية في موانئ البحر الأبيض أو البحر الأحمر ولا للقواعد الجوية أيضًا، وبقيت وحدات مدفعية مضادة للطائرات عيار ٣,٧ بوصة ٤٠ مم، وهي أسلحة غربية، تمركزت في المنطقة المركزية.

كانت قوات الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات (الدفاع الجوي) تابعة للقوات الجوية في العمليات الحربية، وتابعة لإدارة المدفعية في شؤون الأفراد والشؤون الفنية والإدارية في نفس الوقت، وكان لهذا الازدواج في القيادة والسيطرة تأثيره الكبير في جمود قوات الدفاع الجوي وإعاقة تطورها.

٩ ـ القوات البحرية

تمركزت قطع البحرية من مدمرات، فرقاطات، كاسحات ألغام، قناصات، لنشات صواريخ وطوربيد، غواصات وناقلات جنود، بين موانئ البحر الأبيض المتوسط (الإسكندرية، بورسعيد) والبحر الأحمر (السويس، الغردقة) وعددها جميعًا أكثر من ٨٠ قطعة. وكان التجمع الأكثر في البحر الأبيض المتوسط، خاصة في ميناء الإسكندرية الذي كان مخصصًا للأعمال التجارية أيضًا، وفيه ورش الإصلاح الرئيسية للقوات البحرية.

وكانت نسبة الصلاحية في القطع البحرية لا تتعدى ٥٠٪ من جميع القطع عدا اللنشات، فكانت ٨٠٪، ولم يكن في مسرح اليمن من القطع البحرية عند بدء المعركة سوى ناقلة جنود وفرقاطة وكاسحة ألغام.

وبتصاعد أزمة خليج العقبة دُفعت بعض الوحدات البحرية الرئيسية الصالحة للعمليات إلى البحر الأحمر، وبذا اختل التوازن التعبوي للقوات البحرية.

وكان عنصر الاستطلاع البحري-الجوي ناقصًا في تنظيم القوات البحرية، فاعتمدت في ذلك على القوات الجوية.

وبالرغم من أن واجبات ومهام المدفعية الساحلية تدخل ضمن الواجبات الدفاعية للقوات البحرية، وتتمركز في أوضاعها في الموانئ البحرية، إلا أن المدفعية الساحلية كانت تابعة حتى معركة ١٩٦٧ لإدارة المدفعية، فاقتصر التعاون بينها وبين القوات البحرية على التنسيق في إدارة عملياتها الحربية.

١٠ ـ **المنطقة المركزية (القاهرة)، والمنطقة الشمالية (الإسكندرية)، والمنطقة الجنوبية (أسيوط، أسوان)**

تمركز في كل منها لواء من الحرس الوطني ووحدات تحت الإنشاء ووحدات إدارية وفنية وإعاشة.

ثانيًا: قوات العدو صباح ٥/ ٦/ ١٩٦٧ أمام الجبهة المصرية في سيناء

١٠ ألوية مشاة وميكانيكي ـ ٤ ألوية مدرعة ـ ٣ كتائب دبابات مستقلة ـ ١ لواء مظلات ـ ١ كتيبة نحال ـ حامية «إيلات» الدفاعية، التي دُعمت بعناصر فدائية بحرية، وزوارق إنزال وعناصر ألغام بحرية ـ ٣٩٠ طائرة مقاتلة، مقاتلة-قاذفة، قاذفة ـ ٧٧ طائرة نقل مظليين ومواصلات ـ ٥٦ طائرة هليكوبتر.

أما قوات الاحتياطي العام لقوات العدو، والتي اندفعت إلى محور سيناء بعد يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧ مباشرة، فكانت كبيرة خاصة في الألوية المدرعة والميكانيكية، الأمر الذي ظهر في حصر ومقارنة القوات المتصارعة بعد انتهاء المعركة. وبدخول هذا الاحتياطي العام في محور سيناء، أصبح التفوق العددي والقدرة في جانب العدو، ثم تحول هذا الاحتياطي العام بعد أيام إلى جبهة الأردن، ثم إلى الجبهة السورية.

فشل نظام وأسلوب التعبئة

اجتمعت الظروف المعرقلة، فسببت فشل نظام التعبئة والحشد والفتح التعبوي للقوات المصرية وإجراءاتها في المدة من ١٥/ ٥/ ١٩٦٧ حتى ٥/ ٦/ ١٩٦٧، وهي:

١ ـ عدم تدريب الضباط والجنود الاحتياطيين على واجباتهم، خصوصًا مع تطور التسليح والمعدات. إذ إنهم لم يُستدعوا لهذا الغرض في وقت السلم، بل إن منهم عددًا كبيرًا لم يُستدعَ سوى هذه المرة، منذ دخوله حرب ١٩٥٦. وكانت النتيجة هي عدم وجود احتياطي من الأسلحة والمهمات والمعدات لهذا الحجم من القوات الذي استُدعي فجأة، ودون تخطيط مسبق.

٢ ـ طلب زيادة وحدات الدبابات لتعبئة الوحدات الجديدة، ونتيجة لعدم وجود احتياطي من الدبابات، فقد تم تفتيت الوحدات الأصلية بإعادة توزيع نفس عدد الدبابات على الوحدات الأصلية والإضافية معًا، وبهذا نقص عدد

الدبابات في كل وحدة عن المرتب القتالي للوحدة الواحدة. أما ألوية المشاة الاحتياطي، وألوية الحرس الوطني، فقد تمركزت في أماكنها في الفتح التعبوي، بنقص خطير في الأسلحة والأجهزة اللاسلكية والعربات.

٣ـ كذلك كان لواء ١١ مشاة مخصصًا للدفاع عن العريش، وقد تدرب على هذه المهمة عام ١٩٦٦، وتمركز هذا اللواء في العريش فعلًا ليلة ١٤/ ٥/ ١٩٦٧ إلا أنه فجأة تقرر دفعه إلى رفح قبل يوم ٢٩/ ٥/ ١٩٦٧، وحل محله في العريش اللواء ١٢١ الاحتياطي.

٤ـ كما دُفعت فرقة ٦ مشاة للعمل على المحور الجنوبي (نخل، التمد، الكونتلا)، رغم أنها كانت مخصصة للدفاع عن النطاق الثاني طبقًا للخطة قاهر، وقد سبق لهذه الفرقة استطلاعه. ولواء ١١٣ مشاة مستقل دفع إلى الكونتلا، بعد أن جهز دفاعاته في التمد، طبقًا للخطة قاهر.

إن المجهود الذي تم في التعبئة وإنشاء الوحدات الجديدة المطلوبة لا يتناسب مع النتائج التي حصلنا عليها في التعبئة الشاملة للقوات المصرية، بدليل أنه كان مطلوبًا ١٢٠ ألف جندي احتياطي استجاب منهم ٨٠ ألفًا فقط، وتخلف ٤٠ ألفًا.

أسلوب حشد وتجميع القوات

هناك أيضًا ملاحظات على أسلوب حشد وتجميع القوات المسلحة المصرية قبل المعركة. فقد تمت تحركات عرضية، لا للمناورة تمهيدًا للهجوم كما هو مقرر، بل لاتخاذ أوضاع دفاعية. هذه التحركات أنهكت القوات والمعدات وبلبلت أفكار القادة وجعلتهم غير مستوعبين لطبيعة المهام المطلوبة منهم.

على سبيل المثال، تحرك اللواء ١٤ مدرع من القاهرة إلى الشلوفة ليلة ١٧-١٨ مايو ١٩٦٧، ثم عاد وتحرك إلى جبل لبنى، ثم إلى منطقة الشيخ زويد في ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧، ثم إلى جنوب الحسنة يوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧، وكانت النتيجة أنه استهلك ٥٠٠ كيلومتر تقريبًا على الجنزير، نتيجة لتغيير خطط العمليات أربع مرات خلال المدة من ١٥/ ٥/ ١٩٦٧ حتى ٥/ ٦/ ١٩٦٧، يتبعها تلقائيًّا تحركات لتغيير أوضاع القوات.

كذلك تحركت القوة الخفيفة رقم ١ في الأسبوع الأخير من مايو ١٩٦٧ من الشيخ زويد إلى بئر المالح عرضيًّا، مسافة تعادل ثلثي المواجهة، أي أكثر من ١٥٠ كيلومترًا. كما تم حشد قوات على عجلة من الأمر، بانضمام وحدات فرعية دون أن تستكمل، مثل إنشاء وتكوين اللواء ١٤١ مدرع، الذي استُدعي من اليمن، من الكتيبة ١١ في الحرس الجمهوري وقيادة اللواء ١٥ المدرع التي استُدعيت من اليمن، ووصلت إلى منطقة جبل لبنى يوم ٤/ ٦/ ١٩٦٧. ودخل اللواء ١٤١ المعركة يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، وقد تفتت اللواء الرابع مشاة، الذي كان مخصصًا للدفاع عن شرم الشيخ، ليكون كتيبة في الغردقة، وكتيبة في الطور، أما باقي اللواء فقد ذهب إلى الشلوفة يوم ٢٩/ ٥/ ١٩٦٧ لتضاف عليه كتيبتان احتياطيتان كي يُدفع على النطاق الثاني في سيناء يوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧.

تعيين قائد عام للجبهة

في يوم ١٦/ ٥/ ١٩٦٧ صدر قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر بتعيين الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي قائدًا عامًّا للجبهة المصرية مع إسرائيل. وكان الفريق أول مرتجي يشغل في ذلك الوقت منصب قائد القوات البرية.

تم هذا التعيين رغم أن الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة المصرية لا يوجد فيه مركز قائد عام للجبهة. وبناء عليه فلم يكن مقررًا لهذا المركز أي اختصاصات أو سلطات مسبقة في التنظيم العام للقوات المسلحة. وبتعيين قائد عام للجبهة، حدث ازدواج في الاختصاصات، تبعه ازدواج في المسؤوليات والسلطات والقيادة والسيطرة، بين قائد الجبهة وبين قائد الجيش الميداني الوحيد في سيناء، نتج عنه بلبلة في الفكر التنظيمي وتسلسل القيادة الميدانية لدى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، وقادة الأفرع الرئيسية، واللواء علي عبد الخبير مدير أركان القيادة العليا كذلك.

ولم يكن هذا هو التغيير الوحيد الذي حدث في قيادة القوات المسلحة في الفترة التي سبقت المعركة مباشرة، فقد تم تغيير قادة فرق، ورؤساء أركان فرق، وعددهم ١٢ حتى اليوم السابق على المعركة.

وجاء قرار المشير وشمس بدران، بأن القادة السابقين هم ضباط لا يصلحون للقيام بمهام ومسؤوليات القيادة الميدانية، متأخرًا جدًّا للقوات التي أتمت فتحها التعبوي في سيناء. ولم يستلم القادة الجدد مراكزهم إلا يوم ٤/ ٦/ ١٩٦٧، ويمكنني في هذه الحالة تصور ما حل من أزمات نفسية وميدانية، وجهل بالموقف بالنسبة لهم. كذلك بالنسبة للقوات نفسها التي يُعتبر القادة مصدر ثقتهم والقدوة الحسنة لهم، ولا يتم ذلك إلا بالممارسة الفعلية لزمن طويل بالقيادة.

وبنهاية يوم ٤/ ٦/ ١٩٦٧ كانت أعمال الفتح التعبوي التي لم تنتهِ على وضع معين، والتي أُوقفت بسبب هجوم العدو يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، كانت هذه الأعمال لا تربطها أي مفاهيم عسكرية، الأمر الذي أجبر قائد الجيش الميداني في مرحلة متأخرة على الاستفهام عن حقيقة المهام المطلوبة من هذا الجيش.

إذ إنه تخيل وتصور ـ كما تعود غيره من القادة ـ أن المقصود من التعبئة هو حشد أكبر عدد من الشعب المصري في سيناء على أية صورة. وكان التظاهر بالقوة العددية وليس الاستخدام الصحيح للقوى المدربة، هو الأسلوب الذي اختاره المشير في هذه الجولة، فقد بلغت القوات المصرية المحتشدة في سيناء، صباح يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، ١٠,٠٠٠ ضابط، ١٣٠,٠٠٠ جندي، منهم ٨٠,٠٠٠ احتياطي.

ضغط سياسي من القوى العظمى

في يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧ طلب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة مقابلة عاجلة مع الرئيس جمال عبد الناصر، ناقلًا رسالة من الرئيس الأمريكي «جونسون» يطلب فيها عدم البدء بالعدوان على إسرائيل، إذ إن ذلك يضر بموقف مصر «ج.ع.م» دوليًّا.

وقد أذيع بعد وقت قليل من هذه المقابلة رغبة الولايات المتحدة في قبول دعوة السيد زكريا محيي الدين، نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت، للزيارة والتفاوض والبحث في حل النزاع القائم في المنطقة دبلوماسيًّا. وبقيت هذه الدعوة معلقة من جانب الولايات المتحدة، إلى أن وقع الهجوم الإسرائيلي فعلًا.

وأعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت بهذه الدعوة إطالة فترة التحضير

والاستعداد لدى الجانب الإسرائيلي، خصوصًا بعد أن وضح لها ولإسرائيل تصميم مصر «ج.ع.م» على تحدي إسرائيل عسكريًّا بغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وبتسرب المعلومات عن الضربة الجوية المزمع تنفيذها من جانب مصر في فجر يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧، والتي وصلت تعليماتها التفصيلية إلى القواعد الجوية الأمامية بمطاري العريش والسر، حيث ستشترك قواتهما في هذه الضربة الجوية.

أما عن الجانب السوفيتي، فقد طلب السفير «فينو جرادوف» في يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧ في الساعة الثالثة صباحًا مقابلة عاجلة مع الرئيس جمال عبد الناصر، ونصحه، بناء على تعليمات عاجلة من دولته، بعدم البدء بأعمال تعرضية ضد إسرائيل، وعلل السفير السوفيتي طلبه بقوله «حتى لا تكون مصر «ج.ع.م» هي البادئة بالعدوان العسكري، خوفًا من انقلاب الرأي العام العالمي ضدها».

وهنا تجدر ملاحظة دقة التوقيت فيما يسمى بالنصيحة ـ من الدولتين الأعظم ـ ورغم أن الأولى معادية والثانية صديقة إلا أن التوقيت واحد تقريبًا، وكلتا النصيحتين بلغة واحدة.

كما أعلنت فرنسا برئاسة «ديجول» في نفس الوقت أنها سترسم سياستها على ضوء من الذي سيبدأ بالعدوان. واتضح فيما بعد أنه كان هناك نوع من التوافق الفكري على هذا الموضوع بين الدولتين الأعظم، وكان الخاسر هو مصر «ج.ع.م».

إثارة شعوب العالم

تصاعد أسلوب الإعلام المصري، وتبعه الإعلام العربي كله ضد إسرائيل والصهيونية، خاصة بعد إعلان التعبئة العامة، وحشد القوات في سيناء مصحوبًا بالتهديد واستخدام القوة، مما ألهب شعور الوطن العربي كله ضد إسرائيل، وصاحب ذلك إعلان كثير من الدول العربية المشاركة بقواتها في هذا الصراع، وانضم الملك حسين إلى مصر عسكريًّا، وأبدى استعداده لإشراك قواته من جبهة الأردن القريبة من قلب إسرائيل في الصراع الذي بدأ يأخذ شكل جبهة عربية إعلاميًّا.

تلقفت إسرائيل كل هذا، وبدأت دعايتها العالمية، بل قام الشعب الإسرائيلي بإثارة شعوب العالم ضد العرب الذين يريدون الفتك بهم. وقام كثيرون من الإسرائيليين

بإرسال البرقيات والخطابات إلى ذويهم ومعارفهم في غرب أوروبا وفي أمريكا لمساندتهم، وإنقاذهم من العدو الجبار الذي يريد أن يقضي على شعب مسالم. ولعبت الصهيونية العالمية دورًا كبيرًا في هذا المجال، أدى إلى كسب عطف كل شعوب العالم تقريبًا.

التمسك بقطاع غزة

إضافة إلى التأثيرات السياسية الخارجية، كان هناك العديد من التأثيرات الداخلية أيضًا، فقد عُقدت بالقيادة العليا للقوات المسلحة المصرية عدة مؤتمرات لأغراض التخطيط للعمليات الحربية.

وقد حضر الرئيس جمال عبد الناصر واحدًا منها، وهو المؤتمر الذي عقد يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦٧. كان الرئيس عبد الناصر مستمعًا فقط لما يعرضه القادة أو هيئة العمليات على المشير عبد الحكيم عامر. ولم يتدخل الرئيس إطلاقًا في أي تخطيط للعمليات الحربية التي كانت موجهة ضد إسرائيل، ولكنه ـ الرئيس ـ أشار في آخر الاجتماع إلى أهمية الاحتفاظ بقطاع غزة، وتأثير ذلك على الناحية السياسية والمعنوية خاصة بالنسبة للشعب الفلسطيني.

وبعد مغادرة الرئيس للاجتماع، أصدر المشير تعليماته بضرورة التمسك والاحتفاظ بقطاع غزة من الناحية العسكرية، قبل أن يدرس ويدقق في مهمة القوات المسلحة الأساسية في سيناء، فتم تغيير هيكل الدفاع عن سيناء، مما كان له أثره أيضًا في عدم تماسكه واتزانه.

وزير الحربية في موسكو

سافر شمس بدران يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦٧ في مهمة عاجلة إلى موسكو لمدة أربعة أيام يرافقه وكيل وزارة الخارجية أحمد حسن الفقي، وانضم إليهما في موسكو الدكتور مراد غالب سفير مصر هناك، حيث تم لقاء عاجل مع القيادة السوفيتية العليا بهدف دعم مصر عسكريًا بـ«صفقة أسلحة»، كما طلب شمس بدران التأييد السياسي والأدبي لموقف العرب ومصر بالنسبة لإسرائيل، وانتهى اللقاء مسجلًا في محضر كتابي عاد به وكيل وزارة الخارجية إلى القاهرة. وشعر شمس بدران من تصرفات

«غريشكو» معه عند توديعه في المطار بأن ذلك دليل على أن الاتحاد السوفيتي سوف يتدخل سياسيًّا وعسكريًّا وشعبيًّا في صف العرب في صراعهم مع إسرائيل، وأضاف شمس بدران وجهة نظره إلى الموضوع بأن هذا التدخل سيكون مباشرًا.

وصل الوزير إلى مطار القاهرة، وتوجه رأسًا لمقابلة الرئيس عبد الناصر، وبادر شمس بدران بإعطاء تقرير شفوي عما حدث في موسكو، مركزًا حديثه على ما شعر به من معنى في وداع «الماريشال غريشكو» له في المطار قائلًا:

ـ الاتحاد السوفيتي سوف يؤيد قضية العرب ضد إسرائيل، لدرجة أنه سوف يساعدنا مساعدة مباشرة في صراعنا المسلح مع إسرائيل.

ولفظ المساعدة المباشرة، مفهوم ومعروف لدى العسكريين، وبالطبع لا تخفى هذه الكلمة على الرئيس عبد الناصر.

جاء رد الفعل على كلام شمس بدران، على لسان عبد الناصر الذي كان يعد للقاء جماهيري مع وفود مجلس الأمة، المحامين العرب، العمال العرب، ورجال الصحافة، عقب وصول شمس بدران مباشرة، وتأخر اللقاء حتى يعرف منه الرئيس ما حدث في موسكو.

وأعلن عبد الناصر طبقًا لما قاله وزير الحربية أن الاتحاد السوفيتي يقف معنا في هذه المعركة، ولن يسمح لأي دولة بأن تتدخل.

كما جاء رد فعل سوء الفهم هذا على لسان شمس بدران نفسه، في لقائه مع مجلس الوزراء في اليوم التالي على وصوله، إذ أقنع الحاضرين جميعًا بقوله:

ـ إذا تدخل الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط في الصراع العسكري بيننا وبين إسرائيل، فإن قاذفاتنا الجوية (يقصد تي يو ١٦) تعاونها اللنشات السريعة لقواتنا البحرية، يمكنها بسهولة تدمير أكبر حاملة طائرات أمريكية لذلك الأسطول.

سلم أحمد حسن الفقي محضر الجلسة التي عقدت في موسكو مقفولًا إلى مكتب الرئيس جمال عبد الناصر، وعليه إشارة «شخصي وعاجل جدًّا»، وللأسف لم يطلع عليه الرئيس عبد الناصر إلا يوم ١٣/ ٦/ ١٩٦٧، بعد انتهاء المعركة.

لم يجد عبد الناصر في التقرير أي إشارة أو تلميح إلى كلمة «مساعدة مباشرة» أو تدخل عسكري، كما روى شمس بدران عقب وصوله مباشرة. بل إن الحقيقة

التي عرفها الرئيس من التقرير أن قادة الكرملين طلبوا من شمس بدران عدم تصعيد الموقف، وأن إشارة «غريشكو» إلى شمس بدران أثناء توديعه في المطار لم تكن سوى «إننا سوف نكون إلى جانبكم على الدوام».

وهناك فرق كبير بين ما نقله شمس بدران إلى الرئيس، وبين ما تم فعلًا في الكرملين يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧. وهو سوء فهم آخر وقعت فيه مصر.

تشكيل وزارة الحرب

مع موجة الحماس في خطاب عبد الناصر يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٧، ومع الفهم الخاطئ لشكل تأييد السوفييت للعرب، بادر الملك حسين في يوم ٣١/ ٥/ ١٩٦٧ بالحضور إلى القاهرة، رغم سوء العلاقات السياسية بينه وبين الرئيس عبد الناصر.

حضر الملك حسين بملابسه العسكرية مصعدًا مظاهر الموقف العربي الجماعي، وأبرم اتفاقية دفاع مشترك مع الرئيس عبد الناصر.

وبهذا العمل تم حصار إسرائيل عسكريًّا من جميع الجهات: سوريا، مصر، الأردن. كما توالت الدول العربية الأخرى مثل لبنان، الكويت، الجزائر، والعراق في إعلان استعدادها للاشتراك في المعركة العسكرية ضد إسرائيل.

أما الدول العربية التي ساهمت فعلًا بإرسال قوات رمزية فهي السودان والكويت ـ أما العراق ففضلت في آخر لحظة، وقبل قيام المعركة، إرسال قواتها البرية والجوية إلى الأردن.

وفي اليوم التالي للاتفاق، أي ١/ ٦/ ١٩٦٧، سارعت إسرائيل بتشكيل وزارة الحرب برئاسة «أشكول»، وضمت «مناحم بيجين» و«موشى ديان»، وفي الأركان العامة «إسحق رابين» و«عيزرا ويزمان»، و«موردخاي هود» قائدًا للطيران.

وتوقع الرئيس عبد الناصر، عن يقين، أن الحرب ستقع بعد أيام معدودة، مثلما حدث عام ١٩٥٦، إذ شكلت إسرائيل وزارة الحرب قبل الاعتداء الثلاثي في يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٦، وذلك تفاديًا ليوم السبت المحرم فيه القتال في تقاليد اليهود، وكما حدث بالضبط في عام ١٩٥٦، ونبه إليه عبد الناصر طبقًا لخبرته السابقة. شكلت إسرائيل وزارة الحرب يوم ١/ ٦/ ١٩٦٧، وبدأت هجومها يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧.

بالتأكيد أثرت كل هذه الحوادث على تصرفات القيادة على المستوى السياسي أو العسكري. فحشد القوات في سيناء، وغلق الممر المائي، هيآ لإسرائيل مبررات الدخول في الحرب. والضغط السياسي الذي تم من قبل القوتين الأعظم، ألزم الفكر العسكري للمشير عبد الحكيم عامر بعد تورطه في حشود كبيرة تطبيقًا للخطط الهجومية التي بدأ في تحضيرها منذ ١٥/ ٥/ ١٩٦٧، أن يتحول فجأة إلى أوضاع الدفاع التي لم يسعفه الوقت لإعدادها.

كما أن التمسك بالتوجيه السياسي للدفاع عن قطاع غزة وأهميته، أثر على هيكل وأوضاع القوات في الدفاع عن سيناء كلها، وجعله غير متوازن، بينما أجبر مسار الأحداث مصر «ج.ع.م» على الاستمرار في مظاهرتها العسكرية.

زاد من الارتباك قبل وقوع الصدام تحول شكل وأوضاع الفتح التعبوي إلى دفاع ليس له شكل أو أساس، أو حتى مفهوم بالنسبة لقواتنا أو للعدو، وكان هذا الشكل له الفضل الكبير في إعطاء إسرائيل مسببات النصر السريع والأكيد على قواتنا في سيناء.

الفصل السابع

خطط العمليات الحربية

كان مفهوم الدولة الاستراتيجي العسكري، في سنوات ما قبل عام ١٩٦٧، مقتصرًا على تطبيق وتجهيز وتدريب القوات المسلحة المصرية على أسس ومفهوم الخطة قاهر الدفاعية عن سيناء والحدود الشرقية لمصر (مرفق ٢)، كما تحدد هذا الاتجاه الاستراتيجي ليكون هو الأساس بالنسبة لمجهود القوات المسلحة المصرية، طوال السنوات التي تلت الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، أي أن الفهم الاستراتيجي العسكري كان دفاعيًّا تجاوبًا مع الاتجاه السياسي العسكري في منع إسرائيل من التوسع في الأراضي العربية.

الخطة قاهر

أولًا: الخطة الأساسية والخطط المشتقة منها

وضعت أسس الخطة قاهر بمعرفة قيادة المنطقة العسكرية الشرقية، في بداية عام ١٩٦٦، وأضافت هيئة عمليات القوات المسلحة بعض التعديلات عليها، وعرضت على المشير عبد الحكيم عامر وصادق عليها في ١/ ١٢/ ١٩٦٦. وقامت القوات الجوية بوضع خطة جوية اشتقت من الخطة قاهر، أطلق عليها اسم كودي «فهد»، وهي للمعاونة المباشرة والاستطلاع. كما وضعت القوات البحرية خطة مساعدة وإسناد للقوات البرية لحماية جنبات القوات البرية في الدفاع عن سيناء، ونظمت الفتح التعبوي لقواتها في البحرين الأبيض والأحمر مسبقًا.

وأصدرت هيئة عمليات القوات المسلحة تعليمات مشتقة من الخطة قاهر لكل

المناطق العسكرية، وأفرع القوات المسلحة الرئيسية، والتشكيلات الميدانية، كانت هي واجبات العمليات الحربية للقوات المسلحة، كي تتدرب عليها، وتقوم بتجهيز مسرح عملياتها وإعداد القوات، واستكمال المطالب الفنية والإدارية والمواصلات، وبناء هيكل الدفاع على أساس هذه الخطة.

ثانيًا: فكرة الدفاع في الخطة

١ ـ أهداف الخطة

بنيت فكرة الدفاع في الخطة قاهر على أساس منع العدو من الاختراق والوصول إلى قناة السويس. وتدمير قوات العدو التي تنجح في الاختراق، توطئة للقيام بالهجوم المضاد العام، بالتعاون مع الاحتياطي الاستراتيجي للقضاء على العدو.

وكانت فكرة الدفاع في هذه الخطة ترمي في جوهرها إلى السماح للعدو بالتورط في هجمات قوية، حيث يمكن للقوات المدافعة أن توقع به خسائر كبيرة. من هنا كان فرض قبول الضربة الجوية الأولى على مصر، وتقبل المبادأة من العدو في المرحلة الافتتاحية من العملية البرية، عاملين مؤثرين على فكرة قرار قائد المنطقة العسكرية الشرقية، وكانت تقديرات القيادة بالنسبة لحجم قوات العدو التي ستقوم بالهجوم أقرب لما حدث فعلًا.

٢ ـ هيكل الدفاع

وقد بني هيكل الدفاع إجمالًا كما يلي:

أ) نطاق أمن: يتمثل في منطقة الحدود الشرقية. وخصصت له الوحدات المناسبة من كتائب الاستطلاع المدرع، وأفواج الحدود، وكتائب الصاعقة.

ب) العمق الدفاعي التكتيكي ويتكون من نطاقين دفاعيين هما:

النطاق الدفاعي الأول: التمد ـ القسيمة ـ أم قطف ـ منطقة العريش. ويحتله ويجهزه ويدافع عنه فرقة مشاة، ٢ لواء مشاة مدعمان، وفوج مدرع.

أما النطاق الدفاعي الثاني فهو منطقة جبل الحلال، وتدافع عنه فرقة مشاة.

ج) احتياطي المنطقة: ويتكون من الاحتياطي رقم ١، فوج مدرع شمال نخل.

احتياطي رقم ٢ ويتكون من: ٢ لواء مشاة وقيادة فرقة في منطقة الحسنة.

احتياطي رقم ٣ ويتكون من لواء مدرع في الكيلو ١٦١ بالطريق الأوسط.
د) احتياطي عام القيادة العليا: ويتكون من فرقة مدرعة، ولواء مظلات.

٣ ـ الواجبات

أما الواجبات فهي:

أ) النطاق الدفاعي التعبوي الأول، تقوم قواته باحتلال والدفاع عن الحد الأمامي للمضايق.

ب) النطاق الدفاعي التعبوي الثاني، تقوم قواته باحتلال والدفاع عن الحد الخلفي للمضايق.

ج) محور دفاعي منفصل في شرم الشيخ، مكون من لواء مشاة، تسانده قوات بحرية محدودة.

ثالثًا: تقييم الخطة

كانت فكرة هيكل الدفاع هذه عن سيناء سليمة، ونلاحظ أنها قد حققت عدة اعتبارات. فقد أصبح قطاع غزة منفصلًا، ووضعت له أسلحة دعم ثقيلة في العريش مكونة من ١٠ دبابات شيرمان، وقطع مدفعية ميدان ٢٥ رطلًا، وقطع مدفعية مضادة للدبابات، وبعض هاونات متوسطة.

كما تحقق هذه الخطة دفاعات قوية معتمدة على قوات متماسكة، وعلى نقط ارتكاز قوية، أساسها محاور سيناء الرئيسية وخطوط الدفاع المثالية في العمق. وتجدر الإشارة إلى أن عمق الدفاع كان مكونًا من نطاقين تكتيكيين ونطاقين تعبويين. كما نلاحظ تواجد احتياطي المنطقة (الجيش) ومرونته، في تقسيمه إلى ثلاثة احتياطات فرعية، بالإضافة إلى احتياطي عام القيادة العليا، المكون من أكبر تشكيل مدرع لدى القوات المسلحة، ولواء مظلات.

تجدر الإشارة أيضًا إلى وجود النطاقين الدفاعيين التعبويين شرق وغرب المضايق، وهي المنطقة الحساسة، والتي تعتبر حد المناورة الخلفي لقوات الجيش في سيناء من وجهة النظر العسكرية البحتة، كما نسميه خط الدفاع القومي عن وادي النيل، منذ عمليات الإنجليز والأتراك، في الحرب العالمية الأولى ١٩١٥-١٩١٧. ومن الغريب أن القوات البرية التي كانت مخصصة لشغل هذا الهيكل الدفاعي في

الخطة قاهر تزيد قليلًا على نصف عدد القوات التي حشدت بدون فكرة أو هدف أو حتى وعي في مايو ويونيو ١٩٦٧.

وقامت القوات البرية بجزء من قواتها ـ فرقة ٣ مشاة وعناصر معاونة قليلة من القوات البحرية والقوات الجوية ـ بالتدريب على واجبات عمليات الفرقة، تطبيقًا للخطة قاهر، في مشروع عملي بالجنود في فبراير عام ١٩٦٧ داخل النطاق الدفاعي الأول فقط، أطلق عليه اسم كودي «فارس» وحضره معظم القادة. وقد ظهرت ملاحظات كثيرة خلال المشروع التدريبي لهذه الفرقة، عن إعداد مسرح العمليات وعدم كفاءة القادة، على جميع المستويات، وأنهم مقيدون بالخرائط، وليسوا قادة ميدانيين، كما ظهر عدم التنسيق بين التشكيلات البرية، وبين الوحدات التي خصصت رمزيًّا من القوات البحرية والجوية.

القيادة العسكرية

أولًا: توجيهات المشير

رغم وجود الخطة قاهر وهي الخطة المعتمدة والتي تم التدريب عليها، إلا أن المشير أخذ يصدر توجيهاته التي كان لها أسوأ الأثر، والتي لم يكن لها أدنى علاقة بالخطة التي صادق عليها.

وقد قصدت أن أسرد فيما يلي هذه التوجيهات للعمليات الحربية الصادرة من المشير عبد الحكيم عامر، بتسلسلها الزمني، إذ إنها من وجهة نظري، وللتاريخ، سوف تظهر تطور الفكر العسكري للمشير، ومدى الارتباك العسكري، والبلبلة التي حدثت للقوات والقادة إثر هذا التطور السريع في اتجاهات عمليات عسكرية، أرهقت قواتنا من ناحية فهمها، أو حتى فهم المقصود منها.

وكانت هذه التوجيهات للعمليات، هي المصدر الأساسي لتحرك أو تغير حركة القوات منذ بدء حشدها في سيناء. وللحقيقة، لم يحدث أن تجرأ قائد أدنى من المشير أن يحور، أو يغير، أو يعترض على الفكرة أو التطبيق، أو حتى يماطل في التنفيذ.

١ ـ في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧، صدرت أول توجيهات وقرارات نائب القائد الأعلى، تنوه باحتمال قيام إسرائيل بعمل عدواني

ضد سوريا، وعزم القيادة السياسية والعسكرية المصرية أن تتدخل بقواتها المسلحة ضد إسرائيل إذا ما اعتدت على سوريا. وتنفيذًا لذلك صدرت القرارات الآتية:

أ) ترفع درجة استعداد القوات المسلحة إلى درجة الاستعداد الكامل.

ب) يتم حشد القوات المسلحة فورًا على جبهة سيناء، وتنفيذ الخطة الدفاعية قاهر.

ج) إيقاف الدراسة بالمعاهد والمنشآت التعليمية.

د) قطاع غزة: تحتل قوات عين جالوت مواقعها، كما جاء في الخطة قاهر، معتمدة على مواردها الذاتية، وتدعم بالوحدات الثقيلة المجهزة لها في العريش.

هـ) تجهز عناصر فدائية لتنفيذ الخطة فهد ٢ بالنسبة للفدائيين داخل إسرائيل ـ إغارات تدميرية.

و) ينسق العمل العسكري مع سوريا.

ز) القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي، تبدأ تنفيذ الفتح الاستراتيجي للقوات كما هو وارد في الخطة قاهر.

وبناء على هذه التوجيهات، أصدرت هيئة العمليات أمرها لقائد قطاع غزة بالدفاع بالموارد الموجودة لديه، مع دعمه بما جُهز له مسبقًا بأسلحة معاونة من منطقة العريش. ويعتبر هذا الأمر بالنسبة لقطاع غزة سليمًا ومتمشيًا مع المفهوم السابق دراسته. كما شملت هذه التعليمات تغيير مهمة اللواء ٤ مشاة، الذي كان مخصصًا للدفاع عن منطقة شرم الشيخ في الخطة قاهر، ودُفع مع باقي التشكيلات إلى سيناء، وكان هذا القرار أول خروج عن تطبيق الخطة قاهر.

٢ ـ صدر أمر تحرك يوم ١٥/ ٥/ ١٩٦٧ إلى تشكيلات ووحدات ميدانية كثيرة (فرقة ٦) من المنطقة المركزية إلى مناطق تجميع حول الحسنة، خروجًا عن الخطة الدفاعية قاهر. وكانت هذه القوات مخصصة للنطاق الدفاعي الثاني.

٣ ـ بدأ التخطيط العسكري السابق إعداده وتجهيزه في الخطة قاهر، يتغير نتيجة لسحب قوات الطوارئ من قطاع غزة وشرم الشيخ، الأمر الذي لم يكن

محسوبًا من قبل، كما بدأ تغير أوضاع القوات والتحركات الكثيرة. وصدرت توجيهات نائب القائد الأعلى، لتجهيز قوة من المظلات لاحتلال منطقة شرم الشيخ على وجه السرعة، بدلًا من اللواء ٤ مشاة. وكان هذا اللواء قد خطط واستطلع للتمركز في منطقة شرم الشيخ طبقًا للخطة قاهر.

٤ ـ صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى في ١٦/ ٥/ ١٩٦٧ بفتح مركز قيادة متقدم له في الجبهة الشرقية بجبل الميثان، كما بدأت توجيهات عمليات تأمين قطاعي غزة والكونتلا تأخذ مكانها في التحضير والإعداد. ثم جاء بعدها مباشرة إعداد الخطط التعرضية المحدودة ضد شمال النقب وجنوبه، لاحتمال تدخل العدو بعملياته ضد قطاع غزة ومنطقة الخليج. وهنا حدث تغيير كامل في مهمة القوات المسلحة الموضوعة في الخطة قاهر.

٥ ـ مساء يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٧ أصدرت تعليمات العمليات الجوية لإتمام الضربات الجوية، والمظلة اللازمة لوقاية القوات البرية المهاجمة لمنطقة «إيلات»، وأطلق عليها اسم كودي «أسد ١». كما أعدت قوات الجيش الميداني تجهيز نفس الخطة لنفس الغرض، وأطلقت عليها اسم فجر، وهي خطة تعرضية هجومية.

ونتيجة لتوجيهات عمليات نائب القائد الأعلى، بتغيير مهمة القوات التي تلقت تعليماته يوم ١٤/ ٥ لإجراء عمليات تعرضية مشتركة ضد «إيلات»، أدى هذا إلى تغيير آخر بالنسبة لمهمة الفرقة السادسة مشاة إذ تم نقلها إلى المحور الجنوبي يوم ١٨/ ٥.

٦ ـ قام المشير يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٦٧ يصاحبه وزير الحربية شمس بدران بالمرور على القوات في سيناء. وفي نفس اليوم تصاعدت مشكلة خليج العقبة الذي وصل إليه لواء مظلات. واعتقدت القيادة العسكرية أن إسرائيل سوف تتأثر بهذا العمل وتقوم بالاعتداء على قطاع غزة ومنطقة الكونتلا. قد جاء هذا الاعتقاد نتيجة للحرب النفسية والخداعية التي بدأها العدو.

٧ ـ وفي يوم ٢٢/ ٥/ ١٩٦٧ تمت زيارة الرئيس عبد الناصر لقاعدة أنشاص

الجوية التي تعد أكبر تجمع للمقاتلات الميج ٢١، يصاحبه المشير والفريق أول صدقي محمود. وهناك تم استعراض كفاءة واستعداد المقاتلات في سرعة إقلاعها عقب وصول الإنذار إليها.

وكان التبسط والتدليل هو الطابع الظاهر من المشير للطيارين أمام الرئيس عبد الناصر، الذي دُعي لهذه الزيارة بغرض رفع معنويات الطيارين والاعتراف بكفاءتهم وقدراتهم. وتكلم الرئيس مع الطيارين عن الموقف السياسي والصراع في المنطقة، ولم يلفظ بكلمة عن الحرب مع إسرائيل، وبعد انتهاء الزيارة لاحظ المشير استياء الطيارين، فقال لهم:

ـ ما تخافوش سوف تحاربون يا أولاد.

٨ ـ وصدرت توجيهات المشير بدفع الفرقة ٧ مشاة، والقوة الخفيفة رقم ١ التي تقرر إنشاؤها وتجميعها في نفس اليوم، واللواء مدرع ١٤، إلى منطقة رفح التي تعتبر حيوية للدفاع التعبوي عن قطاع غزة. كما أن تواجد قوات مدرعة وخفيفة بها يهدد أي قوات من العدو تحاول الاعتداء على قطاع غزة.

٩ ـ كما أصدر المشير توجيهاته بدفع قوات أساسية لمنطقة الكونتلا، بغرض الدفاع عنها. وهذه المنطقة محتاجة بطبيعتها إلى قوات كبيرة، خاصة أنها غير مجهزة من قبل للدفاع، وقد احتلها اللواء ١١٣ مشاة المدعم بالإضافة إلى لواء مدرع.

ثانيًا: زوال قاهر

قبل الاسترسال في بقية تعليمات المشير المضطربة، أقف هنا لحظة لأبين كيف تم زوال الخطة قاهر، وتم معه خلخلة الدفاع عن سيناء كليًّا، نتيجة دفع جزء من القوات إلى منطقة رفح، ودفع جزء آخر إلى منطقة الكونتلا.

لقد تغير الحد الأمامي للدفاع، فأصبح الكونتلا-القسيمة-رفح بدلًا من خط التمد-القسيمة-أم قطف-العريش، الذي تحول تلقائيًّا ليكون النطاق الدفاعي الثاني، وترتب عليه سحب قوات من العمق لتحل كل القوات التي دفعت للأمام في الحد الأمامي للدفاع (الكونتلا-رفح).

كما قل عمق الدفاع في سيناء، واضطرت الظروف المفاجئة، التي تولدت عن

دفع القوات إلى الكونتلا ورفح، إلى استخدام احتياطي الجيش، والاحتياطي الاستراتيجي، للدخول في صلب النطاق الدفاعي، فحرمت القوات المسلحة من الاحتياطي الاستراتيجي القوي.

نشأ عن تواجد قوات الفرقة السابعة للدفاع في رفح ـ وهي غير مجهزة ـ وضع غير سليم عسكريًّا. إذ إن المطلوب من القوات دفاع في شريط ساحلي ليس له عمق دفاعي، الأمر الذي جعلها سهلة المنال في أول هجوم إسرائيلي يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧.

وقد نتج عن دفع التشكيلات القوية للأمام، وعلى كلا طرفي المواجهة، أي الكونتلا وبروز رفح، أن خلا المحور الشمالي والمحور الأوسط من القوات، وهما المحوران اللذان يتوقع هجوم العدو عليهما كما جاء في تقدير وتصور الخطة قاهر. وفعلًا حدث ذلك. كما نتج عن دفع الاحتياطي الاستراتيجي، وإشراكه في صلب الهيكل الدفاعي أن قل سُمك وكثافة الدفاع عن سيناء عمومًا.

ثالثًا: تحركات بلا هدف

رغم كل ما سبق صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٦٧ بتكوين القوة الخفيفة رقم ١، وأسندت قيادتها إلى اللواء سعد الشاذلي، وضمت عناصر متباينة من الصاعقة والمشاة والمدرعات.

تركزت هذه القوة بين رفح والشيخ زويد يوم ٢١/ ٥ بغرض تهديد خطوط مواصلات أي قوة معادية لقطاع غزة، ثم جذب أنظار العدو للقطاع الساحلي. في نفس الوقت كانت القوة تستعد لشن عملية تعرضية محدودة، ضد منطقة كرم أبو سالم أو في اتجاه الخالصة، وقد أطلق على هذه الخطة اسم سهم.

لكن هذه القوة سحبت في اتجاه عرضي يوم ٢٩/ ٥/ ١٩٦٧ بطول مواجهة القوات، من رفح إلى المحور الجنوبي، منطقة بئر المالح، وتم هذا التحرك الغريب والخاطئ نتيجة لتأكيد معلومات المخابرات الحربية (الخاطئة) عن حشد قوة مدرعة كبيرة في اتجاه المحور الجنوبي لسيناء. وبهذا التحرك لم يتحقق أي هدف من الأهداف السابقة.

ولجعل هذه القوة خفيفة الحركة، تم سحب عربات مدرعة من اللواء ١٦

الميكانيكي، وهو أحد اللواءين الميكانيكيين الموجودين في القوات البرية كلها، لتمكين أفراد كتيبة المشاة وكتيبة الصاعقة من ركوبها. واضطر قائد الجيش إلى تغيير مهمة اللواء ١٦ الميكانيكي لتكون مهمة دفاعية صرفة، وهي مهمة لم يكن مدربًا عليها، مما أدى إلى انهياره أمام هجوم العدو في صباح يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧.

في ٢٠/ ٥/ ١٩٦٧ صدرت توجيهات رقم ١٥/ ١٩٦٧ عن قوة تأمين شرم الشيخ، وقفل خليج العقبة اعتبارًا من ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧. ونلاحظ هنا تأخير هذا الأمر حتى يوم ٢٠/ ٥، بينما كان المفروض احتلال اللواء الرابع مشاة لها في الخطة قاهر في يوم بدء التحرك ١٤/ ٥/ ١٩٦٧.

ونستنتج من هذا أن نية إغلاق خليج العقبة لم تكن موجودة لدى المشير في أيام ١٤، ١٥ و١٦/ ٥/ ١٩٦٧، إلا بعد أن أصدر السكرتير العام يوم ١٦/ ٥/ ١٩٦٧ قراره بسحب كل قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ. ولم يجد المشير من القوات اللازمة للتمركز في شرم الشيخ إلا لواء مظلات كلف بمهمة دفاعية ليست من خصائصه الأساسية. وفقد المشير وحدة مهمة من وحدات الاحتياطي الاستراتيجي للقوات المصرية، حيث وصل هذا اللواء إلى شرم الشيخ يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٦٧.

وتوالت بعد ذلك القرارات بتحريك القوات بدون هدف، فقد صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ١٦/ ١٩٦٧ في ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧، بتجهيز خطة تعرضية لعزل منطقة النقب الجنوبي، وسميت الخطة فجر، واشتراك القوات الجوية معها (الخطة أسد) والقوات البحرية (لنشان من القوات البحرية ضد «إيلات») في هذه العملية المشتركة بريًّا، بحريًّا، وجويًّا.

صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ١٧/ ١٩٦٧ في ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧ بإعداد خطة هدفها توجيه ضربة جوية مفاجئة ضد قوات العدو في كرم أبو سالم رفح، والمسماة سهم، على أن تبدأ بعد عملية فجر بـ٤٨ ساعة.

كما صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ١٨/ ١٩٦٧ في ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧ خاصة بتأمين منطقة رفح، والاستعداد بقوات الفرقة السابعة من المشاة واللواء ١٤ المدرع، للقيام بأعمال تعرضية (هجومية) في شمال النقب.

ويمكن حصر الخطط التعرضية التي جهزت على عجل وبدون استطلاع أو معلومات صحيحة عن العدو كالآتي: ـ

١ ـ العملية التعرضية فجر

توجيهات المشير رقم ١٦/ ١٩٦٧ في ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧:

القوات: فرقة مشاة، لواء مشاة مستقل، لواء مدرع، لواء مدفعية وسط، لواء مدفعية ميدان ـ كتيبة هاون، كتيبة مضادة للطائرات، كتيبة مضادة للدبابات، سرية مهندسين، سرب قاذفات لهب، كتيبة طرق، سرية كيميائية.

الهدف: عزل منطقة النقب الجنوبي وإيلات.

القوات الجوية: تعاون بالخطة أسد، وتوفير الحماية الجوية، والاستطلاع الجوي، ومجهود مباشر بقوة ٩ طلعات سرب مقاتل-قاذف، وطلعة سرب قاذف خفيف يوميًّا، ولمدة ٣ أيام.

القوات البحرية: تشترك مع الخطة في قصف ساحل «إيلات» بلنشات صواريخ، وتدمير مدفعية العدو الساحلية، وقصف مستودعات الوقود ومنشآت الميناء.

التوقيت: وقت استعداد العمليات الساعة ٨ مساء من يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٧، وقد عرض الفريق صلاح محسن قائد الجيش قراره أمام الفريق أول مرتجي الساعة ٨ مساء من يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦٧، فصادق على الخطة، وصدرت توجيهات عمليات قائد الجبهة الشرقية رقم ١/ ١٩٦٧ بهذه العملية. ثم صادق المشير على نفس الخطة يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧.

٢ ـ العمليات التعرضية سهم

القوات: اللواء مشاة المدعم، والقوة الخفيفة رقم ١.

الهدف: غارة من محور رفح، لصد وتهديد أي قوات للعدو تهدد قطاع غزة.

ألغيت الخطة سهم بسبب تحرك القوة الخفيفة رقم ١ جنوبًا.

٣ ـ العمليات التعرضية غسق

القوات: فرقة مشاة.

الهدف: غارة قوية في اتجاهين:

أ) «بيرين» بقوة سرية مدعمة.

ب) «جيفان راحيل» بقوة كتيبة مدعمة.

عرض قائد الفرقة قراره على الفريق صلاح محسن الساعة ١٠ صباحًا من يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٧.

٤ ـ العملية التعرضية سليمان

القوات: فرقة مشاة، لواء مدرع.

الهدف: صد قوات تهدد قطاع غزة، وإغارة قوية ضد كرم أبو سالم والدنجور.

لم تتم الموافقة على الخطة بسبب تردد ومناقشة بين قائد الجيش وقائد الفرقة على اختيار المحاور المناسبة للإغارات، وظلت هذه المناقشات مستمرة منذ يوم ٢٩/ ٥ وحتى يوم ١/ ٦/ ١٩٦٧.

٥ ـ نتائج العمليات التعرضية

تبين أن العدو سيكون هو الأسبق في شن العمليات التعرضية ـ وعلى ذلك صدر الأمر للفرقة السادسة مشاة، بأن تكون جاهزة لصد عمليات العدو على المحور الجنوبي. وفي هذا استمرار للخطأ في معرفة نية العدو في اتجاه الهجوم، حيث كان هجومه مركزًا على المحور الشمالي. كما صدر الأمر أن تؤجل أي أعمال ترتبط بالعملية فجر، وهي أكبر عملية تعرضية، أخذت جهدًا كبيرًا، وخُصصت لها قوات.

وفي صباح يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧ بدأ العدو هجومه، ولم يكتمل تخطيط أي عملية تعرضية من الإغارات البرية الثلاث (فجر، غسق، سليمان). كما أنه لم يكن هناك أي وحدة برية أو مدرعة تدربت قبل ٥/ ٦/ ١٩٦٧ على واجبات وممارسة الهجوم من الحركة أو حتى من أي عمليات تصادمية.

رابعًا: تطور فكر المشير وتعديل الخطط

حتى يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧ كانت الخطط الحربية الصادرة عن توجيهات عمليات المشير، متجهة جميعها إلى فكرة الدفاع الوقائي، مع تحضير خطط عمليات برية وجوية وبحرية تعرضية (هجومية) محدودة، مثل الخطة فجر ومعها الجوية أسد ضد «إيلات»، والخطة غسق ضد النقب الشمالي.

كما أن خطط الدفاع عن سيناء نفسها خرجت عن أسس أي دفاع البتة بسبب

اقتناع المشير بضرورة التمسك والدفاع عن الكونتلا، وقطاع غزة، الأمر الذي جعل الدفاع عن سيناء نفسها غير متوازن، وغير متماسك، وليس له عمق أو احتياطي استراتيجي مرن. يضاف إلى ذلك أن المواقع الدفاعية التي احتلتها القوات، ليست مجهزة من قبل فيما عدا منطقة أم قطف والقسيمة.

بذلك تمركزت القوات التي تحركت من المنطقة المركزية (القاهرة)، ومن منطقة القنال، للحشد في مناطق تجمع، وليس في مناطق دفاعية. وظهر جليًّا أن تخطيط المشير للعمليات الحربية، منذ البداية، كان أبعد ما يكون عن تنفيذ وتطبيق الخطة قاهر الدفاعية المجهزة من قبل.

ثم جاء التحول الكبير المفاجئ أيضًا للقوات في الخطط العسكرية، وبالتالي في توجيهات المشير للعمليات، للقوات التي فتحت تعبويًّا في سيناء. وبدأ التساؤل: لماذا التحول المفاجئ؟ بل لماذا هذا التراجع؟ وظلت القوات معلقة لا تعلم الهدف من هذه التحولات، والتغيرات في خطط المشير.

وأخيرًا صدرت توجيهات المشير رقم ١٨/ ١٩٦٧ في ٢٩/ ٥/ ١٩٦٧ تحدد الهدف العام للعمليات، وهو صد هجوم العدو المفاجئ، وهزيمة قواته وتدميرها، والاستعداد للانتقال إلى العمليات التعرضية في اتجاه سيناء، فلسطين في أقل وقت ممكن، طبقًا للخطة قاهر.

وهذه أول مرة يذكر فيها اسم الخطة قاهر لكن للأسف جمد التنفيذ بسبب القيد الذي شغل قوات كبيرة نسبيًّا في تنفيذ الخطط التعرضية.

توجيهات عمليات المشير رقم ٢٠/ ١٩٦٧ في ٣٠/ ٥/ ١٩٦٧: «احتمال قيام العدو بضربة مفاجئة بأكبر حشد ممكن من مدرعاته في وادي لصان والمعين وجنوبها، في اتجاه بئر المالح، المطلة. وهو المحور الجنوبي لسيناء». وأصبح من مهام المنطقة العسكرية الشرقية عمل ستارة مضادة للدبابات على الخط العام (جبل واسطة البحيري ـ جبل خرم المطلة) ولا يسمح باختراقها، وخلق أنسب الظروف لاقتحام الفرقة الرابعة المدرعة، وهي الاحتياطي الاستراتيجي العام للاشتباك.

وهنا نلاحظ التراجع في نية المشير وإلغاء جميع الخطط التعرضية (الهجومية) ثم الالتجاء لا إلى الدفاع الوقائي، بل إلى دفاع تقليدي. يضاف إلى هذا إشغال القوات

بعمل ستارة مضادة للدبابات (وهي قوات ثابتة أي تنتظر قدوم العدو لتشتبك معه من موقع الثبات). كما أن فقد الاحتياطي الاستراتيجي بدفعه للاشتباك جعل له مهمة أخرى خلاف مهمته الأساسية كاحتياطي استراتيجي عام.

وصدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٢١/ ١٩٦٧ في ٣١/ ٥/ ١٩٦٧ خاصة بالقوة الخفيفة رقم ١، والتي تحركت باتجاه الجنوب، من المحور الشمالي إلى المحور الجنوبي (ظلت في المحور الشمالي ٦ أيام فقط، من ٢٢ إلى ٢٨/ ٥/ ١٩٦٧)، لمهمة تأمين وادي لصان والمعين، والعمل على جنب العدو ومؤخرته، وقفل الثغرة بين جبل أم حصيرة وجبل خرم.

هذه التحركات العرضية الطويلة للقوات، وأخرى من الخلف للأمام على كل المحاور بطريقة جنونية أرهقت القوات، وضاع المفهوم في الفكر العسكري ليكون دفاعًا تقليديًّا مصحوبًا بخوف من العدو.

توجيهات عمليات المشير رقم ٢٤/ ١٩٦٧ في ٢/ ٦/ ١٩٦٧ تقضي بأن تكون مهمة المنطقة الشرقية هي الدفاع عن منطقة الكونتلا، القسيمة، أم قطف، رفح، العريش، بغرض هزيمة العدو وتدمير قواته ومنعها من الوصول إلى قناة السويس، ويركز المجهود الرئيسي للدفاع عن الكونتلا والقسيمة، أم قطف، الحسنة، المطلة.

صدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٢٧/ ١٩٦٧ في ٣/ ٦/ ١٩٦٧ إلى قائد الفرقة الرابعة المدرعة، بالتعاون مع احتياطي المنطقة العسكرية الشرقية قائلًا ـ بالنص ـ «عليكم تدمير قوات العدو التي تحاول اختراق النطاق الدفاعي الثاني في اتجاه بئر المالح، المطلة. تستعد للعمل في الاتجاهات المقررة في الخطة قاهر. تدمير قوات مظلات العدو التي يحتمل نزولها في نخل، بئر الحمة، الميول الشرقية لمضايق الخاتمية، الجدي، سدر الحيطان».

وصدرت توجيهات عمليات المشير رقم ٢٨/ ١٩٦٧ في ٤/ ٦/ ١٩٦٧ عن احتمال قيام العدو أثناء تقدمه باحتلال مجموعة المضايق ليبقى بها، ويركز عليها بغرض تهديد القناة. خصص المشير القوات وأعطى الفرقة السادسة مشاة رابع واجبًا زمنيًّا منذ بدء حشدها في سيناء يوم ١٥/ ٥/ ١٩٦٧ بالإضافة إلى اللواء الاحتياطي ١٢٤، ١٢٥ واللواء المدرع، للتمركز في المضايق، وكانت هذه آخر

توجيهات تعطى للقوات البرية في سيناء «استعدادًا للمعركة». إلا أن هذه التوجيهات لم تصل إلى القوات في سيناء.

خامسًا: أربع خطط عسكرية في ٢٠ يومًا

بدأ حشد القوات المسلحة في الاتجاه الاستراتيجي (سيناء) يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧، واتخذت أوضاعها الدفاعية طبقًا للتخطيط العسكري السابق تجهيزه وإعداد وثائقه في الخطة الدفاعية قاهر، كما صدرت أول توجيهات عمليات نائب القائد الأعلى في نفس اليوم، وأشارت باعتماد قطاع غزة، في الدفاع، على موارده الذاتية ودعم بسيط من أسلحة معاونة كانت مخصصة له من قبل في العريش، ويصبح بهذا الشكل منطقة دفاعية منفصلة. كما حُشد اللواء ٤ مشاة مع القوات في سيناء، وكان مخصصًا في الخطة قاهر للتمركز في منطقة شرم الشيخ.

برفض السكرتير العام للأمم المتحدة بقاء قوات الطوارئ الدولية في منطقتي غزة وشرم الشيخ، حدث فراغ عسكري في هاتين المنطقتين لم يكن في حساب المشير من قبل، وهنا جاء التطور الأول في تغيير أوضاع القوات كما جاء في الخطة قاهر، واضطر المشير إلى دفع الفرقة ٧ مشاة، وهي إحدى الفرق الأربع التي تشكل هيكل الدفاع المتزن عن سيناء، إلى منطقة رفح لتأمين قطاع غزة ضد أي تهديد من العدو.

ومنطقة رفح تكون بروزًا جغرافيًّا، ليس له عمق دفاعي، فاضطر المشير كي يوازن الدفاع في تمركز قوات الفرقة ٧ مشاة في بروز رفح، أن يصدر توجيهاته لتمركز الفرقة ٦ مشاة في منطقة الكونتلا على الجانب الآخر من مواجهة الدفاع عن سيناء، وترتب على ذلك تغيير أوضاع بقية القوات في سيناء بدفعها للأمام، لاستكمال اتزان الدفاع، واستمر تعديل أوضاع القوات حتى يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧.

وجاء التطور الثاني بعد عملية فرض الحصار البحري ضد الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، وخوف المشير من قيام العدو والدول البحرية التي تؤيده بتهديد الخليج، فكان هذا الاحتمال هو باكورة الفكر التعرضي في التخطيط العسكري للمشير، وأصدر توجيهاته بإعداد خطط تعرضية محدودة ضد إسرائيل. وفي

الساعة العاشرة صباح يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧ صادق المشير على الخطة التعرضية فجر ضد النقب الجنوبي، والخطة التعرضية غسق ضد النقب الشمالي، كما أصدر توجيهاته إلى القوات الجوية لإعداد الخطة أسد، لمعاونة الخطة فجر ضد النقب الجنوبي و«إيلات»، وأمر اللواء ١٤ المدرع بالاستعداد للقيام بعمل تعرضي في اتجاه الخالصة (النقب الشمالي)، كما بدأ اهتمام المشير بفتح محور فرعي جديد (الشط-الطور-شرم الشيخ)، واستعداد القوات البحرية للقيام بعملية بحرية داخل خليج العقبة ضد «إيلات».

وجاء التطور الثالث في تخطيط المشير نتيجة لخداع إسرائيلي استجابت له المخابرات الحربية، عن وجود حشود مدرعة إسرائيلية كبيرة في النقب الجنوبي، مما جعل المشير يصدر توجيهاته بنقل ثقل القوات في سيناء إلى المحور الجنوبي (الكونتلا-التمد-نخل)، وإنشاء الستارة المضادة للدبابات التي ضمت وحدات فرعية كثيرة وانتقال القوة الخفيفة الحركة رقم ١ من الشيخ زويد في الشمال، كي تعاون الستارة المضادة للدبابات، وإشراك الاحتياطي الاستراتيجي (الفرقة ٤) المدرعة في عمليات الجيش، بدعوى إمكانية تدمير القوات المدرعة الإسرائيلية إذا حاولت الاختراق في هذا المحور، ونتج عن ذلك تجميع أغلب القوات البرية في سيناء في هذا المحور. وفي هذه المرحلة ظلت الخطط التعرضية البرية السابق ذكرها قائمة.

وجاء التطور الرابع في تخطيط المشير بعد اقتناعه بموقف الدول الكبرى في هذا الصراع مع إسرائيل، ومعرفته المتأخرة بعدم وجود الحشود المدرعة الإسرائيلية، نتيجة لأول استطلاع جوي ناجح من قواتنا الجوية، ثم اقتناعه المتأخر أيضًا بعدم قدرة قواتنا البرية على القيام بالأعمال التعرضية، وقبوله مبدأ قيام إسرائيل بالضربة الجوية الأولى. فأصدر توجيهاته الأخيرة بالتزام القوات المسلحة بالدفاع التقليدي عن سيناء والعودة إلى أسس الخطة الدفاعية قاهر، ولكن المشير ترك القوات في سيناء في أوضاعها، وظل يؤكد لآخر لحظة على تدمير القوات الإسرائيلية، بعد اختراقها حدودنا بواسطة قوات الستارة المضادة للدبابات. وجاء يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧ والقوات البرية في سيناء في أوضاع غير متزنة، والدفاع عمومًا غير متماسك، وبدأ

هجوم العدو من المحور الشمالي ولم يتعرض إطلاقًا للقوات الضخمة التي تشكلت منها الستارة والقوات المعاونة لها، بما فيها الاحتياطي الاستراتيجي في المحور الجنوبي.

وقد انتهت هذه التطورات في التخطيط العسكري، الذي تغير أربع مرات في ٢٠ يومًا، إلى إنهاك الفكر والأجهزة التخطيطية في القيادة العامة، وفي قيادات القوات الميدانية، كما أنهكت القوات نفسها من كثرة التغيير وما تبعه من تحركات للأفراد والمعدات، بالإضافة إلى حدوث البلبلة في الفكر وفي التنفيذ نتيجة لكثرة التبدل في المواقع والمهمات، وفقدان الثقة بين الجنود وبين القادة الذي انتهى بعدم وضوح الرؤية عند الجميع.

كما أظهرت هذه التطورات عدم وجود استراتيجية عسكرية ثابتة وواضحة، حيث إن التخطيط لم يكن يتعدى ردود الفعل لأعمال ومبادرات ومعلومات خداعية، يقوم بها العدو ومن يسانده. وأظهرت البون الشاسع بين الأهداف السياسية، وبين استعداد القوات المسلحة لتحقيق هذه الأهداف، وإن الانفصال بين نظريات وأسس الخطة، وبين واقع الأوضاع في الميدان في الفترة الحرجة، قد ضيع جهودًا مضنية ذهبت هباء، وبدد آمالًا عريضة.

التحركات السياسية والدبلوماسية ابتداءً من ١٩٦٧/٥/٢٧

أصدر المشير توجيهات إلى الفريق أول صدقي محمود، قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، بتنفيذ الخطة الجوية أسد اعتبارًا من أول ضوء يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧.

وأسرعت قيادة القوات الجوية بإصدار التعليمات التفصيلية إلى التشكيلات الجوية للتنفيذ، وكان ضمن هذه الوحدات مطار العريش، حيث ثبت فيما بعد أن هذه التعليمات، وتوقيت تنفيذها تسربت منه إلى العدو، مما كان موضع اتهام قائد المطار ومساعده خلال المحاكمات العسكرية التي تمت عقب المعركة.

وقد حضر الرئيس عبد الناصر اجتماعًا عسكريًّا يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦٧ للقادة ورؤساء الهيئات، وظهر في هذا المؤتمر استمرار نية المشير في إتمام الإجراءات التحضيرية والتدريب لتنفيذ الخطط الهجومية. إلا أنه بعد الاجتماع تم لقاء بين

الرئيس عبد الناصر والمشير منفردين، خرج على أثره المشير ليصدر أوامره بإلغاء توجيهاته السابقة الخاصة بالخطة أسد، وذلك بعد مرور ساعتين تقريبًا من الإصدار الأول. ويبدو أن المشير اقتنع بتحليل الرئيس السياسي في الاجتماع المغلق بينهما. وكانت قد وصلت برقية عاجلة من سفيرنا في الولايات المتحدة الأمريكية يذكِّر فيها بانزعاج أمريكا من وصول معلومات أكيدة إلى إسرائيل عن نية مصر الهجوم عليها مع تحديد توقيت هذا الهجوم (يقصد الخطة أسد) المزمع تنفيذها مع أول ضوء يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧. وقد اتضح للرئيس عبد الناصر أن معلومات إسرائيل صحيحة، وأنه هو نفسه لم يكن يعلم بأمر هذا الهجوم الجوي.

رغم ذلك ظلت نيات المشير قائمة بالنسبة للعمليات التعرضية فجر وغسق، مع تحول كبير في اتجاه المجهود الرئيسي للقوات في الدفاع عن سيناء. هذا المجهود انتقل، بثقل كبير، من المحور الشمالي إلى المحور الجنوبي، حيث أصبح مؤكدًا ـ من وجهة نظره، وطبقًا لتقارير المخابرات الحربية الخاطئة ـ أن إسرائيل سوف تقوم بالهجوم بثقل مدرعاتها في اتجاه المحور الجنوبي. وعلى هذا تم نقل القوات إلى الجنوب بينما ترك المحور الشمالي.

وفي يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٧ صدر إنذار من المشير نفسه إلى جميع القوات، وتم تعميم نشره في القوات المسلحة، يقضي بأن «الموقف بلغ أقصى درجات التوتر، وعلى الجميع أن يتوقعوا الصدام المسلح ابتداء من ٢٩/ ٥/ ١٩٦٧».

ورغم إعلان رئيس الولايات المتحدة تأييده الحاسم لإسرائيل، ومقابلة سفير الاتحاد السوفيتي العاجلة للرئيس عبد الناصر يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧، التي نصح فيها بعدم قيام مصر «ج.ع.م» ببدء العمليات الحربية مع إسرائيل، إلا أن الرئيس عبد الناصر كان لا يزال يتخذ أسلوب الهجوم الإعلامي والسياسي، لكن ليس بدرجة الوصول إلى مواجهة عسكرية فعلية.

وفي يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٧ تم أسر عربة استطلاع تحمل اثنين من قادة كتائب مدفعية الميدان والمضادة للطائرات، ورئيس عمليات اللواء مشاة، أثناء استطلاع منطقة العوجة في نطاق الأمن الأمامي، نتيجة الإهمال وعدم المبالاة. وحصل العدو على وثائق وخرائط عسكرية، كما حصلت إسرائيل على معلومات عن

قواتنا، ورغم هذا ظلت نية المشير قائمة بالنسبة للعمليات التعرضية وتحويل أغلب القوات إلى المحور الجنوبي.

كما صدر الأمر في الساعة ٩ مساء يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٧ بتحرك مركز القيادة المتقدم للمشير من الإسماعيلية إلى الميثان على الطريق الأوسط كي يفتحه قبل الساعة ٢ صباحًا يوم ٢٩/ ٥/ ١٩٦٧. وتبين فيما بعد أن المشير كان ينوي التواجد في هذا المقر قبل بدء العمليات يوم ٢٩/ ٥/ ١٩٦٧ حسب تقديره.

تم إعلان تعيين السيد زكريا محيي الدين، نائب رئيس الجمهورية، قائدًا للدفاع الشعبي. واتخذ القيادة المشتركة مقرًّا له. كما حدث تحول كبير في نية واتجاهات المشير بالنسبة لخطط العمليات الهجومية، إذ صدرت في تلك الليلة، وفي وقت متأخر جدًّا، توجيهات كثيرة من المشير إلى رئيس هيئة العمليات الفريق أنور القاضي، بتعديل الخطط العامة للقوات المسلحة المصرية من خطط هجومية إلى خطط دفاعية وقائية.

وفي يوم ٣١/ ٥/ ١٩٦٧ سافر زكريا محيي الدين ومعه لواء عبد المنعم رياض إلى العراق، وتم الاتفاق مع الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف لإرسال مساعدات عسكرية إلى الأردن، مكونة من أربع مجموعات لواءات ميكانيكية ومشاة ومدرعة إلى الجبهة الشرقية في الأردن.

وفي ٢/ ٦/ ١٩٦٧، تحرك لواء عبد المنعم رياض بوصفه نائبًا للمشير عبد الحكيم عامر، ومعه عدد ٢ كتيبة صاعقة ومجموعة عمليات صغيرة، إلى عمان وقام بفتح مركز عمليات أساسي للجبهة الشرقية.

الفصل الثامن

المعلومات الميدانية وموقف القمة العسكرية

مبادئ التحضير للعمليات الحربية

عندما تتطور الأحداث، وتقترب احتمالات الصدام المسلح مع العدو، يصبح من الضروري توفير أحدث المعلومات التعبوية والميدانية الدقيقة للجهاز المختص في القيادة العامة للقوات المسلحة، وهو هيئة العمليات التي سبق أن جهزت الخطط للعمليات الحربية، وحددت واجبات العمليات لأفرع القوات المسلحة الرئيسية والتشكيلات الميدانية، على ضوء خطة الدولة الاستراتيجية العسكرية.

وتنشط أجهزة الاستطلاع الجوي والبحري والبري لتوفير هذه المعلومات الحديثة والدقيقة عن حجم العدو، قوته، اتجاه مجهوده الرئيسي، مناطق الحشد، إلى آخر ذلك من المعلومات، حتى يسارع جهاز العمليات الحربية بتطوير الخطط السابقة، كي تطابق المعلومات الحديثة التي ترد له تباعًا من أجهزة الاستطلاع المختلفة.

وهنا تصدر واجبات العمليات الحربية لجميع التشكيلات الميدانية، ويتم الفتح التعبوي للقوات في المسرح المجهز من قبل، على أساس سليم، في التوقيت المناسب، وبالأسلوب الصحيح، مع توضيح الرؤية السليمة لهذه القوات بالنسبة للهدف الأساسي لهذا الصراع وأسلوب تنظيم التعاون بينها، وأن يكون هذا الفتح التعبوي للقوات مطبِّقًا لمبادئ الحرب الأساسية.

وخلال هذه المرحلة، مرحلة الحصول على المعلومات الحديثة وإتمام الفتح

التعبوي للقوات وتنظيم أسلوب التعاون بينها، تطبيقًا لأسلوب وقواعد عمليات الأسلحة المشتركة، تتم اجتماعات قتالية في قمة القيادة العسكرية، هدفها وضع اللمسات الأخيرة في تطبيق خطط العمليات الحربية المنتظرة، والتي تصدر عقبها واجبات العمليات الحربية النهائية لجميع التشكيلات الميدانية التي ستأخذ مكانها في مسرح العمليات انتظارًا لبدء المعارك.

وهذه الإجراءات تأتي كلها في مرحلة التحضير والتجهيز للعمليات الحربية المنتظرة، وسوف أوجز ما تم في هذه المرحلة، سواء بالنسبة للمعلومات الميدانية أو اجتماعات القمة العسكرية.

المعلومات الميدانية

أولًا: دور المخابرات الحربية

حتى عام ١٩٦٧ لم تكن إدارة وأجهزة ووحدات عنصر الاستطلاع في القوات المسلحة المصرية قد استُكملت، تشكيلًا وتدريبًا، في الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة، وعنصر الاستطلاع يعتبر القناة الطبيعية التي توفر المعلومات الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية للقوات المسلحة عن العدو سواء في وقت السلم أو الحرب.

ولغياب هذا العنصر، حلت إدارة المخابرات الحربية وأجهزتها وفروعها مكانه في توفير المعلومات للقيادة العليا وأفرع القوات المسلحة الرئيسية والتشكيلات الميدانية. وظل أسلوب توصيل المعلومات يعمل مثل وقت السلم، حتى لو كانت المعلومات واردة من مركز المعلومات الأمامي في العريش مثلًا، فإن المعلومات تصل إلى المركز الرئيسي للمعلومات في مكتب وزير الحربية شمس بدران في كوبري القبة للاطلاع عليها، ويقوم بإرسالها إلى القوات الأمامية في سيناء، وهو أسلوب غير سليم في وقت الحرب أو وقت الاستعداد لها، علاوة على التأخير في وصول هذه المعلومات.

وكان مدير إدارة المخابرات وجميع ضباطه موضع ثقة خاصة لدى المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران، وزادت هذه الثقة أكثر بعد أحداث

«الأمن» التي مارستها هذه الإدارة في سنوات ما قبل عام ١٩٦٧. وبذا كانت المعلومات عن العدو الصادرة من هذه الإدارة أو فروعها موضع ثقة وتصديق كاملين لدى القيادة العليا.

ولكن ثبت من تطور الأحداث في الفترة الزمنية للفتح التعبوي للقوات في سيناء والتخطيط للعمليات المنتظرة مع العدو والفكر العسكري لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بين ١٥/ ٥/ ١٩٦٧ و٥/ ٦/ ١٩٦٧، أن جميع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها، عن العدو أو قوته أو مقدرته القتالية أو أسلوب قتاله أو قدرة ومدى عمل طيرانه، كانت خاطئة، الأمر الذي جعل تخطيط العمليات الحربية التي أقرها المشير عبد الحكيم عامر، والتي اعتمدت على معلومات وتقديرات المخابرات الحربية، خاطئة كذلك.

كما أن أوضاع القوات وتمركزها في سيناء خلال هذه الفترة، والتي تغيرت أربع مرات تطبيقًا لخطط العمليات، كانت خاطئة كذلك، وبذا أصبحت أوضاع التشكيلات الميدانية في سيناء صباح يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧ غير سليمة، الأمر الذي مكن العدو من الحصول على نصر سريع في معركة ١٩٦٧.

ثانيًا: ملخص تقارير المخابرات الحربية

١ ـ تقرير المخابرات يوم ١٥/ ٥/ ١٩٦٧

«ما زالت هناك تجمعات عسكرية إسرائيلية في المنطقة الشمالية من إسرائيل ٥-٧ ألوية».

هذا خطأ إذ إن هذا العدد من الألوية الإسرائيلية لم يكن موجودًا على الجبهة السورية.

٢ ـ تقرير المخابرات يوم ١٦/ ٥/ ١٩٦٧

«إسرائيل سوف تعيد التفكير قبل أن تقدم على تصعيد الموقف».

هذا التقرير يدلل على تردد إسرائيل وخوفها وهذا غير صحيح.

٣ ـ تقرير المخابرات يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٧

«الروح المعنوية للشعب الإسرائيلي منخفضة، وهناك حالة منتشرة من الخوف والتساؤل».

هذا تقرير غير صحيح ويدلل على حالة خاطئة بالنسبة للشعب الإسرائيلي، تعكس انطباعات غير سليمة على قواتنا المسلحة.

٤ ـ تقرير المخابرات يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٧

«عن استمرار إسرائيل في تعبئة احتياطي الخط الأول، وقدر التقرير حجم القوات الإسرائيلية أمام الجبهة المصرية بـ ٦ ألوية مشاة ولواء واحد مدرع وكتيبة دبابات».

كان هذا الحجم من القوات الإسرائيلية غير موجود في هذا التاريخ.

٥ ـ تقرير المخابرات يوم ١٩/ ٥/ ١٩٦٧

«الأحداث التي جرت في المنطقة قللت من فرص إسرائيل في تحقيق المبادأة، ودفعتها إلى اتخاذ موقف التريث والحذر».

أدى هذا التقرير إلى الاستهانة بقوات العدو.

٦ ـ تقرير المخابرات يوم ٢١/ ٥/ ١٩٦٧

«ظهر نشاط نقل جوي إلى الجنوب ـ جنوب النقب ـ والظروف الراهنة ليست ملائمة من وجهة نظر إسرائيل لشن عمليات شاملة نظرًا لفقدها عامل المبادأة والمفاجأة علاوة على حاجتها الماسة إلى الدعم العسكري الخارجي».

بدأ هذا التقرير يلفت نظر القائد والقوات إلى المحور الجنوبي كما أن التقرير أشار إلى ظروف ليست صحيحة في إسرائيل مما أدى إلى استرخاء في قواتنا المسلحة.

٧ ـ تقرير المخابرات يوم ٢٢/ ٥/ ١٩٦٧

«عزز العدو قواته أمام الجبهة المصرية بلواء مدرع، ودفع أسرابًا مقاتلة إسرائيلية إلى مطارات النقب الجنوبي: «حاشور» ـ «أبراهام» ـ «ديمونا» ـ «مشاد» ـ «مشابيه زامون»».

التقرير لفت نظر القائد المصري إلى الاتجاه الجنوبي، وثبت أنه خاطئ، كما أن الطائرات الإسرائيلية لم تعمل إلا من المطار الأول فقط في هذه المنطقة.

٨ ـ تقرير المخابرات يوم ٢٤/ ٥/ ١٩٦٧

ذكر التقرير الموضوعات التي تمت في مؤتمر قيادة الجيش الميداني، الذي حضره جميع قادة الفرق، وتمت فيه قراءة تقارير المخابرات عن مقارنة قواتنا بقوات العدو على الجبهة المصرية وهي:

	القوات المصرية	القوات الإسرائيلية
المدرعات	٣	١
المشاة	٣	١
المدفعية بالقطعة	١,٠٠٠	غير معروف

وقد ثبت خطأ هذه النسب فيما بعد، واتضح أن النسب الحقيقية في القوى هي:

	القوات المصرية	القوات الإسرائيلية
مشاة	١	١,٧
مدرعات	٠,٦	١
المدفعية	١	٠,٥
طائرات	١	٢,٥
طيارون	١	٢,٧
مركبات جنزير	صفر	١
مركبات نصف جنزير	صفر	١

وقد أعطى تقرير المخابرات الخاطئ انطباع الاستهانة بقوة العدو، بينما لو علمت القيادة العسكرية حقيقة قوة العدو لترددت أكثر من مرة في وضع قرار الحرب.

٩ ـ تقرير المخابرات يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦٧

«عن سفر وزير الحربية إلى موسكو ومغادرة السكرتير العام للأمم المتحدة بعد فشل مهمته في القاهرة يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧».

اعتبر السكرتير العام للأمم المتحدة أن «مهمته ناجحة».

١٠ ـ تقرير المخابرات يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧

«ذكر التقرير اهتمام إسرائيل بمنطقة «إيلات» وجمع قوات إضافية بها، وأن حجم القوات الإسرائيلية فيها وصل إلى: ٣ ألوية مدرعة، ٣ ألوية مشاة، كتيبتين مدرعتين، علاوة على لواء ميكانيكي ولواء مشاة احتياطي».

كان هذا التقرير تأكيدًا على نية إسرائيل للعمل على المحور الجنوبي ضد قواتنا المتمركزة في سيناء، مما جعل المشير عبد الحكيم عامر يركز حوالي ٧٠٪ من قواته في سيناء على هذا المحور. واتضح فيما بعد أن هذا التقرير خاطئ. وكان تأثيره مدمرًا بالنسبة للأوضاع الخاطئة لقواتنا في سيناء، إذ لم يكن لدى العدو في هذا الاتجاه، وفي هذا التوقيت حتى بدء المعركة، سوى لواء ميكانيكي واحد. أعتقد أن خطة خداع العدو لمخابراتنا قد نجحت.

١١ ـ تقرير المخابرات يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧

«زيادة نشاط العدو تجاه المنطقة الجنوبية للنقب وتعزيزها بلواء آخر».

أي استمرار في الخطأ وتأكيد له.

١٢ ـ تقرير المخابرات يوم ٢٩/ ٥/ ١٩٦٧

«أكد التقرير على نشاط أكيد للعدو في منطقة وادي الجواني، ووادي لصان، والمعين (وهي نفس المنطقة الجنوبية للنقب) وذلك بهدف القيام بعملية هجومية».

نفس الخطأ يتكرر مرة أخرى، فأماكن تجميع العدو خاطئة، كما أن نية العدو في الهجوم من المحور الجنوبي مضللة، وقد نوه هذا التقرير بأن قيادة الجيش الميداني قد أصدرت تعليماتها بضرورة تأمين الاتجاه التعبوي الجنوبي، وهي في الحقيقة صدى لخطأ معلومات المخابرات.

١٣ ـ تقرير المخابرات يوم ١/ ٦/ ١٩٦٧

«أكد مكتب مخابرات العريش عزم العدو الوشيك على القيام بعملية تعرضية هجومية ضد الاتجاه الجنوبي، واحتمال إسقاط جوي معادٍ جنوب الكونتلا».

هذه المعلومات كلها خاطئة ومضللة سواء بالنسبة للاتجاه أو بالنسبة لنية العدو.

١٤ ـ تقرير المخابرات يوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧

«إن إسرائيل لن تقدم على عمل عسكري تعرضي (أي هجومي) وإن الصلابة العربية الراهنة ستجبر العدو بلا شك على أن يقدر العواقب المختلفة المترتبة على اندلاع شرارة الحرب في المنطقة».

بالرغم من أن التقدير الوارد في هذا التقرير كان خاطئًا وتأثيره على القوات المسلحة المصرية كان مدمرًا، فقد أمر المشير بتوزيعه على جميع القوات حتى

مستوى القادة الأدنى، علاوة على أن توقيت إذاعة هذا التقرير على القوات جاء مناقضًا لتأكيد الرئيس عبد الناصر في اجتماعه مع المشير والقادة في نفس اليوم (٢/ ٦/ ١٩٦٧) بحتمية العدوان الإسرائيلي خلال يومين أو ثلاثة.

١٥ ـ تقرير المخابرات يوم ٣/ ٦/ ١٩٦٧

«ذكر التقرير مراكز تجمع القوات الإسرائيلية وقوتها على طول المواجهة المصرية، وجاء التقرير على المحور الجنوبي لقوات العدو التي لا تزيد على كتيبة نحال، وكتيبة أقليات للمراقبة، وخلفها لواء ميكانيكي وبعض الدبابات».

هي أولى المعلومات السليمة عن قوة العدو أمام المحور الجنوبي لأنها كانت حصيلة أول استطلاع جوي ناجح قامت به قواتنا الجوية ظهر يوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧ فوق منطقة النقب الجنوبي ولعمق ١٥ كلم داخل حدود إسرائيل.

ولكن كانت هذه المعلومات السليمة عن قوة العدو على المحور الجنوبي متأخرة جدًّا، ولم يحاول المشير بعد وصول هذه المعلومات أن يغير أوضاع القوات في سيناء، كما لم يعلق القادة المجتمعون في قيادة الجيش في ريشان لحمان مساء نفس اليوم على سبب تجميع أغلب قواتنا في المحور الجنوبي أمام قوة العدو الضعيفة التي ذكرت في تقرير المخابرات لهذا اليوم. إنه الارتباك الذهني للقادة والقوات بسبب كثرة التوجيهات وكثرة تغيير أوضاع القوات، وخطأ معلومات المخابرات الحربية منذ يوم ١٥/ ٥/ ١٩٦٧.

اجتماعات القمة العسكرية

على مستوى القمة العسكرية، ومنذ بدء الحشد في سيناء، تمت اجتماعات عسكرية يوميًّا تقريبًا في مكتب المشير عبد الحكيم عامر في مقر القيادة بمدينة نصر، بهدف تحضير وتجهيز خطط العمليات المنتظرة في هذا المسرح. حضر معظم هذه الاجتماعات كل أو بعض قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة أو رؤساء أركانهم، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ومساعدوه، وقائد عام الجبهة أو رئيس أركانه، وقائد الجيش الميداني وأعضاء مكتب المشير جميعهم، وأنا. يبدأ المشير بتوجيه الحاضرين لأهداف العمليات المتوقعة، ويستمع منهم إلى

اقتراحاتهم ويوافق عليها أو يعدلها، كما يستمع إلى طلباتهم ذات الأهمية العاجلة من معدات أو تسليح أو معدات إدارية وفنية أو وحدات دعم معاونة لاستكمال قدراتهم القتالية.

وفي الاجتماع التالي يُحضر القادة ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة خرائط القرارات لخطط الاجتماع السابق للتصديق عليها من المشير، ويقوم رئيس هيئة العمليات بإصدار توجيهات العمليات الحربية المصادق عليها من المشير، ويوزعها على التشكيلات الميدانية للتنفيذ. هكذا كان أسلوب إعداد وتجهيز خطط عمليات معركة يونيو ١٩٦٧.

وقد حضر الرئيس عبد الناصر ثلاثة اجتماعات فقط خلال الفترة من ١٥/ ٥/ ١٩٦٧ حتى ٤/ ٦/ ١٩٦٧، وهي الاجتماعات التالية:

أولًا: اجتماع يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦٧

بدأ الساعة الثامنة والنصف مساء وكانت أول مرة يحضر فيها الرئيس، وظل مستمعًا طوال الاجتماع، الذي تركزت فيه المناقشة على احتمالات قيام العدو بالعمل ضد قطاع غزة، كذلك على المحور الجنوبي (الكونتلا). وشرح رئيس هيئة العمليات والقادة الإجراءات العسكرية التي تمت لتأمين قطاع غزة والمحور الجنوبي. كما عرض قائد الجيش خططه التعرضية ضد القوات الإسرائيلية في النقب الجنوبي، كذلك الخطط التعرضية في المحور الشمالي، ووافق المشير عليها، وأمر بزيادة التنسيق والتدريب والتحركات اللازمة لنجاح هذه الخطط التعرضية. وقبل انتهاء الاجتماع أشار الرئيس إلى أهمية قطاع غزة من الناحية السياسية والمعنوية، خاصة على الشعب الفلسطيني، ثم انفرد الرئيس بالمشير في لقاء مغلق لمدة نصف ساعة، عاد بعدها المشير للاجتماع وأصدر قرارًا بإلغاء العمليات الجوية الهجومية التي كان قد صادق عليها في نفس اليوم، وهي الخطة الجوية أسد المزمع تنفيذها فجر يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧.

ثانيًا: اجتماع يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٧

بدأ الساعة التاسعة مساء، وتم خلاله عرض الموقف العسكري العام في سيناء والمنطقة، وبالذات خليج العقبة، وانتهى الاجتماع الذي ظل الرئيس طواله مستمعًا.

وبعد الاجتماع تم لقاء منفرد بين الرئيس والمشير، ولم نعلم شيئًا عما تم فيه سوى ما صدر بعد ذلك من قرار بتعيين السيد زكريا محيي الدين قائدًا للدفاع الشعبي. ثم طلب المشير الفريق أنور القاضي، رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، في وقت متأخر من نفس الليلة، وأصدر إليه توجيهات عمليات جديدة تعدل وتغير التوجيهات السابقة، ليكون الدفاع عن سيناء دفاعًا وقائيًا، كما ألغى جميع الخطط التعرضية ضد إسرائيل.

ثالثًا: اجتماع يوم الجمعة ٢/ ٦/ ١٩٦٧

كان أهم الاجتماعات التي تمت بمكتب المشير عبد الحكيم عامر، بالدور السادس من مبنى القيادة العامة بضاحية مدينة نصر.

شهد هذا الاجتماع الرئيس عبد الناصر، والمشير عامر، وشمس بدران، وقادة الأفرع الرئيسية، وقادة الميدان، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ورئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية، ومديرو مكتب المشير جميعهم، وأنا.

١ ـ مضمون الاجتماع

ونظرًا لأهمية هذا الاجتماع، ولأنه سبق بداية المعركة بثلاثة أيام فقط، فسنتعرض له بالتفصيل.

بدأ الرئيس عبد الناصر الحديث محللًا الموقف السياسي العالمي، ثم الموقف السياسي والعسكري داخل إسرائيل. كما أشار إلى الرأي العام العالمي، وخص بالذكر اتجاه الولايات المتحدة من حيث احتمال تقديمها مساعدة مباشرة لإسرائيل في حالة تعرض أمنها العسكري للخطر.

وأنهى الرئيس حديثه التحليلي بالتأكيد على قيام إسرائيل بالضربة الأولى الوقائية بعد أن أنهت إجراءاتها الداخلية المعتادة، وأشار في هذا الصدد إلى تجربة ١٩٥٦، وتوقع أن تبدأ الحرب خلال يومين أو ثلاثة على الأكثر، أي في يوم ٤ أو ٥ يونيو، إلا أنه عاد فأكمل حديثه الذي كان أقرب إلى تأكيد إنذاري، بأن إسرائيل ستبدأ هجومها يوم ٥ يونيو.

وقد تحول الحديث بعد ذلك إلى تفصيل إجراءات الحرب الوقائية، وحتمية قيام إسرائيل بالضربة الأولى، مشيرًا أيضًا إلى ما حدث عام ١٩٥٦، وفي هذه

المرة كانت الإشارة في الحديث موجهة إلى الفريق أول محمد صدقي محمود، قائد القوات الجوية والدفاع الجوي.

حول هذه النقطة قام نقاش، انحصر في الخسائر المحتملة لقواتنا الجوية وإمكانية توفير القدرة لها لشن ضربة مضادة. وقد قدر الفريق أول صدقي محمود الخسائر المتوقعة في قواتنا الجوية من ١٥ إلى ٢٠ في المائة، لكنه قال إن هذا الإجراء يعني فقد المبادأة من جانبنا، وربما أدى هذا إلى «تكسيح» قواتنا الجوية، وقد نطق الفريق أول صدقي محمود «تكسيح» باللغة الإنجليزية.

تطورت المناقشة التي اشترك فيها الرئيس والمشير والفريق أول صدقي محمود إلى استحسان ملاقاة الضربة الجوية من إسرائيل أولًا، بدلًا من فقد عطف العالم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قدر الرئيس عبد الناصر احتمال دخولها إلى جانب إسرائيل في حالة قيامنا نحن بالضربة الأولى، كما أنها ستقوم بتسجيل وفضح اعتدائنا على إسرائيل، وما سيترتب على ذلك من موقف سيئ بالنسبة لنا عالميًّا.

وفي آخر المناقشة تم الاتفاق على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية في قواتنا الجوية، للتقليل من تأثير الضربة الجوية الأولى من إسرائيل، وتوفير القدرة لها لشن ضربة جوية مضادة.

وقد وافق المشير على ذلك، مصدرًا أوامره للفريق أول صدقي محمود باتخاذ إجراءات تأمين القوات الجوية ضد الضربة الجوية الأولى، خصوصًا أن واجب قواتنا أصبح دفاعيًّا بشكل عام، وإن عجز ٢٠٪ من الضربة الأولى ونحارب إسرائيل، أفضل من أن نبدأ الضربة الأولى ونحارب أمريكا وإسرائيل معًا. إلا أن المشير لاحظ علامات الضيق على الفريق أول صدقي، فتعمد اقتصار الجلسة على ما تم من مناقشة، مما لفت أنظار الحاضرين. فقد كان الجميع ينتظرون دور المشير نفسه في الحديث. لكن الرئيس عبد الناصر أنهى الاجتماع بتأكيده على نية إسرائيل في شن هجومها صباح يوم ٥ يونيو، وقال إنه يعلم تمامًا الخطوات التي تتخذها إسرائيل داخليًّا وخارجيًّا في مثل هذه الأحداث والظروف، متمثلًا بما تم عام ١٩٥٦، أي مفاجأة عسكرية، وحرب قصيرة المدى ونقل المعركة إلى أرضنا.

بعد الاجتماع مباشرة اتصل المشير تلفونيًّا بالفريق أول جمال عفيفي، نائب قائد قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية، وكان جالسًا بمكتب الفريق أول صدقي محمود، وأخطره بقراره الذي يقضي بتأمين القوات الجوية ضد الضربة الأولى.

وفي صباح اليوم التالي، ٣/ ٦/ ١٩٦٧، حضر الفريق أول صدقي محمود، وأخطر المشير بعدم إمكانية التغيير الشامل في أوضاع أسراب المقاتلات في سيناء بإعادة تمركزها، وأخبره بأنه اقتصر على نقل سرب واحد من مطارات سيناء إلى مطار كبريت. وكان الفريق صدقي قد بدأ كلامه عن تخوفه من إعادة الطيارين للخلف مما يؤثر على روحهم المعنوية. ووافق المشير على هذا الرأي بأنه ما زالت هناك فرصة للمراجعة على الطبيعة عند زيارته ـ أي المشير ـ إلى سيناء يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، وإنه أخطر قائد الجبهة الفريق أول مرتجي بهذه الزيارة.

٢ ـ تحليل مواقف الأطراف في الاجتماع

ولأهمية هذا الاجتماع أرى ضرورة تحليل مواقف أطرافه المختلفة، فقد أوضح الرئيس عبد الناصر تطورات المعركة المتوقعة، ونية العدو تمامًا، كما حدد توقيت وتاريخ بدء المعركة مع إسرائيل، وحدد أن بداية المعركة ستكون بضربة جوية أولى من إسرائيل.

أما المشير عامر، فمن خلال مواقفه في الاجتماع نستطيع أن نقول إنه لم يقتنع بتقديرات الرئيس السياسية والعسكرية، كما أنه لم يبالِ بالإنذار الصريح من الرئيس بميعاد المعركة، وهو ٥/ ٦/ ١٩٦٧، بدليل أنه استمر في تنفيذ برنامجه المعتاد، وقيامه بزيارة سيناء في نفس اليوم الذي حدده هذا الإنذار.

وقد كان موقف القادة الحاضرين سلبيًّا، فهم لم يتلقوا من المشير أي تحذير أو إنذار باحتمال قيام إسرائيل ببدء عملياتها يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، بل إن هذا الكلام سمعوه من الرئيس عبد الناصر، وبالتالي فهم لم يخطروا أحدًا بما سمعوه من الرئيس، بل أكثر من ذلك فقد سرت همهمة بعد الاجتماع أعتقد أنها منقولة عن المشير نفسه تقول: «هو يعني كانت تقديراته (أي عبد الناصر) سليمة عام ١٩٥٦؟». إذن القادة الحاضرون لم يقتنعوا بموقف الرئيس وتحذيراته، تشبهًا بقائدهم المشير عبد الحكيم عامر.

وزاد من حدة هذا الموقف وصول ملخص تقرير المخابرات الحربية يوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧، وعقب الاجتماع مباشرة، يرجح «أن إسرائيل لن تقدم على عمل عسكري تعرضي، وأن الصلابة العربية الراهنة ستجبر العدو بلا شك على أن يقدر العواقب المختلفة المترتبة على اندلاع شرارة الحرب في المنطقة».

ولعدم اقتناع المشير بتحليلات الرئيس عبد الناصر، وتأكيدًا لموقفه هو، أمر بإعادة طبع هذا التقرير وتوزيعه على القوات بشكل واسع، وبدأ هذا التقرير يصل إلى مستوى الوحدات الفرعية، خلافًا لما كان يحدث لأي تقرير مخابراتي سابق.

انشغال القوات

وحتى نعطي صورة حقيقية عن حالة قياداتنا، ودرجة انشغالها بتلقي توجيهات المشير ومحاولة تنفيذها، وهي تتكرر ـ أي التوجيهات ـ بشكل مستمر يوميًّا، بما في ذلك التحركات التي لم تنتهِ حتى بدء القتال، سنتعرض لأحداث مؤتمر قائد الجيش الميداني الذي تم مساء يوم ٣/ ٦/ ١٩٦٧.

عقد الفريق صلاح محسن، قائد الجيش الميداني، هذا الاجتماع في مقر قيادة الجيش في ريشان لحمان قبل بدء المعركة بيومين، وحضره جميع قادة التشكيلات من فرق وألوية مستقلة متمركزة في سيناء.

في هذا الاجتماع وزع قائد الجيش صورة توجيهات نائب القائد الأعلى رقم ٢٤، والتي وصلته في اليوم السابق، ثم شرح مهمات كل تشكيل بالنسبة لما جاء في هذه التوجيهات، وقد قام قائد الجيش بتوزيعها كتابة في اليوم التالي على التشكيلات.

كما أبلغ القادة بمواعيد عرض قراراتهم على التوالي، وذلك بعد ظهر يوم ٤/ ٦/ ١٩٦٧. وبسبب تحضير وتجهيز ما يطلب منهم في الاجتماعات اليومية لقائد الجيش، لم يتمكن القادة من مباشرة مهماتهم الأصلية في المرور على قواتهم أو جنودهم خلال الأسبوع الأخير من الفتح التعبوي، وهذا هو نفس ما حدث بالنسبة للرؤساء في تشكيلاتهم.

وقد أذاع قائد الجبهة ـ وهذا قبل المعركة بيوم واحد ـ نبأ زيارة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، بين الساعة الثامنة والساعة التاسعة صباحًا،

وهو الميعاد المنتظر لوصوله إلى مطار بئر تمادا، وقد حدد في هذا الاجتماع عدد المستقبلين ووظائفهم التي تتراوح بين الفريق أول، والعميد، وهم ٢٨ قائدًا يحضر بعضهم بهليكوبتر للاستقبال.

واستكمل قائد الجيش خطة مرور المشير، كذلك برنامجه خلال هذه الزيارة بأن قال:

- يحضر المشير، بعد الاستقبال في المطار، مؤتمر تنظيم التعاون للتشكيلات الميدانية، الذي سيديره قائد الجبهة الفريق أول مرتجي الساعة ١٢ ظهرًا، وهو إجراء يتم لأول مرة (رغم أنه مرحلة ضرورية من إجراءات الفتح التعبوي للقوات)، ثم يتوجه المشير بعد ذلك إلى مقره في الميثان.

وفي هذا المؤتمر أيضًا استكمل قائد الجيش تعليماته اليومية، بأن أمر بإجراء ضرب نار فردي للمقاتلين الذين لم يسبق لهم الضرب، وأعطى تعليمات تدريب للفرق كالآتي: تدريب على الهجوم من العمق ومن الحركة حتى مستوى الكتيبة في ثلاث فرق مشاة.

وجدير بالذكر أن هذا النوع من التدريب لم يتم من قبل، كما أن جميع فرق الجيش لم يصل تدريبها في وقت السلم إلا إلى مستوى الكتيبة في الدفاع، وهو غير كافٍ، علاوة على أنه دفاع فقط. أي أنهم رغم دخولهم الحرب لم يتدربوا على الهجوم من قبل.

كما سرد قائد الجيش تعليماته باستقبال القوة الكويتية، كي تصل إلى العريش في وقت مناسب للاحتفال بها، واستقبالها استقبال الإخوة الأشقاء في السلاح، وحدد قائد الجيش وصولها حوالي الساعة الثامنة صباحًا.

اليوم الأخير قبل بدء المعركة

كي تكتمل الصورة لا بد أن نعرف ماذا حدث في يوم ١٩٦٧/٦/٤. فمن الغريب أنه بعد انقضاء واحد وعشرين يومًا على بدء إعلان حالة التعبئة والفتح التعبوي في سيناء، لم يكن الجيش الميداني قد وصل إلى حالة مناسبة في الإعداد أو الاستعداد، سواء للدفاع أو للهجوم.

ففي الصباح وصل اللواء توفيق عبد النبي، وكان ملحقًا عسكريًّا في باكستان، كي يتولى منصب قائد الستارة المضادة للدبابات الجديدة. وعند استلامه للقيادة ظهر له أن كتيبة دبابات ثقيلة وسرية مدفعية ذاتية الحركة وكتيبة هاون ثقيل لم تصل بعد، وأن ٧ دبابات فقط وصلت من كتيبة دبابات أخرى، وأن جميع أفراد الستارة المضادة للدبابات هم من الاحتياطي غير المدرب، مع نقص كبير جدًّا في المركبات والأسلحة، والمعدات والأصناف الهندسية لإقامة التجهيزات.

وفي هذا اليوم تم تحرك قيادة فرقة مشاة ولواء مشاة من نخل إلى الكونتلا.

ولما كان قائد الفرقة ٩ المدرعة والمشَكلة حديثًا قد وصل يوم ٣/ ٦/ ١٩٦٧، ولم تكن وحدات الفرقة قد وصلت بعد، فقد أمر قائد الجيش بوضع لواء مدرع لم يستكمل بعد تحت قيادته، وكلفه بالاشتراك مع الفرقة ٤ المدرعة بالضربة المضادة.

كما وصلت بعض عناصر اللواء ١٨ مشاة من اليمن، عدا كتيبة مشاة، وكتيبة مدرعة، وكتيبة مدفعية ميدان، وكتيبة مضادة للطائرات، واضطر قائد الجيش إلى حجز كتيبة مشاة وكتيبة هاون من لواء احتياطي، وضمها إلى اللواء ١٨ مشاة.

وفي الساعة السابعة مساء، اتصل الفريق أول مرتجي بالفريق صلاح محسن، وأخطره بأن ميعاد وصول المشير إلى بئر تمادا حوالي الساعة ٩ في صباح اليوم التالي، وحدد له خط سير المشير، وهو: قوات الستارة، تنظيم التعاون ثم لواء ١٨ مشاة، ثم التوجه إلى قيادته في الميثان، كما حدد له عدد المستقبلين من رتبة العميد حتى رتبة الفريق أول، وعددهم ٢٨ قائدًا، وهو تكرار لما أذاعه في اليوم السابق.

وفي الساعة الحادية عشرة مساء، عقد قائد الجيش، الفريق صلاح محسن، مؤتمره اليومي، وبدأه بالاتصال بالفريق أنور القاضي لمعرفة المجهود الجوي المخصص للعملية الدفاعية والعمليتين الهجوميتين فجر وغسق. ثم نظم احتياطي الجيش، وطلب حصر الأسلحة التي لا تتوفر لها ذخيرة، ووعد بإحضارها، ثم دبر النقص الموجود في ضباط اللواء ١٨ مشاة.

كما ظهر أن كتائب النقل ينقصها ٣٠٠ سائق، وبدراسة موقف المواصلات

الخطية، اكتشف نقصها في الخط المباشر بين قيادة الجيش وبين القوات المتمركزة على المحور الجنوبي، وأصدر أوامره بأن يتم تدبير ذلك قبل يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧.

وفي ذلك اليوم، تم نقل ١٦ جهازًا لاسلكيًّا تخص اللواء مشاة احتياطي، كانت في القرش غرب القناة، إلى الستارة المضادة للدبابات التي لا تملك أي جهاز لاسلكي.

كما تمت تحركات كثيرة من وحدات مضادة للطائرات زودت بتعليمات حديثة إلى مطارات سيناء، وإلى محطات الرادار في سيناء، والتي كانت مفتقرة إلى هذا العنصر، وجاءت هذه العناصر من وحداتها الأصلية في المناطق العسكرية الأخرى، أو من المطارات الداخلية في غرب القناة أو الدلتا أو المنطقة المركزية.

وتم إصدار تعليمات تنظيم عملية استقبال كتيبة المغاوير الكويتية التي ستصل في اليوم التالي بالقطار إلى العريش، مع التنسيق في مواعيد وقوف قطارها، كي تتم حفاوة واستقبال جيدان، وهو اهتمام زائد على أعلى مستوى ميداني.

وفي النهاية نظم قائد الجيش أيضًا التحركات التي ستتم في اليوم التالي، أي يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، وهي لا تقل في حجمها وكثافتها عن أي تحركات تمت في ذلك اليوم أو الأيام السابقة.

أما عن القوات الجوية، فقد أقامت الشؤون العامة للقوات الجوية حفلًا ترفيهيًّا للقوات الجوية والدفاع الجوي المتمركزة في منطقة أنشاص. وكانت التعليمات لإقامة هذا الحفل قاصرة على الشاي والموسيقى، ولكن أمورًا أخرى خافية حولت هذا الحفل البريء إلى حفل ساهر امتد إلى ساعة متأخرة من الليل، الأمر الذي جعل الإشاعات المغرضة والأكاذيب تأخذ الفرصة في التشنيع والافتراء والتطاول على القوات الجوية وقيادتها.

الفصل التاسع

المعركة

بدء المعركة

كان نذير المعركة هو إرسال إنذارين تعبويين في غاية الأهمية، الأول من مكتب مخابرات العريش بقيادة المقدم إبراهيم سلامة إلى جهة غير معنية بالعمليات (مكتب الوزير شمس بدران بكوبري القبة) في الساعة السابعة صباحًا، بينما وصل إلى هيئة عمليات القوات المسلحة بالقيادة العامة في الساعة ٩,٤٠ من صباح يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧.

أرسل الإنذار الثاني من الفريق عبد المنعم رياض، الذي كان بالقيادة المتقدمة لنائب القائد الأعلى بعمَّان، في الساعة السابعة صباحًا أيضًا، ولكنه لم يستقبل بالجهة المعنية، وهي غرفة عمليات الدفاع الجوي بمنطقة الجيوشي، إطلاقًا.

وأقول إنه لو وصل هذان الإنذاران صباح يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، قبل بدء العمليات بساعة ونصف، لكانت على الأقل قد تغيرت الحوادث عما وقع فعلًا صباح يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧. (مرفق ٣).

أولًا: الإنذار الأول

١ ـ تأخر في وصول الإنذار الأول

تجمعت لدى الدوريات الأمامية لوحدات نطاق الأمن مشاهدات أنوار وسماع أصوات عربات جنزير، في مناطق فتح وحدات العدو واستعداده للهجوم، حوالي الساعة ٤ من صباح يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧.

وصلت هذه المعلومات إلى مكتب مخابرات العريش الذي كان يعمل كمركز استطلاع تعبوي للجيش في نفس الوقت، وقد حاول هذا المكتب التدقيق والتجميع والتحليل لهذا الإنذار بوسائله الأخرى، وأرسل إشارة في الساعة ٧ صباحًا من نفس اليوم إلى قياداته العليا بمكتب وزير الحربية شمس بدران بكوبري القبة. هكذا كان أسلوب الاتصال منذ زمن، ولم يعدل هذا الأسلوب ولا استطاع أحد أن يعدله كرؤية لاحتمال قيام العمليات الحربية أو كجزء من تنظيم وإدارة العمليات الحربية.

استقبل الضابط المناوب في كوبري القبة هذه الإشارة، وأرسلها إلى مكتب المشير، حيث كان نائمًا في القيادة العامة بمدينة نصر. استلم هذه الإشارة المقدم علي شفيق صفوت، مدير مكتب المشير، وعرضها عليه في غرفة نومه عقب استلامها، أي حوالي الساعة ٧ صباحًا. ولم يعلق المشير أو المقدم علي شفيق صفوت بأي تعليق على فحوى الإشارة. إلا أني علمت بعد ذلك متأخرًا في نفس اليوم، أي ٥/ ٦/ ١٩٦٧، أن هذه الإشارة وصلت إلى الجهة المعنية، أي هيئة عمليات القوات المسلحة، في الساعة ٩,٤٠ أي بعد حدوث الهجوم الفعلي.

كما أن القوات نفسها، قيادة الجيش، وقيادة الجبهة، لم تبلغ القيادة العامة بأي هجوم على القوات الأمامية، إلا حوالي الساعة ٨,٣٠ أيضًا في نفس وقت الضربة الجوية الإسرائيلية تقريبًا.

٢ ـ تحليل الإنذار الأول

عندما وصل هذا الإنذار إلى المقدم إبراهيم سلامة في الساعة ٤ صباحًا، وبعد أن قام بالتأكيد والتجميع، حلل هذا الخبر تحليلًا خاطئًا، وذيَّل الإشارة المرسلة منه بالآتي: «إن الوحدات الأمامية لإسرائيل على كلا المحورين الشمالي والأوسط تقوم بتغيير قواتها من احتياطي المنطقة»، وأضافت الإشارة أنه «صدرت تعليمات من قيادة الفرق الأمامية بالحذر، ودفع دوريات أمامية أكثر لزيادة التأكد، واستمرار المتابعة».

ولم تكن هذه التحركات سوى التحركات النهائية لوحدات العدو الأمامية للفتح التكتيكي على كلا المحورين، استعدادًا للهجوم على قواتنا في سيناء صباح يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧.

ثانيًا: الإنذار الثاني

في محطة عجلون للإنذار المبكر بقرية عجلون بالأردن جهاز رادار ممتاز ويرتفع ٤,٠٠٠ قدم عن مستوى السهل الساحلي بإسرائيل، ومدى عمله جيد جدًّا. وتم ربطه لاسلكيًّا بشفرة بسيطة على جهازين للاستقبال، أحدهما يمثل مصدر المعلومات الاستراتيجية والتعبوية لمصر «ج.ع.م» والقوات المسلحة، وهو محطة إرسال واستقبال كبيرة في مكتب شمس بدران بكوبري القبة. وجهاز الاستقبال الثاني كان بغرفة العمليات الرئيسية للقوات الجوية والدفاع الجوي بمنطقة الجيوشي، وهو مركز الاستقبال الرئيسي، بينما كان مكتب الوزير هو الفرعي أي يستمع فقط لما يذاع في المركز الرئيسي. هكذا كان تنظيم تبادل المعلومات.

وفي الساعة السابعة بتوقيت إسرائيل، والثامنة بتوقيت مصر، بثت محطة عجلون للإنذار المبكر، إلى المحطتين، معلومات عن وجود موجات متتابعة من مقاتلات إسرائيل تتجه نحو الجنوب الغربي، مترجمة باللفظ الكودي «عنب» «عنب» «عنب».

لم تستقبل محطة الاستقبال الرئيسية ـ بالجيوشي ـ الإنذار نتيجة خطأ شخصي من عريف الإشارة، قال عنه في التحقيق إنه غير تردد الاستقبال للوصول إلى استماع أوضح، وفي المرة الثانية قال إن توقيت العمل بالتردد القديم «حسب جدول العمل بالشفرة» انتهى، فغير على التردد التالي. على أي حال، لم يستقبل الإشارة، ولم يصل الإنذار المبكر إلى المركز الرئيسي للطيران والدفاع الجوي عن مصر «ج.ع.م».

أما المحطة الفرعية، وهي محطة استماع فقط خاصة بالمخابرات في مكتب شمس بدران في كوبري القبة، فقد استلمت الإشارة، وتحليلها واضح، ولا يمكن أن يحدث فيه سوء فهم. إنه إنذار أكيد ببدء هجوم طيران العدو على أراضي مصر «ج.ع.م» في اتجاه الجنوب الغربي من إسرائيل. إلا أن الضابط المناوب في كوبري القبة لم يخطر الوزير، لعدم وجوده في مكتبه بكوبري القبة، أو في مدينة نصر. وبعد مرور حوالي ٤٠ أو ٤٥ دقيقة من استلام الضابط المناوب للإنذار، وبالصدفة خلال

مكالمة تلفونية عابرة مع زميله بالمحطة الرئيسية بالجيوشي، أراد أن يذكره بنفس الإشارة، وما فيها من اسم كودي يدلل على طائرات العدو المغيرة. فقابله الضابط المناوب على نفس المحطة الرئيسية بالتهكم قائلًا:

ـ عنب ايه وبصل ايه؟ دول فوق دماغنا!

أي أن الطائرات الإسرائيلية تقصف فعلًا مطاراتنا، وكانت الساعة ٨,٤٥ بتوقيت مصر «ج.ع.م» فعلًا. عدا ذلك لم يصل من أي محطة إنذار أخرى في مصر «ج.ع.م» أي إنذار باقتراب طائرات العدو، وذلك لسببين. أولًا: أن اقتراب طيران العدو تم على مستوى منخفض جدًّا. ثانيًا: أن محطات الإنذار والرادار كانت هي الهدف الأول التعبوي للتدمير أو التعطيل بواسطة طائرات العدو. هكذا كان الحال في أدق مرحلة، بل في أدق ساعة، ضياع ٣٠ دقيقة أو ٤٥ دقيقة كلفت القوات الجوية خسارة فادحة. وهكذا كان «وعي الإشارة» و«تحمل المسؤولية» و«الشعور بالواجب» على صعيد تنظيم أسلوب المعلومات الاستراتيجية والتعبوية. كما تمت التبليغات الآتية من الفريق عبد المنعم رياض الساعة ١٠ صباحًا من عمَّان يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، وهي: حاملتا طائرات من ٢٠ إلى ١٠٠ ميل غرب تل أبيب تشتركان في العمليات الحربية، و١٦ طائرة قادمة من الحاملات في البحر الأبيض المتوسط غرب تل أبيب هبطت في مطار «رامات دافيد»، كما أسقطت طائرة للعدو في قطاع غزة وأسر قائدها، اثنان من قوارب الطوربيد للعدو أمام غزة.

تقييد نيران الدفاع الجوي

قامت من مطار ألماظة طائرتان من طراز اليوشن ١٤ بين الساعة ٨,١٥ والساعة ٨,٣٠ صباحًا، الأولى تحمل المشير والفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، وبعض ضباط مكاتبهم، متجهة إلى بئر تمادا في سيناء، والثانية تحمل رئيس وزراء العراق يرافقه حسين الشافعي متجهة إلى مطار أبو صوير للزيارة، حيث أعلن العراق استعداده للمشاركة العسكرية لمصر «ج.ع.م». طار المشير بطائرته حتى عبر قناة السويس، حيث أخطره قائد الطائرة بمشاهدة نيران في مطارات

القناة. وبعد الاتصال مع أحد هذه المطارات تأكد المشير بأن الضربة الجوية الإسرائيلية بدأت، وأن جميع المطارات تُضرب في وقت واحد، ولم يمض على إقلاعه من ألماظة سوى ٢٠ أو ٣٠ دقيقة فقط. وقد وصلت الطائرة الثانية إلى مطار أبو صوير قبل ضربه بدقيقة أو بدقيقتين، وكانت قيادة الدفاع الجوي قد أصدرت أمرًا إلى جميع المطارات وجميع عناصر الدفاع الجوي بين القاهرة وسيناء بالتوقف عن إطلاق النيران في المدة من الساعة ٨ إلى الساعة ٩ صباحًا، لعبور الطائرتين.

والمعروف أن الأوامر المستديمة لتعريف إجراءات فتح النيران تقضي بفتح النيران عند حدوث أي اعتداء مباشر، بالرغم من قيدها لأي سبب مثل السبب السابق، أي أن تفتح النيران فورًا في حالة الاعتداء المباشر، أي أن العدو إذا حاول الهجوم على أي مطار أو أي عنصر من عناصر الدفاع الجوي، يلزم مقابلته فورًا دون استئذان أو تردد.

والسؤال الآن: لماذا لم تنفذ عناصر الدفاع الجوي هذا الأمر المستديم؟ لا أحد يعلم، إنما هو ذهول المفاجأة أحدث التوقف الذهني، كما أنني أقول إن عدم الممارسة العملية للقيادة والسيطرة، والاستهانة وعدم المبالاة وعدم السيطرة من القائد المباشر، تضاف إلى الذهول أيضًا.

عاد المشير بطائرته، ومعه الفريق أول صدقي محمود، والفريق أنور القاضي، ونزلوا بالطائرة اليوشن ١٤ مضطرين في مطار القاهرة الدولي، حيث استقل المشير «تاكسي» ووصل إلى مقر القيادة في بدروم مبنى مدينة نصر الساعة ١٠,٣٠ تقريبًا، ودخل مذهولًا من هول المفاجأة.

وقد شاهد رئيس وزراء العراق وحسين الشافعي واقعة الهجوم على مطار أبو صوير بأكثر من هجمة جوية، تم فيها تدمير جميع طائرات اليوشن ٢٨ المرصوصة على ممر المطار صفًّا واحدًا. كما لاحظا عدم محاولة إطلاق طلقة واحدة من عناصر الدفاع الجوي المحيطة بالمطار أو حتى من أي رشاش أو بندقية في أيدي رجال الدفاع الأرضي، إذ إن الطائرات المغيرة كانت في مدى عمل هذا السلاح البسيط. مرة أخرى فإن السبب هو الذهول الذهني وعدم السيطرة.

الهجوم الجوي الإسرائيلي

قبل بداية الهجوم الجوي بثوانٍ بدأ العدو بمعاونة أجهزة السفينة الأمريكية «ليبرتي» في إعاقة خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية الموجهة، وإعاقة أجهزة الرادار للتتبع والتوجيه كذلك. وكانت هذه، بالإضافة إلى قلة الخبرة والتدريب لدى أفرادنا، بداية التخلخل وفقد السيطرة على قواتنا الجوية وعناصر الدفاع الجوي.

في الساعة ٨,٤٥ بدأ الطيران الإسرائيلي قصف محطات الرادار والمطارات وأجهزة الدفاع الجوي في سيناء (٤ مطارات) وفي منطقة القناة (٣ مطارات) كذلك مطار المنصورة.

في ذلك التوقيت فقط، أي الساعة ٨,٤٥، علمت القيادة العليا والقيادة العامة والقوات المسلحة أن الهجوم الإسرائيلي المفاجئ قد بدأ. وكانت المفاجأة التكتيكية أكثر تأثيرًا على القوات الجوية وعناصر الدفاع الجوي بسبب شلل المواصلات بأنواعها والإعاقة والتشويش على أجهزة الرادار كلها.

وغطت الموجة الثانية من الطيران الإسرائيلي بقية مطارات مصر «ج.ع.م» الداخلية في المنطقة المركزية (القاهرة)، ثم المطارات الجنوبية، لدرجة أنها تمكنت من الوصول إلى أبعد مطار تتصوره مخابراتنا الحربية، التي قالت لقواتنا الجوية بأن «المدى التكتيكي لطيران إسرائيل مقتصر على قناة السويس فقط».

وهكذا تم تدمير طائراتنا القاذفة الثقيلة في الأقصر ورأس بناس، وهو مطار على أقصى الحدود الشرقية-الجنوبية لمصر.

كما تم تدمير طائرات القوات الجوية بنسبة ٨٥٪ خلال الساعات الأربع الأولى من بدء الهجوم في الساعة ٨,٤٠ يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧.

الخطة الإسرائيلية «كولمب»

أولًا: أسس الخطة

خصصت إسرائيل كل طائراتها المقاتلة-القاذفة، وهي حوالي ١٦٤ طائرة، للاشتراك في الضربة الجوية المفاجئة التي تمت بنجاح في أربع ساعات تقريبًا (ما بين الساعة ٨,٤٠ صباحًا والساعة ١٢ ظهرًا).

تركت مهمة الدفاع الجوي عن قلب إسرائيل لمظلة جوية أمريكية من طائرات الأسطول السادس الأمريكي، ولوسائل الدفاع الجوي السلبية، وبعض عناصر الدفاع المضاد للطائرات، بما في ذلك المطارات الخمسة الأساسية التي حشدت فيها أغلب الطائرات التي قامت بالضربة الجوية. كما ساهمت أربع طائرات استطلاع أمريكية من قاعدتها في إسبانيا، حيث نزلت في إسرائيل، وقامت بطلعات ليلية ونهارية في مناطق العمليات لصالح إسرائيل.

كما أن إسرائيل خصصت طائرات التدريب من جميع الأنواع في استكمال خطة التعاون الجوي مع قواتها البرية، التي قامت بالفتح والهجوم في نفس توقيت الضربة الجوية تقريبًا.

ثانيًا: طريقة تنفيذ الخطة

استغرق التدريب على تنفيذ هذه الخطة عشر سنوات. أي أن التدريب عليها بدأ منذ عام ١٩٥٧.

وقد تم تخطيط الهجوم على أن يشمل جميع مطارات مصر «ج.ع.م» التي كانت تشغلها طائرات القوات الجوية المصرية. وكانت كلها جاثمة على الأرض، عدا خمس طائرات قاذفة ثقيلة من طراز ت ي ١٦ كانت في برنامجها اليومي في التدريب على اختراق الضاحية من بني سويف (قاعدتها) إلى أسوان وبالعكس، أي أنها لم تنذر باحتمال وقوع هجوم على مصر «ج.ع.م»، كما أنها لم تكن في درجة الاستعداد الكامل كما تنص الأوامر منذ يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧.

تم الهجوم الجوي الإسرائيلي على نسقين، وعلى ارتفاع منخفض جدًّا في المجيء، وارتفاع عالٍ جدًّا في طريق العودة. كان كل نسق مكونًا من ٨٠ طائرة، أغلبها من طراز ميراج ٣ و٥، كما استخدمت طائرات الفوتور على المطارات البعيدة مثل الأقصر ورأس بناس.

قام النسق الأول بقصف مطارات سيناء الأربعة، ومحطات الرادار للإنذار على الحدود الشرقية لمصر «ج.ع.م»، ومطارات القناة الثلاثة، ومطار المنصورة، ثم عادت إلى قواعدها للتموين بالوقود والذخيرة.

أكمل النسق الثاني الهجوم على بقية مطارات مصر «ج.ع. م». وكانت القاذفات

الثقيلة ت ي ١٦ المتمركزة في غرب القاهرة وبني سويف من نصيب هذه المجموعة، فتم تدمير وقصف هذين المطارين أثناء طيران التشكيل الجوي المصري من القاذفات، وعددها ٥ في التدريب، وأثناء عودتها صدرت الأوامر لها من قيادتها في منطقة الجيوشي بالهبوط في مطار الأقصر المدني، وفعلًا نفذ الأمر. وبعد هبوط التشكيل بنصف ساعة، كانت الدفعة التالية من طائرات العدو قد وصلت فأتمت تدمير هذا التشكيل وهو على الأرض.

والسؤال: لماذا لم يصدر الأمر إلى هذا التشكيل من غرفة عمليات قيادة القوات الجوية بمنطقة الجيوشي بالتوجه إلى الخرطوم، أو إلى جدة مثلًا، أو إلى مطار العظم بليبيا، فالوقود كان كافيًا للقيام بذلك؟ ولماذا لم يصدر إليه الأمر بتنفيذ الخطة فهد التي أمر المشير عامر الفريق أول صدقي بتنفيذها؟

يقال إن الطائرات لم تكن مستعدة، أي لم تلقن للعمليات، وبالتالي لم تملأ بالقنابل والذخيرة.

وتتوالى الأسئلة: ولماذا لم تجهز بالذخيرة والقنابل وهي في أقصى درجات الاستعداد؟ وكيف علم العدو بهبوطها في مطار الأقصر، وهذا المطار لم يكن به من قبل أي نوع من أنواع الطائرات الحربية، كما أنه لم يذكر في الخطة الإسرائيلية «كولمب»؟

أسئلة كثيرة تؤكد أن عناصر استطلاع ومخابرات إسرائيل عن قواتنا كانت جاهزة ودقيقة، بل إني لا أستبعد أن ترددات شبكاتنا اللاسلكية والسلكية كانت سهلة المنال وفي أيديهم، لكن برغم هذه الظروف السيئة فإن قائد لواء طائرات النقل أنتنيوف ١٢، المتمركز في مطار شرق القاهرة، أمر طائراته بالتوجه إلى الخرطوم فور الهجوم الجوي مباشرة، وكان تصرفه سليمًا.

لقد تم قصف المطارات المصرية على هجمتين جويتين، الأولى باستخدام القنابل والصواريخ، والثانية بالمدافع الرشاشة. كما استخدمت إسرائيل لأول مرة قنابل الباراشوت بطيئة التفجير ضد ممرات المطارات لتدميرها، حيث إن القنبلة الواحدة تحدث حفرة في الممر قطرها من ٤ إلى ٦ أمتار، وعمق ٥ , ١ إلى ٣ أمتار، ومعنى هذا تعطيل استخدام الممر فعلًا حتى إعادة ردم وتعبيد هذه الحفرة.

وللعلم فإن قواتنا الجوية في ذلك الوقت لم يكن لديها وحدة مهندسين ميدانية

مجهزة من قبل، لإصلاح هذه الحفر فور وقوعها، كما أن معظم مطاراتنا كانت ذات ممر واحد فقط. ومن هنا جاء الشلل، مثلما جاءت المفاجأة.

كان زمن الهجمة الجوية، للنسق الواحد، ٤٥ دقيقة، إقلاع وطيران واقتراب من الهدف ٢٠ دقيقة، ثم هجمتان جويتان على الهدف لمدة ٥ دقائق، فعودة ٢٠ دقيقة. وقد أعيد الملء في القواعد الرئيسية بإسرائيل وعددها خمس قواعد، ولم توزع إسرائيل أو تنشر قواتها الجوية في مطاراتها المختلفة، التي تزيد على عشرين مطارًا، رغبة في تحقيق مبدأ «تجمع القوى والحشد»، ولتركيز عناصر الدفاع المضاد للطائرات الهوك والميكانيكيين والفنيين، وبهذا استغرق زمن إعادة الملء من ٧ إلى ١٠ دقائق، وهو زمن قياسي. وقد انتهت الضربة الجوية الإسرائيلية بتدمير ٨٥٪ من قواتنا الجوية عمومًا، ١٠٠٪ بالنسبة للقاذفات الثقيلة والخفيفة.

ثالثًا: مفتاح الضربة «كولمب»

وضعت الخطة «كولمب» على أساس خروج الطائرات الإسرائيلية من المطارات الرئيسية الخمسة داخل إسرائيل على ارتفاع منخفض جدًّا، من ٣٠ إلى ٥٠ مترًا فوق سطح البحر، متجهة غربًا فوق مياه البحر الأبيض المتوسط، إلى نقطة ما تمركزت فيها سفينة الإرشاد والتوجيه والتشويش «ليبرتي» الأمريكية. وكانت هذه السفينة مجهزة بأجهزة إلكترونية حديثة لالتقاط الإشارات اللاسلكية على قنوات وترددات كثيرة في المنطقة، ومدى عملها يصل إلى ٥٠٠ ميل، وأجهزة توجيه إلكترونية من اتجاهات بحرية وأرضية دقيقة جدًّا وأجهزة تداخل وتشويش لاسلكية على قنوات وترددات متعددة، وأجهزة إلكترونية لفك وحل أي شفرة كودية، وأجهزة اتصال دولية تربطها مع قيادتها في الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق مع قيادة القوات الجوية الإسرائيلية، وذلك في اتصال كودي دائم.

حينما وصلت أفواج الطائرات الإسرائيلية فوق هذه النقطة الإشارية في الجزء الجنوبي-الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وهي نقطة ثابتة، أخذت «ليبرتي» بمساعدتها باتجاه ملاحي آخر إلى الهدف على أرض مصر «ج.ع.م».

جاءت هذه المساعدة الملاحية من السفينة «ليبرتي» كمساعدة فنية كبيرة جدًّا لجميع الطيارين الإسرائيليين لعدم فقد اتجاههم الملاحي نحو هدفهم.

إذ إنه لا يوجد طيار في العالم يطير بطائرته على ارتفاع ٥٠ مترًا على سطح البحر، ويمكنه أن يضمن بقاءه في اتجاهه السليم، مهما كان متقيدًا بعدادات وأجهزة الطائرة الملاحية طوال المسافة بين إسرائيل وبورسعيد، وهي مسافة كبيرة نسبيًّا. ويجب ألا ننسى أن الطائرة المقاتلة الميراج بها طيار واحد يقوم بمهمتين (قائد وملاح) في نفس الوقت، ولذلك قامت نقطة الإرشاد «ليبرتي» بمهمة توجيه وتصحيح اتجاه وتوزيع على أهداف سيناء وفي منطقة القناة. وكانت هذه المهمة هي مفتاح الضربة الجوية التي ساعدت على نجاحها.

رابعًا: التداخل والتشويش

أضافت السفينة «ليبرتي» بأجهزتها الإلكترونية مساعدة غير مباشرة أخرى لإسرائيل، إذ إنها لمكانها القريب من سواحل سيناء والدلتا، ومعرفتها بالترددات التي تعمل عليها أجهزتنا اللاسلكية، والقنوات الإشارية التي تعمل عليها قواتنا، والطابع المميز لقواتنا ـ في ذلك الوقت ـ في عدم الحرص على أمن المواصلات عمومًا، كل هذا مكن السفينة أن تحدد، وقبل بدء العمليات، أماكن تمركز جميع القيادات الميدانية الكبيرة أو المؤثرة، سواء في الجيش الميداني، أو المطارات وعناصر الدفاع الجوي، خاصة أجهزة الرادار، سواء الإنذار أو التوجيه.

وقبل بدء المعركة بدقائق، وجهت هذه السفينة، بأجهزتها الخاصة، موجات ذات تردد عالٍ جدًّا إلى المحطات اللاسلكية والقيادية، ومحطات الرادار المصرية، فتم التشويش على أجهزتنا اللاسلكية، وكان أهمها قيادة الفرقة الرابعة المدرعة، كما تم تداخل لاسلكي بين كل محطتين تابعتين لنا كانتا على تردد واحد، مثل قائد فرقة وقائد لواء من نفس الفرقة، أو قائد سرب جوي وطائرات تشكيله وهي في الجو.

بالإضافة إلى التشويش الراداري على أماكن واتجاه محطات الرادار حيث تظهر شاشة الرادار بيضاء مسحاء، فإن أفراد أطقم الرادار عندنا لم يتدربوا على كيفية مقاومة أو تقليل تأثير مثل هذا العمل.

وعلى ذلك فشلت عملية توجيه طائراتنا في الجو من المحطة الرادارية في القاعدة التي كانت توجهها إلى مناطق القتال. وقامت الزوارق والطائرات الإسرائيلية

بضرب السفينة «ليبرتي» مساء يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧، نتج عنه قتل ٣٤ بحارًا وأصيب ١٧١ من طاقمها.

واعتذرت إسرائيل عن الحادث، وتمكنت الإدارة الأمريكية والمخابرات المركزية من التعتيم على الحادث حتى لا تتكشف المساعدة المباشرة الحربية الأمريكية إلى إسرائيل في معركة يونيو ١٩٦٧.

رد الفعل المصري

أثناء الضربة الجوية، تمكن حوالي ٣٠ طيارًا مقاتلًا شجاعًا من قواتنا الجوية من الإقلاع وسط الهجمة الجوية، والاشتباك مع المقاتلات الإسرائيلية، واستشهد منهم ١٢ طيارًا.

أما قوات الدفاع الجوي، وكانت مسلحة بصواريخ سام ١ وسام ٢، فقد أطلقت صواريخها دون دقة، لعدم وجود التدريب والخبرة السابقة. وأعلنت عن إسقاط طائرات إسرائيلية كثيرة. وكانت كلها بلاغات خاطئة، لأنها خاصة بإسقاط الخزانات الاحتياطية للوقود التي تسقطها طائرات العدو عقب الهجمة مباشرة لاكتساب المرونة والسرعة. لكن قواتنا في الدفاع الجوي احتسبتها طائرات تم إسقاطها بمعرفتها. ولعدم وجود مواصلات تبادلية، ولعدم وجود عناصر الإصلاح السريع لخطوط المواصلات السلكية، كذلك لعدم وجود وعي أمن المواصلات، فقدت القيادة الرئيسية للقوات الجوية والدفاع الجوي، والقيادات الميدانية، السيطرة على وحداتها وعناصرها في اتجاه المسرح الرئيسي (القاهرة-سيناء).

تخريب المواصلات الخطية

مساء يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، نجحت طائرة هليكوبتر إسرائيلية، تحمل طاقم تدمير، في النزول بجوار الطريق الأوسط في منطقة الخاتمية، حيث كان يمر الكابل المحوري الرئيسي عبر قناة السويس إلى سيناء، والذي كان يتفرع بعد ذلك إلى محورين رئيسيين، على الطريق الأوسط والطريق الشمالي في سيناء، ويخدم كل المواصلات السلكية للقوات الجوية والدفاع الجوي، بما فيها محطات الرادار الإنذارية، كما يخدم جميع التشكيلات البرية وينتهي بسنترال أنشئ حديثًا في العريش.

والغريب، بل والمدهش، أن طاقم التدمير الإسرائيلي والطائرة الهليوكوبتر أتما العمل بتدمير الخط المحوري في أكثر من مكان بطريق التفجير، أمام نظر وأعين جنودنا الذين كانوا يتحركون بعرباتهم على نفس الطريق، ولم يبلغوا حتى قياداتهم بما يحدث. أعتقد أنه الجهل وعدم الفهم.

الخداع الأمريكي لمصر

إن الدور الأكبر للولايات المتحدة قد تم عن طريق الخداع السياسي لمصر بدرجة سهلت على إسرائيل تنفيذ مخططها العدواني في الوقت المناسب، كما لعب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت، «جونسون»، دورًا بارزًا في هذا الخداع.

في يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧، وهو بدء إغلاق مضيق العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وصلت رسالة من الرئيس الأمريكي «جونسون» إلى الرئيس عبد الناصر تدل على حسن النوايا. واقترح «جونسون» إرسال نائبه «همفري» لزيارة المنطقة، ودعا كافة الأطراف إلى الالتزام باحترام اتفاقية الهدنة، وأن «ج.ع.م» يمكن أن تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في معارضتها لقيام أي عدوان في المنطقة. أما بالنسبة لمشكلة خليج العقبة فيمكن عرضها على محكمة العدل الدولية.

وفي نفس ذلك اليوم، وصلت رسالة من «جونسون» إلى «كوسيجين» يقترح فيها التعاون بين البلدين لمواجهة مشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي، ويطلب «جونسون» من الاتحاد السوفيتي مساعدته في عدم قيام مصر ببدء أي عمليات عسكرية ضد إسرائيل.

بالفعل استجاب الاتحاد السوفيتي لطلب «جونسون»، فطلب سفيرا الدولتين الأعظم مقابلة عبد الناصر ـ في وقت واحد تقريبًا ـ وطلبا منه عدم البدء في أية عمليات عسكرية ضد إسرائيل. وقد وعدهما الرئيس عبد الناصر بذلك.

في ذلك الوقت، ولدى مغادرة «يوثانت»، سكرتير هيئة الأمم المتحدة، القاهرة بعد مقابلة عبد الناصر، التي استجاب فيها لمقترحات «يوثانت» الثلاثة حول الملاحة في خليج العقبة، سأل «يوثانت» الرئيس عن تخوف إسرائيل والرأي العام العالمي من نية مصر «ج.ع.م» بدء العدوان على إسرائيل، وقد رد الرئيس ينفي هذا الأمر.

كان «جونسون» يتوقع رفض الرئيس عبد الناصر لهذه المقترحات، فلما علم بقبولها تجاهل متابعة مجهودات «يوثانت».

وكان الاتحاد السوفيتي قد أبلغ «جونسون» يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧ بأن إسرائيل تخطط للهجوم على «ج.ع.م»، فقام «جونسون» بتحويل هذه المعلومات إلى «أشكول» رئيس وزراء إسرائيل، ولم يتخذ أي إجراء يوقف فيه هذا الهجوم تلبية لروح التعاون والوفاق الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي.

في يوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧، كان الموقف السياسي قد تصاعد، وإزاء الضغط الدولي والأمريكي بصفة خاصة، نجح الرئيس عبد الناصر في إقناع المشير عبد الحكيم عامر، في مقابلة خاصة بينهما، بتغيير خطط الهجوم، والالتزام بالدفاع، والعمل على تلافي الضربة الجوية الإسرائيلية. وقد قامت المخابرات المركزية الأمريكية بتأهيل «جونسون» لهذه اللعبة الخداعية، فأكدت له أن مصر «ج.ع.م» ليس لديها خطط للهجوم على إسرائيل، وأن الأخيرة يمكنها بسهولة كسب المعركة على العرب. وفي نفس اليوم أيضًا وصلت رسالة من الرئيس «جونسون» إلى إسرائيل يتعهد فيها بالعمل على صيانة سلام وحرية إسرائيل، وصيانة حرية المنطقة، بأقصى درجة ممكنة من فاعلية المساندة الأمريكية.

قام الرئيس «جونسون» في نفس الوقت بإخطار الاتحاد السوفيتي للاتفاق على عدم المواجهة بين الدولتين الأعظم في حالة قيام الولايات المتحدة بعمل ما في حدود أمن وسلامة إسرائيل (أي إخطار الاتحاد السوفيتي بنية الولايات المتحدة في حالة الضرورة).

وقد رفض الرئيس «جونسون» الاقتراح البريطاني بقيام الدول البحرية العظمى بالتدخل بحريًّا للسيطرة على مياه خليج العقبة. وكانت الولايات المتحدة قد تعهدت عام ١٩٥٧ «بالتزام أمريكي للمحافظة على حق المرور البريء في مضيق تيران، كذلك بحق إسرائيل بالرد بالقوة إذا أغلق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية». وبذلك لم يبقَ إلا انفراد إسرائيل بعدوانها على العرب، بعلم وتأييد الرئيس «جونسون»، الذي حرصت إسرائيل على موافقته أولًا.

فقد قام «أبا إيبان»، وزير خارجية إسرائيل، في أواخر مايو ١٩٦٧ بزيارة إلى

الولايات المتحدة الأمريكية، وقابل الرئيس «جونسون» بعد معرفته لوجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية، والإدارة، والبنتاجون، وتأكد من «جونسون» أن البيت الأبيض يوافق على سياسة إسرائيل، ويقف بجانبها، بل ويضمن سلامتها وأمنها، وقد قال «جونسون» لـ«إيبان» إن إسرائيل لن تكون وحدها ما لم تقرر أن تسير وحدها. وقال أيضًا إن الولايات المتحدة سوف تستخدم أي وسيلة، بل كل الوسائل لفتح المضيق.

وتأكد لإسرائيل قبل أن تصدر قرارها بدخول الحرب، أي قبل ٢/ ٦/ ١٩٦٧، أن لديها أضواء خضراء كثيرة، وموافقات بل تأييدًا ومساعدة من الولايات المتحدة، ومن الرئيس «جونسون» شخصيًّا.

وفي ٣/ ٦/ ١٩٦٧، طلب «يوست»، مندوب «جونسون» الشخصي، مقابلة وزير الخارجية محمود رياض، ليبلغه رسالة جديدة من «جونسون» يوافق فيها على استقبال زكريا محيي الدين، نائب رئيس الجمهورية، في واشنطن. وفي نفس اليوم، بدأ العد التنازلي لبدء العمليات الهجومية الإسرائيلية ضد مصر «ج.ع.م» بعد أن اتخذت قرار الحرب. وتشكلت وزارة الحرب، وبدأت التعبئة العامة. وهو نفس اليوم الذي أنهى فيه «جونسون» خداعه للعرب.

من هنا جاء وصف هذا الصراع على لسان الرئيس عبد الناصر، وهو يشرح الموقف للرئيس بومدين في يوليو ١٩٦٧ بالقاهرة، قائلًا إن الإمبريالية الغربية تمكنت بأسلوبها الخداعي أن تمسك رأس السمكة الكبيرة (يقصد «ج.ع.م») وساعدها في ذلك البيروقراطية العسكرية فينا.

تفاصيل القتال

أولًا: موقف القوات في سيناء

وصل المشير ومعه الفريق أول صدقي محمود، قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، والفريق أنور القاضي، إلى مقر القيادة العامة بضاحية مدينة نصر حوالي الساعة ١٠,٣٠ صباح يوم ٥ يونيو.

توجه الفريق أول صدقي على الفور إلى مقر قيادته بمنطقة الجيوشي، وهناك علم

بعد اتصالات تلفونية مع معظم القواعد الجوية والمطارات، أنها جميعًا هوجمت، أو انتهى تدميرها، والطائرات على الأرض، كما علم أنه فقد حوالي ٨٥٪ من قواته الجوية، ولم تبقَ لديه سوى ٣٠ طائرة مقاتلة ميج ١٧ وميج ٢١، وأن جميع القاذفات الثقيلة والخفيفة قد دمرت نهائيًّا.

أصدر المشير أوامره إلى الفريق أول صدقي، بتنفيذ الخطة الجوية فهد، وهي الخطة التي جهزت عقب التصديق على الخطة قاهر الدفاعية منذ ١٩٦٦، ولكن لم يتم تنفيذ هذا الأمر لعدم وجود أداة التنفيذ.

وفي حوالي الساعة ١١ صباحًا، كلفني المشير بالاتصال بالقيادة السورية لإخطارها بالموقف، ومحاولة تنفيذ خطط القصف الجوي على مطارات إسرائيل الشمالية، وهي جزء من الخطط التي كنت قد نسقتها مع رئيس أركان الجيش السوري، اللواء أحمد سويدان.

اتصلت به لاسلكيًّا، وطلبت منه تنفيذ الخطة التعرضية «رشيد»، لكنني لم أحصل على رد إيجابي، وكان كل ما نطق به هو جملة واحدة:

ـ نحاول سيدي.

ثم علمت بعد ذلك أنه لم تصدر أية أوامر من الجانب السوري باتخاذ أي موقف مضاد أو تعرضي، أو حتى تدخل في أي عمليات إطلاقًا ضد إسرائيل.

كما كان الفريق عبد المنعم رياض في عمَّان قد طلب من القيادة السورية نفس طلبي قبل ساعة أو أكثر. إلا أن تصرف القيادة السورية كان سلبيًّا أيضًا.

بعد ظهر نفس اليوم، حضر الرئيس جمال عبد الناصر، كما حضر أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقون (السادة عبد اللطيف بغدادي، حسن إبراهيم وكمال الدين حسين)، والفريق أول علي علي عامر، إلى مقر القيادة العامة، حيث جلس أعضاء مجلس قيادة الثورة صامتين في غرفة المشير، يستمعون إلى البلاغات التي كان يحولها المقدم علي شفيق صفوت، مدير مكتب المشير، من غرفة عمليات قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي إلى وسائل الإعلام المختلفة، وكانت كل البلاغات عن إسقاط أعداد كبيرة من طائرات العدو، وكلها بيانات كاذبة.

أما الرئيس عبد الناصر فقد جلس بجوار المشير، الذي كان يدير المعركة ويتصل

بالقادة، الموجودين سواء في الميدان أو في مركز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي، والذي كان يبلغه شخصيًّا بعدد الطائرات الإسرائيلية التي دمرت. ولم تكن الأعداد بالطبع صحيحة.

كانت الاتصالات في ذلك اليوم مركزة مع قائد الجيش الميداني، الفريق صلاح محسن، وقائد الجبهة الفريق أول عبد المحسن مرتجي، وقائد المحور الشمالي الذي كان العدو قد بدأ يخترقه، وكان المتكلم من العريش دائمًا هو اللواء نصر الديب، قائد المنطقة الإدارية.

حتى تلك اللحظة لم يكن قد ظهر شيء في الموقف العام بالنسبة للقوات البرية ونية العدو الحقيقية، فيما عدا قوات المحور الشمالي (شمال العريش) وقوات الفرقة السابعة مشاة ببروز رفح، واللواء ١١ مشاة.

كان التأثر باديًا فقط على ضياع قواتنا الجوية، وكانت لغة التشجيع بالدفاع والتمسك بالأرض، هي الشعور السائد حتى الساعة السادسة مساء. في تلك اللحظة غادر الرئيس جمال عبد الناصر مبنى القيادة، مشيرًا إلى الجالسين بأفضلية ترك المشير يتفرغ لعمله، وإدارة المعركة، خاصة أن الجالسين كلهم لا يؤدون أي عمل أو مساعدة فعلية.

خلال الاتصالات التي تمت مع المشير من قوات سيناء، تردد طلب واحد مشترك من الجميع، وهو طلب المعاونة الجوية والغطاء الجوي. كما علم المشير من الفريق صلاح محسن أنه ينوي دفع اللواء ١٤ المدرع واللواء مشاة لوقف تقدم قوات العدو المتجهة إلى العريش. فأمر المشير الفريق أول صدقي بمحاولة جمع أعداد من الطيارين للاشتراك في معاونة قوات النطاق الدفاعي الأول صباح ٦/ ٦/ ١٩٦٧.

وقد اعتزل المشير في غرفته ليلًا في ذلك اليوم. ولم ينم أحد من الموجودين في مبنى القيادة العامة في تلك الليلة.

بدأت الاتصالات تقل من سيناء نتيجة خلل المواصلات، حيث تم قطع الخط المحوري الرئيسي مساء يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧. كما أن التداخل والتشويش على المحطات اللاسلكية الرئيسية تم صباح نفس اليوم كما ذكرت سابقًا. استمر الاتصال

بالعريش، وكان المتكلم دائمًا هو اللواء نصر الديب قائد المنطقة الإدارية، الذي حفظ الجميع اسمه من كثرة ما تردد أمامهم.

عاد الرئيس عبد الناصر إلى القيادة، ومعه شمس بدران، ودخل على المشير في غرفته ثم خرج بعد حوالي ٢٠ دقيقة فقط من دخوله، حيث وجد المشير في حالة عصبية بدت في احمرار وجهه بشدة. وقمت أنا بتوصيل الرئيس إلى الباب الخارجي، حيث قال لي إن حالة المشير لم تسمح حتى بالكلام أو المناقشة. كما أشار إلى أن الأخبار الواردة من الإذاعات الخارجية مزعجة.

ثانيًا: القتال في نطاق الأمن

في نفس الوقت الذي قامت فيه القوات الإسرائيلية الجوية بضربتها، كانت قواتها البرية تفتح النيران من وحداتها الأمامية للهجوم، بعد تمهيد نيران من المدفعية والطيران على مواقع الماسورة، كرم ابن مصلح، أبو عجيلة، القسيمة والكونتلا.

ثم تحركت قوات العدو المدرعة، والمشاة المحملة على عربات مدرعة، في اتجاه خان يونس، الدرب التركي، وادي الأزارك، أم بسيس والصبحة، وادي خراف الفحامي والحياني، ولم تتم أي معاونة جوية من جانب قواتنا، فارتدت قوات الأمن إلى النطاق الدفاعي الأول.

ثالثًا: القتال على النطاق الدفاعي الأول

بدأ العدو الهجوم على قوات الفرقة ٧ مشاة في الساعة ٩ صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧. وبمعاونة الطيران استطاع العدو اختراق الجانب الأيسر للفرقة (اللواء ١٦ مشاة) ثم اتجه غربًا.

تمكنت حوالي ٢٠ دبابة للعدو من التحرك جنوبًا من غرب منطقة الشيخ زويد في اتجاه العريش، ووصلت إلى النصب التذكاري في مدخل العريش حوالي الساعة ٦,٤٠ مساء. وبذلك تم حصار وعزل قوات الفرقة ٧ مشاة في بروز رفح.

ومنذ الساعة ٢,٥٠ بعد ظهر نفس اليوم، بدأ الهجوم على أم قطف، حيث تمكنت سريتا دبابات وكتيبة مشاة من اختراق الخندقين ١ و٢. وعلى الفور دفعت

قواتنا بسرية ذاتية الحركة ١٠٠ مم لصد هجوم العدو، وتمكنت من استرداد الموقع. وفي صباح اليوم التالي كرر العدو هجومه على نفس الموقع، وتم الاستيلاء على أم قطف في الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧.

وفي الساعة الخامسة من صباح يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧، بدأ العدو مهاجمة القسيمة بلواء مشاة ولواء مدرع. تمت اشتباكات بالنيران، وحاول العدو الالتفاف لكنه لم ينجح. وبناء على طلب سابق من قائد الفرقة، ظهر تشكيل جوي مصري في سماء القسيمة للمعاونة، لكنه دخل في قتال جوي مع طائرات العدو.

حاول العدو الهجوم مرة أخرى في الساعة السادسة مساء من الأمام والخلف، وتمكنت قوات الفرقة ٢ من رده، وكانت دفاعات القسيمة هي المنطقة الوحيدة التي فشل العدو في الاستيلاء عليها، وصمدت حتى ٦/ ٦/ ١٩٦٧، إلى أن قامت بالارتداد العام غربًا.

أما الهجوم على الكونتلا فقد بدأ في الساعة ١٢,٥٥ مساء يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، وقد بدأ الهجوم بقصف مدفعي من لواء ميكانيكي على قواتنا، التي تمكنت من صد هجوم العدو. ثم قام اللواء الأول المدرع بمطاردة العدو داخل حدود إسرائيل. وقد اتضح فيما بعد أن هذا الهجوم الإسرائيلي على الكونتلا كان هجومًا تثبيتيًّا فقط، بهدف منع قواتنا من الحركة. وهكذا انتقل الهجوم والقتال إلى النطاق الثاني.

رابعًا: القتال على النطاق الثاني

بدأ الهجوم على العريش في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، حيث تقدم اللواء ١٤ المدرع وكتيبة مشاة من منطقة الكيلو ١٦١ إلى العريش للدعم ومحاولة إيقاف تقدم العدو.

قاد هذا التشكيل اللواء نصر الديب قائد المنطقة الإدارية بالعريش تطوعًا، وتم الاشتباك مع العدو، ولكن تدخل طيرانه دمر معظم دبابات التشكيل.

وتمكنت ٢٠ دبابة للعدو من اختراق مواقع التبة ٣٨ شمال العريش، حيث وصلت إلى النصب التذكاري، ثم تابعت التقدم إلى الغرب على الطريق الساحلي، وفي منطقة النخيل غرب العريش أعادت الدبابات الملء، ثم اشتبكت المدفعية

الساحلية غرب العريش، مع قول دبابات العدو تمكنت من تدمير دبابتين، وطلبت قوات العريش معاونة جوية صباح يوم ٦/٦، إلا أنها لم تصل.

هذه التحركات التي ذكرتها وواقعة الهجوم على العريش هي نفس الحديث الذي كان يسمع بوضوح بين المشير وبين اللواء نصر الديب في غرفة القيادة مساء يوم ٥/٦/ ١٩٦٧، وسمعه الرئيس عبد الناصر أثناء وجوده بجوار المشير، وحفظ الرئيس اسم «اللواء الديب» لتكراره خلال هذا الحديث التلفوني. وبسقوط العريش وأم قطف، ومحاولة تقدم العدو غربًا، صدرت أوامر قائد الجيش بارتداد بقية قوات النطاق الأول، والتمسك بمواقع النطاق الثاني. وكان ذلك في الساعة ٦ مساء يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧.

خامسًا: معركة بئر لحفن

في الساعة الرابعة صباح يوم ٦/٦، اشتبكت مجموعة جنوب غرب العريش (اللواء عثمان نصار) أثناء تقدمها لدعم العريش مع قوات العدو المكونة من كتيبة مدرعة، وفي الساعة ١١,٣٠ صدرت الأوامر بارتداد القوات إلى النطاق الثاني والتمسك به، تنفيذًا لقرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي أبلغه الفريق أنور القاضي إلى اللواء محمد صادق شرف قائد منطقة القنال وشرق الدلتا، لتوصيله إلى قيادة الجيش الميداني في سيناء.

وتمت الموافقة على تجهيز النطاق الثاني والتمسك به، وهو الخط الذي يمتد من جبل لبنى حتى التمد. وجاء في نص الإشارة اللاسلكية: «ترتد قوات اللواء نصار، قوات اللواء سعدي إلى النطاق الثاني، تتم العملية ليلًا. إجراء هجمات مضادة محلية. يرتد اللواء ١ المدرع، واللواء ١١٣ مشاة إلى الخلف من الكونتلا، تتمسك الفرقة ٦ مشاة بالتمد ونخل. تتجمع الفرقة ٤ المدرعة في المنطقة من وادي البروك، نخل وتستخدم الشفرة على قدر الإمكان. تعيين اللواء صادق شرف قائدًا لمنطقة القناة، يتم تأمين المضايق مع تكوين احتياطي».

ولأن الاتصالات كانت مقطوعة بين هيئة عمليات القوات المسلحة في القاهرة وبين أي قوات في الجبهة، بما فيها قائد الجبهة أو قائد الجيش، فقد تم تبليغ هذه المعلومات إلى العريش، عن طريق خط تلفوني هوائي يخص قوات الحدود،

وهو الذي كان يتكلم المشير من خلاله مع اللواء نصر الديب. وأعتقد أن القرار بالانسحاب إلى النطاق الثاني والتمسك به نبع من الفريق أنور القاضي، الذي عرضه على المشير فجر يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧، ووافق الأخير عليه.

أما يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧، فقد كان يوم هرولة القوات كلها بالانسحاب إلى غرب القناة، وفي تقديري أن عدم وجود حملة كافية لقوات الستارة المضادة للدبابات جعلها تفضل الثبات في مكانها، وإن كان قد علم بعد ذلك أنه لم يتم أي هجوم للعدو على قوات الستارة، وكانت شباك التمويه والإخفاء تغطي أسلحتها، أي أنها لم تقاتل إطلاقًا.

سادسًا: القتال على النطاق التعبوي

في الساعة ٩,٥٠ مساء يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧، دفعت قواتنا كتيبة صاعقة وكتيبة دبابات، وسرية استطلاع إلى رمانة، لصد هجوم العدو المتقدم على الطريق الساحلي (مجموعة الـ٢٠ دبابة)، ودارت معركة بين القوتين يوم ٨/ ٦ حيث تدخل طيران العدو، واشتركت مقاتلاتنا ميج ١٧ في ضرب قول العدو، لكن قواتنا ارتدت إلى القنطرة شرق.

سابعًا: مساندة القوات البحرية

قامت القوات البحرية بمساندة الجانب الأيسر للقوات البرية في سيناء، إذ ظلت دورياتها تعمل في البحر الأبيض المتوسط شمال سيناء، من بدء حشد القوات. وأثناء تقدم قول دبابات العدو (قول ٢٠ دبابة) يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧ على الطريق الشمالي قرب رمانة، قامت القوات البحرية بضربه وتعطيله وعرقلة تقدمه، فطلب معاونة جوية لوقف هذا القذف من البحرية المصرية. فسارعت طائرات العدو بمهاجمة القطع البحرية على الساحل الشمالي لسيناء، فأصابت السفينة «ليبرتي» الأمريكية، التي كانت تعمل في هذه المنطقة لصالح القوات الإسرائيلية، وكانت الإصابة مدمرة، واعترفت إسرائيل بخطئها، واعتذرت للولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الخطأ.

لم تستطع القوة المصرية، التي لم يكن لها قائد استطلاع للأرض، التقدم، بل غرزت معظم العربات والمعدات الثقيلة في أرض سبخية معروفة بجوار بحيرة

البردويل. فتمركزت الوحدات الصغيرة بعد انسحابها في منطقة مرتفعة شمال القنطرة شرق، حيث استمرت مدافعة عن مدينة بورفؤاد.

ثامنًا: معركة الفرقة الرابعة المدرعة

صدرت تعليمات هيئة عمليات القوات المسلحة إلى قائد الجيش، الفريق صلاح محسن، في الساعة السابعة صباح يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧، باستمرار الفرقة ٤ المدرعة في أماكنها بالمضايق إلى أن يصدر أمر بانسحابها. وقد أجاب قائد الجيش أنها في مواقعها بالمضايق بناء على أوامره السابقة حتى الساعة الثانية عشرة من يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧.

ثم أرسلت إشارة شفرية في الساعة ٧,٤٠ صباح يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧ من هيئة العمليات إلى قائد الفرقة ٤ المدرعة اللواء صدقي الغول. هذا نصها: «استمر في مواقعك إلى أن يصدر أمر منا بالانسحاب. أفد عن تمركز وحداتك الآن. قيادة الجيش على نفس التردد مستمعة». لكن اللواء صدقي لم يفد بوصول الأمر. أي أن الإشارة لم تصل إليه. وقد طلبت قيادة الجيش إرسال هذه الإشارة عن طريق قيادة منطقة القناة في الإسماعيلية ضمانًا لوصولها إلى اللواء صدقي الغول.

كانت جميع الإشارات، اعتبارًا من ظهر يوم ٦/ ٦، تصب آليًّا في الإسماعيلية بقيادة منطقة القناة، بسبب انسحاب قيادتي الجبهة والجيش في وقت واحد ودون أن يسبقهما إلى المكان الجديد قيادة تبادلية.

في نفس الوقت تمت معركة ألوية الفرقة ٤ المدرعة حوالي الساعة ١١,٤٠ صباح يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧، حيث اشتبك اللواء ٢ المدرع مع مدرعات العدو في وادي الجدي، واشتبك اللواء ٣ المدرع مع مدرعات العدو المتقدمة في اتجاه الإسماعيلية، كما اشتبك اللواء ٦ الميكانيكي مع مدرعات العدو في المدخل الغربي لمضيق متلا.

تاسعًا: ارتداد القوات إلى غرب القناة

في الساعة الثامنة مساء يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧ صدر قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، المشير عبد الحكيم عامر، بحضور رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، إلى قائد الجيش الفريق صلاح محسن رأسًا بارتداد القوات إلى غرب القناة خلال ليلة واحدة.

عاشرًا: شهداء للتاريخ

بالرغم من الظلام الذي ساد رؤية القادة والضباط في الميدان، فقد شهدت سيناء بطولات خارقة من أفراد القوات المسلحة. وسيشهد التاريخ كيف يسترخص أبناء هذا الوطن دماءهم في الدفاع عنه، ولكن هذه البطولات وروعتها قد تاهت في الظلام الرهيب الذي أسدلته الهزيمة على هذه الصورة المجيدة في يونيو ١٩٦٧.

حادي عشر: القتال على الجبهة الشرقية

١ ـ العمليات الجوية

بدأت الهجمات الجوية لدول الجبهة الشرقية (الأردن، العراق، سوريا، المقاومة الفلسطينية) على مطارات «اللد»، «رامات دافيد»، «عكرون»، «ناتانيا»، بالإضافة إلى أهداف في تل أبيب ومصفاة البترول في حيفا، ظهر يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، انتهت بتدمير أكثر في الطائرات الإسرائيلية.

ردت إسرائيل بغارات جوية على مطارات عمان والمفرق وH3 في الأردن، وخمسة مطارات سورية بعد ظهر نفس اليوم، نتج عنها خسائر ٨٠٪ في القوة الجوية الأردنية، ٥٠٪ من القوة الجوية السورية.

٢ ـ العمليات الأرضية

اعتمدت العمليات على ٢ لواء مدرع أردني (٤٠ و٦٠) ولواء عراقي، ٢ كتيبة صاعقة مصرية وعناصر من المقاومة. وتمت معركة تصادمية ناجحة في قطاع جنين، ولكن كانت سيطرة الطيران الإسرائيلي على مسرح العمليات ساحقة لإجبار القوات على الانسحاب شرق نهر الأردن يوم ٨/ ٦. وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر قراره بوقف العمليات يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧، وقبلته الأردن. أما على الجبهة السورية فقد بدأت إسرائيل هجومها على هضبة الجولان صباح يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦٧، بعد صدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النيران يوم ٩/ ٦/ ١٩٦٧. وتمكنت القوات الإسرائيلية من الاستيلاء على هضبة الجولان يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦٧.

الفصل العاشر

انسحاب القوات من سيناء

قرار الانسحاب

ظهرت أول نية للمشير بانسحاب القوات من سيناء عندما صدرت إشارة لاسلكية من القيادة العليا إلى قائد منطقة شرم الشيخ في الساعة ٥٠, ٥ صباح يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧، يطلب فيها وضع خطة انسحاب كاملة لقواته من شرم الشيخ إلى غرب القناة.

وقد طلبني المشير بعد ظهر يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧، قائلًا لي:

ـ عاوزك تحط لي خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس.

ثم أضاف:

ـ أمامك ٢٠ دقيقة فقط.

فوجئت بهذا الطلب، إذ إنه أول أمر يصدر إليَّ شخصيًّا من المشير، الذي كانت حالته النفسية والعصبية منهارة، بالإضافة إلى أن الموقف لم يكن يسمح بالمناقشة أو الجدل، أو معرفة دوافع التفكير في مثل هذا الأمر. فقد كانت القوات البرية في سيناء، عدا قوات الفرقة ٧ مشاة، متماسكة حتى هذا الوقت، ولم يكن هناك ما يستدعي إطلاقًا التفكير في انسحابها.

أسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق أنور القاضي رئيس الهيئة، واللواء تهامي مساعد رئيس الهيئة، وجلسنا فترة قصيرة نفكر في أسلوب وطريقة

انسحاب القوات، بعد أن أعطيت طلب المشير إلى كليهما. وانتهى بنا الموقف إلى وضع خطوط عامة جدًّا، وإطار واسع لتحقيق الفكرة، ودوَّنها اللواء تهامي في ورقة، وكان هذا الإطار يحدد خطوط انسحاب القوات وتوقيت التمركز في هذه الخطوط.

توجهنا نحن الثلاثة إلى المشير، وكان منتظرًا واقفًا خلف مكتبه، واضعًا إحدى ساقيه على كرسي المكتب، ومرتكزًا بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسي.

بادرت المشير بقولي:

- على قدر الإمكان، وقدر الوقت، وضعنا خطوطًا عامة لتحقيق فكرة سيادتك، ونرجو الإذن بأن يقرأها اللواء تهامي.

وبدأ اللواء تهامي في القراءة بقوله:

- ترتد القوات إلى الخط كذا... يوم كذا، ثم إلى الخط... يوم كذا، وأن يتم ارتداد القوات بالتبادل على هذه الخطوط لحين وصولها إلى الخط الأخير غرب قناة السويس بعد أربعة أيام من يوم البدء في الانسحاب، أي أن يتم الانسحاب في أربعة أيام وثلاث ليال.

عندما سمع المشير الجملة الأخيرة الخاصة بتحديد مدة الانسحاب، رفع صوته قليلًا موجهًا الحديث لي:

- أربعة أيام وثلاث ليال يا فوزي، أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص.

ثم دخل إلى غرفة نومه التي تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هستيرية، بعد أن كان وجهه قد ازداد احمرارًا أثناء توجيه الحديث، بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير. بعد ذلك وصلت الأخبار من سيناء عن طريق الإسماعيلية (قيادة القناة) أن المشير قد أصدر أمره إلى قائد قوات العريش بانسحاب قواته بأسلحتها الشخصية فقط إلى غرب القناة في ليلة واحدة. والغريب أنه لا يمكن وصول هذه المعلومات عن قرار الانسحاب بعد ظهر يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧، أي حوالي الساعة الخامسة مساء، إلا إذا كان الأمر قد صدر فعلًا قبل الظهر من المشير إلى قائد ما، لم نكن نستطيع حتى تلك اللحظة الاستدلال عليه.

وقد قام هذا القائد بتنفيذ الأمر بالنسبة لشخصه وفرقته فقط، دون أن يخطر قيادته

العليا والقوات التي تجاوره، وهذا عمل من الأعمال التي تجرَّم عسكريًّا في جميع القوانين العسكرية، إذ إنه يمس أمن وسلامة بقية القوات مسًّا مباشرًا.

وجرى العرف العسكري على أن مثل هذا الأمر يتم كتابة، ويدقق القائد المنفذ في توقيع القائد الأعلى على مثل هذا الأمر. كل هذا بسبب الحساسية وفوضى التنفيذ، والدمار المتوقع للقوات عمومًا إذا تم الانسحاب الكلي أو الجزئي بدون تنظيم أو سيطرة. وفي بعض الدول الكبرى يسمح، كعرف أيضًا، أن تطلق النيران على أي جندي يحاول الانسحاب منفردًا، أو حتى على أي جماعة تنسحب بدون أوامر تنظيم وتوقيت، وتأمين هذا الانسحاب.

الغريب أن الفريق أول مرتجي، قائد الجبهة، قد عرف بأمر الانسحاب من القوات المنسحبة نفسها، وقرر أن ضابط شرطة عسكرية توجه إلى قيادته، وأخبره بالأمر مدللًا على ذلك بأنه الوحيد الموجود في الموقع بعد انسحاب القوات فعلًا، أي لم يتم إخطاره لا من القيادة العليا، ولا من قيادة الجيش الميداني. كما قرر أنه سأل الضابط عن مصدر الأمر، فرد عليه الضابط بأنه أمر المشير شخصيًّا. وهنا أعود بالقارئ لنتذكر أن كلمة أمر المشير لها فعل السحر والطاعة، ولقد نفذ الفريق أول مرتجي بالفعل هذا الأمر، وعاد بقيادته إلى الإسماعيلية.

كما قرر لي عند مقابلته في الإسماعيلية يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧، أن المواصلات الداخلية بين قيادته وبين قيادة الجيش، وبين قيادته وبين التشكيلات والمحاور، كانت مقطوعة من ليلة ٥/ ٦/ ١٩٦٧، غير أن الفريق أول مرتجي قرر فيما بعد أنه اتصل بالمشير شخصيًّا وكلمه يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧ مرتين بخصوص موقف القوات البرية.

أما قائد الجيش الميداني، الفريق صلاح محسن، فكان على اتصال بالفريق أنور القاضي، والمشير شخصيًّا طوال نهار يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، مرة مباشرة وبقية المرات عن طريق اللواء نصر الديب في العريش، وقد عرض على الفريق أنور القاضي فكرته الابتدائية عن ارتداد القوات إلى النطاق الثاني، ولكنه طلب التصديق من المشير قبل أي تنفيذ.

وقد تبين بعد ذلك أن الفريق صلاح محسن اتصل رأسًا بالمشير يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧، واتصل هاتفيًّا في السابعة مساء يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧ باللواء صدقي الغول قائد الفرقة

الرابعة المدرعة، وأخبره أن المشير عامر أصدر أوامره بالانسحاب إلى غرب القناة، وعلى الفرقة الرابعة المدرعة احتلال المضايق حتى الساعة الثانية عشرة من اليوم التالي ٧/ ٦/ ١٩٦٧ لحماية انسحاب القوات، ثم تنسحب الفرقة الرابعة بعد ذلك. ومن هنا جاءته الموافقة على فكرته من الفريق أنور القاضي في الساعة ١١,٣٠ صباح يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧. أما سيطرة الفريق صلاح محسن على قوات الجيش، فكانت مفقودة أصلًا نتيجة تدخل المشير في أعماله حتى الصغيرة منها، وإصداره لأوامر كثيرة، وصلت إلى حد نقل سرية لدعم مكان آخر مطلوب له قوات، علاوة على التغييرات ذات الحجم الكبير في الأعداد، والتي كانت تتوالى عليه يوميًّا خلال الأيام العشرة الأخيرة قبل بدء المعركة. ثم كان شلل المواصلات الداخلية بين تشكيلاته، بل وقطعها نهائيًّا، مكملًا لفقد سيطرته تمامًا على الميدان.

ولأهمية الاتصالات في ذلك اليوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧، الذي أصدر فيه المشير أمر الانسحاب إلى غرب قناة السويس، وفي ليلة واحدة، فسنوردها كما رواها القادة فيما بعد.

١ ـ الساعة ١١,٣٠ صباحًا تم اتصال بين المشير وبين الفريق أول مرتجي، تكلم فيه الأخير عن اقتراحاته بالنسبة لانتقال القوات إلى خط الدفاع الثاني وموقف الفرقة الرابعة المدرعة، كاحتياطي عام.

٢ ـ الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر تم اتصال تلفوني بين الفريق صلاح محسن والفريق أول مرتجي، أخطره فيه أن المشير يطلب قيام الفرقة الرابعة المدرعة بهجوم مضاد لفك حصار القسيمة.

٣ ـ الساعة ٤ مساء، صدر أمر المشير الشفوي بالانسحاب إلى غرب القناة. لمن؟ لا أحد يعلم.

٤ ـ الساعة ٤,٣٠ مساء كلفني المشير بوضع اقتراح أو مشروع انسحاب القوات.

إشاعات حول خبر الانسحاب

لعدم وجود قرار مكتوب ومنظم لأمر الانسحاب، تطوع ضباط كثيرون، خاصة من أفراد الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية، بزيادة تفصيلات وإضافات

على الأمر نفسه، فزاد الغموض أكثر. وحدثت بلبلة في التنفيذ، وأصبحت حالة انهيار القوات ماديًّا ومعنويًّا هي السائدة، وانقلب الانسحاب غير المنظم إلى فوضى وهلاك.

لقد انتشر خبر الانسحاب بأي طريقة، وبأي شكل، وبسرعة انتقل الأمر من مصادر غير مسؤولة أو متأكدة من نص القرار أو توقيته، فتعارضت أماكن تمركز المنسحبين، وطرق انسحابهم، مرة إلى غرب القناة، ومرة إلى وسط الدلتا دون تحديد مكان معين، مرة إلى هايكستب، ومرة أخرى إلى دهشور.

كانت كل هذه الأوامر صادرة من ضباط وضباط صف الشرطة العسكرية، التي كانت تلقن من ضباط وأفراد مكاتب المخابرات الحربية، وأهمها مكتب مخابرات العريش الذي انضم إلى مكتب مخابرات الإسماعيلية.

ووصلت الحال إلى أن أصبح عريف الشرطة العسكرية، الواقف على مخرج المعبر رقم ٦ بالإسماعيلية، المصدر الرئيسي للمعلومات عن عمليات انسحاب القوات من سيناء، أي التي عبرت قناة السويس، ومنها تم انتقال الوحدات الإدارية للفرقة الرابعة المدرعة من سيناء إلى معسكر المطار شرق القاهرة مباشرة مساء يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧ بقيادة نقيب اسمه ضرغام.

كما وصلت إشاعة إلى مركز عمليات إدارة منطقة القناة للقوات الجوية بجوار معسكر الجلاء بإخلائه وانسحاب طاقمه، وتدميره، وقد أوقفتُ مثل هذا الخبر الكاذب بنفسي يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧. وكل هذه البلبلة في الآراء تتجه إلى معنى واحد هو إصدار المشير قراره الشفوي بالانسحاب يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧، والقاضي بإعادة أفراد الجيش الميداني، وعددهم ١٢٠ ألف فرد، إلى غرب قناة السويس سالمين.

أما العامل المشترك الآخر، والصحيح من وجهة نظر المقاتلين، فهو عبور الجنود قناة السويس غربًا، كيفما اتفق، وبأسلحتهم الشخصية فقط بغرض الدفاع عن أنفسهم، لا لمقاتلة العدو، كما أنهم قد اشتركوا جميعًا أو أغلبهم في اتجاه واحد معين، هو رغبتهم وبدون سابق ترتيب في الاتجاه إلى قراهم ومنازلهم، سيرًا على الأقدام، أو بأي وسيلة يحصلون عليها، خاصة الجنود، وفي منازلهم تستريح أجسامهم وأنفسهم، كما يشعرون أنهم أدوا واجبهم.

حدث ذلك لأكثر من ١٠٠,٠٠٠ فرد استمروا في السير إلى قراهم حوالي أسبوع من يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧، وبعدها عادوا وانضموا إلى وحداتهم لكن بدون أي أسلحة.

تراجع أخير للمشير

كان الفريق صلاح محسن قد أصدر بعض التعليمات في محاولة لتنظيم الانسحاب مساء يوم ٦/ ٦، منها أن تبقى الفرقة الرابعة المدرعة في منطقة المضايق حتى الساعة الثانية عشرة صباح يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧، وتم إخطار الفريق أنور القاضي بذلك عن طريق الإسماعيلية.

وخلال ليلة ٦–٧ يونيو كان المشير يصارع انهيارًا نفسيًّا نتيجة الموقف. فقد قضى طوال الليل في غرفة نومه التي تقع خلف مكتبه ببدروم القيادة. ولعل صدمة تحطيم القوات الجوية كانت هي العامل الأساسي في هذا الانهيار البائس، حيث أصدر بعدها قراره الشفوي بالانسحاب كما ذكرت سابقًا.

كان الكل في تلك الليلة تخيم عليهم حالة من الوجوم واليأس والانهيار، وقد قام شمس بدران بدور الحارس على غرفة المشير طوال الليل، حيث كان يدخل ويخرج ليتلقى مكالمات تلفونية انحصرت في مكالمة مع الرئيس عبد الناصر، وأخرى مع السفارة السوفيتية، وثالثة مع وزارة الخارجية، انتهت بمناقشة ولغط كثير برز على لسان شمس بدران في صورة استدعائه للفريق أنور القاضي، حيث سأله عن إمكانية وصول أمر إلى قيادة الجيش الميداني، وقيادة الفرقة الرابعة المدرعة، بضرورة التمسك بالمضايق، وعدم الانسحاب منها إلا بأوامر أخرى.

وقد ثبت فيما بعد أن قائد الفرقة الرابعة المدرعة كان أول من انسحب في الفرقة، وعبر قناة السويس مساء يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧، ثم عاد صباح يوم ٧/ ٦، وتمركز وحده ومجموعة قيادته، بدون أجهزة لاسلكي، في جنوب البحيرات، بحجة استحضار قول وقود للفرقة، ولم يعثر عليه أحد في تلك الليلة.

وكان السؤال هو لماذا تراجع المشير في استمرار تنفيذ أمر الانسحاب الأول الصادر صباح يوم ٦/ ٦، وحاول التغيير في أمره مساء نفس اليوم؟

دوافع وأسباب هذا التغيير غير واضحة، ولكني، بعد استقراء الأحداث فيما

بعد، استنتجت أن هناك رأيًا صادرًا من القوات الجوية صاحبة الكارثة، يقول: «ولماذا لا يقاتل الجيش بدون غطاء جوي، ولو دفاعًا تقليديًّا تمسكًا بالأرض؟». كما كان هناك اتجاه آخر صدر من السفير السوفيتي والملحق العسكري السوفيتي في صورة سؤال يقول: «لماذا لا تترك الجيش يقاتل ويثبت صموده وعزيمته؟ في حين يمكن تعويض الطيران بأسرع ما يمكن».

ويخيل إليَّ أن هذا القول أقرب إلى الحقيقة، إذ إن أول دعم جاء من الاتحاد السوفيتي على وجه السرعة وصل من الجزائر، وشمل ٤٠ طائرة ميج ١٧، اعتبارًا من ١٠/ ٦/ ١٩٦٧، وكان وزير خارجية الجزائر قد سبقهم إلى القاهرة يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧.

إلا أن هناك رأيًا آخر قد يبرر هذا التراجع، فقد دار حديث تلفوني بين المشير عامر والرئيس عبد الناصر، يطلب الأول فيه الرأي عن إمكانية الصمود في المضايق بدلًا من الانسحاب رأسًا إلى غرب القناة، فلم يتلقَّ ردًّا من الرئيس سوى جملة مُرة ـ كما علمت فيما بعد ـ هي:

ـ يعني كنت أخذت رأيي في الانسحاب الأول... وجاي دلوقت تسألني رأيي عن المضايق؟

هذه النقطة تؤكد بوضوح أن المشير كان في حالة غير عادية، فهو الذي أصدر أمر الانسحاب الأول صباح يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧، ثم عاد وكرره تأكيدًا للفريق أنور القاضي الساعة الثامنة مساء نفس اليوم، حيث سارع بإرسال إشارة أوامر الارتداد العام، وفي ليلة واحدة، إلى غرب القناة.

وفي صباح يوم ٧/ ٦، كلفني المشير بالتوجه إلى الإسماعيلية في محاولة لوقف انسحاب الفرقة الرابعة المدرعة، وإبقائها في منطقة المضايق، مضافًا إليها أي قوات أخرى يمكن أن تساعدها.

توجهت بالفعل إلى الإسماعيلية، واصطحبت معي اللواء مصطفى الجمل، والسكرتير العسكري، ووصلت إلى معسكر الجلاء، حيث مقر قيادة منطقة القناة، فوجدت الفريق أول مرتجي، والفريق صلاح محسن، واللواء أحمد إسماعيل، واللواء الدغيدي قائد الطيران، ومعظم القادة الآخرين العائدين من سيناء.

أخطرتهم جميعًا بأمر المشير، بضرورة بقاء الفرقة الرابعة المدرعة وأي قوات

أخرى، للتمسك بالمضايق. فقرروا جميعًا وبلا أي تردد، بل بطريقة عصبية، عدم جدوى هذا الأمر، بل واستحالة التنفيذ، فطالما لا يوجد طيران للتغطية فلا مفر من ترك سيناء كلها.

وحدث جدل بيني وبين القادة الموجودين جميعًا، وعلى رأسهم الفريق أول مرتجي، الذي سارع بطلب المشير تلفونيًّا، وأخطره ـ أي الفريق مرتجي ـ بالموقف ليقنعه، ثم ترك لي سماعة التلفون كي يكلمني المشير شخصيًّا. وبالفعل قال لي المشير كلمتين لا ثالث لهما:

ـ خلاص يا فوزي. ارجع أنت إلى القاهرة.

بهذه البساطة، وبهذه السهولة، وبالقول القاطع من المشير انتهت سيناء إلى العدو بدون قتال من القوات البرية المصرية الضخمة!

مظاهر اليأس

في طريق عودتي إلى القاهرة بعد ظهر يوم ٧/ ٦، سلكت الطريق الجنوبي المتجه إلى السويس، فشاهدت جنوب البحيرات حادثًا نطق وحده بالحقيقة المرة التي وُضعت فيها قواتنا، وهي عدم الميل أو الرغبة في القتال. شاهدت خمس دبابات جديدة ت ٥٥ على الجانب الشرقي للقناة، متروكة بدون أطقم أو سائقين، فقد تركت الأطقم دباباتها وعبرت القناة سباحة أو في قوارب صغيرة، وكانت جميع المعابر قد دمرت في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٧/ ٦، ما عدا معبر شمال البحيرات. وقد أخطرت اللواء عماد ثابت، مدير إدارة المدرعات، الذي شاهدته بالصدفة حينما كان متوجهًا ورئيس أركانه، اللواء حسني عيد، إلى غرب القناة للمساعدة في إعادة القوات إلى الغرب بتكليف من شمس بدران. أخطرت مدير المدرعات بضرورة إعادة سائقي هذه الدبابات الجديدة ومحاولة إنقاذها بالعبور من شمال البحيرات، فذهب يبحث عن السائقين وعن وقود ولكنه فشل.

وعندما شاهدت بعض جنود العدو يقتربون من الدبابات، أمرت رئيس أركان المدرعات، اللواء حسني عيد، بتكليف طاقم هاون كان متمركزًا على بعد قليل مني بإطلاق عدة طلقات للإزعاج بجوار الدبابات.

إلا أنه عاد ليخبرني بأن ضابط الطاقم رد عليه قائلًا:

ـ بلاش يا فندم لحسن طائرات العدو تشوفنا، وتضرب مواقعنا.

هذا هو المثل الواقعي للانضباط القتالي، وهو نفس المثل لروح القتال أيضًا.

غادرت المنطقة في اتجاه السويس، ووجدت نفس الحال، ونفس الروح، بل شاهدت بعيني مظاهر اليأس والاستسلام مضافًا إليها الفوضى بكل مظاهرها، ولم أجد في أي وحدة أو جماعة ضابطًا واحدًا بين مجموعة جنوده إطلاقًا.

وفي نفس اليوم تمت محاولة للقتال على المحور الشمالي، مع قول دبابات للعدو، وهو القول الذي بدأ الاختراق الأول على الساحل يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧، وكان مكونًا من ٢٠ دبابة، وقد سميت هذه المعركة كما ذكرت سابقًا «معركة جلبانة».

عدت من منطقة القنال مساء يوم ٧/ ٦ إلى مقر القيادة في مدينة نصر، فوجدت أن الجو العام هو اليأس والهزيمة. وبدأ يترامى إلى سمعي عبارات تعني أن النشاط الدبلوماسي قد بدأ يأخذ طريقه بين القيادة العليا (المشير وشمس بدران) وبين وزارة الخارجية، كما علمت أنه تمت مقابلات واتصالات بين المشير وشمس بدران وبين السفير السوفيتي في نفس اليوم.

اندحار القوات المصرية

كان قرار المشير عبد الحكيم عامر بانسحاب القوات المصرية كلها من سيناء، في ليلة واحدة، إلى غرب قناة السويس، هو السبب الحقيقي في اندحار القوات المسلحة المصرية، وهي القوات التي لم تُعطَ فرصة لقتال العدو.

وقد تعمدت القوات الإسرائيلية، التي وصلت إلى القناة مساء يوم ٧/ ٦، أن تقبض فقط على الضباط الذين وصلوا إلى شرق القناة بعد تدمير المعابر، فأسرتهم وأعادتهم بسياراتهم إلى نقط تجمع الأسرى في العريش.

بينما سمحت القوات الإسرائيلية للجنود الذين ألقوا بأسلحتهم الشخصية بالمرور، فيعبرون قناة السويس بواسطة القوارب المدنية الصغيرة، لعدم إمكانية نقلهم إلى الخلف لكثرة عددهم.

كما أن مجموعة من الضباط المهندسين، الذين كلفوا بتدمير المعابر، وكان معهم ضباط شرطة عسكرية وضباط مخابرات من مكتب الإسماعيلية، تسرعوا في تدمير كل المعابر قبل التوقيت المعقول. فقد كان التوقيت المعقول بالنسبة لهم هو عبور القادة والضباط وليس المعدات أو الجنود، وكان هذا التصرف استجابة لأمر المشير إلى قيادة القوات في العريش بـ«الانسحاب إلى غرب القناة بالأسلحة الشخصية فقط في ليلة واحدة».

وحتى المعبر الأخير الذي تركته قائمًا شمال البحيرات يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧ دمر في اليوم التالي بأوامر من قيادة الجيش بالاشتراك مع مدير مهندسي الجيش، وقائد مكتب مخابرات الإسماعيلية، وبذا تم غلق القناة وحُجزت بها ١٣ سفينة.

كان الدافع لهذه السرعة، هو الرعب والخوف من عبور العدو إلى غرب القناة مع تأكيدهم بعدم إمكانية ذلك. ولم ينتظر هؤلاء القادة عبور آلاف من الجنود وبعض العربات التي تجمعت على الشاطئ الشرقي للقناة حيث ألقى الجنود بأسلحتهم الشخصية في القناة، ونزعوا ملابسهم العسكرية الخارجية أمام أعين وأبصار بقية الضباط والجنود الذين تمكنوا من العبور.

حتى الدبابات المصرية الجديدة (ت ٥٤، ت ٥٥) استخدمت في نقل أثقال من البشر من الضباط وصغار الرتب أو الجنود إلى غرب القناة، ولم تستخدم كأداة قتال على الإطلاق. وكانت أكبر قوة دبابات قد وصلت قبل تدمير المعابر هي ٤٧ دبابة قادمة من المحور الجنوبي، وكانت متماسكة. أما بقية الوحدات المصرية فقد وصلت كلها فرادى.

بقي الفريق صلاح محسن وقيادة الجيش، في قيادة منطقة القناة بمعسكر الجلاء، وظل اللواء صادق شرف قائد منطقة القناة يبذل الجهد الكبير، في لم شتات الوحدات في المنطقة، إلى أن تم تعيين اللواء أحمد إسماعيل قائدًا للمنطقة الشرقية يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧.

ولعل أبلغ دليل على ما أصاب القوات المصرية في معركة ٥ يونيو ١٩٦٧ هو النظر إلى هذه الأرقام.

الخسائر بالنسبة المئوية

أولًا: أفراد

١ ـ خسائر القوات الجوية والدفاع الجوي: ٤٪ من القوة للطيارين.

٢ ـ خسائر القوات البحرية: صفر ٪ من القوة.

٣ ـ خسائر القوات البرية: ١٧٪ من القوة.

ثانيًا: معدات

١ ـ في القوات الجوية والدفاع الجوي: ٨٥٪.

٢ ـ في القوات البحرية: صفر ٪.

٣ ـ في القوات البرية: ٨٥٪

ثالثًا: خسائر القوات الجوية بالتفصيل

١ ـ القاذفات الثقيلة: ١٠٠٪.

٢ ـ القاذفات الخفيفة: ١٠٠٪.

٣ ـ المقاتلات القاذفة والمقاتلة: ٨٥٪.

رابعًا: الخسائر بالعدد

تمكنت قواتنا من خلال تمركزها في أماكنها، قبل انسحابها عند بدء القتال، من التعرف على بعض الشهداء بصعوبة. إلى درجة أن قائد الفرقة السابعة للمشاة، اللواء عبد العزيز سليمان، لم نتأكد من استشهاده من أقرب الناس إليه، وهم أفراد قيادته، فتم تقييده في سجل المفقودين إلى أن أعلن استشهاده عام ١٩٧١. واقتصر عدد الشهداء من الضباط والجنود حينئذ على ٢,٠٠٠ فرد في المعركة.

لكن عند إتمام الاتصال بطرف الصراع الآخر (إسرائيل) بواسطة الصليب الأحمر الدولي، استطعنا حصر الشهداء والمفقودين والأسرى.

كان الرقم الإجمالي هو ١٣,٦٠٠ فرد، عاد منهم ٣,٧٩٩ فردًا أسيرًا (٤٨١ ضابطًا و٣,٢٨٠ جنديًّا، ٣٨ مدنيًّا) مقابل ٢١٩ فردًا إسرائيليًّا تمت عملية مبادلتهم بهم في يناير ١٩٦٨.

أما بقية المفقودين، وعددهم ٩,٨٠٠ مفقود، فقد ظل التعامل معهم قانونًا كأنهم أحياء، حتى سنة ١٩٧١ حيث أعلن استشهادهم.

خامسًا: نسبة خسائر الأفراد بالنسبة للدبابات

اتضح بعد المعركة أن الفرقة المدرعة، على سبيل المثال: عدد دباباتها ٢٠٠ دبابة تقريبًا، دمر منها ١٢ دبابة واستشهد فيها ٦٠ فردًا، أما الـ١٨٨ دبابة فقد تركت بدون أفراد. الأمر الذي يوضح أن ٦٪ فقط من الأفراد هم الذين التزموا بمعداتهم.

وعند تحليل ودراسة معدلات خسائر المعدات والأفراد تزداد اقتناعًا بضرورة استيعاب المبادئ الأولية خلال التدريب العملي والمشترك لتطبيق أهداف «التصاق الفرد بالمعدة أثناء القتال» و«توافر إرادة الفرد المقاتل وعزيمته على القتال» و«توافر القدوة الحسنة مع الانضباط الميداني» للقادة والضباط في الميدان. وكلها دروس مستفادة من واقع هذه الخسائر.

القوات المسلحة بلا قيادة

عندما عدت إلى مقر القيادة العامة بالقاهرة مساء يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧، لم أجد المشير في نفس حالته العصبية التي تركته بها في الصباح، ولو أنه كان منفعلًا وهو يتكلم عن الاتحاد السوفيتي، ويقول إنه سيتدخل بثقله في الميدان ووعدوا بدعم جوي عاجل لقواتنا الجوية، واستطرد المشير موجهًا الكلام إليَّ:

- بس خلي بالك من القوات المسلحة، سامع يا فوزي، خلي بالك من القوات المسلحة (كررها مرتين) وإذا كنت عاوز حاجة ابقى اتصل بشمس.

انصرف المشير من القيادة العامة بعد هذا القول إليَّ، وكانت هذه آخر جملة ينطق بها المشير في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة والتي لم يدخلها بعد ذلك.

لم أدرك في ذلك الوقت معنى كلمات المشير، ولم أعلم إلى أين اتجه بعد ذلك. وبانصراف المشير من مقر القيادة العامة أصبحت القوات المسلحة بلا قيادة.

وعلمت بعد ذلك أن المشير توجه إلى شقة خاصة باللواء عصام خليل بالزمالك، وقضى فيها ليلة ٨/ ٦/ ١٩٦٧.

وبقي شمس بدران في القيادة، على مكتب المشير، ونام في غرفة نومه في تلك الليلة، ونظرًا لأهمية تلك الأيام فسأذكر ما حدث فيها بالتفصيل.

أولًا: يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧

قابلت شمس بدران فأخبرني أن مصر قبلت وقف إطلاق النيران، قائلًا:

ـ الروس حيساعدونا، وأنت ستمسك القوات المسلحة، والمشير قدم استقالته، وأنا كمان سأقدم استقالتي إلى الرئيس عبد الناصر. إن الواجب يحتم على جميع القادة أن يقدموا استقالاتهم أيضًا، وأنا قلت كده للفريق أول صدقي محمود، لإعطاء الفرصة للرئيس للعمل بحرية بالنسبة للقوات المسلحة.

في تلك اللحظة أدركت معنى كلمة المشير مساء أمس، «خلي بالك من القوات المسلحة».

أخطرت القادة الآتية أسماؤهم بعد، بما ذكره لي شمس بدران، وهم: فريق أول سليمان عزت، فريق أول صدقي محمود، فريق أول أحمد حليم إمام، فريق أول هلال عبد الله هلال، فريق أول عبد المحسن كامل مرتجي، فريق أول جمال عفيفي، فريق أنور القاضي.

بدأت ترد إليَّ استقالاتهم في اليوم التالي، فجمعتها وسلمتها إلى سامي شرف، مدير مكتب الرئيس للمعلومات، في الساعة ١٠ مساء يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦٧.

ومع مساء نفس اليوم، ٨/ ٦/ ١٩٦٧، علم القادة أن المشير موجود بمنزله بالحلمية، فذهب إليه عدد كبير منهم، وعلى رأسهم الفريق أول علي علي عامر، والفريق أول صدقي محمود، والفريق أول سليمان عزت ومعظم القادة من رتب الفريق أول والفريق واللواء وبعض الضباط من الرتب الأخرى، بالإضافة إلى شمس بدران. وجميعهم كانوا من الضباط المقربين.

وصلت إلى هذا الجمع متأخرًا، وعرفت أن الكل ينتظر مقابلة المشير، الذي اختلى بشمس بدران، ثم خرجا معًا من باب المنزل الخلفي، دون أن يعلم أحد من القادة بذلك إلا بعد انصرافهما بفترة طويلة. فغادروا المنزل دون أن تتاح لهم فرصة رؤية ومقابلة المشير.

ذكرني هذا الجمع من القادة المقربين، بالاجتماعات التي كانت تتم في القيادة في أوقات الأزمات والصراع بين الرئيس وبين المشير في أعوام ١٩٦٢-١٩٦٤.

وبنهاية يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧، كان قد تم لإسرائيل احتلال الضفة الغربية لنهر

الأردن، وفي ذلك اليوم أيضًا بدأ التركيز في الهجوم على سوريا، كما صدر قرار وقف إطلاق النيران من مجلس الأمن، ووافقت مصر عليه مضطرة، بعد محاولة فاشلة من الاتحاد السوفيتي بإضافة شيء ما إلى القرار لصالح العرب.

ثانيًا: يوما ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧

فاجأ الرئيس جمال عبد الناصر الشعب المصري والأمة العربية بخطاب التنحي عن رئاسة الجمهورية غروب يوم ٩/ ٦، وقد أعلن القرار من قصر القبة، وأسند الرئاسة بموجب الدستور إلى السيد زكريا محيي الدين.

وفي رواية أخرى على لسان الكاتب محمد حسنين هيكل، أنه رأى اسم «شمس بدران» مكان اسم «زكريا محيي الدين» في مسودة قرار الرئيس بالتنحي، لكن الرئيس غير الاسم في آخر لحظة، وهذه رواية صحيحة كما علمت من الرئيس نفسه فيما بعد، إذ قال إن ذكر اسم شمس بدران جاء على لسان المشير في آخر لقاء معه مساء يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧، ولكن هذا الاسم لم يكن يهدف إليه أو يعنيه في شيء، وهكذا أخفى الرئيس عبد الناصر الاسم الحقيقي الذي يعنيه حتى إذاعة بيان التنحي.

في خطابه سرد عبد الناصر مؤامرة أمريكا وإسرائيل، واعترف بأن حجم الهزيمة لم يكن متوقعًا، كما ذكر كثافة هجوم الطيران الإسرائيلي، واجتياحه غير المتوقع، وأعلن بكل شجاعة تحمله لمسؤولية الهزيمة.

وناشد الرئيس في خطابه جميع المصريين بأن يعمل كل فرد في موقعه، كما ذكر أن القوات البرية انسحبت من سيناء، ولم تستطع تحمل عدم وجود غطاء جوي لها، وأشاد بموقف القوات المسلحة ورجالها، ولم يشر بأية كلمة إلى مسؤولية القائد العسكري المسؤول عن المعركة، ولا عن قيادات القوات المسلحة أيضًا، وتحمل وحده بكل شجاعة المسؤولية التاريخية دون ذكر أي شخص آخر.

وكان لهذا القرار ردود فعل مختلفة لكنها قوية، فبينما ظهر فرح إسرائيل والولايات المتحدة التي تابعت الأحداث الداخلية في مصر، في انتظار قرار استسلامها لإسرائيل، رفض الشعب المصري كله، والحكومة المصرية، ومجلس الأمة وجميع الهيئات والنقابات هذا التنحي.

كما رفضت كل شعوب الدول العربية بلا استثناء هذا القرار من الرئيس والزعيم

جمال عبد الناصر، وتجمع الشعب المصري في شوارع القاهرة، وعلى طول شاطئ النيل حتى منطقة منشية البكري، حيث كان يقيم الرئيس.

وانهالت البرقيات من الدول العربية، والمكالمات الشخصية من قادة ورؤساء العرب، واجتمع مجلس الوزراء ومجلس الأمة، ورفضا القرار، كما أصدر السيد زكريا محيي الدين بيانًا للشعب وللأمة، يرفض ترشيح الرئيس له بل طالب مجلس الأمة بضرورة تواجد الرئيس في المجلس الذي ظل منعقدًا إلى أن وعد الرئيس بالذهاب إليه لمناقشة القرار. ولكنه في اليوم التالي، ونتيجة للكتل البشرية المتراصة التي أوقفت الحياة العامة داخل القاهرة كلها، لم يستطع الرئيس الذهاب، واضطر أمام هذا الضغط الشعبي المصري والعربي أن يصدر البيان التالي في ١٠ يونيو ١٩٦٧:

> إنني سوف أبقى حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعًا من أن نزيل آثار العدوان، إن الأمر كله بعد هذه الفترة، يجب الرجوع فيه إلى الشعب في استفتاء عام، إنني مقتنع بالأسباب التي بنيت عليها قراري، وفي نفس الوقت، فإن صوت الشعب بالنسبة لي أمر لا يرد، ولهذا فإن القرار مؤجل.
>
> إن الهزيمة، لا بد وأن تضيف إلى تجربتنا عمقًا جديدًا، وأن تدفعنا إلى نظرة شاملة وفاحصة وافية، على كثير من جوانب عملنا.

وبعدول الرئيس عبد الناصر عن التنحي تحت ضغط الجماهير المصرية والعربية والأفريقية والعالم الثالث كله، ثبت للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أن الرئيس عبد الناصر هو الزعيم الوحيد والقوي الذي يجب على كل من الدولتين الأكبر التعامل معه دون سواه في المنطقة العربية كلها.

وقد أعلن المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران في نفس ذلك اليوم اعتزالهما، بينما استمر الهجوم الإسرائيلي على سوريا بالرغم من إعلان وقف إطلاق النيران. أما المشير عامر فقد اعتكف في منزله بالجيزة اعتبارًا من ذلك اليوم، وبدأ بعض الضباط القادة (المقربون السابقون) في الاتصال به في منزله والمطالبة بعودته إلى قيادة القوات المسلحة، لكن المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران أعلنا نبأ اعتزالهما جميع مناصبهما، وظهر ذلك في الصحف يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦٧.

وكان الملحق العسكري السوفيتي قد حضر إليَّ صباح يوم ٩/ ٦/ ١٩٦٧ طالبًا مني معرفة الأسلحة والمعدات التي فُقدت أو دُمرت في القتال في أفرع القوات المسلحة، أو بيانًا بالأسلحة الباقية، كما طلب معرفة الأسلحة والمعدات المتوفرة لدينا بعد وقف إطلاق النيران ومكان تمركزها، ونفس هذا الطلب بالنسبة للقوات الجوية والبحرية.

كان هذا الطلب مفاجأة لي، إذ إنه حتى تلك اللحظة لم يكن بمقدور أي فرد أن يجمع مثل هذه البيانات، وكان هدف الملحق العسكري، الذي كلف به من قيادته بموسكو، هو سرعة دعم قواتنا المسلحة بالأسلحة والمعدات المطلوبة.

وقد استجاب الاتحاد السوفيتي بسرعة غير متوقعة، إذ بدأ الجسر الجوي بكثافة ابتداء من يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧ والهبوط بالطائرات تي ٢٢ الضخمة في مطاري القاهرة الدولي، وغرب القاهرة. والغريب في الأمر أن عناصر المدفعية المضادة للطائرات في منطقة القاهرة كانت تفتح، وبدون سيطرة، نيرانًا طائشة على جميع الطائرات التي تعبر سماء القاهرة دون أي انضباط خلال يومي ١٠ و١١، في الوقت الذي كانت فيه القاهرة تعج بالناس وجميع المواصلات متوقفة.

وفي ذلك اليوم تم قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أذيع في الساعة ١٠ مساء يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦٧ وقف إطلاق النيران على الجبهات الثلاث، مصر والأردن وسوريا، بعد أن حققت إسرائيل أهدافها كاملة، وتم لها الاستيلاء على سيناء، عدا شريط رأس العش وبورفؤاد، كما تم الاستيلاء على الضفة الغربية للأردن ومرتفعات الجولان في ستة أيام، وانتقل الصراع إلى ردهات الأمم المتحدة حتى صدر القرار ٢٤٢ الشهير.

ثالثًا: تحدي السلطة الشرعية

في يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧ في الساعة ٩ صباحًا، حدث تجمهر غريب غير متوقع من بعض ألوية وعمداء، وعقداء القوات البرية وجميعهم ممن يقال عنهم «مقربون».

كان عددهم يزيد على خمسين ضابطًا، تجمعوا في البهو الداخلي بمقر القيادة بمدينة نصر، مطالبين «بضرورة حضور المشير للقيادة، وممارسته للسلطة»، وكانت الكلمات تتناثر من أفواههم: «لا قائد إلا المشير. أين المشير؟».

وقد علمت من اللواء عبد الرحمن فهمي، أقدم الضباط المتجمهرين، أن المشير كان قد وعدهم بالحضور إلى القيادة، عندما ألحوا عليه في مساء اليوم السابق.

واجهت هذا الجمع من الضباط بمفردي في البهو، مذكرًا إياهم بصوت عالٍ وبحدة أن هذا التجمهر ضار بهم، وأنه لا توجد لديَّ أي معلومات عن حضور المشير إلى القيادة. وأضفت أن المشير موجود بمنزله بالجيزة ثم أمرتهم بالانصراف فورًا.

بعد وقت قليل من تفرق الضباط، أخطرني ضابط أمن المقر أن حوالي ١٢ عربة مصفحة، من عربات سريتي الحراسة (شرطة عسكرية) مسلحة تحت قيادة ضابطين من نفس السريتين، قد دخلت عنوة من الباب الرئيسي للقيادة ورفع أفرادها أسلحتهم إلى أعلى مهللين ومطالبين باستمرار قيادة المشير عبد الحكيم عامر.

«لا قائد إلا المشير».. نفس هتافات الضباط الذين سبقوهم في التجمهر، وقد علمت فيما بعد أن هذه الهتافات قد بدأت عند مرور العربات والجنود أمام منزل الرئيس عبد الناصر في منطقة منشية البكري التي تعد المدخل الطبيعي إلى مقر القيادة بمدينة نصر.

خرجت لمواجهة هذا التجمهر العسكري الثاني على باب المدخل الداخلي للقيادة، وطلبت حضور أحد ضباط القوة، الذي لم يجرؤ على المثول أمامي، فأرسلت إليه مرة أخرى أمرًا بالانصراف، وإلا قبضت عليهم جميعًا وحاكمتهم محاكمة عسكرية ميدانية فورية. فانصرفوا جميعًا.

عرفت بعد ذلك أنهم توجهوا إلى منزل المشير في الجيزة حيث رابطوا هناك بأسلحتهم وذخائرهم وعرباتهم، مكونين فيما بينهم قوة حراسة شخصية للمشير عبد الحكيم عامر.

وحتى تلك اللحظة، لم يرغب الرئيس جمال عبد الناصر أن يبدي مجابهة أو يحدث صدامًا مع المشير، وعلى ذلك ظلت هذه القوة قائمة في حراسة المشير بمنزله بالجيزة، تُمون بالتعيينات والوقود والرواتب كأي قوة أخرى من وحدات الحراسة والشرطة العسكرية، بل استكملوا نقل احتياجاتهم من معسكر الحلمية، حيث كان يقيم المشير سابقًا، إلى منزل الجيزة.

وقد اتصل بي الرئيس عبد الناصر في الساعة الحادية عشرة صباحًا، وكان قد

علم بمظاهرة الضباط كبيري الرتب، ومظاهرة سريتي الشرطة العسكرية، وسألني عن الموقف ومطالبهم أو هتافاتهم، وكيف تصرفت معهم، وإن كانوا ذهبوا أم لا، فأجبته عن جميع أسئلته.

القيادة الجديدة للقوات المسلحة

أولًا: تعييني قائدًا عامًّا للقوات المسلحة

في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧ اتصل بي الرئيس عبد الناصر، وأخطرني بأنه تم تعييني قائدًا عامًّا للقوات المسلحة، وسألني عن مدى تحملي لمثل هذه المسؤولية من الآن، فأجبته بموافقتي على تحمل هذه المسؤولية. ثم أخطرني بأن هذا أول قرار يصدره، وأنه سيعلن في الإذاعة الساعة ٣٠, ٢ بعد ظهر نفس اليوم.

ثانيًا: قبول استقالات القادة وإحالتهم للمعاش

في الساعة ٣ بعد ظهر نفس اليوم اتصل بي الرئيس مرة أخرى، وأخطرني بأنه قبل استقالة القادة الذين قدموا استقالاتهم وهم:

فريق أول سليمان عزت، قائد القوات البحرية.

فريق أول محمد صدقي محمود، قائد القوات الجوية والدفاع الجوي.

فريق أول محمد أحمد حليم إمام، مساعد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

فريق أول هلال عبد الله هلال، مساعد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

فريق أول جمال عفيفي، نائب قائد القوات الجوية والدفاع الجوي.

فريق أول عبد المحسن كامل مرتجي، قائد عام الجبهة الشرقية وقائد القوات البرية.

فريق أنور القاضي، رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة.

كما صادق الرئيس عبد الناصر، بوصفه قائدًا أعلى للقوات المسلحة، على إحالة الآتية أسماؤهم إلى المعاش: لواء عبد الرحمن فهمي، لواء عبد الحليم عبد العال، لواء عثمان نصار، لواء حمزة بسيوني، لواء طيار إسماعيل لبيب، عقيد جلال هريدي، لواء محمد فؤاد علوي.

كما أمرني الرئيس بضرورة الاتصال بهؤلاء شخصيًّا، وتبليغهم هذه القرارات

وقبول الاستقالة أو الإحالة إلى المعاش اعتبارًا من يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧، وأن ينفذوا القرار في نفس اليوم.

ثم عاد الرئيس للاتصال بي بعد الظهر، وأخطرني أنه علم أن المشير قد أمر شمس بدران بالإفراج عن النقيب شرف عبد المنعم أبو زيد وبعض ضباط الصف من السجن الحربي قبل اعتزاله، وعلم أنهم خرجوا فعلًا، وقال إن هذا الإجراء غير سليم، طالبًا مني إعادتهم مرة أخرى إلى السجن الحربي، والإسراع في محاكمتهم.

ثالثًا: تعيين قائد القوات الجوية

وفي نفس اليوم جرى اتصال آخر بيني وبين الرئيس عبد الناصر، أبدى لي فيه رغبته في اختيار الفريق مدكور أبو العز، وكان محافظًا لأسوان في ذلك الوقت، ليتولى منصب قائد القوات الجوية والدفاع الجوي.

وكان الفريق مدكور أبو العز رئيسًا لأركان القوات الجوية أيام الصراع على السلطة.

وقد قام مكتب الرئيس باستدعائه من أسوان، كي يعمل في نفس الليلة، ويستلم قيادة القوات الجوية.

رابعًا: أول لقاء مع الرئيس

حدد لي الرئيس الساعة ٧ مساء يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧ كموعد للقائه في منزله، ومعي تقرير عام عن الموقف، كما طلب مني آخر كشف معدل عن ضباط القوات المسلحة.

١ ـ أجواء اللقاء

كان هذا أول لقاء لي على انفراد مع رئيس الجمهورية، حيث بدأ في دراسة وتذكر أسماء أصحاب الرتب العظمى في القوات المسلحة (ألوية، عمداء)، وأخذ يسألني عن سمعة وكفاءة وقدرة كل منهم.

أخذ الرئيس عبد الناصر يركز في تفكيره على تذكر هذه الشخصيات منذ بداية الثورة، وتأكدت هنا للمرة الثانية أو الثالثة من الصراع الذي كان موجودًا بينه وبين المشير، وكيف نجح المشير في إبعاد عبد الناصر كلية عن القوات المسلحة. حتى أسماء القادة الكبار، ومنهم دفعته، كان يسأل عنهم، ويريد أن يطمئن على سير أحوالهم خلال ١٠ أو ١٥ سنة مضت.

كما لمست في نفس الوقت عاطفة الرئيس الحساسة بالنسبة للمشير عندما يأتي ذكر اسم أحد من الضباط الكبار الذين كانوا يتعاونون تعاونًا شخصيًّا مع المشير، معطين ولاءهم المطلق له فقط. أما مركز المشير نفسه، فلم يعرض له الرئيس بسوء، وركز في أسئلته على الضباط الذين يعملون مع شمس بدران، وظهر عدم معرفتي ببعضهم، أما من أعرفهم، فقد ذكرت له معلوماتي عنهم من ناحية القدرة والكفاءة العسكرية فقط.

وقد أثارت هذه الأسئلة المركزة حول شمس بدران شكوكًا كثيرة في نفسي لم أحددها في تلك الجلسة. كما استنتجت بعد الحديث، أن موقف كل من شمس بدران والمشير، وشخصيتيهما، وعلاقتهما العاطفية والأخوية بالرئيس عبد الناصر سوف تلعب دورًا هامًّا في تفكير الرئيس فيما بعد.

والحقيقة أني لم أتبين بعمق مثل هذه العلاقات وتأثيرها في شخصية الرئيس عبد الناصر، واستمر اللقاء في تحديد الأهداف العريضة والصعبة التي ستدخلها القوات المسلحة الجديدة، في فترة حددها الرئيس بثلاث سنوات تقريبًا.

كما سألني عن رغبتي في إعادة التنظيم للقوات المسلحة، وأهدافي وأسلوب عملي في توحيد قيادة القوات المسلحة، وفي التدريب والتنظيم والانضباط والشؤون المعنوية، والتسليح، وشؤون الضباط، والجنود عمومًا.

٢ ـ تعيين رئيس الأركان

سألني الرئيس في نفس اللقاء عمن أرشحه ليكون رئيسًا للأركان العامة فذكرت اسم الفريق عبد المنعم رياض بدون تردد أو انتظار في التفكير.

اندهش الرئيس من سرعة الرد، واستفسر عن علاقتي به وصفاته، ثم وافق على تعيينه، طالبًا مني استدعاءه فورًا من عمَّان، حيث كان يشغل منصب قائد مركز متقدم لنائب القائد الأعلى في عمَّان ابتداء من يوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧.

٣ ـ تعيين وزير الحربية

طرح الرئيس مركز وزير الحربية، ورشح لهذا المنصب اسمين هما السيد عبد المحسن أبو النور، والسيد أمين حامد هويدي.

وأخذ يسترسل في ذكر صفات ومؤهلات وعلاقة كل منهما به، ثم سألني عن علاقتي الشخصية بهما، ووقع الاختيار على أمين هويدي ليشغل منصب وزير الحربية.

وقد قال الرئيس:

ـ أتمنى أن يتم التعاون الوثيق بينكما، وأن تبذلا كل جهد، وبالرغم من أنني سوف أتفرغ لمساعدتكما في بناء القوات المسلحة على أسس علمية جديدة وروح جديدة، إلا أن المهمة شاقة.

٤ ـ إلغاء بعض القرارات الجمهورية

في نفس اللقاء لمَّح لي الرئيس بأنه سوف يلغي بعض القرارات التي كان يشعر أن المشير اغتصب بها صلاحيات ليست له. ولما قلت له ضاحكًا إنها قرارات كثيرة جدًّا، رد بقوله:

ـ سوف أكتفي الآن بقرارين فقط.

وعلى هذا قرر الرئيس إلغاء قرار منح السلطة المالية (ميزانية نثرية) الخاصة بالشؤون العامة، وكان حجمها سنويًّا، منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٦٧، من ١,٥ إلى ٢ مليون جنيه سنويًّا. ولم تكن هذه الميزانية تحت رقابة الدولة، بل كانت تصرف بإمضاء أي ورقة من المشير أو شمس بدران، أو حتى علي شفيق صفوت، كما ثبت فيما بعد في قضية الشؤون العامة.

أما الشيء الثاني، فكان تعديل قرار منح المشير سلطات قانونية، في تطبيق القانون رقم ٢٥/ ١٩٦٦، الخاص بالأحكام العسكرية، وهي أحكام مسحوبة من صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة شخصيًّا.

وهكذا بدأت مهمة الرئيس عبد الناصر الجديدة من يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧ مباشرة في بناء القوات المسلحة الجديدة، على أسس علمية جادة لم تحدث في التاريخ من قبل.

ولكن كان هناك موضوع مزعج آخر يجب الانتهاء منه قبل أن تبدأ عجلة البناء والصمود في الدوران. كان يجب أن يحسم الصراع على السلطة.

الفصل الحادي عشر

نهاية الصراع على السلطة

أجبر الشعب المصري، بل شعوب الأمة العربية كلها، الرئيس جمال عبد الناصر على الرجوع عن قرار التنحي، ورغم إعلان الرئيس تحمله المسؤولية إلا أن الجميع كانوا يعلمون أنه ليس المسؤول عما حدث.

وجد الرئيس عبد الناصر نفسه، بعد عودته، أنه أمام موقف حرج تجاه المشير وأعوانه، ذلك أن المشير لم يقدم استقالته تحريريًّا إلى الرئيس عبد الناصر، واقتصر تصرفه على توصيته للقادة الكبار بتقديم استقالاتهم، كما ظهر في الصحف اعتزال المشير جميع مناصبه في الدولة يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦٧.

وعندما أصر الشعب على إعادة جمال عبد الناصر، بدأ المشير يتساءل: لماذا جمال عبد الناصر فقط، لماذا لم يذكر الشعب، أو حتى القوات المسلحة، اسم المشير مقترنًا باسم عبد الناصر كما تعود دائمًا؟

في تلك اللحظة شعر المشير أنه أصبح وحيدًا في تحمل مسؤولية الهزيمة وأنه سيواجه وحده الشعب معزولًا من أي مساندة من القوات المسلحة التي طالما تباهى بأنه صانعها وحاميها وقائدها.

نفوذ وسلطة المشير

كان المشير عبد الحكيم عامر يمثل مركز قوة، له نفوذه، وسلطاته الاستثنائية الكثيرة، وكلها صادرة من مجلس قيادة الثورة، أو مجلس الرئاسة، أو الرئيس عبد الناصر نفسه، على التوالي منذ قيام ثورة ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٧.

كان المشير يشعر دائمًا أن القوات المسلحة وراءه، وأنه صاحب الكلمة العليا في مستقبل أفرادها، وصاحب العلاقة المفضلة مع الرئيس عبد الناصر، وقد ظهرت تفاصيل كل هذا في أحداث الخلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، والصراع الذي نشأ بين أعضاء مجلس الرئاسة، كان المشير يشعر بقوته «وهي قوة القوات المسلحة» صاحبة الثورة وأداة التغيير في الدولة. ويعلم أن عبد الناصر نفسه يتحاشى الصدام معه أو مواجهته علنيًّا، كما حدث بالنسبة لبقية أعضاء المجلس.

وتمكن المشير نتيجة تطور الصراع لصالحه أن يبعد الرئيس عبد الناصر عن القوات المسلحة، ويقلص اختصاصاته وممارسته لصلاحياته إلى أدنى حد ممكن.

بيت المشير يتحول إلى حصن

بدأ المشير عامر في جمع أعوانه من قادة وضباط القوات المسلحة الذين استقالوا أو أحيلوا للمعاش، وعلى رأسهم شمس بدران، في منزله بالجيزة، وكان أغلبهم يبيت هناك.

نقل إلى منزله، وبأوامر منه، سريتي شرطة عسكرية (الحرس الخاص) تتكونان من ٤ ضباط و٢٩٠ فردًا، كاملتي التسليح والذخيرة، كما أحضر المشير من قريته أسطال، بمحافظة المنيا، حوالي ٣٠ فردًا مدنيًّا، معظمهم من الفلاحين، فاندمجوا مع أفراد سريتي الشرطة العسكرية، يشاركونهم معيشتهم، ومهماتهم في الحراسة والدفاع عن منزل المشير الذي كان يقع بشارع الطحاوي بمحافظة الجيزة. وقد وضع هؤلاء شكاير رمل، وأقاموا مزاغل لاستخدام أسلحتهم في الدفاع، وتحول البيت إلى شبه حصن.

أخذ المشير يكثف الاتصالات الخارجية من المنزل مع أصدقاء ومعاونين وأقارب ورجال صحافة وأعضاء في مجلس الأمة، وغيرهم، يعاونه في ذلك شمس بدران وبعض أعوانه من ضباط القوات المسلحة، المحالين إلى المعاش أو الموجودين في الخدمة، لكن الكل مرتبطون بشمس بدران ارتباطًا شديدًا، وبصفة خاصة بعض ضباط دفعته.

أعقب هذا خطوة أخرى في محاولة لإثارة الشعب لصالحه، وذلك أنه أعاد

طبع استقالته التي قدمها عام ١٩٦٢، وتم توزيعها بمعرفة معاونيه المقيمين معه في المنزل، ووصلت هذه الاستقالة إلى رجال الصحافة وبعض أعضاء مجلس الأمة وبعض ضباط القوات المسلحة.

وتطورت الأمور لتحدث بعض الحوادث الفردية، منها قيام المقدم المتقاعد جلال هريدي بإطلاق الرصاص على بعض رجال الأمن خارج منزل المشير عندما حاولوا اعتراضه في الدخول.

بعد الحادث مباشرة، اتصل بي المشير تلفونيًّا قائلًا:

- يا فوزي أحسن تبعد رجال الأمن عن المنطقة التي يقع فيها منزلي، أنا عندي رصاص يقابل أي رصاص يا فوزي.

رددت عليه قائلًا في نفس المكالمة:

- هذا وضع غير لائق يا سيادة المشير وغير شرعي، ثم إن جلال هريدي هو الذي بدأ بفتح النار، ووضعه في منزل سيادتك هو وأعوانه وضع غير سليم وهم جميعًا على المعاش.

وكان رد المشير أن أغلق التلفون منهيًا بذلك المكالمة.

سافر المشير إلى قريته أسطال، وبقي هناك لمدة أسبوع تقريبًا، حيث لحقه شمس بدران، وعباس رضوان، وبعض الضباط الكبار والمحالين إلى المعاش. وحتى تلك اللحظة كانت العلاقة العاطفية من الرئيس عبد الناصر تجاه المشير ما زالت موجودة. هذه العلاقة التي استمرت طوال عمر الثورة مع المشير فقط دون بقية أعضائها، وكان الرئيس يود أن ينتهي موضوع المشير بسلام.

لكن رفض المشير الأسلوب السلمي، والأحداث التالية لذلك غيرت عاطفة وشعور الرئيس عبد الناصر، وأصبح لا مفر من المواجهة العنيفة لتصفية مثل هذا الموقف الغريب.

المجابهة بالقوة

شعر الرئيس عبد الناصر أن تصرفات المشير والشكل الذي تحول إليه منزله بالجيزة تشكل جبهة ضد الرئيس، وزاد هذا الشعور كثرة المقابلات التي كانت تتم

في منزل المشير مع أعضاء مجلس الأمة وأقاربه وأعوانه، وأعوان شمس بدران، وكذلك اتصالاته خارج المنزل.

وبدأت الأخبار تُظهر اتجاه ونية المشير في الإسراع بالمجابهة. كما بدأ شمس بدران وأعوانه من الضباط المتقاعدين في وضع خطط عسكرية، بغرض تمكين المشير من الوصول سرًّا إلى القيادة الرئيسية الميدانية الوحيدة في ذلك الوقت، وهي قيادة الجبهة الشرقية في منطقة الإسماعيلية، وكان يرأسها في ذلك الوقت اللواء أحمد إسماعيل. كما عُلم أن بعض وحدات الصاعقة في أنشاص، وبعض الطيارين، سوف يشتركون في تلك العملية، كما تمت اتصالات مع أحد أفراد الفرقة الرابعة المدرعة وبعض ضباط الإشارة.

عند الوصول إلى تلك المرحلة نشطت أجهزة الأمن في الدولة، المخابرات العامة، المخابرات الحربية، إدارة المباحث العامة، وأجهزة أمن رئاسة الجمهورية، في تتبع هذه الاتصالات ومعرفة نية المشير الحقيقية من هذه التجهيزات.

وقد انحصرت هذه الخطة، كما ثبت في التحقيق والمحاكمة فيما بعد، في أن يصل المشير إلى أنشاص بمساعدة رجال من الصاعقة، ثم منها إلى قيادة الجيش في القصاصين وأبو صوير، حيث يستلم قيادة الجيش الميداني الوحيد في تلك الفترة.

كانت الخطة تقضي بإجبار الرئيس عبد الناصر، بعد الاستيلاء على الجبهة، على ترك الحكم يوم ٢٧/ ٨/ ١٩٦٧، أي قبل سفر الرئيس إلى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربي يوم ٢٩/ ٨/ ١٩٦٧. كما عُلم من التحقيقات فيما بعد أن هذه الخطة وضعت في منزل المشير بالجيزة يوم ٢٣/ ٨/ ١٩٦٧، وتقرر تنفيذها، وكان يوم «ي»، أي اليوم الأول لبدء التنفيذ، هو ٢٧/ ٨/ ١٩٦٧، وكلمة السر «نصر».

حادث واحد أنهى تردد الرئيس عبد الناصر. ذلك الحادث هو مقابلته لشمس بدران بمنزله في منشية البكري.

طلب عبد الناصر من بدران أسماء أفراد التنظيم الداخلي في القوات المسلحة، الذي كان يعتمد عليه شمس بدران كجهاز أمن «خاص وسري» له، ولما أجاب بدران على طلب الرئيس بقوله إنه لا يوجد تنظيم سري داخل القوات المسلحة، وإنما كل ضباط القوات المسلحة، في صفه وفي صف المشير وأن الرئيس لا يمكنه

أن يمس المشير، أو يمسه هو بأي ضرر، وإن القوات المسلحة كلها ستقف ضد الرئيس إذا حاول إيذاء المشير.

وروى لي الرئيس بعد ذلك أنه كان يعتبر شمس بدران ابنًا له في الثورة، وإنه بالرغم من معاونته للمشير في القوات المسلحة، إلا أن ولاءه الأول للرئيس. هكذا كان اعتقاد الرئيس عبد الناصر حتى تلك المقابلة التي تأكد فيها أن شمس بدران يعمل ضده.

وأنهى الرئيس المقابلة وأخذ قراره، وأبلغني بضرورة الاستعداد بقوة مسلحة لمجابهة المشير، وأعوانه، وحصنه في الجيزة، بالقوة. وكان هذا هو القرار الوحيد الذي يمنع المشير من تماديه في معارضة السلطة الشرعية والتلويح بقوته ونفوذه في وسط الشعب، والقوات المسلحة، وقد كان هذا القرار تهدئة وقناعة لجميع المسؤولين، وأهمهم أفراد القوات المسلحة نفسها.

تطهير منزل المشير

في الساعة ٤ مساء يوم ٢٥/ ٨/ ١٩٦٧، كلفني الرئيس عبد الناصر بتطهير منزل المشير عبد الحكيم عامر في الجيزة، والقبض على الضباط المتقاعدين، وضباط وجنود سريتي الشرطة العسكرية، والمدنيين المتمركزين في المنزل بأسلحتهم وذخائرهم.

وكنت قد قمت قبل ذلك، ومنذ إبلاغ الرئيس لي بموقفه، بتجهيز قوة مسلحة من سرايا الشرطة العسكرية الميدانية، ودعمتها بتسليح أكبر من التسليح المقرر لها نوعًا وكمًّا، كما أضفت إليها بعض أجهزة الاتصال اللاسلكي. وأوكلت قيادتها إلى مدير الشرطة العسكرية اللواء سعد عبد الكريم، بعد أن قمت بالتفتيش عليها واختبار مدى كفاءتها، وتسليحها ونضوجها الوطني، وقد قمت بوضع الخطة، وجعلت القوة في حالة استعداد لحين صدور الأمر.

بعد أن صدر الأمر، توجهت إلى منزل الرئيس في منشية البكري، وأجريت التنسيق اللازم وتنظيم التعاون مع الوزراء شعراوي جمعة، وأمين هويدي، وسامي شرف، بالنسبة لواجبات رجال الشرطة المدنية، والمخابرات، والاتصالات اللاسلكية.

وعلمت أن المشير قد حُدد له موعد لمقابلة الرئيس عبد الناصر في الساعة ٧ مساء نفس اليوم بمنزل الرئيس في منشية البكري، وأن المشير سيبقى بمنزل الرئيس لحين انتهاء مهمتي في تطهير منزله بالجيزة.

أعطيت قائد القوة تفصيلات بالمهمة، وحددت له مواقيت التنفيذ كما حددت له مكان تجمع القوة حيث يتم التلقين النهائي بالمهمة، قبل توزيع القوة إلى مجموعات لحصار منزل المشير وتنفيذ المهمة. وفي الساعة التاسعة مساء نفس اليوم توجهت القوة إلى أماكن تجمعها، وتم حصار منزل المشير. وقد أمرت قائد القوة بعدم فتح النيران بدون أمر شخصي مني، وقد عاونني في المهمة الفريق صلاح محسن واللواء سليمان مظهر والمقدم صلاح السعدني.

عندما وصلنا إلى باب المنزل الرئيسي يوم ٢٥/ ٨/ ١٩٦٧، وجدته مقفلًا بسلسلة حديدية وقفل. خلف الباب كان يقف شمس بدران، عثمان نصار، عبد الحليم عبد العال، جلال هريدي، وآخرون. وجميعهم مسلحون بالرشاشات القصيرة، وفي أيديهم وجيوبهم قنابل يدوية.

أخطرت شمس بدران، فلم يذعن للأمر، وفي تلك اللحظة وصل عباس رضوان وهو يقيم بمنزل قريب من منزل المشير ليسأل عنه. وعندما علم بعدم وجوده بالمنزل طلب مني الانتظار فترة، لحين معرفة الموقف داخل منزل المشير. واصطحب معه شمس بدران، بينما بقي الضباط المتقاعدون خلف باب الحديقة الخارجي.

خلال النقاش الذي تم صدرت بعض طلقات الرصاص من فوق سطح المنزل لكنها كانت للإزعاج، فلم يرد عليها أحد من القوة، حسب أوامري، كما وصلني بلاغ من أحد أفراد القوة عن مشاهدة دخان حريق من الشباك رقم كذا، ورقم كذا، وقد علمت فيما بعد أن مجموعة شمس بدران قامت بحرق وثائق وخرائط سرية، تجرمها لو وقعت في يدي.

خرج عباس رضوان وشمس بدران من داخل المنزل، فتحا باب الحديقة الخارجي، وطلبا مني الدخول مع قائد القوة، مبادرين بقولهم:

ـ إحنا مستعدين لتنفيذ ما تطلبه.

وشاهدت ضباط شمس بدران يلقون أسلحتهم والقنابل اليدوية على الأرض.

أصدرت الأمر رقم ١، وهو أمر علني في الميكروفون اليدوي، طالبًا نزول جنود سريتي الشرطة العسكرية، بدون أسلحة وذخيرة أولًا، حيث كانت لواري حمولة ٣ أطنان جاهزة لركوبهم بعد تفتيشهم، حيث توجهوا برفقة ضباط وحرس إلى السجن الحربي.

تلا ذلك صدور الأمر رقم ٢، وهو يخص نزول الأفراد المدنيين بدون أسلحة أو ذخيرة، وانتظرت تنفيذه مثل الأمر الأول، ثم أصدرت بقية الأوامر على التوالي، كل أمر يأخذ وقته في التنفيذ قبل صدور الأمر الذي يليه. وهكذا رُحل الضباط المتقاعدون إلى السجن الحربي، وكان أولهم شمس بدران الذي رُحل إلى سجن القلعة.

أمرت بدخول قوتي إلى المنزل، البدروم، الدور الأول، السطوح، الجراج، والحديقة فقط، وهي الأماكن التي كان يشغلها شمس بدران والضباط الذين معه والجنود، والمدنيون والسكرتارية، وذلك لجمع الأسلحة والذخيرة والقنابل اليدوية، وترحيلها إلى معسكر عابدين في حمولة ١٣ لوري سعة ٣ أطنان. وساعد القوة ضباط الشرف والمساعدون من قوة شمس بدران، واستغرقت هذه العملية طوال الليل.

بعد انتهاء إجراءات تطهير المنزل، قمت بتحديد مهمة الحراسة الجديدة من قوتي على منزل المشير من الخارج. وعينت اثنين من العمداء للحراسة ٢٤ ساعة على المنزل، وتم تركيب تلفون خارج باب المنزل للاتصال.

حوالي الساعة الخامسة فجر يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧، اتصلت بمكتب الرئيس عبد الناصر وأبلغته:

ـ المهمة انتهت بخير.

وبعد نصف ساعة تقريبًا وأثناء مغادرتي شارع الطحاوي بالجيزة، شاهدت إحدى عربات الرئاسة وبها المشير وبرفقته السيدان زكريا محيي الدين وحسين الشافعي حيث أوصلا المشير إلى منزله، محددة إقامته مع أهله وأولاده، لكن تحت حراسة من السلطة الشرعية في الدولة.

وبتحديد إقامة المشير محمد عبد الحكيم عامر في منزله، وبعد القبض على

أعوانه، انتهى أكبر تحدٍّ للسلطة الشرعية في الدولة. إذ لو تمكن المشير وأعوانه من تنفيذ مخططاتهم لكانوا قد استولوا على السلطة في البلاد.

المشير يحاول الانتحار

منذ يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ والمشير تحت الحراسة في منزله بالجيزة غير مصرح له بالخروج، وغير مصرح بالدخول سوى لأهله، لكنه ظل مستمرًّا في الاتصالات الخارجية سرًّا، بهدف بث الإشاعات وتأليب الرأي العام ضد السلطة الشرعية في الدولة.

وإزاء هذا النشاط المريب، اضطر الرئيس جمال عبد الناصر أن يصدر قرارًا بتحديد إقامة المشير منفردًا في مكان منعزل، يتعذر منه إجراء أي اتصالات خارجية. وبعد البحث استقر الرأي على أن ينقل المشير وحده إلى منزل منعزل في طريق المريوطية المتفرع من شارع الهرم.

وقد قمت صباح يوم ١٣/ ٩/ ١٩٦٧ بتنفيذ مهمة نقل المشير إلى استراحة المريوطية، حيث توجهت ومعي الفريق عبد المنعم رياض واللواء سعد عبد الكريم وبعض الضباط من الحرس الجمهوري إلى منزل المشير، وكان الضابط المناوب في ذلك اليوم هو العميد سعيد الماحي الذي اشترك معنا في هذه المهمة.

وزعت المجموعة الموجودة معي إلى قسمين، قسم بقيادة الفريق عبد المنعم رياض، يدخل منزل المشير ويدعوه للخروج والتوجه إلى المكان الجديد، والقسم الآخر احتياطي داخل الحديقة، ووقفت أنا على باب مدخل المنزل الداخلي أسيطر على القسمين.

دخل أفراد القسم الأول الباب الداخلي للمنزل، ودعا الفريق عبد المنعم رياض المشير للقيام معه، فتردد المشير أولًا، وحاول رفع عصا خشبية كانت بجواره، ولكن الفريق رياض نصحه، وتلطف معه، وأشار إليه بالقيام معه.

في تلك اللحظة تناول المشير شيئًا ما، ووضعه في فمه وأخذ يلوكه مما لفت أنظار عائلته، وبالذات ابنته نجيبة التي كانت واقفة بجواره، فصرخت مشيرة إلى أن أباها تناول سمًّا. ثم دخل المشير في مرحلة فقدان الاتزان، وقام مستندًا إلى

كتف الفريق رياض الذي اصطحبه إلى الخارج، حيث كنت واقفًا، واشتركت في مساعدة المشير على السير ومصاحبته إلى خارج المنزل.

عند سماعي أن المشير تناول شيئًا أفقده الاتزان، وصراخ بناته بأن أباهن تناول سمًّا، أمرت بعربة إسعاف بدلًا من عربة ركوب، لكن المشير رفض الركوب فيها، فأشرت لأقرب عربة وركب فيها المشير والفريق عبد المنعم رياض واثنان من ضباط الحرس الجمهوري، وأمرت بالتوجه إلى مستشفى المعادي فورًا.

في الطريق إلى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير إخراج الشيء الذي في فمه، والذي قالت ابنته إنه سم، ونجح أحد المرافقين في العربة في الاحتفاظ بما لفظه المشير في جيبه، حيث سلمه إلى المعامل الطبية عند وصوله مباشرة إلى المستشفى.

هناك تمت إجراءات الإسعافات الأولية اللازمة على أساس أن المشير تناول مادة سامة بغرض الانتحار، وقد حاول الأطباء إجراء غسيل معدة له، لكنه رفض ثم أُعطي مزيجًا مقيئًا في الفم، ثم أعطي حقنة لنفس السبب. ثم طلب فنجانًا من القهوة وشربه. ثم كُشف عليه طبيًّا بمعرفة مدير المستشفى وبعض الأطباء الإخصائيين الذين أقروا أن حالة المشير الطبية سليمة.

عندما وجدت أن حالة المشير جيدة، أمرت بالتوجه إلى خارج المستشفى، وسار المشير من الغرفة إلى باب المستشفى الخارجي على قدميه، يحيط به جميع المرافقين منا ومن أطباء المستشفى.

ركب المشير السيارة حيث توجهنا إلى استراحة المريوطية، وأثناء الطريق كان المشير عاديًّا، وطلب سيجارة، ثم لم يتبادل معنا أي حديث، وعند وصولنا إلى الاستراحة كان في استقبالنا اللواء محمد الليثي ناصف، ومجموعة من ضباط الحرس الجمهوري، وطبيب خدمة، وبعض أفراد الخدمات للإعاشة والحراسة، وقدموا أنفسهم إلى المشير الذي لم يطلب منهم أي شيء، سوى عصير جوافة، ثم استمرت جلستنا أنا والفريق رياض مع المشير في الاستراحة حوالي ساعة ونصف.

تكلم المشير عن الأوضاع العسكرية قائلًا:

ـ يمكنكم طلب سلاح من الاتحاد السوفيتي، عندكم الرجالة في البلد كثير، وعليكم استئناف القتال.

ثم انتقل إلى الحديث عن حالته قائلًا:

ـ تبلغوا الرئيس أنه إذا لم يُنهِ هذا الموقف في ٢٤ ساعة، فإن الرئيس سيتحمل مسؤولية ما يحدث.

وانتهت الجلسة بعد أن استأذنا من المشير وغادرنا والفريق رياض الاستراحة، وبمجرد عودتي للمقر قمت بتبليغ الرئيس رسالة المشير الشفوية.

وفاة المشير

نام المشير في استراحة المريوطية، وكان بلاغ طبيب الخدمة في تلك الليلة استمرار القيء وألم في الأسنان، يطلب عصير جوافة باستمرار. وفي يوم الخميس ١٤/ ٩/ ١٩٦٧، طلب اللواء الليثي ناصف، المكلف بالحراسة والأمن، اختيار استراحة أخرى خلاف استراحة المريوطية، تتوفر فيها ضروريات الأمن والحراسة، وأشار عليَّ بمعاينة فيلتين مفروشتين بالمعادي، تحققان مطالب أمنية أكثر، لانتقاء إحداهما لتكون المقر الجديد للمشير بدلًا من استراحة المريوطية.

توجهت بعد ظهر اليوم إلى المعادي، وبرفقتي اللواء الليثي ناصف، وأثناء المعاينة وصل إخطار عاجل بانتحار المشير ووفاته، وكانت الساعة ٧ مساء تقريبًا.

قطعت الرحلة، وتوجهت فورًا إلى استراحة المريوطية، بعد أن كان بلاغ انتحار المشير ووفاته قد وصل إلى الكثيرين، فوجدت هناك السيد أنور السادات، ومعه شقيق المشير الأكبر، وعدد كبير من المحققين والأطباء.

وعندما أُبلغ الرئيس بخبر انتحار المشير، أمر بضرورة اتخاذ كل الإجراءات القضائية، وأن يتم التحقيق بمعرفة وزير العدل، والنائب العام، ومجموعة كبيرة من الإخصائيين الشرعيين، والنيابة العامة.

تم الكشف الطبي بمعرفة الأطباء الشرعيين مع المحققين، كما تم تشريح الجثمان بعد الوفاة بثماني ساعات. وثبت في التقرير الطبي وجود شريط رفيع من قماش لاصق إلى أسفل جدار البطن الأمامي يخفي تحته جزءًا من شريط معدني، مما يستعمل لتعبئة أقراص الدينالين معبأة بمادة بيضاء ثبت بعد ذلك أنها مادة الأكتونين.

أُخذت أقوال جميع الشهود الذين كانوا مع المشير منذ يوم ٢٥/ ٨/ ١٩٦٧،

كما أُخذت أقوال أفراد عائلة المشير بمعرفة المحققين، وأقر أول الشهود، وهما عريف محمد أحمد لطفي ومنصور أحمد علي، وكانا ملازمين للمشير قبل وفاته مباشرة، بأن المشير ذهب إلى الحمام، ومكث برهة ثم عاد إلى سريره، وراح في غيبوبة، واستغاث الأخير، فحضر طبيب الخدمة الرائد إبراهيم علي بطاطة الذي ذكر ما يلي في التحقيق:

- في يوم ١٤/ ٩/ ١٩٦٧ الساعة الخامسة مساء، مررت على المشير ووجدته نائمًا، وفي الساعة ٦ مساء حضرت على استغاثة السفرجي، ووجدت المشير في غيبوبة، فأعطيته حقنة كورامين، وحقنة أمينوفلين، ثم قمت بعمل تنفس صناعي بالأكسجين، لكن تحققت الوفاة الساعة ٦,٤٠ مساء.

وجاء في أقوال ابنته نجيبة، التي كانت أول من اتجه اعتقادها أن المادة التي رأتها في فم والدها قبل مبارحته المنزل بالجيزة يوم ١٣/ ٩/ ١٩٦٧ كانت سامة، مما اقتضاها أن تهيب بسرعة إسعافه.

وعندما سئلت في التحقيق:

- ماذا كان المشير يلوك؟ أفيونًا (مادة مخدرة)؟

أصرت أنه تناول على وجه اليقين سمًّا، مما يقطع بأن فكرة انتحار المشير بالسم لم تكن غائبة عن علم أسرته.

وكان قرار النائب العام الذي صدر في القاهرة يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٦٧، وأرفق بالتقرير الطبي الشرعي الذي احتوى على أربعة تقارير نوعية أخرى، كالآتي:

> وبما أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة واردة مادة سامة بقصد الانتحار وهو في منزله وبين أهله، يوم ١٣/ ٩/ ١٩٦٧، قضى بسببها نحبه في اليوم التالي، وهو ما لا جريمة فيه قانونًا.
>
> لذلك نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريًّا.
>
> **النائب العام محمد عبد السلام**

وبوفاة المشير محمد عبد الحكيم عامر، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومحاكمة أعوانه المقربين إليه ممن اشتركوا في مؤامرة الاستيلاء على السلطة في مصر، زالت أكبر مراكز قوى منذ قيام الثورة، كما انتهت البيروقراطية في القوات

المسلحة المصرية، ولكن بعد أن فقدت كيانها وهيبتها في معركة عسكرية خاسرة لم تكن من صنعها أو مناسبة لها زمنًا وموضوعًا.

وفي نفس الوقت، وبالرغم من الحقائق التي ذكرتها عن الصراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، الذي انعكس على أسلوب صنع القرار الاستراتيجي العسكري والسياسي في مصر، فإن التاريخ سوف يقف حائرًا أمام العلاقة الشخصية بين الرئيس عبد الناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر، والتي لم أتمكن من تحديدها أو وصفها بدقة حتى باتت لي كما لو كانت لغزًا غامضًا.

الفصل الثاني عشر

البداية من الصفر

مر عليَّ يوما ٩ و١٠ يونيو، والإحساس بالضياع النفسي يملأني طوال إقامتي في هذين اليومين بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر.

طوال هذين اليومين كانت مصر بلا قيادة، فالقيادة السياسية غير قائمة بإعلان جمال عبد الناصر عن قراره بالتنحي، والقيادة العسكرية العليا أيضًا غير موجودة، باعتزال المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران في منزليهما، بالإضافة إلى قادة أفرع القوات المسلحة الرئيسية الذين قدموا استقالاتهم وأخلوا مراكزهم.

ووجدت نفسي وحيدًا، أشغل مركزًا في القوات المسلحة، وأكبر رتبة باقية في مكانها، فاعتزمت ملء هذا الفراغ، وتحمل مسؤولية إجبارية لم تكن حتى تلك اللحظة ملكي.

وضعت لنفسي عدة مهمات أولوية عاجلة، فرضتها الظروف المحيطة بي في القوات المسلحة. كان يتحتم عليَّ أولًا إعادة القيادة والسيطرة السريعة على القيادات الموجودة في أماكنها، وعلى أفراد القوات المسلحة عمومًا، وهكذا كلفت بعض الضباط كبيري الرتبة، من الذين أثق فيهم شخصيًّا، لملء الفراغ في القيادة الإقليمية والمحلية، وفي المناطق العسكرية، خاصة المنطقة الشرقية (قناة السويس) التي كان مكلفًا بها اللواء صادق شرف منذ معركة يونيو.

كما كلفت قيادة الشرطة، بتنظيم عودة الأفراد العسكريين، من قراهم إلى مناطق تجمع عسكرية، ليسهل ترحيلهم إلى وحداتهم المعروفة لدى قيادة الشرطة

العسكرية. وقد تمت عملية الاستدعاء علنًا في الإذاعة وبمساعدة سلطات الحكم المحلي في المحافظات. وكان الأفراد متجاوبين، خصوصًا بعد إذاعة عودة الرئيس جمال عبد الناصر لتحمل مسؤولية الحكم.

كان العمل التلقائي الثاني هو تسهيل عملية استلام الأسلحة والمعدات، بمجرد إنزالها من طائرات النقل السوفيتية الضخمة التي كانت قد بدأت في إفراغ حمولتها منذ يوم ٩/ ٦/ ١٩٦٧، وبعد أن تم ترميم الحفر في الممرات بسرعة. ثم كانت الخطوة الثانية هي سرعة دفع هذه الأسلحة والمعدات، خاصة الطائرات المقاتلة-القاذفة، إلى أماكن استخدامها، إذ بادرت الجزائر بإمدادنا بأربعين طائرة من طراز ميج ١٧ كأول دعم جوي لتعويض الخسائر الكبيرة في القوات الجوية. وعلى هذا وقع العبء المبدئي في العمل في تلك اللحظات، على القوات الجوية والدفاع الجوي.

كل هذا جعل أهدافي وتصرفاتي واضحة لدى القادة المحليين الذين بقوا في مراكزهم: إنني أسعى إلى بدء تكوين خط دفاعي مبدئي غرب قناة السويس، بسرعة، مستعينًا بأقرب وحدات مقاتلة في تلك المنطقة، وتدعيمها بأي أسلحة ومعدات تحاول القيادات النوعية جمعها، حتى يطمئن المواطنون بأن قواتهم المسلحة متماسكة. كما أننا بهذا العمل نحاول في نفس الوقت صد الإشاعات التي كان يروجها العدو في إذاعاته عن إمكانية عبوره لقناة السويس غربًا.

في ذلك الوقت كانت الحياة في القاهرة، وبقية مدن مصر، تكاد تكون متوقفة. المواطنون واجمون من حالة الضياع والغضب، في نفس الوقت كانت المدفعية المضادة للطائرات حول القاهرة تطلق نيرانها بدون سيطرة أو تمييز على أي طائرة، مدنية أو عسكرية، تقترب أو تحاول عبور أجواء القاهرة.

عودة الهدوء

بحلول يوم ١١ يونيو بدأ شعور المواطنين في الهدوء، وعادت الحياة تقريبًا إلى طبيعتها بعودة الرئيس جمال عبد الناصر إلى تحمل مسؤولياته.

كان أول قرار أصدره الرئيس عبد الناصر هو تعييني قائدًا للقوات المسلحة المصرية، بعد أن تأكد من قبولي تحمل المسؤولية، كما شاورني في تعيين الفريق

مدكور أبو العز، الذي كان يشغل منصب محافظ أسوان في ذلك الوقت، ليكون قائدًا للقوات الجوية.

بدأت أولًا في تكليف بعض ضباط أركان الحرب من الرتب المتوسطة، ممن أعرفهم وأثق فيهم، ليكونوا معًا مجموعة سكرتارية وإدارة لمعاونتي في مهمتي الجديدة.

وزعت عليهم تخصصاتهم وواجباتهم، وتفاهمت معهم حول أسلوب العمل معي والتنسيق فيما بينهم لإدارة الأعمال في مكتبي. ثم أعلنت أسماءهم داخل القوات المسلحة كلها.

كانت الخطوة الواجبة التالية هي تأمين المواصلات السلكية واللاسلكية بين قيادتي في مدينة نصر، وبين أفرع القوات المسلحة الرئيسية والمناطق العسكرية المركزية والخارجية. وقد تم ذلك كله عن طريق إدارة الإشارة. أما آخر تلقين داخلي فكان تعيين قائد لمقر القيادة، والبدء في تنفيذ واجبات التأمين المحلي والشؤون الإدارية التي تخص المقر ذاته.

بداية الطريق

وظهر نفس اليوم تلقيت مكالمة من الرئيس جمال عبد الناصر يدعوني فيها لمقابلته في الساعة السابعة مساء في منزله، وأوصاني بإحضار كشف بأسماء ضباط القوات المسلحة معي.

استغرقت الجلسة مع الرئيس عبد الناصر حوالي ساعتين، بدأها بحديث مكثف حدد فيه أسلوب العمل المباشر معه، بعد أن اطمأن على شعوري وعزيمتي في تحمل مسؤولية الواجب والمهمة التي قبلتها، والتي كان الرئيس قد وصفها بقوله إنها مريرة وصعبة، تحتاج إلى مجهود شاق خاصة في هذه الظروف.

ولاحظت بعد ذلك أن الرئيس بدأ يستعرض عدة نقاط شكلت موضوعات جدول أعمال تلك الجلسة.

كان أول موضوع هو تعيين القيادات العليا لقمة الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة، مبتدئًا بالقيادة العامة، قادة الأفرع الرئيسية، ثم رؤساء هيئة القيادة العامة ومديري الإدارات التخصصية، وأخيرًا قادة المناطق العسكرية.

وقد تم في تلك الجلسة ترشيح الفريق عبد المنعم رياض كرئيس لأركان حرب القوات المسلحة كما سبق الذكر، وبدأنا بعد ذلك في تسمية باقي القيادات الكبيرة مستعينين بكشف أقدمية الضباط بالقوات المسلحة.

أولًا: التوجيهات السياسية والعسكرية

ثم استطرد الرئيس في ذكر التوجيهات السياسية والعسكرية التالية:

١ ـ ضرورة الصمود العسكري بسرعة أمام العدو الذي كان يذيع في ذلك الوقت تفاصيل انتصاراته على القوات المسلحة المصرية، وإن الشعب المصري سوف يجبر جمال عبد الناصر على الاستسلام، وطلب الصلح مع إسرائيل، وإن «موشى ديان» وزير الدفاع الإسرائيلي ينتظر مكالمة من جمال عبد الناصر تفيد بذلك.

وعلى هذا كان اتجاه الصمود في تلك الفترة يهدف إلى منع العدو من استغلال نجاحه عسكريًّا.

٢ ـ السرعة في تماسك الشعب والحكومة مع القوات المسلحة، وهنا بين لي الرئيس نيته في تولي رئاسة مجلس الوزراء، بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، حتى يباشر بنفسه أمور الدولة والشعب معًا. وقال إنه سوف يركز مجهوده على إعادة بناء القوات المسلحة على أسس جديدة، وما يتطلبه ذلك من دعم في التسليح، والميزانية، والمعنويات، والشؤون الإدارية.

٣ ـ ذكر الرئيس عبد الناصر في ذلك اللقاء اتجاهات السياسة الخارجية المصرية، في عدم قبول الهزيمة العسكرية، وقال إنه سوف يسير مع الاقتراحات السلمية والدبلوماسية طالما أنها تسعى إلى انسحاب إسرائيل عن الأراضي العربية التي استولت عليها في يونيو ١٩٦٧، وتحقق أهداف الشعب الفلسطيني، وذلك كأسلوب زمني يتفق مع أمور تكتيكية كثيرة. منها أننا لا نستطيع مواجهة العدو عسكريًّا في الوقت الحاضر، وثانيها محاولة إقناع دول العالم، خاصة الاتحاد السوفيتي، أننا لا نريد الحرب من أجل الحرب، وإنما لإعادة الأراضي والسيادة المغتصبة بالقوة. وأضاف عبد الناصر:

ـ نحن مضطرون إلى السير مع القرار الدولي الذي نحاول أن نخرجه بأفضل شكل ممكن.

وأظهر الرئيس قناعته بأن استرداد الأرض لا يتم إلا بالقوة مثلما أخذ بالقوة، والقوة تحتاج إلى سلاح متطور حديث، وإلى تنظيم وتدريب متواصل عنيف. ومن هنا جاءت الحاجة إلى دعم الاتحاد السوفيتي، كما طلب مني الرئيس عبد الناصر دوام الاتصال والتعاون مع الزميل محمود رياض، وزير الخارجية في ذلك الوقت.

٤ ـ بالنسبة للوطن العربي أبدى الرئيس في حديثه لي ضرورة التعاون والارتباط الوثيق بالدول العربية جميعًا، وقال إن الصراع العربي-الإسرائيلي لا يصح أن تكون مصر هي الطرف الوحيد فيه، ولا دول المواجهة فقط. وأضاف إنه يجب أن تشترك جميع الدول العربية، كل حسب قدرته، اشتراكًا مباشرًا في هذا الصراع. وهذا الارتباط مع الدول العربية جميعًا استراتيجي، وسوف يستلزم بالضرورة توحيد القرارات السياسية مع العرب، وأن نبتعد عن أية اتجاهات غير قومية.

٥ ـ أما من ناحية الاتحاد السوفيتي فيجب توطيد الصداقة والتعاون معه، كما يجب إشعاره بأنه شريك في الهزيمة حتى يتحمل عبء دعمنا بالأسلحة والمعدات الحديثة، والخبراء والمدربين.

ـ كما يجب أن نحاول إشراك الاتحاد السوفيتي في عملية إعادة بناء القوات المسلحة على أسس علمية وانضباطية، والسماح لخبرائه بالإشراف العملي والمتابعة تحت قيادتك وتعليماتك.

وقال عبد الناصر:

ـ عليك أن تثبت للاتحاد السوفيتي أن الجندي الجديد يمكنه استيعاب استخدامات الأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة، بكفاءة وسرعة، حتى يمكن الضغط عليه باستمرار في توريد الأسلحة والمعدات.

واستطرد الرئيس في هذه النقطة قائلًا:

ـ ليس أمامي باب مفتوح في هذا الشأن سوى باب الاتحاد السوفيتي، والدول الاشتراكية معه. ويجب علينا أن نفتح هذا الباب على مصراعيه كي يفتح

لنا هو ترسانة أسلحته الحديثة، إذ يجب أن تكون نوعية وحجم الدعم مختلفين عما كانت عليه الحال قبل ١٩٦٧ .

٦ ـ وعن الواجب العسكري للقوات المسلحة قال الرئيس عبد الناصر:

ـ طالما أن الشعب رفض الهزيمة، فقد أصبح لزامًا علينا أن نسترد الأرض والسيادة بالقوة وتحرير الأرض وهذا معنى أفضل لتكون المعركة الدفاعية معركة تحرير.

ثم أضاف:

ـ أنا عارف إسرائيل من عشرين سنة، لا تستجيب إلا بالقوة. وإسرائيل بعد حصولها على هذا المكسب سوف يركبها الغرور، خاصة أنها كسبت أكثر من قدرتها. كما أنها تحتاج لدعم سياسي ومعنوي من دول العالم لفترة طويلة كي تعزز مكاسبها، وتهضم ما أكلته، وهو أكبر من طاقتها. وعلى ذلك أصبح من الضروري الدخول معها في صراع سياسي وعسكري عربي حسب قدرتنا. صحيح أنها سوف تستغل تفوقها بأن تقوم هي بالفعل، بينما نكتفي نحن برد هذا الفعل، لكن هذا لن يستمر إلا لحين نبدأ بإعادة مقدرتنا الدفاعية، وبالتدريج نقوم نحن بالعمل ضدها أولًا، وننتظر رد الفعل.

إنني أقدر الزمن الذي يمكن لقواتنا المسلحة أن تصل فيه إلى قدرة الدخول في معركة التحرير بحوالي ثلاث سنوات، ولا يصح أن تزيد على أربع.

ثانيًا: تعليمات محددة

احتوى هذا اللقاء على كل الشؤون السياسية والعسكرية التي بدأت بها مهمتي كقائد عام للقوات المسلحة المصرية يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧، وكانت تعليمات محددة خاصة فيما يتعلق بالقوات المسلحة ومهمتها من الناحية الموضوعية والزمنية. وهذا التلقين هو الذي مكنني من وضع الخطوط الرئيسية لمهمة القوات المسلحة طوال السنوات الثلاث التالية.

وقبل أن ينهي الرئيس المقابلة سألني عن تعليقي على ما قاله من توجيهات، فرددت قائلًا:

ـ توجيهات سيادتك واضحة وكاملة، ومحددة موضوعًا وزمنًا، وليس لي

الآن سوى تعليق واحد. فالعدو سوف يتدخل في مهمة إعادة بناء القوات المسلحة، محاولًا العرقلة والتأخير، كما سيسعى لخفض الروح المعنوية لدى أفراد القوات المسلحة والشعب. وفي تقديري أن عملية إعادة تنظيم وتسليح وتدريب وانضباط القوات المسلحة على أسس ومفاهيم جديدة تحتاج إلى جهد كبير وصبر وتعاون وثقة في النفس وإيمان بالهدف وشرف المهنة. وبعون الله سوف نعيد ثقة الشعب وآماله في قواته المسلحة.

ذهبت إلى مكتبي بعد هذا اللقاء، وأخذت أدون التوجيهات التي ذكرها الرئيس جمال عبد الناصر، لأحولها إلى خطوط رئيسية صادرة من القائد الأعلى للقوات المسلحة، وسميتها «توجيهات عمل القوات المسلحة في المرحلة القادمة»، التي تغيرت فيها مهمة القوات المسلحة المصرية من تأمين النظام والثورة إلى مهمة أخرى، هي تحرير الأرض وإزالة آثار العدوان.

أظهرت في تلك الخطوط العريضة مهمة القوات المسلحة وحجم القوات المطلوبة، وتوقيتات بناء وتسليح وتدريب القوات، كل هذا لعرضها على المجلس الأعلى للقوات المسلحة للدراسة والمناقشة واستخراج أول توجيهات استراتيجية لإعادة بناء القوات المسلحة المصرية على أسس جديدة، من أعلى مجلس قيادي في القوات المسلحة المصرية الجديدة.

وهكذا بدأت عجلة العمل تتحرك داخل القوات المسلحة وبسرعة، لإعادة بناء وتنظيم وتسليح وتدريب القوات المسلحة المصرية.

وكان الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من جميع الدول العربية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية هو باكورة الحركة الإيجابية للشعب المصري وقواته المسلحة في تحقيق الصمود السياسي والعسكري.

تأييد ودعم عربي لمصر

أولًا: الجزائر

قبل أن يعلَن عن وقف العمليات الحربية وإطلاق النيران، وصل إلى القاهرة وزير خارجية الجزائر، عبد العزيز بوتفليقة، يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧، حاملًا تأييد الرئيس

هواري بومدين والشعب الجزائري لمواصلة القتال ضد إسرائيل، وأن الجزائر مستعدة لدخول جيشها كله في المعركة، ولدى الجزائر طائرات مقاتلة-قاذفة لتعويض مصر عن خسائرها في الطائرات. وأوصى بأخذ طيارين مصريين معه في عودته للجزائر لقيادة هذه الطائرات والعودة بها إلى جبهة القتال. غادر بوتفليقة القاهرة ومعه حوالي عشرين طيارًا إلى الجزائر، حيث عادوا بطائرات ميج ١٧ إلى مصر في اليوم التالي. واستمرت الجزائر ترسل دفعات من الطائرات المقاتلة في مجموعات في الأيام التالية، وصلت إلى ٤٠ طائرة ميج ١٧.

ثانيًا: وزراء الخارجية العرب

وتلا ذلك دعوة الكويت لاجتماع وزراء الخارجية العرب جميعًا يوم ١٨/ ٦/ ١٩٦٧، حيث تم الاتفاق على توحيد كلمة العرب وتأييد موقف دول المواجهة في الصراع الدبلوماسي الذي استمر بعد ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع تصميمهم على استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، ووقف ضخ البترول إليها كذلك. وظهر في هذا الاجتماع بداية مرحلة جديدة للتضامن العربي.

ثالثًا: الأردن

وكانت الخطوة التالية من الملك حسين إذ حضر للقاهرة يوم ١١/ ٧/ ١٩٦٧. وتمت مباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر، الذي أوضح له امتنان شعب مصر من موقف الملك حسين، الذي بادر بالوقوف وقواته المسلحة وشعبه مع مصر، مشيرًا إلى اتفاقية الدفاع المشترك التي تمت في القاهرة يوم ٣٠/ ٥/ ١٩٦٧، وأن شعب مصر لن ينسى تضحية الأردن في مشاركة القتال مع مصر، وخسارته للضفة الغربية، وأن مصر مستعدة للتعاون والمشاركة في مرحلة الصمود القادمة مع الأردن، وأن أي مكاسب يمكن أن تحصل عليها مستقبلًا سوف تتقاسمها مع الأردن. كما بين الرئيس عبد الناصر للملك حسين أهداف مصر في المرحلة القادمة، التي تعتمد على رفض الهزيمة، والتمسك بالتضامن العربي، وتحديد استراتيجية قومية عربية موحدة. كما أظهر اضطرار مصر إلى زيادة التقارب مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بسبب التأييد الكامل من أمريكا لإسرائيل ودعمها بالسلاح. كما

أوضح للملك حسين أن مصر ترى أنه لا سبيل إلى إزالة آثار العدوان الإسرائيلي إلا بالقتال، إذ إن إسرائيل لن تنسحب من الأرض إلا بعد أن تدفع ثمنًا باهظًا مقابل هذا الانسحاب. فهي تريد صلحًا نهائيًّا مع مصر، ثم الأردن، ثم سوريا وبقية الدول العربية، وبهذا تكون إسرائيل قد نجحت في تصفية القضية الفلسطينية. ثم تتوالى المكاسب السياسية والاقتصادية، والسيطرة على المنطقة العربية كلها. واستطرد الرئيس عبد الناصر قائلًا إننا سوف نتماشى مع محاولات السلام في الأمم المتحدة، إذ إننا نحتاج إلى وقت طويل لاستعادة مقدرتنا العسكرية، ولكننا لن نرضخ مطلقًا لإسرائيل. كما فوض الرئيس عبد الناصر الملك حسين بأن يتكلم مع الأمريكيين عن لسان مصر بشرط واحد، هو عدم إبرام اتفاقية صلح منفرد مع إسرائيل، كما أن مصر تفتح الباب للملك حسين للوصول بالحل السلمي من أجل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية. وسافر الملك حسين من القاهرة إلى نيويورك، وتكلم في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة باسم العرب جميعًا.

رابعًا: لقاء الصمود العربي

وكان لقاء الصمود العربي في القاهرة، في ١٣/ ٧/ ١٩٦٧ والأيام التالية له، حيث اجتمع الرؤساء الخمسة عبد الناصر والأتاسي وبومدين وعارف والأزهري، وتناقشوا في الموقف، مؤيدين موقف الصمود وتحرير الأرض. واتفق الرؤساء على سفر الرئيسين هواري بومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو فورًا لإجراء مباحثات سرية وعاجلة مع القادة السوفييت، ثم يعودان للقاهرة لإبلاغ الرؤساء الباقين بالنتيجة.

وخلال اجتماعات الرؤساء الخمسة أشار الزميل محمود رياض بوجهة نظر جديدة عن استئناف ضخ البترول، مع تخصيص ١٠٪ من موارد النفط لمعاونة دول المواجهة، وقدر قيمة ذلك بحوالي ١٥٠ مليون جنيه استرليني في ذلك الوقت. وقد لاقى هذا الاقتراح القبول من جميع الرؤساء، إذ إنه سوف يعود على الدول العربية، التي تعتمد على عائدها من النفط فقط بالفائدة، كما أنه يعين دول المواجهة من الناحية الاقتصادية، تعويضًا عن الضرر الاقتصادي الذي أصاب هذه الدول من احتلال الأرض العربية.

سافر الرئيسان هواري بومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو، وعقدت مباحثات سرية وعاجلة مع القادة السوفييت استغرقت يومين، ضغط فيهما الرئيس بومدين ضغطًا شديدًا على القادة السوفييت كي يقوم الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بالتأييد السياسي والدبلوماسي في هيئة الأمم لصالح دول المواجهة والعرب، كذلك لسرعة الدعم العسكري لمصر وسوريا لإمكان الصمود ضد إسرائيل.

عاد الرئيسان إلى القاهرة يحملان وجهة نظر القادة السوفييت، وبعد مناقشة استمرت يومين اقترح رئيس وزراء السودان محمد أحمد محجوب، الذي حل مكان الرئيس الأزهري، ضرورة تحرك العرب في إطار حل سياسي تفكر فيه جيدًا، وفي حالة الموافقة يستلزم جمع الأمة العربية كلها من أجل إيجاد الحل السياسي المعقول. وطلب دعوة وزراء الخارجية العرب إلى مؤتمر يعقد في الخرطوم في أوائل أغسطس ١٩٦٧، يمهد لاجتماع قمة عربي يتم في أواخر نفس الشهر.

خامسًا: القمة العربية في الخرطوم

وهكذا جاء أول لقاء قمة عربي في الخرطوم يوم ٢٨/ ٨/ ١٩٦٧، حضره جميع رؤساء الدول العربية ووفودها ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد أحمد الشقيري، غير أن سوريا لم تحضر هذا المؤتمر.

حدث لقاء فكري وتضامن عربي في هذا المؤتمر، ووصل الرؤساء إلى قرار جماعي في الصراع العربي-الإسرائيلي، دلل على تأييد لموقف وسياسة الرئيس عبد الناصر. وحدد القرار إطار الحل السياسي الذي يريده العرب في عدم التفاوض مع إسرائيل، أو الاعتراف بها، أو الصلح معها. كما تمسك القرار بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني، وتقديم الدعم المالي السنوي لمصر والأردن من دول البترول: السعودية والكويت وليبيا. كما تم لقاء بين مصر والسعودية على تسوية مشكلة اليمن وعودة باقي القوات المسلحة الموجودة في اليمن إلى مصر. وبذا تم صفاء العلاقات السياسية بين مصر والسعودية.

تأييد ودعم من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية لمصر

أولًا: الإمدادات الأولية

سارع الاتحاد السوفيتي إلى إمداد مصر بالأسلحة والمعدات من يوم ٩/ ٦/ ١٩٦٧. وكانت بداية هذا الدعم إرسال ٣١ طائرة ميج ٢١، و٩٣ طائرة ميج ١٧ منقولة جوًّا عن طريق يوجوسلافيا. واستمر هذا الدعم عن طريق النقل الجوي بطائرات الأنتينوف ٢٢، وعن طريق النقل البحري. فوصلت خلال الشهر الأول بعد الهزيمة إلى ٥٤٤ رحلة جوية، ١٥ باخرة نقل بحري، كونت في مجموعها ٤٨ ألف طن أسلحة ومعدات عسكرية، تعويضًا عن خسائر القوات المسلحة في معركة يونيو ١٩٦٧. ولم يطالب الاتحاد السوفيتي بثمن هذه المعدات والأسلحة.

كما سارعت ألمانيا الشرقية وبولندا ويوجوسلافيا بإرسال طائرات قتال ميج ١٧، وأسلحة ومعدات مدفعية مضادة للطائرات، وأجهزة اتصال لاسلكية، وعربات نقل، ومعدات عسكرية أخرى.

وفي يوم ١٦/ ٦/ ١٩٦٧، وصل وفد عسكري سوفيتي كبير، بقيادة الجنرال «لاشنكوف»، للمساعدة في استقبال المعدات والأسلحة من الموانئ البحرية والجوية، وتوزيعها على وحداتنا التي بدأت إعادة تجميعها وتنظيمها لإنشاء أول خط دفاعي غرب قناة السويس. وكان هذا الوفد بداية لأعداد كبيرة من الخبراء السوفييت، تغير اسمهم بعد ذلك ليكونوا «مستشارين» عسكريين من مختلف الرتب، وعلى درجة عالية من الخبرة والكفاءة القتالية والفنية.

ثانيًا: مباحثات القمة السوفيتية-المصرية

وفي يوم ٢١/ ٦/ ١٩٦٧، وصل الرئيس «بودجورني»، ومعه مارشال الاتحاد السوفيتي «زخاروف»، رئيس هيئة أركان حرب القوات السوفيتية. وبدأ مباحثات قمة مع الرئيس عبد الناصر، ومعه السادة زكريا محيي الدين وعلي صبري ومحمود رياض وأنا. وكانت مباحثات سياسية وعسكرية هامة جدًّا، حددت معالم جديدة لعلاقات متينة بين الاتحاد السوفيتي ومصر. بدأت بالاتفاق على هدف واضح اتفق عليه الجانبان، هو «إزالة آثار العدوان الإسرائيلي»، وإعطاء القوات المسلحة المصرية الأولوية في الدعم العسكري السريع والحديث والمتطور، كي تتمكن

من إعادة بناء قواتها من جديد على أسس علمية وروح معنوية عالية، مع اشتراك الاتحاد السوفيتي بالمستشارين والخبراء بالعدد الذي يتفق عليه كل من المارشال «زخاروف» والفريق أول فوزي، وأن تكون الأسبقية في ذلك للقوتين الرئيسيتين الدفاع الجوي والقوات الجوية، سواء بالنسبة للأسلحة والمعدات أو أعداد الطيارين المقاتلين. كما طلب الرئيس عبد الناصر من الوفد السوفيتي طلبات استراتيجية عاجلة بهدف إظهار عمق التعاون السوفيتي العاجل، وذلك في زيادة قطع الأسطول السوفيتي في شرق البحر الأبيض المتوسط، مع استعداد مصر لإعطاء تسهيلات في موانئ البحر الأبيض المتوسط حتى يتوازن التواجد السوفيتي البحري مع الأسطول السادس الأمريكي الذي تعتبره إسرائيل احتياطيًّا استراتيجيًّا لقواتها. كما طلب الرئيس عبد الناصر، بعد شرح الفرق في مدى عمل الطائرات المقاتلة-القاذفة الإسرائيلية من نوع الميراج والميستير بالنسبة لمدى عمل الطائرات المقاتلة-القاذفة السوفيتية، وأن الأولى قادرة على الوصول إلى عمق مصر «ج.ع.م» حتى مرسى مطروح، بينما الطائرات السوفيتية محدودة المدى. طلب طائرة مقاتلة-قاذفة بعيدة المدى، حتى يمكن ردع إسرائيل في العمق، إذا اعتدت علينا مرة أخرى. ووعد الوفد السوفيتي بعرض هذا الطلب ومناقشته في موسكو. وانتهت الجلسة الأولى بطلب من الرئيس باجتماع منفصل بين المارشال «زخاروف» والفريق فوزي لتحديد مطالب القوات المسلحة المصرية العاجلة بالتفصيل، مع مناقشة حجم وتنظيم القوات المسلحة اللازمة لتحقيق الهدف العسكري الذي تحدد سياسيًّا في أول هذه الجلسة، كما أوصى الرئيس هذه اللجنة الفرعية بتحديد زمن وصول هذه الأسلحة والمعدات.

ثالثًا: اجتماع اللجنة الفرعية

عُقدت الجلسة الفرعية بعد ظهر نفس اليوم، واستغرقت أربع ساعات، وحضرها رئيس هيئة أركان حرب، وقادة الأفرع الرئيسية، ورؤساء هيئات القيادة العامة، ومديرو إدارات الأسلحة التخصصية، حيث عرضتُ موقف القوات المسلحة المصرية التفصيلي، وحددت مبادئ للعمل والتطبيق أولًا، وأخذت موافقة المارشال «زخاروف» عليها أولًا. ثم بدأت المناقشات التفصيلية على كل سلاح. وانتهت

هذه الجلسة بكشف كبير جدًّا من الأسلحة والمعدات الحديثة، وأمام كل نوع ميعاد التوريد. وراجع «زخاروف» قدرة القوات المسلحة الجديدة التي طعمت بجندي مثقف جديد لاستيعاب استخدام هذه الأسلحة في أقل وقت ممكن، كما راجع الجدية وقوة الإرادة والتصميم في القادة الجدد في القوات المسلحة. وانتهت هذه الجلسة الحامية بوعد من «زخاروف» بضرورة عرض هذه الطلبات الضخمة على القيادة السياسية في موسكو. وكرر ذكر المعدات والأسلحة والذخائر والعربات، التي وصلت إلى مصر حتى الآن، سواء من الاتحاد السوفيتي أو الدول الاشتراكية الأخرى، كما وعد بالبقاء معنا في مصر حتى ينتهي من مساعدتنا مع المستشارين السوفييت في بناء خط الدفاع الأول غرب القناة، والاطمئنان على فاعليته وقوته ومرونة خطط نيرانه، ودوران عجلة البناء في إنشاء وتكوين القوات المسلحة المصرية الجديدة، التي ارتاح لتنظيمها وقيادتها ومعنوياتها. ثم أكد لي وللقادة الموجودين ضرورة إعطاء الثقة للمستشارين السوفييت، وكان القادة الحاضرون قد حددوا عددهم مبدئيًّا بـ ١,٢٠٠ مستشار، وأن أصدر وثيقة تعامل محددة تبين العلاقة القيادية وأسلوب العمل للمستشارين للموافقة عليها من القيادتين السياسيتين للدولتين، مصر والاتحاد السوفيتي.

قبل عقد الجلسة الثانية بين الوفدين المصري والسوفيتي في اليوم التالي، أخطرت الرئيس عبد الناصر بما تم في الجلسة الفرعية مع المارشال «زخاروف»، وتمت في هذه الجلسة مناقشة الوضع الاقتصادي في مصر بعد الهزيمة، والذي عرضه السيد زكريا محيي الدين. وأمكن تحديد مدى التعاون والدعم الاقتصادي من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى المرتبطة في هذا المجال. وانتهت هذه الجلسة بعد مناقشة أمور سياسية أخرى، وعاد «بودجورني» يوم ٢٤/ ٦/ ١٩٦٧، وترك «زخاروف» والوفد العسكري والمستشارين لمساعدة القوات المسلحة المصرية.

وفي يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٦٧، طلب المارشال «زخاروف» مقابلة الرئيس عبد الناصر ليبلغه موافقة القادة السوفييت على قرارات وتوصيات ووجهات نظر مؤتمر القمة الأول الذي عقد مع «بودجورني». وأكد عزم القادة السوفييت والقوات المسلحة السوفيتية على زيادة علاقة الصداقة والتعاون مع مصر وقواتها المسلحة في هذه

المرحلة ومستقبلًا. كما أبلغ الرئيس عن قرارات القيادة السوفيتية بدعم القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي بطائرات السوخوي الجديدة وطائرات التدريب من ميج ٢١ والدبابات الجديدة، كما ذكر للرئيس خطوات التقدم الجاري اتخاذها في إنشاء خط الدفاع الأول غرب القناة وبداية دوران عجلة البناء والتدريب والتنظيم في القوات المسلحة المصرية، والدور الذي قام به هو والمستشارون العسكريون الموجودون معه.

رابعًا: دور «تيتو»

وقد برز دور خاص للمارشال «تيتو» خلال شهر أغسطس ١٩٦٧، في زيارته لسوريا ومصر، وفي ضغطه على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرئيس «جونسون» بالذات سعيًا وراء حصول العرب على قرار عادل ومنصف من مجلس الأمن، علاوة على ما ذكرته من دعم عسكري من يوجوسلافيا عقب المعركة مباشرة، وبالذات في أسلحة المدفعية المضادة للطائرات. وقبوله مرور طائرات الجسر الجوي السوفيتي عبر أجواء يوجوسلافيا إلى مصر وسوريا.

وهكذا ساهمت جميع الدول العربية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لمصر وقواتها المسلحة في أحرج الأوقات، وكانت في الحقيقة السند القوي في تحقيق الصمود ضد إسرائيل في مرحلة تعتبر أشق المراحل التي مرت في تاريخ مصر المعاصر.

اتجاهات عمل الرئيس

وفي هذه المرحلة أيضًا لم تهدأ أعصاب المصريين جميعًا، وخاصة الرئيس عبد الناصر والقادة السياسيين والعسكريين، إلا بعد أن تم إنشاء وتجهيز وإعداد خط الدفاع الأول غرب القناة وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/ ١٩٦٧، وكان ذلك في نوفمبر ١٩٦٧.

واستمر الرئيس جمال عبد الناصر يقود ويدفع ثلاثة اتجاهات رئيسية، بجهد شخصي خارق بمعدل ١٦-١٨ ساعة عمل يوميًّا، في شؤون القوات المسلحة وصراعها في البناء وقتال العدو في وقت واحد، وفي السياسة الخارجية وفي العمل

الداخلي والشعبي، خاصة في التنمية والاستثمار. وكان هذا الجهد مثلًا تاريخيًّا في المثابرة والقدوة الحسنة لجميع القيادات العسكرية والسياسية والشعبية، مضحيًا بصحته، التي بدأت تتأثر نتيجة لهذا الجهد بالإضافة إلى التأثير النفسي للهزيمة الذي ظل ملازمًا له حتى النهاية.

تعييني وزيرًا للحربية

كان الرئيس عبد الناصر قد وقع اختياره على السيد أمين حامد هويدي ليشغل منصب وزير الحربية بعد هزيمة ١٩٦٧. واستمر في هذا المنصب حتى أواخر عام ١٩٦٧، حيث اكتمل الهيكل التنظيمي الجديد للقوات المسلحة، وتم بناء أول خط دفاعي غرب قناة السويس.

ولما كان السيد أمين هويدي يشغل في نفس الوقت منصب المشرف على إدارة المخابرات العامة، فقد رأى الرئيس عبد الناصر أن يتفرغ السيد أمين هويدي لإدارة المخابرات والتركيز عليها بوصفها إدارة أمنية-استراتيجية على أعلى مستوى.

وصدر قرار بتعييني وزيرًا للحربية اعتبارًا من ٢٠/ ١/ ١٩٦٨، علاوة على وظيفة القائد العام للقوات المسلحة. وأصبح وزير الحربية قائدًا عسكريًّا لأول مرة. واستمر هذا التنظيم إلى وقتنا الحالي، حيث يجمع وزير الحربية بين الصفة السياسية والقيادية، بوصفه قائدًا عامًّا للقوات المسلحة في نفس الوقت.

الفصل الثالث عشر

التخطيط الاستراتيجي العام

بدأت أسس وعناصر التخطيط الاستراتيجي العام للصراع مع إسرائيل، لمرحلة ما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، تظهر بوضوح بعد توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر، التي تلقيتها منه يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧. وأضفت إليها حصيلة لقاء القمة المصري-السوفيتي بقصر القبة في يوليو ١٩٦٧. وبهذا تحدد الهدف السياسي والعسكري للجمهورية العربية المتحدة، وهو «إزالة آثار العدوان». وانبثقت منه استراتيجية العمل العسكري للقوات المسلحة المصرية، وخلاصتها: «تحرير الأرض المحتلة في سيناء بالقوة والوصول بالقوات إلى خط الحدود المصرية-الفلسطينية وتأمينها، ثم استغلال هذا النجاح سياسيًّا لاسترداد حقوق الشعب الفلسطيني. كما حدد الرئيس زمن تحقيق هذا الهدف بثلاث سنوات.

وكان الرئيس عبد الناصر قد أوضح هذه الاستراتيجية العامة ـ السياسية والعسكرية ـ في أول لقاء لمجلس الوزراء الذي ترأسه، وتمت فيه مناقشة ودراسة هذه الاستراتيجية لأول مرة على مستوى قمة الدولة، كما كانت قرارات مؤتمر الخرطوم في أواخر أغسطس ١٩٦٧ تأكيدًا لهذه الاستراتيجية على المستوى القومي. وهكذا بنيت الاستراتيجية العامة لمرحلة ما بعد هزيمة ١٩٦٧، على فكر ودراسة وطنية وقومية جماعية.

ونبع من الاستراتيجية العامة خطة الاستراتيجية السياسية وخطة الاستراتيجية

العسكرية فكرًا وتخطيطًا وتطبيقًا، يشرف عليها ويتابعها الرئيس عبد الناصر شخصيًّا، ويقودها في التطبيق كل من محمود رياض وزير الخارجية وأنا.

التخطيط الاستراتيجي العسكري

أولًا: وضع التخطيط

بعد أن وضح لي هدف القوات المسلحة موضوعًا وزمنًا، قمت بوضع تقدير موقف سريع، استخرجت منه الخطوط الرئيسية لخطة استراتيجية عسكرية تحقق واجبين أساسيين للقوات المسلحة المصرية في وقت واحد.

١ ـ وضع خطة عسكرية لتحرير سيناء بعد ثلاث سنوات، تتطور زمنيًّا قياسًا على مقومات وقدرات قواتنا وقوات العدو كل ستة شهور، وتكون عناصرها أساسًا لتدريب قواتنا المسلحة على واجبات العمليات الحربية المخصصة لها في الخطة.

٢ ـ وضع خطة لإعادة تنظيم وتسليح وتدريب ورفع معنويات وانضباط القوات المسلحة، وإنشاء تشكيلات جديدة في مختلف أفرع القوات المسلحة، استكمالًا لحجم تشكيلاتها الذي تتطلبه خطة تحرير الأرض. مع وضع برنامج زمني تلزم القيادات المنفذة بتحقيقه.

وضعت اعتبارات هامة للجنة التخطيط بهدف اكتساب الثقة ومراعاة الخبرة والمنطق والدقة في العمل أثناء التخطيط، وأهمها تأكيدي على تدخل العدو خلال مرحلة الإنشاء وإعادة التنظيم والتسليح والتدريب بهدف عرقلة وتعطيل عملية إعداد القوات المسلحة، كذلك محاولات العدو في العمل على خفض الروح المعنوية لقواتنا، وفقد الثقة وعواقب الحرب النفسية التي كان العدو قد بدأها في ذلك الوقت.

كلفت الفريق عبد المنعم رياض، رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، ومعه رئيس هيئة العمليات الحربية ومساعدوه، لوضع الخطة العسكرية لتحرير الأرض، وأعطيت له الخطوط الرئيسية التي حررتها عن الاستراتيجية العسكرية، وأكدت أن يكون هذا العمل سريًّا للغاية، ويمكن الاعتماد فيه على كبير المستشارين وقادة الأفرع الرئيسية شخصيًّا في أي موضوعات فنية تخص العمليات الحربية.

وفي نفس الوقت قام الفريق عبد المنعم رياض برئاسة لجنة أخرى مكونة من رئيس هيئة التنظيم والإدارة ورئيس هيئة البحوث العسكرية، لبحث ومناقشة تحديد حجم وعناصر ومقومات وقدرة القوات المسلحة المصرية التي يمكنها تحقيق الهدف العسكري، على أن يكون إنجاز برنامج إنشاء وتكوين هذا الحجم في زمن لا يزيد على ثلاث سنوات.

وتكونت لجان فرعية أخرى على مستوى رؤساء هيئات التدريب والبحوث العسكرية والتفتيش والمتابعة، وعلى مستوى الإدارات التخصصية، مثل: لجنة الأفراد (ضباطًا وجنودًا، عاملين واحتياطيين ومستدعين)، لجنة التسليح، لجنة الشؤون المعنوية، لجنة شؤون الانضباط، ولجان الشؤون الإدارية المختلفة، واللجنة الطبية ولجنة النقل والمواصلات، إلخ.

وظلت هذه اللجان في القيادة العامة للقوات المسلحة تعمل ليل نهار وبثقة، لمدة شهر تقريبًا، وعرض الفريق عبد المنعم رياض الخطة العامة لتحرير الأرض، والتي أطلق عليها «الخطة ٢٠٠». ووافقتُ عليها، على أن نطورها كل ستة شهور. ثم قمت بعرضها على الرئيس جمال عبد الناصر، الذي أوصى بالتمسك بأهدافها وأسسها مع الالتزام بالحد الأدنى لزمن التطبيق العملي لتدريب التشكيلات المقاتلة من أفرع القوات المسلحة، والتي ستقوم بالتنفيذ. ثم توالى التصديق على الخطط الأخرى التي أشرت إليها، وكان تخطيط القيادة العامة الجديدة للقوات المسلحة مثمرًا، وتم في أقل وقت ممكن.

ثانيًا: تدرج القدرات والعمليات

وفي يناير ١٩٦٨ بدأت عجلة التنفيذ تدور في كل أفرع وتشكيلات ووحدات القوات المسلحة في كل مكان. وكانت ملاحقة أجهزة المتابعة في القيادة العامة وفي قيادات القوات البحرية والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي وقيادة التشكيلات الميدانية وقيادات المناطق العسكرية المختلفة تضغط بشدة، لتطبيق البرنامج الزمني للقوات المسلحة في زمنه المحدد في الخطة.

وكانت خطة العمليات العسكرية قد أشارت إلى تدرج عمليات قواتنا على جبهة قناة السويس خلال المرحلة الأولى من إعادة التنظيم والتسليح والتدريب،

وأن تمسك قواتنا أعصابها، وتلتزم بالدفاع السلبي باستخدام الأرض، وأن يكون رد فعلها على العدو محليًّا في المكان الذي يحاول العدو فيه مناوشتها، حتى لا تتسع العمليات العسكرية، ويتمكن العدو من كشف خطة نيرانها وتحديد أماكن مصادر نيران أسلحتنا المعاونة، ثم يتحول الدفاع بالتدريج كلما زادت مقدرة قواتنا في الدفاع إلى أعمال مضادة إيجابية، إلى دفاع نشط، إلى عمليات هجومية بسيطة، إلى عمليات قوية ومنسقة بالنيران في مناطق تؤثر على العدو. وهكذا تتدرج العمليات الدفاعية مع تدرج تنمية قدراتنا الدفاعية وزيادة حجم القوات على الجبهة.

وثبت من الواقع العملي الذي تم خلال السنوات الثلاث بعد معركة يونيو ١٩٦٧، والتي استكملتُ فيها إعداد قواتنا المسلحة، أن قسمت هذه الفترة إلى ثلاث مراحل زمنية هي مرحلة الصمود، ومرحلة المواجهة، ومرحلة التحدي والردع.

١ ـ مرحلة الصمود

شملت هذه المرحلة الفترة من يوليو ١٩٦٧ حتى مارس ١٩٦٨، واتسمت بالضغوط السياسية بهدف قبول حل منفرد مع إسرائيل، وضرورة التفاوض المباشر معها. كما تميزت هذه المرحلة بمسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع مصر. وطبقت إسرائيل أسلوب الحرب النفسية المضادة بهدف خفض الروح المعنوية للقوات المسلحة والشعب المصري، ومحاولة بث روح اليأس وفقد الثقة في الزعامة المصرية. وكان صمود القوات المسلحة المصرية ونجاحها في ثلاث معارك صغيرة في حجمها قد أعاد الثقة، وأبرز عزيمة القتال وقوة الصمود والإرادة لدى المقاتل المصري. وكان إنشاء أول نسق دفاعي غرب القناة وصلابة الجبهة الداخلية وتجاوبها مع الرئيس عبد الناصر، الذي بدأ يدير دفة الحكم بأسلوب جديد، مطبقًا مبادئ العمل والإنتاج والقدوة الحسنة واستقرار الحكم، بما يحقق تحرير الأرض والوقوف ضد أهداف إسرائيل التوسعية التي تؤيدها وتساندها الولايات المتحدة الأمريكية. وكان تأييد الدول العربية جميعًا ودعمها لمصر في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم، واستمرار تدفق الأسلحة والمعدات من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى، سندًا قويًّا للقوات

المسلحة والشعب المصري في تحقيق الصمود أمام العدو، الذي بدأ يشعر أن الضغوط السياسية والمعنوية ضد مصر باءت بالفشل.

٢ ـ مرحلة المواجهة

شملت الفترة من مارس ١٩٦٨ حتى بداية عام ١٩٦٩. واتسمت هذه المرحلة بسرعة دوران عجلة تدريب وإعداد القوات المسلحة واستكمال بناء التشكيلات الجديدة المقاتلة ودفعها إلى منطقة التجميع الرئيسي غرب القناة، وإنشاء قيادتي الجيشين الثاني والثالث الميدانيين، وتحمل مسؤولياتهما في المنطقة الدفاعية، وبدء الانتقال إلى مرحلة الدفاع الإيجابي النشط، والعمل ضد العدو شرق قناة السويس ليلًا ونهارًا بعمليات برية، وهجمات جوية اتخذت طابع الاستنزاف لقوات العدو ومعداته ومنشآته الميدانية. وعلاوة على المكاسب المادية والمعنوية، التي أعادت لقواتنا الثقة بالنفس، فإن مواجهة العدو وقتاله بروح الثأر كانت أحسن فرصة لرفع كفاءة ومقدرة قواتنا على القتال. كما حقق صدام قواتنا مع قوات العدو الحصول على معلومات ميدانية قيمة، وعلم المقاتلون المصريون أسلوب وعادات العدو في القتال، مما عاد على قواتنا بفوائد كثيرة في عمليات المرحلة التالية. واتسمت هذه المرحلة أيضًا باضطرار العدو إلى زيادة حجم قواته في سيناء، وزيادة التحصينات الدفاعية، واتساع المواجهة جنوبًا كي تشمل خليج السويس، مما زاد من أعباء العدو، الذي اعتبر نفسه أنه في حالة حرب طويلة المدى. وأجبرنا العدو على استمرار تعبئته لقواته حتى بدأ يشعر بالاستنزاف الحقيقي لقواته وموارده، الأمر الذي عاد على إنتاجه القومي بخسائر مادية واضحة.

وكان قرار الرئيس عبد الناصر في أواخر ١٩٦٩ بضرورة تصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل على جميع الجبهات معتمدًا على قدرة وكفاءة القوات المسلحة، التي تطورت وزاد تسليحها، بالإضافة إلى التطورات الجوهرية التي حدثت في المنطقة العربية (ثورتا السودان وليبيا)، الأمر الذي أكسب الجبهة المصرية تأييدًا وعمقًا. وكان هذا القرار ضغطًا سياسيًّا وعسكريًّا، بعدما تبين من خلال دورة هيئة الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انحازت بشدة نحو إسرائيل وسياستها في المنطقة، وأعلنت دعمها بـ٥٠ طائرة جديدة.

بادر الرئيس عبد الناصر بالتحدث إلى مجلس الأمة في جلسة مغلقة، شرح فيها موقف إسرائيل ودور الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن المجلس بعدها فشل محاولات الحل السلمي وأن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل مسؤولية مساندتها لإسرائيل ودعمها ودفع المنطقة العربية إلى حرب طويلة سوف تفقد فيها الولايات المتحدة الأمريكية تعاطف العرب علاوة على تهديد مصالحها في المنطقة.

وكان هذا الضغط السياسي والمعنوي مع تصاعد العمليات العسكرية الناجحة سببًا في بدء تحرك الإدارة الأمريكية إلى اتجاهات التسوية.

٣ ـ مرحلة التحدي والردع

شملت الفترة من أبريل ١٩٦٩ حتى يوليو ١٩٧٠. واتسمت هذه المرحلة بتحدي العدو والقيام بمبادرات عمليات حربية من قواتنا ضد قوات العدو في العمق التعبوي داخل سيناء بريًّا وجويًّا وبحريًّا. ووصلت عمليات قواتنا إلى العريش شمال سيناء وإلى «إيلات» على خليج العقبة، الأمر الذي جعله (العدو) ينشر قواته ويزيد من عددها في مناطق بعيدة. واضطر العدو في هذه المرحلة إلى إشراك قواته الجوية في العمليات في عمق مصر وعلى خطوط المواجهة، وكان هذا آخر سلاح يلجأ إليه. بذل العدو جهدًا كبيرًا في قصف قواتنا على الجبهة بأطنان من القنابل بهدف إسكاتها وشل حركتها وحرصه على الاحتفاظ بالمبادرة. ولكن ردع قواتنا، وخاصة قوات الدفاع الجوي التي بدأت في إنشاء وتكوين حائط الصواريخ سام غرب القناة، وتواجد الطيارين السوفييت وعناصر الدفاع الجوي من الصواريخ في عمق مصر، منعت العدو من استخدام قواته الجوية ضد العمق المصري.

كان لأخذ قواتنا المسلحة زمام المبادرة في العمل ضد قوات العدو تأثير واضح على معنويات قواته، فانقلب أسلوب قتاله إلى الدفاع، وتحولت عملياته العسكرية إلى ردود فعل لعمليات قواتنا المسلحة، كما أصبح الوجود السوفيتي العسكري بالطيارين والصواريخ بمثابة ردع عسكري وسياسي لإسرائيل.

وانتهت هذه المرحلة بخوض قوات الدفاع الجوي (كتائب صواريخ سام ٣، سام

٦ والرشاشات الرباعية ٢٣ مم الموجهة) في معارك جوية تساقطت فيها الطائرات الإسرائيلية من طرازي سكاي هوك والفانتوم بأعداد كبيرة، جعلت الولايات المتحدة وإسرائيل تصفها بفترة تآكل القوات الجوية الإسرائيلية. وإزاء هذا الضغط العسكري من جانب قواتنا، تحول أسلوب قتال العدو في سيناء إلى دفاع تقليدي، كما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تشعر أن الحلول السلمية للتسوية الشاملة أجدى من تصاعد واستمرار القتال في المنطقة.

التخطيط العربي من أجل المعركة

منذ البداية كان اتجاه الرئيس عبد الناصر أن يجمع قدرات العرب جميعًا للمعركة القادمة مع إسرائيل، حتى تكون معركة عربية شاملة، ولا تقتصر على مصر أو على دول المواجهة فقط. وكانت باكورة هذا الاتجاه ما ظهر في مؤتمر الخرطوم في أواخر أغسطس ١٩٦٧ من توحيد في التوجه وإصدار قرارات سياسية موحدة جسدت فكرة التضامن العربي من أجل الصمود والاستعداد لمواجهة إسرائيل. كما أزيلت اتجاهات الفرقة الإقليمية التي قسمت الدول العربية إلى دول رجعية وأخرى تقدمية. وبدأ الرئيس عبد الناصر، بعد أن اطمأن إلى مساندة الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية في الدعم العسكري لتمكين القوات المسلحة المصرية من الصمود أمام العدو ومنعه من استغلال نجاحه في يونيو ١٩٦٧، بدأ يدعو الدول العربية للمشاركة بقدر استطاعتها لحشد قدراتها من أجل المعركة، إما بقوات ميدانية أو بدعم مالي يخصص للإعداد للمعركة. فكانت تحركاتي إلى الجزائر والسودان والمغرب والعراق والأردن تهدف إلى تعزيز فكرة التضامن العسكري بإشراك قوات هذه الدول في الحشد للمعركة. وكان التعزيز بلواء مشاة جزائري كامل بوحداته المعاونة، والتي دعمت بكتيبتي مدفعية ميدان ١٥٥ مم من الطراز الفرنسي، وكتائب مشاة من السودان والكويت باكورة هذا الحشد.

أولًا: اتفاقية التنسيق مع سوريا

وجاءت الخطوة التالية في تنسيق العمل السياسي والعسكري العربي بإنشاء قيادة سياسية للمعركة، مع سوريا، في ٩ أغسطس ١٩٦٩. ونصت الاتفاقية على:

- أن يتم تشكيل القيادة من رئيس مصر ورئيس سوريا ووزيري الدفاع ووزيري الخارجية.
- تقوم هذه القيادة بتعيين قائد عسكري يكون مسؤولًا عن التخطيط العسكري للمعركة مع إعطاء أولوية للقوات الجوية والدفاع الجوي في التخطيط والإعداد.
- لا تتعارض هذه الاتفاقية مع أي اتفاقيات أخرى يمكن التوصل إليها على مستوى الجبهة الشرقية أو على المستوى العربي.

رغم أن الرئيس عبد الناصر قد طلب من الرئيس السوري الإبقاء على سرية هذه الاتفاقية وعدم إعلانها لعدم إثارة انتباه إسرائيل وقتئذ، إلا أنه كان يهدف في نفس الوقت إلى انتشار فكرتها بين الدول العربية الأخرى للانضمام إليها حتى تشمل القيادة السياسية للمعركة جميع ملوك ورؤساء الدول العربية. وقام رئيسا مصر وسوريا بتعييني قائدًا عامًّا لجيوش الدولتين. وبدأت زيارتي للقوات المسلحة السورية تأخذ طابع التنسيق الابتدائي في التخطيط الثنائي للمعركة على أساس جبهتين في قناة السويس والجولان، وكان تشجيع تنشيط العمل الفدائي من الفلسطينيين في الجبهة الأردنية وتعاون الملك حسين في هذا الشأن، مكملًا لتوحيد جهود دول المواجهة.

ثانيًا: التمهيد لخطة عمل موحدة

وشهد عام ١٩٦٩ تغيرات جوهرية في المنطقة العربية، فقام الجيش في السودان بثورة تزعمها جعفر نميري في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩، ثم تبعتها ثورة أخرى في ليبيا في ١/ ٩/ ١٩٦٩ بقيادة معمر القذافي. وقد بادرت الثورتان بتأييد مصر ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تسيطر على أجواء شرق البحر الأبيض المتوسط من قاعدة «هويلس» الجوية في ليبيا، وكان أول عمل قام به معمر القذافي هو مطالبة أمريكا بإنهاء وجودها العسكري في هذه القاعدة.

وفي ١/ ٩/ ١٩٦٩ تم أول اجتماع قمة مصغر على مستوى دول المواجهة من الرئيس عبد الناصر والملك حسين والرئيس السوري الأتـاسي ونائب الرئيس العراقي مهدي عماش، بهدف تنظيم الجبهة الشرقية ودعمها واستكمال مسرح عملياتها.

وفي نوفمبر ١٩٦٩ تم توقيع اتفاقية القاهرة في مكتبي بمقر القيادة العامة بين العماد إميل البستاني قائد الجيش اللبناني وبين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف تنظيم العلاقات بين المقاومة الفلسطينية والحكومة اللبنانية في جنوب لبنان، بحضور محمود رياض وزير الخارجية ممثلًا عن مصر.

وفي ١٠/ ١١/ ١٩٦٩ اجتمع مجلس الدفاع العربي في القاهرة بهدف الاتفاق على خطة عمل موحدة لمواجهة إسرائيل والتمهيد لاجتماع قمة عربي يوم ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٩ في الرباط. وكنت بوصفي قائدًا عامًّا لجيوش الدول العربية قد أعددت تقريرًا شاملًا وخطة عمل تنظيمية تبين الحد الأدنى للقوات الميدانية المطلوبة من جميع الدول العربية على أساس جبهتين: الأولى، شرقية تضم قوات من جميع الدول العربية شرق البحر الأحمر وقناة السويس، وغربية تضم قوات جميع الدول غرب هذا الخط. وكانت قرارات مجلس الدفاع العربي تمثل مدى شعور الدول العربية بالدور العدائي الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد العرب وأن الحل السلمي قد فشل، ووصل إلى طريق مسدود نتيجة تعنت إسرائيل.

ثالثًا: نتائج قمة الرباط

وكان مدخل مناقشات مؤتمر القمة العربي في الرباط يوم ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٩ هو الدعم العربي الشامل للمعركة سواء بالمال أو السلاح أو القوات. وعرضت خطة العمل الموحدة على المؤتمر كأساس يبين الحد الأدنى المطلوب من القوات الميدانية منظمة على جبهتين كما أسلفت. وتقدمت وفود عديدة بمقترحات مختلفة وطالت المناقشات. ومع أن جميع الوفود العربية في المؤتمر أبدت استعدادها لبذل كل جهد من أجل المعركة الشاملة مع إسرائيل إلا أن المؤتمر عجز عن التوفيق بين المقترحات العديدة والمختلفة. وبخروج الرئيس عبد الناصر من المؤتمر، انفض دون أن تصدر عنه أية قرارات.

وكان فشل مؤتمر الرباط قد قضى على فكرة توحيد كل الجيوش العربية من أجل المعركة، وبقيت فكرة تنسيق العمل بين الجبهتين الشرقية والغربية قائمة. ولما قمت بتفقد قوات الجبهة الشرقية بعد زيارة عواصم هذه القوات (بغداد ودمشق

وعمان)، لمست النقص الكبير في القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي وعدم تجهيز وإعداد مسرح العمليات، وخاصة عدم توفر المطارات والقواعد الجوية. كما شعرت بعدم وجود التفاهم والتعاون بين قوات الدول الثلاث لتباين السياسات ونظم التسليح وأسلوب العمل، ولا يجمع بينها إلا الاشتراك في مسرح واحد هو الجبهة الشرقية.

رابعًا: ميثاق طرابلس والتنسيق بين دول المواجهة

عاد الرئيس من مؤتمر الرباط إلى طرابلس يوم ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٩، وكانت هذه أول زيارة له إلى ليبيا بعد الثورة. وتم اجتماع عربي مصغر ضم رؤساء مصر والسودان وليبيا ممثلين لثلاث ثورات تحررية، وتم توقيع ميثاق طرابلس مع الرؤساء الثلاثة، وكان توحيد الفكر والعمل العربي الموحد ولو جزئيًّا تغطية سريعة لفشل مؤتمر الرباط. ثم دعا معمر القذافي إلى مؤتمر دول مواجهة موسع في طرابلس ومشاركة ليبيا في احتفالات تحويل قاعدة «هويلس» إلى قاعدة عقبة بن نافع من ٢١/ ٦/ ١٩٧٠ حتى ٢٣/ ٦/ ١٩٧٠. واجتمعت في ليبيا القيادات السياسية والعسكرية لمصر وسوريا والأردن والعراق والسودان وليبيا والجزائر لوضع التخطيط الاستراتيجي الموحد للجبهتين الشرقية والغربية ضد إسرائيل. واستكمل الموجودون زيارة المدن الليبية. وفي بنغازي التقى رؤساء مصر وسوريا وليبيا وطلب معمر القذافي قيام وحدة كاملة تضم الدول الثلاث. ولكن الرئيس عبد الناصر وافق على دراسة إقامة اتحاد فيدرالي فقط. وفي تقديري أن جهود دعم المعركة التي بدأها الرئيس عبد الناصر منذ ثلاث سنوات، اقتصرت على مصر وسوريا وليبيا. ومعنى ذلك أن الجهد الرئيسي للمعركة القادمة مع إسرائيل سيقع على مصر، وأن الجبهة السورية ستكون جبهة معاونة.

وكانت قواتنا المسلحة، بمساعدة الدعم السوفيتي الذي وصل إلى مصر في مارس ويوليو ١٩٧٠، قد استكملت استعداداتها لمعركة تحرير الأرض، فقمت بتركيز مجهودي من ناحية التخطيط للمعركة على مشاركة سوريا. فقمت بتفقد القوات السورية على جبهة الجولان، وعرض وزير الدفاع خطط عملياته عليَّ في اجتماع ضم نائب وزير الدفاع السوري ورئيس الأركان ورئيس عملياته وقائد

القوات الجوية والدفاع الجوي، وكان برفقتي اللواء محمد عبد الغني الجمسي قائد مجموعة الاتصال للعمليات بين القيادة العامة وقيادة الجبهة السورية. ووافقت على الاتجاهات الرئيسية لخطة عمليات القوات المسلحة السورية لتحرير الجولان، وطلبت موافاتي بخريطة القرار للتصديق عليها في القاهرة.

استعداد القوات المسلحة المصرية والسورية للمعركة

أولًا: تطوير الخطة ٢٠٠

أخذ التخطيط الاستراتيجي للخطة ٢٠٠ يتطور كل ستة شهور كما ذكرت سابقًا. وفي كل مرة يزداد حجم التشكيلات المقاتلة، وترتفع قدرة قواتنا المسلحة. وشمل التخطيط الاستراتيجي الشعب والدولة (مسرح العمليات)، والاقتصاد، وإنشاء منظمات الدفاع الشعبي، ووقاية الأهداف الحيوية، وارتفاع قدرة المواصلات الداخلية والطرق، مما أظهر القدرة الدفاعية عن الجمهورية العربية المتحدة. وفي نفس الوقت انبثقت من الخطة ٢٠٠ خطط مرحلية وخطط نوعية، أخذت أسماء كودية، وزعت عناصرها على أفرع القوات المسلحة والجيوش الميدانية. وتم تطبيق هذه العناصر في شكل مشروعات عمليات مشتركة شاهدتها بنفسي، ومعي جميع قادة القوات المسلحة وجميع المستشارين السوفييت. وكان الاهتمام في هذه المشروعات العملية في هذه المرحلة مركزًا على أسلوب عبور قناة السويس بأكبر تجميع ميداني شهدته المنطقة العربية. وانتهت هذه المرحلة بوضع التفصيلات الدقيقة وتوفير معدات العبور وتدريب هذا الجمع الكبير من التشكيلات عليها تطبيقًا للخطة جرانيت التي كانت تحقق المرحلة الأولى من الخطة ٢٠٠ الشاملة.

ثانيًا: مشروع «روجرز» لوقف إطلاق النيران

وكان مشروع «روجرز» لوقف إطلاق النيران المؤقت قد وصل إلى وزارة الخارجية المصرية بعد تعديله بما يحقق رغبات مصر في ٢٠/ ٦/ ١٩٧٠.

وكان الرئيس عبد الناصر والوفد المصري في زيارة ليبيا ٢٣/ ٦/ ١٩٧٠ - ٢٦/ ٦/ ١٩٧٠، فأعطى تعليماته إلى محمود رياض بدراسته، كما كلف خمسة أشخاص آخرين لأخذ رأي أجهزتهم بعد الدراسة، وهم شعراوي جمعة عن تنظيم

الاتحاد الاشتراكي، وأمين هويدي عن المخابرات العامة، وسامي شرف عن المكتب الفني والمعلومات في رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى المناقشة التي تمت معي بالنسبة للقوات المسلحة والمناقشة والدراسة التي تمت مع اللجنة التنفيذية العليا ـ وكانت كل دراسة تتم منفصلة عن الأخرى ـ بالإضافة إلى الدراسة والمناقشة والخطوات الإجرائية التي تمت في موسكو بين محمود رياض و«جروميكو» أثناء زيارة الرئيس عبد الناصر والوفد المصري لها في يوليو ١٩٧٠.

وكانت بنود وقف إطلاق النيران المحدود تنص على:

١ ـ يتوقف الطرفان عن إطلاق النيران في الأرض وفي الجو عبر خطة وقف إطلاق النيران ولمدة محدودة ثلاثة أشهر على الأقل.

٢ ـ يمتنع الطرفان عن تغيير الوضع العسكري في داخل المنطقة التي تمتد لمسافة ٥٠ كيلومترًا شرق وغرب القناة، ولا يحق للطرفين إدخال أو إنشاء أية مواقع عسكرية في هذه المناطق. ويقتصر أي نشاط على صيانة المواقع الموجودة وتغييرها وإمداد القوات الموجودة في هذه المناطق.

وعندما ناقشني الرئيس عبد الناصر في موضوع وقف إطلاق النيران المؤقت من وجهة نظر القوات المسلحة، ذكرت له مزايا وعيوب تطبيق هذا المشروع. وكانت الميزة الظاهرة هي تمكين القوات المسلحة من استكمال مواقع الصواريخ التبادلية والاحتياطية والهيكلية المطلوب إنشاؤها في منطقة غرب القناة لإعطائها المرونة والوقاية في خطة عملياتها في هذه المنطقة، كذلك في إمكانية زحزحة مواقع حائط الصواريخ كله إلى الشاطئ الغربي لقناة السويس. وأشار الرئيس إزاء هذه النقطة الأخيرة إلى القيود الموجودة في نصوص المشروع. وكانت أهم نقطة في عيوب المشروع هي خفض الروح القتالية لأفراد القوات المسلحة نتيجة إيقاف العمليات العسكرية، والتي كانت قد وصلت إلى ذروتها لصالح قواتنا في شهري يونيو ويوليو ١٩٧٠. وانتهت مناقشتي مع الرئيس بقبولي مشروع وقف إطلاق النيران لمدة ٩٠ يومًا نكون قد استكملنا خلالها بناء المواقع الاحتياطية والتبادلية والهيكلية بتجميع الصواريخ، ثم تستعد القوات المسلحة لبدء المعركة عقب انتهاء فترة السكون الأولى.

ثالثًا: نقل حائط الصواريخ إلى شاطئ القناة

وكانت مناقشة هذا الموضوع مع الرئيس هي بداية تفكيري في كيفية زحزحة حائط الصواريخ إلى شاطئ القناة قبل وقف إطلاق النيران مباشرة، وهنا عزمت على إتمام هذا العمل في الليلة السابقة لوقف إطلاق النيران، وكان عزمي هذا معتمدًا على قدرة وإمكانية رجال الدفاع الجوي في تحقيق مثل هذا التحرك لما لديهم من خبرة عملية سابقة في دفع كمائن الصواريخ إلى الشاطئ بعد الغروب والعودة بها في فجر اليوم التالي.

وعند معرفتي بتاريخ وقف إطلاق النيران بعد يوم ٦/ ٨/ ١٩٧٠، والذي تحدد ليكون الساعة الواحدة صباح يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠، أمرت قائد الدفاع الجوي بعد ظهر يوم ٧/ ٨/ ١٩٧٠ بتحريك صواريخ النسق الأول كله للتجميع الرئيسي إلى شاطئ القناة بدون تحصينات، كما كنا نعمل في عمليات الكمائن. وكانت هذه الدفعة تشمل حوالي أربع عشرة كتيبة دفعت بعد غروب ليلة ٧/ ٨/ ١٩٧٠، وكانت في محلاتها المخططة قبل الساعة الواحدة صباح يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠. ونجحت المعجزة، وتم بناء تحصينات لها لأغراض الوقاية واستكمال بقية المواقع الاحتياطية والتبادلية والهيكلية داخل التجميع الرئيسي للصواريخ، وتحققت المرونة والوقاية في نفس الوقت لأكبر تجميع صواريخ شهده العالم في منطقة جغرافية محدودة.

رابعًا: موقف الطرفين عند وقف إطلاق النيران

وبوقف إطلاق النيران يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠، كانت القوات المسلحة المصرية قد وصلت إلى قدرة وإمكانيات عسكرية ومعنويات عالية بفضل المعارك المستمرة والصدام والمواجهة مع العدو التي استمرت طوال ثلاث سنوات، وبالتدريب الشاق المتواصل في نفس الوقت. كما تم اختبار جميع التشكيلات الميدانية في جميع أفرع القوات المسلحة على واجبات عملياتها في خطة تحرير الأرض، وتم التنسيق والتعاون بينها أيضًا.

وكان قبول إسرائيل لوقف إطلاق النيران، يعني قبولها لجوهر وماهية نصوص اتفاقية «روجرز» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية:

١ ـ قبول إسرائيل مبدأ الانسحاب من الأراضي التي اغتصبتها بالقوة في يونيو ١٩٦٧.

٢ ـ قبول إسرائيل المفاوضة غير المباشرة مع الأطراف مصر والأردن تحت إشراف السفير «يارنج» مندوب هيئة الأمم المتحدة.

٣ ـ أن لا حل منفردًا مع مصر.

وكانت إسرائيل قد امتنعت عن تنفيذ القرار ٢٤٢/ ١٩٦٧ عقب صدوره، واشترطت التفاوض مع مصر مباشرة للوصول إلى حل منفرد معها، يعني استسلامها.

أما من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تقدمت بالمشروع لقناعتها بقدرة مصر على تحرير أراضيها بالقوة إذا استمر التصاعد في عمليات حرب الاستنزاف كما قدرت، وحرصت على تأمين مصالحها الحيوية في المنطقة من خطر التهديد الناشئ من تصاعد العمليات العسكرية في المنطقة.

خامسًا: الاستعداد لبدء معركة التحرير

في أواخر أغسطس ١٩٧٠ دعا الرئيس عبد الناصر إلى اجتماع مصغر حضره ممثلان عن مجلس الدفاع الوطني هما محمود رياض وأنا لعرض الموقف السياسي والعسكري بعد وقف إطلاق النيران المؤقت. وبعد مناقشة الموقف، أقر وزير الخارجية أن الموقف السياسي الخارجي لن يكون أفضل من الموقف الحالي، كما أنني أبديت استعداد القوات المسلحة لبدء معركة التحرير فور انتهاء فترة وقف إطلاق النيران. وأنهى الرئيس الاجتماع بعد أن حدد لي استعداده للتصديق على خطط العمليات الحربية الشاملة والمرحلية لتحرير الأرض، وذلك في مرسى مطروح في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر عام ١٩٧٠.

سافرت مع الرئيس بالقطار إلى مرسى مطروح، ومعي ١٤ خريطة قرار تشمل قرارات الخطة ٢٠٠ الشاملة، الخطة جرانيت المرحلية، خطط الجيشين الثاني والثالث، خطط القوات الجوية ـ البحرية ـ الدفاع الجوي، خطط للمدفعية والمواصلات والإمداد والتموين، وغيرها من الخطط النوعية، كما ضمت خطة القوات المسلحة السورية لتحرير الجولان موقعًا عليها من وزير الدفاع السوري.

أما الخطط المصرية فكان موقعًا عليها من قادة الجيوش الميدانية وقادة الأفرع

الرئيسية للقوات المسلحة، كما وقعت عليها بنفسي، ووضعت اسم القائد الأعلى للقوات المسلحة على جميع خرائط القرارات تمهيدًا لتوقيع الرئيس، وأخذتها معي في حقيبة مغلقة إلى مرسى مطروح.

وكان الرئيس قد أعلن عن عزمه على السفر إلى مرسى مطروح للراحة والاستجمام، واصطحب معه زوجته ونجله عبد الحكيم. وبعد وصولنا إلى مرسى مطروح بيوم، فوجئت بحضور الرئيس معمر القذافي، ومعه اثنان من زملائه، وانشغل الرئيس معهم دون أن أتمكن من الانفراد به خلال الأيام الأربعة التي قضيتها معه هناك. ثم فاجأتنا أحداث الأردن، وتصاعد الموقف في عمان بين الملك حسين والفلسطينيين، فأخطرني الرئيس بتصديقه الشفوي، وأن أركز على تنفيذ الخطة جرانيت أولًا بعد انقضاء الفترة الأولى لوقف إطلاق النيران مباشرة، وكانت النهاية المحددة لهذه الفترة هي ٧/ ١١/ ١٩٧٠.

وكانت وفاة القائد الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠ حدثًا ذا آثار استراتيجية خطيرة، حالت دون استمرار التخطيط الزمني المقرر لبدء معركة التحرير.

الفصل الرابع عشر

الصراع العسكري

سيطرة العدو على سيناء

مساء يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧ أبلغ الرئيس عبد الناصر وزير الخارجية محمود رياض قبول مصر وقف العمليات الحربية، إذ لم يعد في إمكان القوات المسلحة مواصلة القتال، ووصل هذا البلاغ إلى مندوبنا في هيئة الأمم المتحدة في نفس الليلة، وتم من صباح اليوم التالي احتلال إسرائيل لسيناء والضفة الغربية لنهر الأردن. وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن بوقف العمليات في المنطقة، فإن إسرائيل استمرت في عملياتها ضد سوريا، واحتلت مدينة القنيطرة، كما ضربت ميناء الأدبية جنوب مدينة السويس. (مرفق ٤).

بدأت قوات إسرائيل احتلال شبه جزيرة سيناء (٦١,٠٠٠ كم٢ ـ ١٥٠,٠٠٠ نسمة) عدا الجزء الصغير الذي يضم بحيرة الطينة شرق وجنوب مدينة بورفؤاد شمال رأس العش شرقي قناة السويس، وأخذت تنشر وتوزع قواتها على الأجزاء الحيوية من سيناء، التي تزيد مساحتها على ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل نفسها. وبدأت السيطرة العسكرية من قيادة المنطقة الجنوبية العسكرية لإسرائيل، ومقرها بئر سبع، والتي فتحت لها مراكز قيادات متعددة على المحاور التعبوية الجديدة. فكان المحور الرئيسي بئر سبع ـ العوجة ـ جبل لبنى ـ علامة الكيلو ١٩١ ـ أم خشيب ـ قناة السويس، طوله ٢٧٠ كيلومترًا، حيث تمركزت قيادة أمامية للقوات التي تمركزت شرق قناة السويس على مواجهة ١٧٠ كم في أم خشيب. والمحور الثاني كان بئر

سبع ـ القسيمة ـ الكونتلا ـ رأس النقب ـ ذهب ـ شرم الشيخ ـ الطور، طوله ٥٠٠ كم تقريبًا، ومركز قيادته الأمامية (برية وجوية وبحرية) في شرم الشيخ.

وأصبحت المناطق الحيوية للقوات الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء هي: منطقة شرق قناة السويس، منطقة وسط سيناء حيث تمركز الاحتياطي لجبهة القناة (جفجافة ـ المليز ـ تمادا)، منطقة شرم الشيخ والساحل الغربي لخليج العقبة، منطقة «إيلات» (الميناء ومنطقة مخازن الوقود)، منطقة الساحل الشرقي لخليج السويس (من سدر حتى الطور).

وامتصت كل هذه المناطق الحيوية وخطوط مواصلاتها الطويلة قوات كبيرة من العدو لإتمام السيطرة، كما أصبحت إعاشة هذه القوات اليومية والاحتياجات الإدارية والفنية والمواصلات الأرضية والمياه موضع إزعاج مستمر للقيادة الإسرائيلية. كما أصبحت مرونة تحرك الاحتياطي التعبوي لإسناد القوات الإسرائيلية المتباعدة على المحاور التي ذكرتها مقيدًا بالطرق المرصوفة القليلة، والتي تعترضها المرتفعات الكثيرة في جنوب شبه الجزيرة والمضايق الخمسة (المزار، الخاتمية، الجدي، متلا، سدر) في النصف الشمالي من شبه جزيرة سيناء.

ولعدم توفر المياه اضطر العدو إلى إنشاء خطوط طويلة جدًّا من مواسير المياه من مصدرها في العريش على الساحل الشمالي، ثم بطول قناة السويس حتى عيون موسى بالقرب من مدينة بورتوفيق، مع تركيب محطات لضخ المياه في نقط كثيرة على طول هذا الخط، ثم اضطر كذلك إلى إمداد المياه بواسطة السفن الصغيرة من ميناء إيلات بطول خليج العقبة إلى رأس محمد في الطرف الجنوبي لشبه جزيرة سيناء، ثم شمالًا عبر خليج السويس حتى رأس سدر لإمداد جنوده بالمياه المعبأة في خزانات احتياطية للاستهلاك المحلي. كما اضطر إلى إنشاء طريق بمحاذاة الشاطئ الشرقي لقناة السويس سماه طريق الإمدادات والتموين كي يسهل توصيل الإعاشة اليومية للقوات المتمركزة شرق قناة السويس وبطولها، كما زاد من إنشاء مناطق الشؤون الإدارية ونقط الذخيرة ونقط المياه في عمق المحاور كلها لإمكان استمرار تدفق الإمدادات والتموين اليومي لقواته الموزعة على كل محاور شبه جزيرة سيناء.

واضطر العدو، للسيطرة والاحتفاظ بشبه جزيرة سيناء، إلى تمركز أكثر من ٥٠,٠٠٠ جندي وضابط في المواجهات المختلفة أو الاحتياطي المحلي أو الاحتياطي التعبوي أو أفراد الشؤون الإدارية والمواصلات الداخلية أو التخزين أو الورش والإصلاحات الميدانية المتقدمة. وباستمرار هذه السيطرة اضطرت إسرائيل إلى تغيير هذه الوحدات كل ثلاثة شهور، وبدأت بوضع جنود احتياطيين، معظمهم من اليهود الشرقيين، قدرتهم العسكرية محدودة، حتى لا ترهق القوات العاملة المدربة في طول بقائها في هذه المواجهات البعيدة عن مركز القيادة في بئر سبع. كما كان استمرار بقاء هذه القوات في سيناء مؤثرًا في عجلة الإنتاج والتنمية التي تعتمد عليها إسرائيل في دوام بقائها. ومن هنا كان حرص إسرائيل الدائم على اختصار زمن الحروب خوفًا من امتداد فترة التعبئة العامة، حيث إن غالبية البالغين من أفرادها مسجلون ضمن الاحتياطي العام.

وإزاء الضغط العسكري الذي بدأ من جانب القوات المصرية على الوحدات التي تمركزت شرق قناة السويس، وأعمال قصف المدفعية ونسف المنشآت الإدارية ومخازن المياه في سيناء بواسطة الدوريات المقاتلة، اهتزت الروح المعنوية للجنود الإسرائيليين، واضطر «موشى ديان»، وزير الدفاع، إلى زيارة الجنود على الجبهة المصرية يوم ١٥/ ٧/ ١٩٦٧ لتهدئة مشاعرهم، وأشاد بانتصارات القوات المسلحة الإسرائيلية في يونيو ١٩٦٧، وكان رد الجنود الإسرائيليين أن هذا الانتصار مثل العملة الورقية ليس لها رصيد مضمون.

هكذا كان شكل وطريقة سيطرة إسرائيل على سيناء مصداقًا للمثل العسكري الذي يقول: «إن احتلال الأرض شيء ولكن الاحتفاظ بها شيء آخر». وكان «موشى ديان» أثناء معركة يونيو ١٩٦٧ قد اقترح على لجنة الدفاع أن ينتهي غزو سيناء عند خط المضايق، ولكن لجنة الدفاع لم توافقه على رأيه. وكان غرض «ديان» من اقتراحه هذا هو تقليل حجم القوات المطلوبة للتمسك والسيطرة على هذا الخط، بالإضافة إلى أنه مانع طبيعي له مميزات أكثر من خط قناة السويس.

واعتمدت إسرائيل على قواتها الجوية والقوات المحمولة جوًّا ووحدات المظلات كاحتياطي سريع الحركة لاستكمال النقص في القوات وفي قوة النيران،

فأبقت هذا الاحتياطي على درجة عالية من الاستعداد لإسناد قوات أي محور بسرعة في حالة الضرورة. فمركزت ثلاثة أسراب من الطائرات المقاتلة-القاذفة في ثلاثة مطارات أمامية بصفة دائمة، هي شرم الشيخ وتمادا والمليز، ووضعت وحدات المظلات والوحدات المنقولة جوًّا وطائرات الهليكوبتر في مطاري جنوب النقب وشماله.

واعتمدت إسرائيل على اللنشات البحرية المسلحة بالمدفعية للقيام بالدوريات البحرية في البحر الأبيض المتوسط شمال سيناء، وقاعدتها أسدود، ودوريات خليج السويس وقاعدتها «إيلات» ورأس نصراني.

جبهة قناة السويس

لولا وجود الساتر الرملي على الشاطئ الشرقي لقناة السويس لما تمكن الإسرائيليون من التمركز على هذا الشاطئ ـ والساتر الرملي هو عادم حفر قناة السويس ارتفاعه من ١٢ إلى ٢٠ مترًا وعرضه من القمة ٢-٣ أمتار، وهو في الجزء الجنوبي لقناة السويس مرتفع أكثر من النصف الشمالي للقناة. وطبيعة الأرض شرق هذا الساتر صحراء مكشوفة وواطئة، وتأخذ في الارتفاع التدريجي المريح شرقًا حتى ٢٠-٥٠ كم، حيث تبدأ السفوح الأمامية الغربية لمضايق سيناء المعروفة. وهكذا أصبح تمركز القوات الإسرائيلية الأمامية مرتكزًا على الساتر الرملي شرق قناة السويس، ومكونًا لخط دفاعي ضيق جدًّا، وليس لمناطق دفاعية ذات عمق. وضعت إسرائيل على الساتر نقطًا أمامية من فصائل تضم كل منها ٣٠ فردًا تقريبًا بفواصل من ٤ إلى ٧ كم، وذلك على طول قناة السويس البالغ ١٧٠ كم عدا المناطق شرق البحيرات المرة. وكونت هذه المجموعات وحدات أمن أمامية ووحدات استطلاع أرضية ونقط مراقبة أرضية وجوية. وبدأت هذه الوحدات تضع الأسلاك الشائكة والألغام والموانع الأخرى على الساتر الرملي، كما جعلت نيران الأسلحة الصغيرة على الساتر بالتعاون مع النقط المجاورة كي تكون نيرانًا سطحية متقاطعة على سطح مياه القناة البالغ عرضها ٢٠٠ متر.

لتعميق هذا الخط الوقائي، قامت إسرائيل بمركزة وحدات أكبر مكونة من

سرايا وكتائب على المحاور الرئيسية الثلاثة شرق قناة السويس فقط، وهي من الشمال إلى الجنوب: القنطرة شرق حتى جلبانة، الإسماعيلية شرق حتى مدخل مضيق الخاتمية، الشط حتى مدخل ممري متلا والجدي. كل هذه القوات كونت في مجموعها لواءين من المشاة وكتيبتي دبابات، و٣ كتائب مدفعية هاون ثقيل.

أما الاحتياطي لهذه القوات فتكون من لواء ميكانيكي ولواء دبابات، وتمركز في وسط سيناء. وكانت قيادة قوات جبهة قناة السويس في أم خشيب، وهي أعلى مرتفع على السفوح الغربية للمضايق وفي منتصفها.

وخصصت إسرائيل الطريق الساحلي شمال سيناء، من رمانة إلى العريش، لإنشاء معسكرات في نقاط متعددة لاستقبال وتجميع الجنود وتوزيعها، كذلك معسكرات للراحة والترفيه، علاوة على مناطق لشؤون إدارية كثيرة.

وبعد تصاعد العمليات العسكرية (معارك المدفعية ودوريات القتال الليلية وغارات الطيران)، ركزت إسرائيل على تحصين مواقعها الدفاعية بالإسمنت والحديد وزادت من الموانع الأرضية، وعمقت خنادق الإيواء ومراكز القيادات الفرعية والأمامية، كما زادت من المواقع التبادلية والاحتياطية، ولم تحاول زيادة عدد القوات بقدر ما زادت من قوة النيران.

كما مدت مواجهة قناة السويس جنوبًا إلى الشاطئ الشرقي الضيق لخليج السويس، عندما زادت غارات رجال الصاعقة المصرية في مهاجمة مناطق البترول ومناطق التجميع للوحدات الإسرائيلية في سدر وأبو زنيمة والطور، فامتدت مواجهة قناة السويس من ١٧٠ كم إلى ٤٥٠ كم.

وقد اعتبرت إسرائيل شبه جزيرة سيناء بعمقها واتساع حجمها حاجز أمن لها ولتجمعاتها السكانية، وظلت تدفع بالقوات والإمكانيات المادية أكثر من ثلاث سنوات، الأمر الذي سبب استنزافًا شديدًا لمواردها المادية والبشرية.

استغلال سيناء

حاول الإسرائيليون استغلال شبه جزيرة سيناء في أوجه قليلة اقتصرت على البترول والسياحة. وكان استغلالها للبترول في حقلي سدر وأبو زنيمة استغلالًا

مشوبًا بالخوف والنهب، فاعتادت شفط زيت البترول بأقصى معدل ممكن حتى تجعل تنمية البئر أمرًا مشكوكًا فيه مستقبلًا، وهي طريقة استغلال غير اقتصادية وغير أمينة. كما ركزت على منطقة شرم الشيخ لتكون منطقة سياحية وترفيهية، فأنشأت الفنادق وشقت الطرق، وما يتبع ذلك من إنشاءات جذبت إليها السياح. وفي الطريق إلى شرم الشيخ، قامت إسرائيل برصف طريق دير سانت كاترين لتسهل على أفواج السائحين زيارته ضمن برنامج السياحة.

أما التجمعات السكانية والمستعمرات فقد اقتصرت على مناطق رفح والشيخ زويد و«إيلات» والشاطئ الغربي لخليج العقبة وشرم الشيخ، واعتمدت على بدو سيناء في اليد العاملة لتنمية هذه المناطق.

المعلومات من داخل سيناء

منذ بداية احتلال سيناء كان أول اهتمام للقيادة العسكرية المصرية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة عن العدو المتمركز في سيناء. وكانت الوسيلة الوحيدة لجمع هذه المعلومات هي إرسال دوريات الاستطلاع لمعرفة أوضاع القوات في العمق التكتيكي والتعبوي للعدو، إذ إن نقط المراقبة من جانبنا سوف تقتصر معلوماتها عن العدو في الشاطئ الشرقي للقناة دون التحركات التي تتم خلفه ليلًا أو نهارًا. وأما معرفة أنواع الأسلحة وحجمها وقوة العدو وأماكن تمركزه وطريقة إعاشته ومناطق تدريبه ونشاط طيرانه في المطارات الأمامية له، فكانت تتم بمواصلة دفع دوريات استطلاع من الضباط وضباط الصف من ٢ إلى ٣ أفراد فقط من أفراد المخابرات الحربية، يتسللون خلف خطوط العدو، يتحركون ليلًا، ويراقبون نهارًا وتستغرق مهمة الدورية من ١٠ إلى ١٥ يومًا، تعود بعدها بحصيلة معلومات دقيقة ومهمة للغاية، تتبعها دورية أخرى في منطقة أخرى. وهكذا واصلت هذه الدوريات عملها حتى اكتملت الصورة الحقيقية عن أوضاع العدو وقوته الخلفية وتحركاته.

وكانت مهمة الاستطلاع الجوي بالصورة الفوتوغرافية تتابع هذه المعلومات وتؤكد عليها بعد ذلك.

وبناء على هذه المعلومات كانت تحدد مهمات الدوريات المقاتلة ومناطق

قذف المدفعية بعيدة المدى. وأخيرًا كانت هذه المعلومات الدقيقة هي الركيزة التي بنيت عليها خطط العمليات العسكرية المصرية لتحرير الأرض.

وكان اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مديرًا للمخابرات الحربية والاستطلاع في هذا الوقت.

بدء الصراع العسكري

بدأت القوات الإسرائيلية، بعد إعلان وقف إطلاق النيران يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧، بوضع وحدات استطلاعية ووحدات أمن أمامية ونقط مراقبة على طول قناة السويس شرقًا، معتمدة على الساتر الرملي، بهدف معرفة ما يحدث على الجانب الغربي لقناة السويس، وكانت قواتنا في هذه الفترة تتجمع وتتوزع في نقط دفاعية، محاولة تشكيل وحدات فرعية، كونت فيما بعد أول خط دفاعي غرب القناة.

قامت وحدات العدو ببعض الأعمال الاستفزازية ضد قواتنا، اتسمت بالغرور والاستفزاز، فنزل أفراد منهم للاستحمام في مياه القناة، وجلس البعض الآخر على الشاطئ الشرقي لصيد الأسماك، كما قامت بعض نقط مراقبة العدو بوضع مكبرات للصوت على الساتر الرملي، أخذ جنود العدو يذيعون منها أغاني عربية، ويطلقون النكات والضحكات، الأمر الذي استفز الضباط والجنود. وكانت الأوامر قد صدرت لقواتنا التي تمركزت على الجانب الغربي للقناة في ذلك الوقت باحترام قرار وقف إطلاق النيران، إلا إذا حاول العدو القيام بأعمال مضادة أو الاعتداء، إلا أن جنودنا لم يتمكنوا من ضبط أعصابهم إزاء هذا الاستفزاز، فقاموا بإطلاق النيران على أفراد العدو، وأوقعوا بهم إصابات قاتلة، كما أمكنهم تدمير مكبرات الصوت التي وضعها العدو فوق الساتر الرملي.

وكان هذا العمل الاستفزازي من جانب العدو ونجاح جنودنا في الرد عليه وإسكاته بداية للصراع العسكري على الجبهة المصرية منذ الأيام الأولى لقرار وقف إطلاق النيران. وتدرج هذا الصراع من تبادل نيران الأسلحة الصغيرة إلى نيران الرشاشات المتوسطة ثم الثقيلة إلى تبادل قذفات الهاونات، ثم تبادل نيران المدفعية (الميدان)، وانتقل الصراع من مكان إلى مكان حتى شمل المواجهة كلها.

وبدأت وحداتنا في تحصين مواقعها وتعميق الخنادق للأفراد وللمعدات، كما بدأ العدو في رفع أعمدة المراقبة بالنظر على الشاطئ الشرقي، وكلما دمرتها قواتنا أعاد إقامتها بأعمدة حديدية بدل الخشبية، وهكذا تصاعدت الأعمال العسكرية الفردية بين الجانبين، وظلت كذلك فترة إلى أن تحولت إلى أعمال عسكرية جماعية في بعض المناطق، ثم تطورت حتى شملت المنطقة كلها، وبدأت الأحداث البارزة تظهر مكونة تطور الصراع العسكري بين الجانبين.

وكان هدف العدو في كل الاستفزازات السابقة وتبادل إطلاق النيران الفردية هو محاولة خفض الروح المعنوية لقواتنا، وبث روح اليأس والاستسلام.

أولًا: معركة رأس العش

انتهت معركة يونيو ١٩٦٧، واحتل العدو شبه جزيرة سيناء عدا جزء صغير من الأرض شرق وجنوب مدينة بورفؤاد، تمركزت فيه وحدات صغيرة من الصاعقة والمشاة، ووحدات صغيرة من المدفعية المضادة للدبابات، عززت بعد المعركة بزيادة أسلحتها وحصنت مواقعها وأمنها ببعض الألغام المضادة للدبابات، وتم التنسيق مع وحدات المدفعية (الميدان) على الجانب الغربي للقناة لمساعدتها بالنيران. (مرفق ٥).

قام العدو يوم ١/ ٧/ ١٩٦٧ بالهجوم على جنوب الموقع بقوات قوامها سرية دبابات (عشر دبابات) مدعمة بكتيبة مشاة ووحدة مهندسين، يعاونها سرب طائرات مقاتلة-قاذفة. هجم العدو بالمواجهة على موقع رأس العش بدباباته، ولكنه فشل، فطلب معاونة طيرانه في الهجمة الثانية لتمهيد الموقع وخفض روحه المعنوية، وقامت الدبابات تعاونها الطائرات بالهجمة الثانية، ولكنه فشل ودمرت له ثلاث دبابات وقتل بعض أفراده.

ثم حاول الالتفاف على يسار الموقع للهجوم، ولكن ملاحة بحيرة الطينة كانت مانعًا بالنسبة لدباباته، فحاول إقحام المشاة من الجنب في الملاحة مؤيدة بنيران الدبابات من المواجهة والطيران من كل جانب، ولكنه فشل للمرة الثالثة.

وكان لتصميم رجال هذا الموقع وحسن تحصينهم في الأرض مع دقة استخدام الألغام المضادة للدبابات ونيران المدفعية (الميدان) من الجانب الغربي أثره في

صمود هذا الموقع وخسارة العدو، الذي لم يجرؤ بعد ذلك على محاولة إزالة هذا الموقع طوال مدة الحرب، وأصبح هذا الموقع بصمود مقاتليه القدم الوحيدة لنا في سيناء.

أثناء خوض هذه المعركة حاول العدو المناوشة والاقتراب إلى بورفؤاد من الشرق على الشريط الأرضي الضيق جدًّا بين البحر الأبيض المتوسط وملاحة الطينة. ولكن وحدات المدفعية المضادة للدبابات المدعمة بالألغام الأرضية منعته من ذلك. وخرجت قواتنا من معركة الصمود الأولى في رأس العش بدروس كثيرة منها عدم تأثير نيران الدبابات على الأفراد المحصنين في الأرض تحصينًا جيدًا، وأن قنابل الطائرات مثل قنابل المدفعية لا تؤثر إلا على فرد واحد أو اثنين في حالة سقوطها مباشرة عليهما، كما ثبت أن الجندي المتمتع بروح معنوية عالية والمتمركز في موقعه بعناد لا تنزعه من موقعه أي قوة، بل يمكنه كسب معركة دفاعية وإحداث خسائر كبيرة في العدو.

كانت معركة رأس العش في ١/ ٧/ ١٩٦٧، بعد مرور عشرين يومًا على قرار وقف إطلاق النيران في جبهة قناة السويس، باكورة المعارك الصغيرة التي جعلت من الصمود والتمسك بالأرض وحسن استخدام النيران خير مثل لاستمرار الواجبات العسكرية التي ستقوم بها التشكيلات البرية، التي استمرت تعيد تنظيم وتحصين مواقعها الدفاعية غربي قناة السويس.

وفي نفس الأسبوع تمكن بعض الضباط وضباط الصف من الصاعقة من عبور قناة السويس عند الشط شمال مدينة السويس، ونجحوا في تفجير مخزن ذخيرة كبير كانت قواتنا قد تركته أثناء انسحابها من سيناء حتى لا يستفيد به العدو، وظلت النيران والانفجارات مستمرة فيه لمدة ثلاثة أيام.

ثانيًا: معركة السيطرة الجوية على القناة

قدر العدو بعد فشله في معركة رأس العش يوم ١/ ٧/ ١٩٦٧ أن استعدادنا وتجهيز قواتنا غرب قناة السويس يسير بخطوات سريعة، خصوصًا بعد أن علم بقوة نيران المدفعية (الميدان) التي دعمت وحدات رأس العش، فزاد في عدد طلعات الاستطلاع النهارية فوق قناة السويس، وأخذت هذه الطلعات شكل

المسح الجوي بالصورة وبالنظر على جميع المواقع الدفاعية التي تبنى غرب قناة السويس وعلى امتدادها من بورسعيد شمالًا حتى السويس جنوبًا، كذلك في عمق هذه المواجهة.

وكان هذا العمل المستمر من جانب العدو يكشف تجهيزاتنا الدفاعية، ويوضح للعدو يوميًّا وبالتفصيل وحدات الدعم الجديدة في المنطقة، كذلك نوعية الأسلحة ومكانها بالضبط خصوصًا أسلحة النيران طويلة المدى مثل مدفعية الميدان، ومراكز القيادات وأماكن تشوين الذخيرة، وعقد المواصلات، إلخ. كان هذا الاستكشاف التفصيلي من جانب العدو يهدد ويعرقل استمرار تشكيلاتنا البرية في البناء والتجهيز، وكان موقف قواتنا الجوية لا يسمح في ذلك الوقت بالمجابهة الجوية، كما لم تكن قوات الدفاع الجوي قد تمكنت من ملء فراغ منطقة القناة بالأسلحة المضادة للطائرات من مختلف الأنواع. فاضطررت إلى إصدار التعليمات إلى الفريق مدكور أبو العز، قائد القوات الجوية، لمنع طيران العدو من الحصول على السيطرة الجوية بهذا القدر فوق قناة السويس؛ إذ إن تجهيزاتنا الابتدائية مكشوفة لديه يوميًّا، وتركتُ له اختيار الوقت المناسب كذلك المنطقة المناسبة في قناة السويس لمواجهة محدودة بأكبر قوة طيران يستطيع تدبيرها لهذا الغرض. كان الغرض المهم من هذه التعليمات هو أن نمنع العدو من السيطرة جوًّا على قناة السويس، ولنثبت له أن قواتنا الجوية المقاتلة موجودة. وضع الفريق مدكور أبو العز تقديراته مراعيًا كل الظروف حتى لا تحدث خسائر في طائراتنا وتحقق الواجب في نفس الوقت.

وقد انتهز الفريق مدكور الفرصة يوم ١٤/ ٧/ ١٩٦٧ وواجه العدو في المنطقة الجنوبية لقناة السويس بعشر طائرات من طراز ميج ١٧ في وقت واحد تقريبًا، تساندها عشر أخرى على استعداد للدخول في المعركة الجوية. وقد فوجئ العدو بهذا العدد وهذا التحدي، فانسحبت طائرات استطلاعه، وجهز تشكيلًا من أربع طائرات دخل بها معركة جوية بعد حين مع طائرات الميج ١٧، وكانت للأخيرة السيطرة، فأصيبت طائرتان للعدو. انسحبت طائراته الأخرى ولكنه جهز نفسه لليوم الثاني ١٥/ ٧/ ١٩٦٧، حيث وقعت معركتان جويتان خلال هذا اليوم لم يكن حظه فيهما أفضل من اليوم السابق، وانسحب تاركًا المنطقة الجوية لقناة السويس

لسيطرة قواتنا الجوية، وبذا نجحت قواتنا الجوية، وارتفعت معنويات الطيارين، وعادت إليهم الثقة في أنفسهم وفي سلاحهم الميج ١٧، كما استأنفت تشكيلاتنا البرية مهمتها في إعداد وتجهيزات ودعم منطقة غرب القناة.

كان هذا أول صراع جوي يحدث بعد معركة يونيو ١٩٦٧، خرجت منه قواتنا الجوية بالثقة والمعنويات العالية.

ثالثًا: تدمير وإغراق المدمرة «إيلات»

اعتقد العدو أن استيلاءه على أرض سيناء يسمح له أيضًا بالسيطرة البحرية على المياه المحيطة بها، وباستهتار وغرور اقتربت المدمرة «إيلات»، وهي أكبر قطعة بحرية حربية لديه، من المياه الإقليمية المصرية في منطقة بورسعيد البحرية يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٦٧، واكتشفت بمعرفة أجهزة الاستطلاع البحرية لقواتنا، فأصدرت قراري المباشر إلى قائد القوات البحرية بالتصدي بقواته المتمركزة في قاعدة بورسعيد البحرية لهذه المدمرة وإغراقها طالما أنها اخترقت المياه الإقليمية المصرية، وهذا يعتبر عملًا عدائيًّا.

أصدر قائد القوات البحرية فورًا أوامره إلى قائد القاعدة البحرية في بورسعيد بإعداد لنشين من صواريخ كومر السوفيتية والخروج فورًا لمهاجمة مدمرة العدو بغرض تدميرها وإغراقها، وأعد بقية القطع البحرية في القاعدة كاحتياطي. ولنش الصواريخ كومر السوفيتي مجهز بعدد ٢ صاروخ سطح-سطح، من طراز ستيكس الذي تزن رأسه المدمرة واحد طن. وكانت إجراءات الاستطلاع والتجهيز بالصواريخ قد تمت في القاعدة البحرية قبل الخروج لتدمير الهدف، وليس كما اتبع قبل ذلك في حادثة تدمير ٢ لنش طوربيد يوم ١١/ ٧لقواتنا.

هجم اللنش الأول رقم ٥٠٤ ـ القائد نقيب أحمد شاكر ـ على جانب المدمرة مطلقًا صاروخه الأول، فأصاب المدمرة إصابة مباشرة، وأخذت تميل على جانبها، فلاحقها بالصاروخ الثاني، ثم تابعه اللنش الثاني رقم ٥٠١ بقيادة النقيب لطفي جاد الله بصاروخين آخرين بعد مرور ساعتين تقريبًا على الهجوم الأول، فأكمل إغراقها على مسافة تبعد ١١ ميلًا بحريًّا شمال شرقي بورسعيد، وكان ذلك ظاهرًا أمام القائد المحلي على شاشة الرادار بقاعدة بورسعيد البحرية.

غرقت المدمرة «إيلات» الإسرائيلية بعد الساعة السابعة مساء يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٦٧، ومعها حوالي ٢٥٠ فردًا بحريًّا إسرائيليًّا، بصواريخ سوفيتية تطلق لأول مرة في معركة بحرية جريئة تمت بسرعة، وعاد اللنشان إلى قاعدتهما في بورسعيد سالمين، وحاز النقيب قائد سرب اللنشات وسام النجمة العسكرية، كما وزعت نياشين أخرى على بقية أفراد الطاقم.

حاولت الطائرات الهليكوبتر الإسرائيلية إنقاذ بعض أفراد المدمرة «إيلات» الذين نجحوا في الهبوط إلى الماء قبل غرقها.

كان لهذا العمل الجريء رد فعل معنوي كبير جدًّا على قواتنا وخاصة القوات البحرية. بينما طالبت الإذاعة الإسرائيلية بالثأر لإغراق أكبر قطعة بحرية لدى إسرائيل وقتل عدد كبير من بحارتها.

كان للخبر عند الرئيس عبد الناصر وقع المفاجأة السعيدة. ولكن كان رد الفعل من جانب العدو عنيفًا، كما سنرى فيما بعد.

المعارك الثلاث السابقة بدأت بفعل العدو الذي أصابه الغرور بعد يونيو ١٩٦٧. ولكن الاستهتار في تصرفات العدو كان واضحًا أيضًا، وكانت نتائج المعارك الثلاث نجاحًا ملحوظًا لقواتنا. ولم تكن الناحية المادية هي الأساس في هذه النتائج بقدر ما تحقق من فوائد في الناحية المعنوية لقواتنا المسلحة وللشعب أيضًا، خاصة أنها جاءت بعد الهزيمة بأيام. وكان النجاح موزعًا على أفرع القوات المسلحة الرئيسية، فمعركة رأس العش في ١/ ٧/ ١٩٦٧ كانت باكورة النجاح لتشكيلاتنا البرية، وكانت معركة الطيران في ١٤-١٥/ ٧/ ١٩٦٧ نجاحًا لقواتنا الجوية، وظلت معركة «إيلات» البحرية في ٢١/ ١٠/ ١٩٦٧ مجدًا دائمًا لقواتنا البحرية.

كان رد الفعل عنيفًا من جانب إسرائيل التي لم تهنأ بعد بانتصارها في يونيو ١٩٦٧، وترددت أصوات الثأر من إسرائيل ضد المصريين، وبدأ تصعيد العمليات بين الجانبين.

وكان التعليق في الهيئات الدولية ملحوظًا، إذ لم يمر على وقف إطلاق النيران سوى أيام، وبدأ العالم يقدر أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ لم تكن دليلًا على قدرة إسرائيل

وتفوقها، وأن دعاوى إسرائيل عن انتصاراتها ليست كلها صحيحة، وأن إرادة القتال لدى مصر، شعبها، وقواتها المسلحة ما زالت قوية. واعتبرت هذا الحادث البحري دليلًا على مقدرة وكفاءة القوات البحرية المصرية. كما كان استخدام الصاروخ من لنش بحري صغير ضد سفينة حربية كبيرة لأول مرة في تاريخ المعارك البحرية حدثًا استدعى مراجعة الأفكار السائدة على مستوى عالمي حول موازين القوى البحرية والتخطيط البحري للمستقبل.

تصاعد العمليات العسكرية

كان تدمير وإغراق أكبر سفينة حربية في إسرائيل بواسطة لنشات الصواريخ المصرية عملًا عسكريًّا كبيرًا دلل على أن القدرة العسكرية المصرية لا زالت حية ونشطة. واستهدف رد فعل إسرائيل أن يكون مؤثرًا على الشعب المصري وعلى اقتصادياته ومعنوياته حتى تتمكن إسرائيل من الفصل والتفرقة بين الشعب وبين قواته المسلحة. ولم يكن هناك أهداف اقتصادية في متناول إسرائيل سوى مستودعات الوقود ومعامل التكرير في السويس.

أولًا: تدمير مستودعات الوقود في السويس

بدأت إسرائيل من يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٧ تضرب مستودعات الوقود ومعامل تكرير البترول في السويس ضربًا متواصلًا بواسطة قذائف ثقيلة من مدفعية الميدان المباشرة وغير المباشرة من مواقع قريبة لها على الجانب الآخر من القناة ومن لسان بورتوفيق، فاشتعلت فيها النيران التي استمرت عدة أيام.

وكانت الدولة قد تنبأت بهذا العمل، وبدأت في تحصين هذه المستودعات، ولكن استكمال هذا التحصين لم يكن قد انتهى العمل فيه، فكانت الإصابات المباشرة تصيب المستودعات التي لم يتم تحصينها، فتشتعل فيها النيران بمجرد إصابتها. أما المستودعات التي تم تحصينها فلم يصبها شيء، لكن الخسائر المادية كانت فادحة، إذ فقدنا حوالي ٦٠٪ من الوقود.

بعد هذا الحادث تبين أن المسؤولين في الدولة قد اقتنعوا بفائدة التحصين المبكر، وتطور هذا الفكر مستقبلًا كي يتسع ويشمل موضوعًا مهمًّا للغاية، وهو

إعداد الدولة والشعب للمعركة. وسارعت الدولة في نقل المستودعات التي لم يصبها ضرر بالإضافة إلى أجزاء هامة من معامل التكرير إلى العمق في منطقة القاهرة والدلتا والإسكندرية وفي الوجه القبلي. وكان أسلوب التوزيع في حد ذاته إلى مخازن صغيرة في مناطق متفرقة أحد أهداف إعداد الدولة للحرب. وكان رد فعل هذا الحادث في العالم الخارجي عكس ما كانت تتوقعه إسرائيل، وساعد في ذلك الدور النشط الذي لعبته أجهزة الإعلام المصرية، إذ إن تدمير مستودعات الوقود ليس هدفًا عسكريًّا، يدخل ضمن تصاعد العمليات العسكرية بين إسرائيل ومصر. وبدأ العالم يحرص على أمن البترول وإمكانية تصعيد هذا الموضوع وحساسيته بالنسبة لأهمية الوقود كطاقة بالنسبة لشعوب العالم كله، وكان للنقد العنيف الذي وجه من الإعلام الدولي إلى إسرائيل رد فعل سيئ على الحكومة الإسرائيلية وعلى قواتها المسلحة. وكانت قدرة القصف المضاد لمدفعيتنا الثقيلة وقواتنا الجوية في ذلك الوقت لم تصل إلى درجة التصدي لنيران مضادة أو إسكات كامل مؤثر على مدفعية العدو.

ثانيًا: إخلاء المواطنين من منطقة القناة

سارعت الحكومة المصرية تعاونها القوات المسلحة بإخلاء المواطنين المدنيين من منطقة غرب قناة السويس، وخاصة المدن الرئيسية فيها (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس) إلى مناطق إيواء وإعاشة في داخل الجمهورية، وشملت عملية الإخلاء حوالي مليون ونصف مليون مواطن. وكانت استجابة المواطنين من المهجرين والمستقبلين على حد سواء، وتعاونهم في إنجاح هذه العملية عاملًا رئيسيًّا في إنجازها. ولقد بذلت السلطات المحلية والمحافظون والإداريون ورجال الشرطة والأمن جهدًا مشكورًا لتأمين هذا النجاح. وتمت العملية في وقت قياسي، كما تم التغلب على كافة ما اتصل بها من مشكلات سواء في مجالات الإيواء أو التموين أو النقل. إلا أن إسرائيل اعتبرت هذا العمل من جانب مصر دليلًا واضحًا لنية مصر على استئناف القتال مع إسرائيل، وأن تخطيط مصر لهذا العمل مخالف لنية السعي لتحقيق السلام.

وكان سبب غضب إسرائيل من هجرة مواطني غرب قناة السويس هو فقدانها

لهدف ثمين جدًّا كانت تسعى لتحقيقه، وهو الضغط المتواصل على مصر من خلال قتل عدد من المواطنين القريبين من نيرانها يوميًّا لإجبار مصر سياسيًّا على قبول شروط إسرائيل في تلك الفترة، وهي الصلح المنفرد مع إسرائيل أو على أقل تقدير التفاوض المباشر معها. ولكن مصر بادرت بإخلاء المواطنين من منطقة السويس، وأضاعت الفرصة على إسرائيل، بل وأعدت في نفس الوقت الشعب المصري لبداية صراع مع إسرائيل يستمر لسنين طويلة. وكانت بداية لإعداد الشعب والدولة لحرب طويلة.

ثالثًا: إنشاء النسق الدفاعي الأول غرب القناة

كان أول عمل ميداني أقوم به بعد معركة يونيو مباشرة هو الإسراع في تجميع وتنظيم وحدات صغيرة بأسلحة فردية ودفعهم إلى منطقة القناة، حيث قام اللواء أحمد إسماعيل الذي عين قائدًا للمنطقة بتوزيع هذه الوحدات بأسلحتها الفردية، وما أمكن تجميعه من الأسلحة المعاونة لوحدات المشاة مثل الهاونات والرشاشات المتوسطة والثقيلة، ثم تكونت كتائب مشاة، لكل كتيبة قائدها. وتمركزت على الشاطئ الغربي لقناة السويس، وبدأت في حفر الخنادق وإعداد حفر الأسلحة. وتطور هذا العمل بعد أسبوعين إلى تجميع الكتائب إلى ألوية مشاة، وكانت الصعوبة في استكمال أسلحة الدعم المعاونة لها من مدفعية ميدان وهاونات ثقيلة ودبابات مشاة، وتم دفع معدات وخامات كثيرة إلى المنطقة لإنشاء المواقع والتحصينات، وظهرت حصيلة هذا الجهد الشاق من القيادة العامة في القاهرة والقيادة المحلية في المنطقة التي تمركزت قيادتها في منتصف المنطقة تقريبًا في القصاصين. وكانت مهمة الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الوقت هي متابعة هذا الجهد يوميًّا والمرور على الوحدات التي أخذت في تدعيم تمركزها في المنطقة.

وبتكوين وتجميع ٥ ألوية مشاة، ٢ لواء مدرع، ٥ كتائب صاعقة وتوزيعها على خط النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس ظهر أول هيكل لخط دفاعي. وقسمت مواجهة القناة من بورسعيد شمالًا حتى ميناء الأدبية جنوبًا بطول ١٧٠ كم إلى قسمين: الأول من بورسعيد حتى البحيرات المرة، وشمل ٣ ألوية، والقسم

الثاني من البحيرات حتى ميناء الأدبية، وشمل ٢ لواء، كما وزعت كتائب الصاعقة على القسمين وتمركز ٢ لواء مدرع في منطقة الجوف في عمق القسم الجنوبي، وبذا تكونت مواجهة قناة السويس لأول مرة، ولكن بقوات قليلة وضعيفة جدًّا في قوة الصدم وقوة النيران. كما شاركت الجزائر بقوات رمزية وصلت فيما بعد إلى قوة لواء مشاة دعمت خط الدفاع الأول.

وبوصول أول بعثة عسكرية سوفيتية بقيادة الجنرال «لاشنكوف» الذي ما لبث أن لحق به المارشال «زخاروف» رئيس هيئة أركان حرب القوات السوفيتية في يوليو ١٩٦٧، والجهود المركزة التي بذلاها بمعاونة الفريق رياض واللواء أحمد إسماعيل، أمكن إرسال أسلحة الدعم التي وصلت إلى مصر من موانيها البحرية والجوية رأسًا إلى منطقة القناة، حيث تم استكمال حاجة ألوية المشاة من الأسلحة المعاونة وأسلحة النيران، كما استكمل تجهيز الفرقة الرابعة المدرعة كأول احتياطي مدرع كامل في المنطقة.

ثم بدأت قيادة المنطقة تضع وتنسق خطة النيران في المنطقة كلها بعد أن اطمأنت على خطط نيران اللواءات المشاة التي عاونتها وحدات كاملة من المدفعية (الميدان) ووحدات الهاون الثقيل.

كانت السيطرة الكاملة من قيادة المنطقة على مواجهة ١٧٠ كم وبعمق ٦٠ كم عملية صعبة، فأصبح من الضروري النظر في إعادة تنظيم القوات في المنطقة بشكل آخر يحقق سلامتها وقدرتها الدفاعية على صد أي عدوان عليها من إسرائيل.

وتطورت قوات النسق الأول الدفاعي فيما بعد إلى قوات جيشين ميدانيين كاملين، توزع مهماتهما على نفس المواجهة مع ازدياد عمقها وتكثيفها. وبدأت المواجهة تأخذ شكلها وحجمها من القيادات الميدانية والقوات، كما قسمت هذه المواجهة إلى مناطق رئيسية ومناطق فرعية واستكملت السيطرة الميدانية، وبدأت قوات المواجهة نشاطها الإيجابي مع العدو.

ولم ينتهِ شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ إلا وكان أول نسق دفاعي غرب القناة مع احتياطي مدرع قليل قد تم إنشاؤه وتمركزه، وزال خطر التهديد باحتمال استغلال العدو لنجاحه في يونيو ١٩٦٧ لعبور قناة السويس وتهديد القاهرة.

رابعًا: عملية نجع حمادي

شعر العدو أن ضرب مستودعات الوقود ومعامل التكرير في السويس لم يحدث شللًا في مصادر الطاقة المستمدة من البترول، فخطط لضرب هدف آخر للطاقة الكهربائية المتولدة من السد العالي.

ففي ليلة ٣١/ ١٠-١/ ١١/ ١٩٦٨، وكانت ليلة قمرية، قام العدو مستخدمًا طائرتي هليكوبتر نقل بعيدتي المدى طراز سيروسكي وستراكيوز وسوبر فريلون على متنهما جماعتا إبرار جوي مدعمتان بجماعتي فنيين، واقترب من ساحل البحر الأحمر، حيث لا توجد دفاعات أرضية أو أجهزة إنذار رادارية أو دفاعات مضادة للطائرات سواء في منطقة البحر الأحمر أو في منطقة الصعيد، وانتقى منطقة خالية من المواطنين، حيث يمر خط الجهد العالي لكهرباء السد العالي غرب النيل على هضبة نجع حمادي، وتمكنت الجماعة الفنية من تدمير عمود رئيسي للجهد العالي بأسلاكه، فانقطع التيار الكهربائي عن منطقة التنفيذ، وهي تمد الوادي شمالًا والقاهرة والوجه البحري بنسبة معينة من كهرباء السد العالي، ولم تنجح الجماعة الثانية التي حاولت التأثير على قناطر نجع حمادي. وعادت طائرتا الهليكوبتر إلى إسرائيل، ولكن العملية فشلت بدورها في إحداث الشلل المستهدف في مصادر الطاقة.

نجحت السلطات المحلية في إصلاح برج أسلاك كهرباء الجهد العالي بسرعة، فاستأنف دفع التيار الكهربائي كالمعتاد، وبالتالي لم يتأثر الإنتاج الصناعي أو الزراعي في مصر.

ولكن كانت هذه الغارة بمثابة تنبيه لي لاستكمال شبكة الإنذار الجوي جنوبًا حتى وصلت إلى آخر موقع على الحدود الشرقية مع السودان، والبدء في إنشاء نسق ثانٍ لأجهزة الإنذار الجوي بطول الحافة الشرقية لوادي النيل رابطًا المنطقة المركزية بمنطقة أسوان الدفاعية، وعلى نسقين جهة الشرق.

وكان القرار الثاني لي بعد هذه الغارة أن بدأت بإنشاء منظمات الدفاع الشعبي من كتائب وسرايا محلية شعبية ووزعت عليها الأسلحة والذخيرة وأجهزة المواصلات، وكونت غرفة عمليات بسيطة في كل محافظة ربطت خطيًّا ولاسلكيًّا مع بقية قيادات

السيطرة على كل نواحي الجمهورية، كما أنشأت قيادة عسكرية نظمت وسيطرت على كتائب منظمة الدفاع الشعبي في الجمهورية.

كما تم تحويل كتيبة فدائية ١٤١ فلسطينية-مصرية كانت متمركزة في عمَّان، فأمرت بضمها إلى وحدات منظمة التحرير الفلسطينية بهدف القيام بعمليات عصابات فدائية ضد مطارات إسرائيل منطلقة من الجبهة الأردنية.

خامسًا: عمليات المقاومة الفلسطينية

قامت قوات المقاومة الفلسطينية بعمليات جريئة بعد هزيمة ١٩٦٧ منطلقة من الجبهة الأردنية. ففي شهر ديسمبر ١٩٦٧ هاجمت مستعمرة «بتاح تكفاه» قرب تل أبيب، ونسفت خط الحديد بين تل أبيب والقدس، وهاجمت قطار السكة الحديد بين تل أبيب وبئر سبع. وفي مارس ١٩٦٨ وقعت معركة الكرامة، خسرت فيها إسرائيل ٢٩ قتيلًا و٧٠ جريحًا. وفي أغسطس ١٩٦٨ تمت معركة السلطة بعد نجاح دوريات المقاومة في مهاجمة أهداف إسرائيلية بالضفة الغربية. وفي عام ١٩٦٩، اشتركت عناصر من المقاومة في عمليات أرضية وبحرية قامت بها الضفادع البشرية والصاعقة المصرية ضد ميناء «إيلات» ومخازن الوقود بها.

الفصل الخامس عشر

إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة

توحيد القيادة

كان أول عمل تنظيمي عليَّ القيام به بعد تحملي مسؤولية قيادة القوات المسلحة في يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧، هو البدء بإعادة تنظيم وتوحيد القيادة العامة للقوات المسلحة على أسس علمية وعملية، مراعيًا مسؤولية القيادة والسيطرة والتخطيط والإدارة والمتابعة، والابتعاد عن أسلوب التعارض والازدواج في الاختصاصات والسلطات، حتى تتحقق وحدة الفكر ووحدة التطبيق في الإدارة وفي المتابعة.

وبعد تعيين الفريق عبد المنعم رياض رئيسًا لهيئة أركان حرب القوات المسلحة، أتممت تعيين:

١ ـ قادة الأفرع الرئيسية للقوات: البحرية، الجوية، الدفاع الجوي.

٢ ـ رؤساء هيئات القيادة العامة: عمليات، تنظيم وتسليح وإدارة، تدريب، تفتيش ومتابعة، إمدادات وتموين والشؤون الفنية، هيئة الشؤون المالية والإدارية.

٣ ـ مديري الإدارات التخصصية مثل إدارة المشاة، إدارة المدرعات، إدارة المدفعية، إدارة المخابرات، إدارة شؤون الضباط، إدارات الإمدادات والتموين المختلفة، إدارة التوجيه المعنوي، إدارة الشرطة العسكرية، إدارة المركبات، إدارة الخدمات الطبية، إلخ.

وكانت باكورة هذا التنظيم هي توحيد قمة القيادة العامة للقوات المسلحة متمثلة في القائد العام ونائبه رئيس الأركان بحيث تكون إدارتهما واحدة في مكتب واحد.

وتم إلغاء مكتب وإدارة القيادة العليا ومكتب رئيس الأركان، وهي التسميات السابقة. وبرز مكتب واحد عُين له مدير يعمل لكل من القائد العام ورئيس الأركان في وقت واحد، وبذا توحدت قمة القيادة العامة للقوات المسلحة، ومنع التعارض والازدواج في الفكر وفي القيادة والسيطرة وفي إصدار التعليمات والأوامر.

وبدأتُ أضع المسؤوليات والسلطات لكل القيادات الكبيرة، سواء في القيادة العامة أو لقادة أفرع القوات المسلحة، مطبقًا في ذلك مبدأ أن المسؤولية توازي السلطة وتعادلها. وكلفت رئيس هيئة التنظيم والإدارة، اللواء أحمد زكي عبد الحميد، بالتعاون مع قادة الأفرع الرئيسية ورؤساء الهيئات ومديري الإدارات التخصصية، بوضع أول وثيقة تظهر وتحدد مسؤوليات وسلطات قيادات القوات المسلحة جميعًا، وأضيف إليها اختصاصات وسلطات المجالس القيادية على مستوى القائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم القيادة العامة ثم قيادة الأفرع الرئيسية ثم قيادة التشكيلات الميدانية الكبرى. ومن هنا دخلت إعادة تنظيم القيادة في إطار تنظيم شؤون الدفاع عن الدولة المرتبطة بالقيادة والسيطرة على القوات المسلحة بوصفها أداة منفذة للدفاع عن الدولة وداخل إطارها الطبيعي لتحرير الأرض.

حجم القوات المسلحة

جاء في خطة تحرير الأرض التي تم وضعها، بيان حجم القوات المسلحة المستهدف لتحقيق مهمة القوات المسلحة بعد ثلاث سنوات، وقُدر هذا الحجم بعد دراسة وإحصائيات كثيرة عن قدرة شعب مصر أولًا، وقدرة العدو وإمكاناته وتطوره ثانيًا، ومعلومات عن مسرح العمليات المنتظر برًّا وبحرًا وجوًّا، وإمكان الدعم والتسليح والمعدات المطلوبة لهذا الحجم والممكن توريدها من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى، وإمكان مشاركة الدول العربية، وخاصة دول المواجهة، ومدى استيعاب جنودنا لاستخدام هذه الأسلحة والمعدات في أقل وقت ممكن، وإمكان إعداد الطيارين والفنيين في القوات الجوية، وفي قوات الدفاع الجوي، وشمل حجم القوات المسلحة القوات الآتية:

أولًا: تشكيلات برية

مجملها ٥ فرق مشاة، ٣ فرق ميكانيكية، فرقتان مدرعتان، ٣ ألوية مدرعة مستقلة، ١ لواء استطلاع، لواءا مظلات، ٤٤ كتيبة صاعقة، لواءا إبرار جوي. علاوة على وحدات الرئاسة العامة ووحدات دعم ومعاونة، ووحدات إدارية وفنية وطبية، ووحدات سيطرة ونقل على مستوى التشكيلات الميدانية والمناطق العسكرية المختلفة، كذا على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة.

وروعي في هذا الحجم التوازن العملي بين وحدات القتال ووحدات الصدم ووحدات النيران واعتبارات أخرى هامة مثل خفة الحركة والمرونة والاعتماد الذاتي وتناسق التركيب التنظيمي ومدى القيادة والسيطرة في كل تشكيل أو وحدة داخل التشكيلات الميدانية التي تتضمنها الخطة.

ثانيًا: قوات جوية

مجملها ٦٠٠ طائرة مقاتلة-قاذفة يقودها ٨٠٠ طيار ذوو كفاءة عالية مشكَّلة في ألوية جوية، كل لواء يخصص له مطاران أو قاعدة جوية، لواءان قاذف خفيف، لواءان قاذف ثقيل، ٥ ألوية هليكوبتر، لواءان نقل ومواصلات، هذا خلاف طائرات التدريب التي قدرت في الخطة بـ١٢٠ طائرة.

ثالثًا: قوات الدفاع الجوي

٨ فرق دفاع جوي، كل فرقة تقود وتسيطر على: ٣-٥ ألوية صواريخ ومدفعية ثقيلة وخفيفة مضادة للطائرات، ٨ كتائب رادار توجيهية وللإنذار، علاوة على نقط الملاحظة ومواصلاتها وأجهزتها، مع إنشاء غرف عمليات دفاع جوي لكل فرقة، أو لواء منفصل على أن يرتبط بغرفة عمليات دفاع جوي رئيسية وأخرى تبادلية.

رابعًا: قوات بحرية

لم تذكر الخطة أي وحدات إضافية على حجم القوات البحرية التي كانت لدينا، بقدر ما نصت على التوازن التعبوي بين عدد القطع الكبيرة والقطع الصغيرة السريعة، مع زيادة عناصر الاستطلاع الجوية-البحرية على مستوى قيادة القوات البحرية، وإنشاء لواء إنزال بحري بمعداته، وضرورة تواجد لنشات المدفعية السريعة، وزيادة عدد وحدات الضفادع البشرية، ومحاولة زيادة الموانئ الحربية في كل من البحر

الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، مع زيادة عدد وحدات الورش والإصلاحات، ومراعاة صلاحية جميع القطع البحرية للعمليات بصفة دائمة.

خامسًا: وحدات الرئاسة العامة

وهي تشمل الوحدات المقاتلة والمعاونة ووحدات السيطرة خارج التشكيلات الميدانية من ناحية التنظيم والعمليات، وعادة تكون تحت قيادة وسيطرة الإدارات التخصصية في القيادة العامة، وتدفع إلى التشكيلات المقاتلة عند الضرورة. وأشارت إليها الخطة، وراعت وجودها لسد العجز في أي اتجاه تعبوي تستدعي الضرورة إنشاءه أو في الاحتياطي العام.

سادسًا: وحدات إدارية وفنية

شملت الخطة إنشاء وحدات كثيرة إدارية وفنية، إذ إن الوحدات الموجودة أصلًا لا تتوازن مع الحجم المطلوب توافره من التشكيلات المقاتلة في الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة. ولاختلاف نوعية تجهيزات ومعدات هذه الوحدات وضرورة تواجد المهنيين العاملين فيها من ضباط وجنود، فقد استغرق إنشاؤها وتكوينها مدة طويلة، وأخذت أولوية متأخرة عن التشكيلات المقاتلة. ولكن كان تواجدها ضروريًّا للغاية نظرًا لاعتماد القوات المسلحة عليها، خاصة إذا زادت فترة العمليات. وكانت معظم هذه الوحدات تخص كلًّا من هيئة الإمدادات والتموين وإدارتها ومخازنها وهيئة الشؤون الفنية وإداراتها، كذلك وحدات الشؤون الإدارية والإمداد والإصلاح على مستوى التشكيلات الميدانية في كل الأفرع الرئيسية.

سابعًا: وحدات السيطرة

وهي تشمل وحدات الشرطة العسكرية والمرور في القواعد وفي خطوط المواصلات وفي المناطق الخلفية للجيوش الميدانية والمناطق العسكرية المختلفة. وقد تحولت معظم هذه الوحدات في الخطة إلى عناصر خدمة مرور وإرشاد ميداني أكثر منها خدمة أمن. كما نصت الخطة على إنشاء كتائب وسرايا شرطة انضباط رئيسية.

ثامنًا: المنشآت التعليمية

شملت المعاهد والمدارس التعليمية والمهنية والتخصصية. وتركزت الزيادة في الحجم على إنشاء المدارس المهنية والتخصصية، إذ إن هذا العنصر كان ناقصًا

على جميع المستويات في القوات المسلحة. كانت الصعوبة تتمثل في طول الفترة اللازمة لتحويل المجند إلى مهني. وبعد وصول المعدات الحديثة المتطورة، أصبح وجود الجندي المؤهل المهني أمرًا ضروريًّا. وكانت الأعداد المطلوبة في الخطة من المهنيين مفاجأة لجميع المهتمين ببناء القوات المسلحة الجديدة.

تاسعًا: إدارة ووحدات التوجيه المعنوي

ركزت الخطة على ضرورة تواجد هذا العنصر على مستوى القيادة العامة وعلى مستوى كل التشكيلات الميدانية في كل أفرع القوات المسلحة، كما أعيد تنظيم الإدارة واتسع اختصاصها وأوليت أهمية تتناسب مع مسؤوليتها الكبرى في تشكيل وترسيخ الوعي الوطني والقومي لدى كل مقاتل في القوات المسلحة.

أظهر حجم القوات المسلحة المطلوب في الخطة أنني مضطر لإعطاء أولوية للقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي حتى أحقق التوازن بين أفرع القوات المسلحة، كذلك في زيادة الوحدات الإدارية والفنية على مستوى القوات المسلحة وداخل التشكيلات الميدانية، حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي إداريًّا وفنيًّا.

التنظيم

أولًا: مبادئ إعادة التنظيم

قام رئيس هيئة التنظيم والإدارة، اللواء أحمد زكي عبد الحميد، ومعه نخبة تتمتع بالذكاء والقدرة، بإعادة تنظيم جميع القيادات والإدارات والتشكيلات والوحدات في القيادة العامة وفي أفرع القوات المسلحة الرئيسية وإداراتها ووحداتها، كما قام بإنشاء وتشكيل وتنظيم جميع القيادات والتشكيلات والوحدات الجديدة المطلوب إنشاؤها في الهيكل التنظيمي الجديد للقوات المسلحة.

عاون رئيس هيئة التنظيم مندوبون متخصصون من أفرع القوات المسلحة ومن الأجهزة والإدارات التخصصية والفنية والإدارية، كما عاونه المستشارون العسكريون السوفييت كل في اختصاصه.

طبق رئيس هيئة التنظيم مبادئ التنظيم والتسليح والأفراد والمعدات التي سبق أن صادقتُ عليها، وهي مبادئ تحقق مهمة الوحدة أو التشكيل في العمليات الحربية،

واضعًا رواتب الحرب كأساس في وضع التنظيم أو إعادته، كما راعى المرونة ومبدأ الاقتصاد في القوى وفي خفة الحركة وتوازن قوى الصدم والنيران وخفة الحركة والاكتفاء الذاتي. وركز رئيس هيئة التنظيم، واللجان التنفيذية معه، جهودهم على استكمال حجم القوات المسلحة السابق التصديق عليه من القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر.

ثانيًا: البرنامج الزمني للعمل

وبذلت هيئة التنظيم والإدارة جهدًا خارقًا في إنجاز هذا العمل في أقل وقت ممكن، وكان التوافق الزمني نتيجة لدقة برنامج العمل في أجهزة القيادة العامة والمحدد له أزمنة ثابتة ومنسقة في كل هيئة وإدارة، بحيث يكون اليوم المحدد للانتهاء من تنظيم وحدة ما، هو نفس اليوم الذي تسلم فيه الأسلحة والمعدات والأجهزة والعربات لهذه الوحدة، وهي فترة بسيطة تقاس بأيام فقط تقوم بعدها أجهزة التدريب في بدء تدريب الوحدة على مختلف مهماتها القتالية. وهكذا دارت عجلة إعادة التنظيم وإنشاء وتنظيم وحدات جديدة. وعند الانتهاء من تنظيم وحدة ما تراجَع من الناحية التطبيقية لضمان مراعاة المبادئ التي وضعت مسبقًا لإعادة التنظيم. وكثيرًا ما كانت هذه المراجعات تتم في اللقاءات الدورية التي كان يعقدها الرئيس عبد الناصر شخصيًّا في القيادة العامة عن تطور وإعادة تنظيم حجم القوات المسلحة الجديدة وفي كل أفرعها. وقد اندهش الرئيس نفسه في أحد اللقاءات عندما علم أن عدد السائقين المطلوبين لعربات ومركبات ودبابات وماكينات القوات المسلحة يزيد على ٤٠,٠٠٠ سائق في السنة الواحدة. ومن هنا سأل عن نوعيات ومهن هؤلاء السائقين مثل: سائق جنزير، نصف جنزير، دبابة، مدرعة، عجل ثقيل، عجل خفيف، ديزل مركبات، ديزل ماكينات، سائق حمالة دبابات، سائق عربة نجدة، سائقي معدات مهندسين وهي مختلفة، سائقي لنشات وعبارات للمياه الداخلية، علاوة على عدد المدربين المطلوبين لتدريب وتخريج هذا العدد الكبير من السائقين، الأمر الذي فرض ضرورة تجهيز مراكز تدريب السائقين في كل المناطق العسكرية في الجمهورية، وتخصيص عدد كبير من العربات المختلفة للتدريب وأجهزة ومساعدات التدريب لهم.

ثالثًا: الاقتصاد في القوى وخفة الحركة

كما روعي في إعادة تنظيم الأفراد مبدأ النمو الرأسي لأنه أفضل من الاتساع الأفقي حتى يصل عدد الأفراد للوحدة إلى أقل عدد ممكن، تطبيقًا لمبدأ الاقتصاد في القوى وخفة الحركة. فرفع من تنظيم الوحدة فرد حلاق مثلًا، واقتصر عدد الطباخين على اثنين فقط، ولا يشترط أن يكون الأخير جنديًا. ومع تقليل عدد أفراد الوحدة قل عدد عربات الركوب المخصصة لهم، وما يتبع ذلك من وفر في مطالب أخرى تعتبر استهلاكية، مع عدم التأثير على الكفاءة والمقدرة القتالية للوحدة.

وكان تنظيم اللواء المشاة مثلًا يحتاج إلى تخصصات كثيرة من ضباط وأفراد. فلواء المشاة يحتاج في تنظيمه، علاوة على فرد المشاة، إلى أفراد متخصصين في المدفعية والهاون والرشاشات المتوسطة وطواقم دبابات وعربات مدرعة وإخصائيين في أجهزة لاسلكية وأجهزة كيماوية وأفراد مهندسين، وكل تخصص في ذلك له مركز تدريب نوعي منفصل عن الآخر، هذا بخلاف العربات أو الجرارات ومعدات الشؤون الإدارية. وظهر العبء الأكبر في حجم القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي حيث المعدات في معظمها حديثة ومتطورة، فكان تنظيمها يعتمد على خبرة المستشارين السوفييت الذين عاونوا رئيس هيئة التنظيم والإدارة في كل ما هو جديد.

كما أصدرت هيئة التنظيم والإدارة تنظيمًا جديدًا لوحدات أضيفت على حجم القوات المسلحة لأول مرة، مثل وحدات المدفعية ذاتية الحركة ووحدات وعناصر الاستطلاع، وكتائب الرادار الجديدة، وتنظيمات نقط الملاحظة التي شملت شرق الجمهورية من رأس بناس حتى بورسعيد، ومن بورسعيد حتى مطروح غربًا وعلى نسقين.

رابعًا: المناطق العسكرية

وأخيرًا قامت الهيئة بإعادة تنظيم المناطق العسكرية للجمهورية وانبثقت منها محطات عسكرية، وحددت مسؤولية القيادة والسيطرة لهذه المناطق والمحطات بحيث تغطي أرض الجمهورية كلها، التي اعتبرت في التنظيم الجديد أنها مسرح

العمليات المنتظر. وكان أبرز إنجاز تقوم به هيئة التنظيم، تعاونها بقية هيئات القيادة العامة للقوات المسلحة، هو تحويل تنظيم قيادة المنطقة الشرقية العسكرية إلى قيادة ميدانية جديدة هي قيادة الجيش الثاني، وإنشاء قيادة جديدة أخرى ميدانية هي قيادة الجيش الثالث وتشكيلاتها، وأخذت القيادتان مسؤوليتهما الميدانية بالتساوي على الجبهة العريضة في غرب قناة السويس.

خامسًا: إنشاء قيادة الدفاع الجوي

ثم تركز المجهود على إنشاء قيادة الدفاع الجوي وإداراتها وأفرعها وتنظيم تشكيلاتها الميدانية وتنظيم مراكز قيادتها الميدانية، وأصبحت في أوائل ١٩٦٨ هي القوة الرئيسية الرابعة في القوات المسلحة. كما تم فصل قوات المدفعية والصواريخ الساحلية تنظيميًّا عن إدارة المدفعية، وأصبحت تابعة لقيادة القوات البحرية، هذا علاوة على إنشاء وتنظيم تشكيلات ضخمة في القوات المسلحة، أخص بالذكر قيادة وتشكيلات الفرقة ٢١ المدرعة، ٣ فرق ميكانيكية حديثة المعدات، إضافة إلى ألوية مدرعة ومشاة ووحدات خاصة مستقلة.

سادسًا: المنشآت التعليمية

وفي مجال المنشآت التعليمية تم إنشاء المعهد الفني للقوات المسلحة، كما أنشئت المدرسة الثانوية الجوية لإمداد الكلية الجوية بطلبة جدد، وأرجئ إنشاء كلية الدفاع الجوي إلى ما بعد معركة التحرير.

التسليح

أولًا: صفقات السلاح

وقع عبء تعويض تسليح القوات المسلحة المصرية الذي فقدته في معركة يونيو ١٩٦٧ على الاتحاد السوفيتي، والذي لم يطالب بثمنه. وكان حجم القوات المسلحة في خطة الإنشاء يحتاج إلى كميات كبيرة من السلاح. وتعاونت الدول الاشتراكية الأخرى مع الاتحاد السوفيتي في الاستجابة لطلبات القيادة المصرية من التسليح الجديد سواء من ناحية الكم أو النوع، وصممت القيادة المصرية أن يكون السلاح الجديد حديثًا ومتطورًا. فدخلت الدبابة الجديدة ت ٥٥ والطائرة

ميج ٢١ المعدلة ذات الموتور ٥١١ ي التي أضيفت إلى تسليح القوات الجوية المصرية قبل أن تعمم في دول شرقية كثيرة.

وكانت صفقات السلاح الجديد من الاتحاد السوفيتي تتم في شكل اتفاقيات بواقع ثلاث إلى أربع اتفاقيات في السنة الواحدة ابتداء من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١. وكانت اتفاقيات التسليح تتم على شكل قروض مالية ذات مميزات وشروط مريحة جدًّا؛ فعلاوة على فترة سماح قدرها ١٠ سنوات فإن أقساط أي قرض كانت توزع على أربعين سنة، بالإضافة إلى الفائدة الضئيلة التي لم تزد في أي اتفاق تسليح على ٥ , ٢٪، وإذا قورنت أسعار التسليح من الاتحاد السوفيتي بأي أسعار من أي دولة أخرى نجد أن الفارق كبير جدًّا، فمثلًا كان ثمن الطائرة الميج ٢١ ثلاثة أرباع مليون جنيه مصري حتى عام ١٩٧٠، بينما كان ثمن الطائرة الميراج، التي اشترتها ليبيا من فرنسا عام ١٩٧٠، أكثر من مليون دولار، والطائرة الفانتوم الأمريكية عام ١٩٧٠ أيضًا كان ثمنها بين ٦ و٨ ملايين دولار، أي أن قيمة أسعار السلاح الروسي للدول الصديقة تؤخذ على أساس سياسي وتعاوني أكثر منه سلعة تجارية.

ثانيًا: تسليم السلاح إلى الجنود

أصدرت تعليمات موجهة إلى جنود القوات المسلحة للاهتمام والعناية بالسلاح الجديد، وحرصت على حضور تسليم الجندي الجديد لسلاحه الفردي في احتفال عسكري مذكرًا المقاتل بأهمية السلاح بالنسبة للفرد، وضرورة الحفظ والرعاية والحب والالتصاق بين الفرد المقاتل وبين سلاحه. كما خصصت يومًا كاملًا من كل أسبوع للصيانة ولاختبار الأسلحة والمعدات، وشددت على ضرورة تواجد قائد الوحدة والضباط طوال هذا اليوم مع الجنود أثناء قيامهم بواجبات وتعليمات الصيانة للسلاح والمعدات.

وكانت قدرة القوات المسلحة على استيعاب استخدام الأسلحة الحديثة في وقت قصير وأيضًا في الاحتفاظ بها وصيانتها دعوة حقيقية للاتحاد السوفيتي للاستجابة إلى المزيد من طلبات التسليح الضخمة التي كانت القيادة المصرية تسارع في طلبها.

ثالثًا: تطوير الأسلحة السوفيتية

وكانت إدارة البحوث والتطورات العسكرية وفروعها وفنيوها يفكرون ويحاولون تطوير الأسلحة السوفيتية طبقًا لخبرتهم. وكنت أبعث إلى وزير الدفاع السوفيتي هذه الأفكار مؤيدة بالرسومات والتصميمات، فتقوم أجهزة التطوير بالاتحاد السوفيتي بالاستجابة إلى كثير من أفكار المصريين وتسارع في تطوير السلاح على مستوى التصنيع الميداني، وتعميم هذا التطور أو التعديل على قواتهم المسلحة وقواتنا والدول الصديقة الأخرى.

وقد شمل التطور استخدام السلاح والمعدات في التطبيق العملي في الجبهة. فمثلًا قام جندي مؤهلات علوم في كتيبة دبابات في النسق الدفاعي الأول بإقامة حاجز من أسلاك الكونسرتيا أمام دباباته وعندما حاول العدو ضرب صاروخ مضاد للدبابات من نوع س س ١٢ على هذه الدبابة اصطدمت زعانف الصاروخ بأحد أسلاك هذا المانع البسيط، وأخذت تلف داخل المانع مثل الطائر الذي يقع في الشباك، ولم يصل الصاروخ المعادي إلى الدبابة. وكان هذا العمل من الجندي تطورًا فنيًّا نبع من تفكيره ومبادرته. وتم تعميم هذه الفكرة الذكية التي أمنت جميع الدبابات والمعدات المشابهة نتيجة لاستخدام هذا المانع البسيط أمام الخط الدفاعي الأول في الجبهة، كما طبق هذا الأسلوب في تأمين الدفاعات عمومًا.

وكان التطور في التسليح وفي المعدات واضحًا في إدارة المهندسين العسكريين حيث الضباط والجنود المهرة الذين تمكنوا من تطوير واستخدام معدات العبور أو تصنيع أو تطبيق أي أداة تتحرك على سطح مائي حاملة أثقالًا وأفرادًا.

كما كان تطوير طائرات القوات الجوية والصواريخ وأجهزتها بمعرفة المهندسين والفنيين في القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي لافتًا لنظر الاتحاد السوفيتي الذي تجاوب في تطبيق جميع التعديلات التي طلبت منه، وكان أبرزها ما عاد على الطائرات سوفيتية الصنع من زيادة المدى للطائرة أو زيادة الحمولة من الصواريخ والقذائف، الأمر الذي زاد من قدرة الطائرة المقاتلة والقاذفة قتاليًّا.

وكانت الحاجة ماسة إلى تسليح القوات المسلحة برشاشات قصيرة نصف

بوصة للدفاع ضد الطيران الواطي جدًّا، كذلك لعربات نصف جنزير للعمل مع الوحدات الميدانية بدلًا من العربات ذات العجلات. ولم نجد في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى هذين النوعين، فتم السعي للحصول عليهما من الغرب، وأرسلت لجان المشتريات إلى إنجلترا وبلجيكا وألمانيا الغربية لشرائها، وتم وصولها إلى مصر على سفن شحن مصرية في وقت مبكر في أواخر ١٩٦٧، وسدت فراغًا كبيرًا.

إلغاء وحدات غير مقاتلة

بعد أن حدد هدف القوات المسلحة بعد معركة ١٩٦٧ بأنه تحرير الأرض بالقتال، لم يعد ثمة مبرر لوجود وحدات ليس لها هذا الواجب، فتم إلغاء الوحدات الآتية بقرارات جمهورية: وحدات الشرطة العسكرية الجنائية، وحدات حرس الجمارك التي حولت إلى وزارة الداخلية، وحدات مراقبة الأسماك، وحدات مراقبة الطيور، وحدات مراقبة التموين وقد نقلت بأفرادها إلى وزارة التموين، وحدات مكافحة المخدرات التي نقلت إلى وزارة الداخلية. وترتب على ذلك إعادة تنظيم إدارة السواحل، إذ إن الوحدات الملغاة كانت تابعة لها، وكان التخطيط التنظيمي ينص على إدماج إدارة الحدود مع إدارة السواحل، إذ إن كلتا الإدارتين تعملان في مهمة واحدة، ولكني أرجأت هذا العمل إلى ما بعد معركة التحرير.

كما تم إلغاء وحدات الزراعة، وكانت تشمل أكثر من ثلاثة ألوية من الجنود والضباط ومعداتها وعرباتها، وكانت مكلفة بزراعة ٥٠ ألف فدان ذرة في مديرية التحرير، ونقلت جميعها إلى وزارة الزراعة.

كما تم إلغاء الوحدات الخاصة من المهندسين والمهنيين العسكريين في مشروعات إسكان العباسية حولت إلى وزارة الإسكان، كذلك إلغاء وحدات النقل العام المدني بمدينة القاهرة، والتي كانت قد شغلت عناصر كثيرة من إدارة المركبات والشرطة العسكرية، وقد أعيدت إلى مؤسسة النقل العام.

وألغيت مؤسسة هيئة تصنيع الطائرات والصواريخ ومجلس إدارتها لعدم جدواها اقتصاديًّا أو حربيًّا، وأبقيت على قسم البحوث والتطورات ومراكز الإصلاح في هذه

الهيئة لإمكان استغلالها في الإصلاح الفني وتصنيع بعض قطع الغيار للطائرات والدبابات ولإجراء الإصلاحات الدورية في موتورات الطائرات.

وهكذا تفرغت جميع قيادات ووحدات القوات المسلحة إلى واجبها الطبيعي والعمل في شؤون الدفاع عن الدولة فقط.

تنظيم أسلوب القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة

أولًا: الخلل في التنظيم السابق

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الهزيمة السياسية والعسكرية عام ١٩٦٧، عدم تحديد سلطات حقيقية لرئيس الجمهورية على القوات المسلحة، وعدم ممارسته لأي سلطة فعَّالة رغم النص على كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، كذلك توزيع المسؤوليات بين جهتين غير متكافئتين هما هيئة الأركان للقوات المسلحة ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة للشؤون العامة، الذي تحول قبل الهزيمة إلى وزارة الحربية على غير أساس علمي ودون الاستناد إلى أي تجربة.

وترجع ضرورة هذا الموضوع إلى عام ١٩٤٨، حين حدثت أول هزيمة عسكرية معاصرة، وعلى أثرها قامت ثورة ٢٣ يوليو لتضع حدًّا للفساد السياسي والعسكري، ونشطت عملية التطور الموضوعي في الدولة عامة، وفي القوات المسلحة خاصة، حتى جاءت هزيمة أخرى عام ١٩٥٦، اقتصرت هذه المرة على الناحية العسكرية، بينما شكلت الناحية السياسية نصرًا كبيرًا حجب الهزيمة العسكرية، وغطى على أسبابها، واقتنصته القوات المسلحة لصالحها، واستغلته أسوأ استغلال، وتفشت فيها روح اللامبالاة وعدم تقدير المسؤولية، وخيل للكثيرين أن النصر يمكن أن يكون سهل المنال بأسس أخرى غير الصراع المسلح.

وهكذا بدأت القوات المسلحة تهمل في مسؤولياتها الأساسية، وهي التدريب والانضباط العسكري والإعداد للحرب، وانزلقت نحو اهتمامات جانبية حتى جاءت هزيمة أخرى في يونيو ١٩٦٧، وشملت الناحيتين السياسية والعسكرية معًا بنطاق أوسع وعمق أكبر.

ومن هنا جاءت حتمية إعادة البحث بعمق عن الأسباب الحقيقية لهذه الهزيمة

من وجهة نظر بناء وتنظيم القيادة الاستراتيجية سعيًا وراء تطور موضوعي، يحدد تحديدًا واضحًا الأجهزة المسؤولة عن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع، وعن القوات المسلحة في الدولة ومسؤوليات كل منها وسلطات كبار المسؤولين فيها، تجنبًا للانزلاق مستقبلًا إلى اتجاهات أو أوضاع قد تتسبب في هزيمة جديدة.

ثانيًا: الدراسة التمهيدية للتنظيم

١ ـ المبادئ والاتجاهات

ولهذا فقد وضعت بحثًا أمام لجنة البحث والإعداد في القيادة العامة الجديدة التي أرأسها، واشترك فيها كل من الفريق عبد المنعم رياض واللواء مصطفى الجمل واللواء أحمد زكي عبد الحميد، وهما رئيسا هيئتي التنظيم والبحوث العسكرية، على أسس علمية مقررة وأساليب تحقق كثيرًا من الاعتبارات الاستراتيجية المعاصرة، مستندة إلى تشريعات ولوائح من دول أجنبية كثيرة شرقية وغربية، وكان أهم الأهداف التي يسعى إليها هذا البحث هي:

أ) تحديد المسؤوليات بالنسبة لإعداد الدولة للحرب.

ب) توضيح وضع القوات المسلحة في الإطار العام لأجهزة الدولة وتحديد سلطات فعَّالة لرئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ج) توحيد القيادة والسيطرة داخل وزارة الحربية تمشيًّا مع التنظيم العام للدولة الذي يقضي بعدم ازدواج الصلاحيات والمسؤوليات.

د) تفويض وزارة الحربية مهمة السيطرة المباشرة على إعداد شؤون الدفاع عن الدولة. وتحديد اختصاصات واضحة لكل من وزير الحربية ورئيس أركان حرب القوات المسلحة.

هـ) ضمان اتخاذ قرارات جماعية في الموضوعات العسكرية الهامة، بحيث لا يكون لفرد حق اتخاذ القرارات المصيرية، وذلك بإنشاء مجالس حرب.

و) ضمان الموازنة بين المسؤوليات والصلاحيات التي تُخوَّل للمسؤولين في القوات المسلحة بما يوفر إمكان قيامهم بمسؤولياتهم بطريقة إيجابية.

وعالج هذا البحث الموضوعات المتعلقة بالحرب على مستويين: مستوى سياسي-عسكري ومستوى عسكري-استراتيجي.

حددت اختصاصات القيادة السياسية والعسكرية وعلى قمتها رئيس الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني ووزارة الحربية بالموضوعات المتعلقة بشؤون الدفاع عن الدولة وإعدادها على أن يتم ذلك في اتجاهات رئيسية أربعة:

أ) إعداد اقتصاد الدولة للحرب، ويشمل إعداد الصناعة والزراعة ووسائل النقل والمواصلات لتلبية مطالب الحرب.

ب) إعداد أراضي الدولة للحرب (مسرح الحرب)، ويتضمن إنشاء القواعد الجوية والبحرية والمستودعات والمخازن ومصادر المياه ومراكز السيطرة والطرق وتنظيم الإخفاء والتمويه للمنشآت العسكرية والمنشآت المدنية.

ج) إعداد الشعب للحرب، ويشمل تنمية الروح الوطنية في المواطنين وإعدادهم سياسيًّا ومعنويًّا، وتخطيط وتنفيذ الإشراف على إجراءات الدفاع المدني والتدريب العسكري والفني للمواطنين قبل تجنيدهم.

د) إعداد القوات المسلحة للحرب، ويشمل تحديد حجم القوات المسلحة في السلم والحرب بحيث يضمن حجمها في السلم تحقيق الأهداف الاستراتيجية المباشرة للمرحلة الابتدائية للحرب، ويضمن سرعة انتقال القوات المسلحة من حالة السلم إلى حالة الحرب بالتعبئة مع توفير الاستعداد العالي للقتال في جميع الأوقات. وتوفير مطالب القوات وتطوير الأسلحة والمعدات الحربية بمطالب الحرب الحديثة، وتنظيم وإدارة الاستطلاع السياسي والاستراتيجي.

وتحددت اختصاصات القيادة العسكرية الاستراتيجية بالقيادة المباشرة للقوات المسلحة من بناء للقوات المسلحة وتدريب قتالي ومعنوي لها، وفتح استراتيجي للقوات المسلحة وتخطيط وتحضير لإدارة العمليات الحربية.

٢ ـ تحديد اختصاصات مجلس الدفاع الوطني ووزارة الحربية وقيادة القوات المسلحة

وبالرغم من الأهمية القصوى لمسائل إعداد الدولة للحرب، وبالرغم من أن تلك الموضوعات تدخل في صميم اختصاصات مجلس الدفاع الوطني طبقًا للدستور والقانون، وهو المجلس الذي يلزم استمرار انعقاده بصفة دائمة عند

إعلان التعبئة العامة أو قيام الحرب، فإن ذلك المجلس لم يمارس اختصاصاته إطلاقًا في المرحلة السابقة ليونيو ١٩٦٧، مما ترتب عليه حدوث خلل خطير في التركيب التنظيمي للأجهزة المسؤولة عن شؤون الدفاع عن الدولة، أدى إلى عدم إعداد الدولة وتحضير القوات المسلحة تحضيرًا سليمًا للحرب.

وكان لزامًا أن تقوم وزارة الحربية، بوصفها الجهاز التالي لمجلس الدفاع الوطني، بمباشرة التزاماتها إزاء شؤون الدفاع عن الدولة، إلا أنها لم تعطِ هذا الواجب أي اهتمام. واقتصر الأمر على محاولة إعداد القوات المسلحة فقط، واتجهت إلى موضوعات أخرى خارج اختصاصاتها تؤكد سيطرتها على القوات المسلحة مثل الترقيات وتعيين الضباط وعلاجهم وإحالتهم إلى المعاش. وكان اهتمامها الأكبر هو موضوعات الأمن والتوجيه المعنوي، وترتب على ذلك أن تضاربت الاختصاصات بشكل خطير بالنسبة لمسائل السيطرة على القوات المسلحة، مما عقد الأمور وأعاق إعداد القوات للحرب طوال زمن السلم، ثم أثر على قيامها بتنفيذ مهماتها عندما بدأت الحرب.

فالقيادة العامة (العليا) للقوات المسلحة كانت مسؤولة عن تدريب القوات وتخطيط وإدارة العمليات، بينما وزارة الحربية مسؤولة عن شؤون الضباط بما فيها من ترقية وتعيين القادة الذين سيقومون بالتدريب وتنفيذ هذه الخطط.

وانفردت وزارة الحربية بالتدريب والتوجيه السياسي والمعنوي للقوات، بينما ظلت القيادة العامة (العليا) مسؤولة عن التدريب القتالي. ثم جاءت اعتبارات الأمن التي استغلتها وزارة الحربية في غير مفهومها لتقف عائقًا منيعًا في وجه القيادة العامة بالنسبة لتدريب وإعداد القوات المسلحة للحرب. فكانت القوات تجد نفسها أمام جهازين يصدران إليها التعليمات، ويطالبانها بمهام متعارضة، وكان طبيعيًّا أن تنال موضوعات الأمن النصيب الأكبر من اهتمام القوات.

والعبرة الناتجة من هذا الازدواج يجب أن تكون العمل الجاد على وضع الإطار السليم لمجال عمل واختصاصات كل من رئيس الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني ووزارة الحربية والقيادة العامة للقوات المسلحة، بما يكفل تكاملها وعدم تعارض اختصاصاتها حتى لا تعرقل الأمور وتضيع المسؤوليات.

٣ ـ القيادة الجماعية والقيادة الفردية

كما بين هذا البحث الفرق بين القيادة الجماعية والقيادة الفردية، ولكل مزاياه وعيوبه. فتمارَس القيادة الجماعية على مستوى الدولة في موضوعات متشعبة تتطلب توافر خبرات ومعرفة كثيرة، كما أن عامل الوقت لا يكون حاسمًا في وقت السلم. أما في القوات المسلحة، وفي زمن الحرب فإن القيادة الفردية تكون الطريقة الرئيسية، إذ إنها توفر وحدة العمل حيث لا يتيسر الوقت للمناقشة، وبشرط أن يكون القرار الفردي في نطاق القرار الجماعي أو جزءًا منه. ولا شك فإن الدمج بين الطريقتين يحقق المثالية بالنسبة للقيادة والسيطرة على القوات المسلحة في السلم والحرب معًا.

إن مسؤولية العمل الواحد لا يمكن أن تتجزأ. وما دامت ليست هناك مسؤولية بدون سلطات، فإن الأمر يقتضي تركيز السلطة في يد قائد واحد ضمانًا لتأمين وحدة العمل ومركزية القيادة. وإن نظام التسلسل القيادي وتبعية كل قائد لقائد مسؤول واحد أكبر يضمن عدم استغلال أي قائد لسلطاته. والمبدأ المتبع في كل دول العالم هو أن يُترك القائد ليمارس سلطاته للقيام بواجباته ومسؤولياته، ثم يحاسب على نتيجة عمله دون التدخل في أسلوب ممارسته لقيادته.

وإذا كان من الخطأ أن نحمل الفرد مسؤوليات بدون تفويض سلطات له تمكنه من القيام بهذه المسؤوليات، فإن من الخطر منح سلطات للفرد بدون تحميله مسؤوليات محددة وإلا انقلب الأمر إلى استغلال هذه السلطة غير المسؤولة بما يؤدي إلى الفساد والانحراف.

ونظرًا لاحتمال حدوث أخطاء بواسطة القائد الواحد، وحتى لا تكون سلطاته مطلقة غير مقيدة ومدة قيادته غير محدودة، وجب أن يقف وراءه مساعدون متخصصون في كل مجال وأن تحدد مدة قيادته. وهنا جاءت حتمية تشكيل مجالس للدفاع أو الحرب أو جهاز للسيطرة (قيادة)، وبهذا النظام نضمن صدور القرار بشكل جماعي يمنع التطرف في الفكر مع تخويل القائد مسؤولية تنفيذه دون تقييد لما يتمتع به هذا القائد من روح المبادأة والابتكار داخل الإطار العام للقرار الجماعي.

إن أحد العوامل الهامة للسيطرة الناجحة هو التقسيم الواضح للسلطات والواجبات والمسؤوليات بين القائد ومرؤوسيه وتكون المسؤولية الأولى للقائد هي اتخاذ القرارات المسببة في أقصر وقت ممكن، وتخصيص المهام لقواته بدون أي تأخير.

ثالثًا: قانون تنظيم القيادة والسيطرة

وعلى ضوء هذه الاعتبارات السابقة وضعت مشروع قانون بشأن تنظيم القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة، وعرضته على الرئيس عبد الناصر في أوائل ١٩٦٨، وقد اندهش لمحتوياته، ولكنه أعجب بنصوصه، خاصة أنها منطقية ومعتمدة على دراسة علمية وتاريخية خاصة.

وقد أرفقت بمشروع هذا القانون مقدمة بسيطة أذكر بها الرئيس أن هذا المشروع هو أول عمل تنظيمي وتشريعي، تم بعد جهد علمي وخبرة تاريخية، يبعد الدولة عن احتمالات هزيمة عسكرية مستقبلًا، وأنه أول مشروع قانون يحدد مسؤوليات وسلطات جميع المسؤولين عن شؤون الدفاع عن الدولة وعن القيادة والسيطرة على القوات المسلحة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

كرر الرئيس الاطلاع على المشروع لعدة أيام متصلة، ثم وافق عليه، وقمت بإجراءات التصديق على مشروع القانون لدى السلطة التشريعية، وخرج القانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨ لأول مرة في تاريخ تشريعات شؤون الدفاع عن الدولة وعن القيادة والسيطرة على القوات المسلحة في مارس ١٩٦٨. وبتطبيق هذا القانون وضع أول أساس علمي لمسؤوليات وسلطات قمة القيادة الاستراتيجية في الدولة والأجهزة والقيادات المسؤولة عن شؤون الدفاع والسيطرة على القوات المسلحة.

وكان توحيد قمة القوات المسلحة التي أشرت إليها مقدمة لاندماج أفرع القوات المسلحة الرئيسية معًا، وتحولت القوات المسلحة إلى رأس واحد وإلى جسم واحد، وجاء تحديد المسؤوليات والسلطات في هذا القانون لكل عضو من أعضاء هذا البناء الضخم فأصبح متماسكًا يعمل بأسلوب واحد، وتحت قيادة واحدة من أجل

هدف واحد. وزالت البيروقراطية عن القوات المسلحة، والتي كانت تقوي فكرة الانفصالية بين أسلحة القوات المسلحة المختلفة.

ونظرًا لضخامة وخطورة المسؤوليات التي حددها القانون لوزارة الحربية، فقد نص على تحديد وتنظيم اختصاصات ومسؤوليات الأفرع الرئيسية والأجهزة المختلفة وواجبات وصلاحيات كبار المسؤولين بقرار من رئيس الجمهورية وذلك ضمانًا لتوفير الاستقرار في وزارة الحربية.

لقد عملت لجان التنظيم بدأب وثقة في إعداد التشريعات المكملة لهذا الإنجاز الضخم تبعًا لأولويات حددتها في أشد الأوقات حرجًا لملء الفراغ التشريعي للقوات المسلحة. وبالرغم من انتهاء اللجان من هذا العمل الضخم إلا أن وقتي لم يسمح بمراجعته وإصداره، إذ كان تواجدي مع القوات الميدانية في الجبهة وغيرها من المناطق العسكرية المختلفة له أولوية قصوى لبدء تصاعد العمليات العسكرية مع العدو، وأرجأت استصدار هذه التشريعات المكملة للقانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨.

قوانين خاصة للحرب

بالرغم من أن القوات المسلحة المصرية خاضت أكثر من أربع حروب منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن إلا أن القوانين النوعية عن الميدان لأفرع القوات المسلحة الرئيسية والمختلفة في أداء واجباتها لم تصدر حتى انتهاء مدة خدمتي في القوات المسلحة.

من خلال الدراسات التي سبقت إصدار القانون ٤/ ١٩٦٨ وجدت أن جميع الدول المتقدمة تفرق بين القوانين المدنية والجنائية للمواطنين وبين القوانين العسكرية للعسكريين، وتضع للأخيرة قواعد من حيث تجريم الفعل والإجراءات، تختلف عن مثيلتها في الأولى، خاصة في أعمال الميدان وفي أوقات الحرب أو الإعلان عنها أو أثناء حالات الطوارئ والتعبئة في الدولة، إذ إن المخالفات والجرائم الميدانية تختلف كليًّا عن جرائم ومخالفات المواطنين عمومًا في وقت السلم، كما أن نوعية الواجبات والمسؤوليات في كل قطاع من قطاعات العمل

والواجب في كل سلاح رئيسي من أفرع القوات المسلحة تختلف في أدائها وفي جرائمها عن السلاح الآخر. فمثلًا نوعية مخالفات وجرائم الطيار في الجو أو المقاتل البحري في البحر أو حارس الحدود والسواحل أو القائد في الميدان أو عامل الاتصال الخطى أو اللاسلكي في مسرح العمليات، كل يختلف عن الآخر من وجهة نظر مخالفاته وتجريمه. فأصبح من الضروري إصدار قوانين نوعية لكل فرع من الأفرع الرئيسية مثل: قانون الجيش، قانون الطيران، القانون البحري، قانون السواحل والحدود، وهكذا. وكلها تخص أسلوب ومعالجة قضايا هؤلاء الأفراد في الميدان.

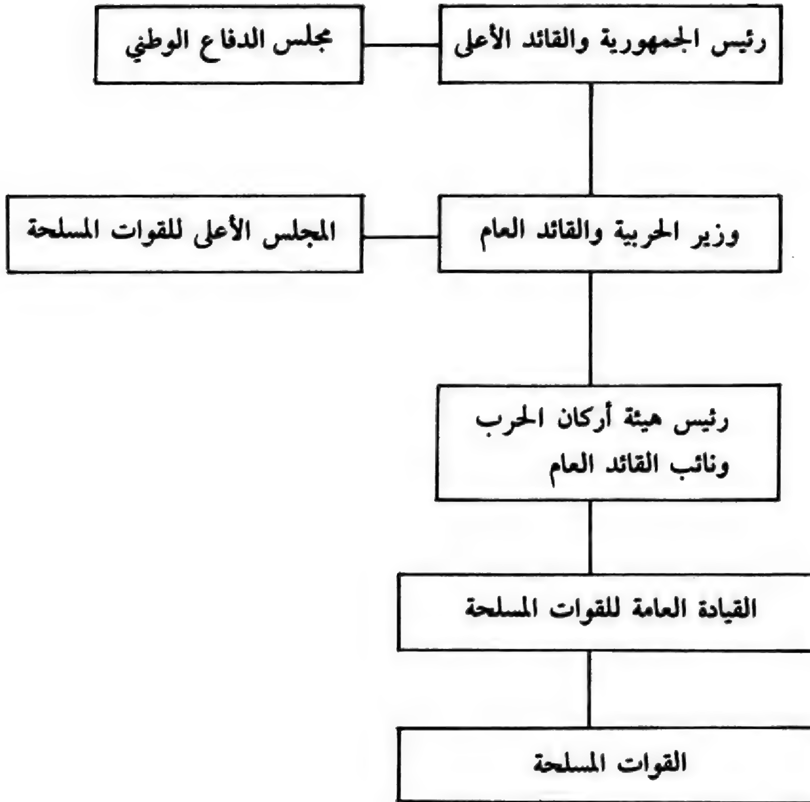
إن القانون رقم ٢٥/ ١٩٦٦ المطبق حاليًّا يعتمد أساسًا على القانون العسكري الصادر عام ١٨٩٤، بعد أن عُدلت فيه البنود والفصول الخاصة بموضوعات الأمن ومحاولة قلب نظام الحكم فقط. وعلى ذلك عندما تعرضنا في سنوات سابقة إلى محاكمات ميدانية في وقت الحرب لم يكن القانون العسكري ٢٥/ ١٩٦٦ كافيًا إلا من الناحية الإجرائية والشكلية فقط، إذ إن الناحية الموضوعية في تصنيف وتعداد الجرائم المختلفة في كل واجبات ومسؤوليات جميع أفراد القوات المسلحة ليست مذكورة بالتفصيل، وإن ذكرت فليس لها عقوبات مقننة. وأهم ما ورد فيها بهذا الخصوص هو ما جاء تحت عنوان «الإهمال في الخدمة» وهي عبارة عامة لا تحدد بدقة جميع الجرائم الميدانية. وقد اعتمد القضاة العسكريون لاستكمال قضاياهم على بنود القوانين الجنائية المطبقة في الدولة.

وكان قانون الجيش القديم مطبقًا إلى أن حلت محله لوائح وقرارات وزارية وإدارية تبين الأخطاء والمخالفات والجرائم، ولكن لم تقنن العقوبات، فجميعها ليس لها سند دستوري، إذ إنها مجرد لوائح وقرارات وليست بقوانين.

وكنت قد كلفت إدارة القضاء العسكري ببحث هذا الموضوع واستكمال الشكل الناقص من الناحية التشريعية في مجالنا العسكري خاصة في قوانين الميدان النوعية، ولكني لم أتابع هذا الجهد نظرًا لوجود أولويات أخرى مهمة وعاجلة.

هيكل القانون رقم ٤/ ١٩٦٨

بشأن تنظيم شؤون الدفاع عن الدولة والقيادة والسيطرة على القوات المسلحة



الفصل السادس عشر

رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة

القتال هو المهنة الدائمة لجميع أفراد القوات المسلحة. وهو إعداد القائد والضابط والجندي في وقت السلم إعدادًا خاصًّا في كل فنون القتال المعروفة والمكتسبة من خبرات معارك سابقة. والكفاءة القتالية تبدأ بالفرد أولًا، وتعبر إلى مجموعة أفراد يكونون جماعة أو طاقمًا، يزداد إلى وحدة قتالية، إلى تشكيل قتالي، إلى جيش أو مجموعة جيوش. وبدءًا بالفرد أيضًا يكون التخصص النوعي أو المهني، إذ إن الوحدة القتالية هي خليط متجانس من التخصصات القتالية تعمل في وقت واحد لهدف واحد تحت قيادة واحدة. وجميع المواطنين القادرين على العمل والإنتاج يصلحون للتجنيد في صفوف القوات المسلحة ما عدا من يقوم منهم بعمل ما جسماني أو عقلي يضر به نفسه أو يضر الآخرين من حوله، فهذا الفرد لا يصلح للتجنيد بالقوات المسلحة، ومن هذا المنطلق فإن وضع شروط أو قيود أمام المواطنين القادرين على الانضمام لصفوف القوات المسلحة غير جائز. وبما أن مصر تتميز بالقدرة البشرية، فلماذا لا تستفيد القوات المسلحة من هذه الميزة وتجعلها أساس الانتقاء للفرد المناسب لها، والفرد الصالح هو الدعامة الأولى في مقومات القدرة القتالية؟

المقاتل الصالح

المجند خريج الجامعة والمعاهد العليا هو أفضل بكثير من المجند الأمي للقوات المسلحة في عصرنا الحالي، الذي تميز باستخدام الأسلحة والمعدات المتطورة والمعقدة. وأصبحت القدرة العقلية هي المفضلة على باقي القدرات. وكانت القيادة

العسكرية قبل عام ١٩٦٧ لا تهتم ولا ترغب في انضمام حملة المؤهلات العليا لصفوف القوات المسلحة، وكان عدم قبولهم يأتي دائمًا تحت عبارة «لم يصبه الدور» أو «غير لائق طبيًّا». وكانت اللائحة الطبية التي تطبق عليهم تحجب شرف التحاقهم بالجندية، وكان عدد المقبولين منهم لا يتعدى ٧٪ من عدد المرشحين. وكانت دعوى عدم قبول المؤهلات العليا تلصق دائمًا بدعاوى الأمن.

بادرت بعد تعييني قائدًا عامًّا للقوات المسلحة في ١١/ ٦/ ١٩٦٧ بإعلان رغبتي في قبول المؤهلات العليا للتجنيد، وعن طريق أجهزة الإعلام، أعلنت عن إسقاط القيود التي كانت تحجب التحاقهم جنودًا بالقوات المسلحة، وجرى تغيير جذري في شروط اللائحة الطبية. وتجاوب شباب الجامعات والمعاهد العليا بروح وطنية، وارتفعت نسبة المجندين منهم إلى ٩٣٪، وكانوا هم المقاتلون الصالحون.

لاحقت بنفسي وقادة أفرع القوات المسلحة ورؤساء الهيئات ومديرو الإدارات والقادة عمومًا بداية تدريبهم في معسكرات التدريب والمدارس التخصصية والمهنية والتحاقهم بالوحدات والتشكيلات الميدانية كأسبقية لاستكمال قوات الجبهة. بالتحاق هؤلاء الجنود بالوحدات الميدانية وتدريبهم بعناية، ارتفعت الكفاءة القتالية في القوات المسلحة، وتبين أن المقاتل المؤهل ثقافيًّا هو العمود الفقري للقدرة القتالية في القوات المسلحة.

التدريب عمومًا

التدريب العملي الشاق المستمر هو الأساس لرفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة. والتدريب يبدأ منفردًا، وينتهي مشتركًا. والتدريب العملي التخصصي أو المهني المركز عقب فترة التدريب الأساسي مباشرة، والذي لا يزيد على أسبوعين أو ثلاثة فقط، يجعل فترة تأهيل الفرد للقتال قصيرة. والتدريب عمومًا يختص القائد والضابط بقدر أكبر وتركيز أكثر، مما يناله الجندي. ومساعدات التدريب والمدربين وتخصيص معدات وأسلحة من كل نوع وذخيرة وميزانية سخية لأغراض التدريب، مع متابعة مراحله بواسطة أجهزة متابعة على مستوى عالٍ يجعل عملية التدريب عمومًا عملية جادة ومثمرة.

وأهداف التدريب وأسلوبه وأشكاله ومراحله والأجهزة القائمة بشؤونه ومتابعته معروفة. ولكني سوف أبين المبادئ والقواعد الجديدة علاوة على تطور أسلوبه في مرحلة كنا أشد ما نكون فيها حاجة إلى اختزال مدته مع التركيز على رفع مستواه، وأن يكون التدريب عمومًا وسيلة لتنمية الانضباط والروح المعنوية.

أولًا: قواعد التدريب

بالإضافة إلى القواعد المدونة في تعليمات التدريب العادية، قمت بتعميم التعليمات والأسس الجديدة التالية على جميع قادة القوات المسلحة في نفس الوقت الذي كنا نعيد فيه تنظيم وتسليح القوات المسلحة، وننشئ وحدات وتشكيلات جديدة، ونصمد بقواتنا المحدودة أمام العدو غرب قناة السويس.

١ ـ القائد العام هو المسؤول الأول عن رفع الكفاءة القتالية عن طريق التدريب الشاق المتواصل للقوات المسلحة، والمسؤول الذي يليه هو قائد التشكيل أو الوحدة.

٢ ـ رفع كفاءة المقاتل رأسيًّا أفضل بكثير من الاتساع الأفقي بدون كفاءة قتالية.

٣ ـ قائد التشكيل ـ جيش أو فرقة ـ مسؤول عن مستوى وأعمال ونتائج مستويين من القادة داخل تشكيله، بمعنى أن قائد الفرقة مسؤول عن أعمال ونتائج قادة اللواءات وقادة الكتائب، وهكذا تشمل المسؤولية درجتين أدنى من القائد، وتعمدت في تعليماتي أن أزيد الإيضاح في هذا الموضوع أكثر.

٤ ـ التدريب عمومًا لجميع الوحدات خارج النطاق الدفاعي الأول يعتبر الواجب الأول للقائد، وعلى ذلك يعتبر حضوره شخصيًّا مع وحدته أثناء التدريب أمرًا ملزمًا، كما يعتبر إشرافه ومتابعته لهذا الأمر سببًا قانونيًّا للاعتذار عن تلبية أي دعوة لتواجده في مكان آخر حتى لو كانت الدعوة من الوزير أو رئيس الأركان.

٥ ـ التدريب عمومًا يكون جديًّا وعمليًّا ومتواصلًا نهارًا وليلًا، وتحت أي ظروف غير طبيعية بحيث تكون نتائجه مثمرة في أقل وقت ممكن.

٦ ـ يتواجد المستشار السوفيتي للقائد، ومعه وتحت إشرافه وفي معاونته كذا جميع المستشارين على المستويات الأدنى، ويتم لقاء جماعي في

نهاية التدريب اليومي، تذكر فيه الملاحظات والنتائج بحضور جميع أفراد الوحدة علنًا.

٧ ـ تدون نتائج التدريب على استخدام الذخيرة الحية بحيث تكون واقعية بحضور القائد ومستشاره، وتسجل وتتم مقارنتها مع نتائج سابقة، ويرفع تقرير عنها إلى القيادة الأعلى.

٨ ـ لا مبالغة في دعم وحدات المشاة بوحدات مدفعية أو دبابات أكثر من الدعم الميداني المقرر في تكوين الوحدة التنظيمي، وأن تكون قيود الأمان لأفراد الوحدة أثناء استخدام الذخيرة الحية والمفرقعات والألغام في الحدود الميدانية الحقيقية حتى يعتاد الجنود على جو المعركة الحقيقي.

٩ ـ على جميع الوحدات في التشكيلات الميدانية ـ في القوات الجوية والقواعد البحرية وقوات الدفاع الجوي وفرق المشاة والمدرعات ولواءات المدفعية والدبابات، إلخ ـ أن تستهلك رواتب الذخيرة والصواريخ والمفرقعات والقنابل والوقود التي رفعت إلى ما يزيد عما كان مقررًا من قبل بمقدار عشرين ضعفًا، بالإضافة إلى معدلات الاستهلاك في الموتورات والماكينات المقررة والمصدق عليها مني لأغراض التدريب، وهكذا تم تسجيل ساعات الطيران لكل طيار، وزيدت معدلاتها إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل ١٩٦٧، وأيضًا ساعات الإبحار لكل قطعة بحرية، وذلك لرفع الكفاءة القتالية للفرد وللمجموع.

وبتطبيق هذه القواعد والإشراف عليها من الفريق صلاح محسن وعناصر هيئة تدريب القوات المسلحة وهيئة التفتيش والمتابعة والقادة، كان الإنجاز في التدريب الانفرادي والتدريب المشترك والتدريب الإداري والمهني والفني في القوات المسلحة. انطلقت عجلة التدريب في انضباط وانتظام كاملين وحماس شديد طبقًا للبرنامج الزمني الذي حدد في خطة إعداد المقاتلين في القوات المسلحة. وكان الدليل على جدية التدريب في القوات الجوية أننا خسرنا ٨٣ طائرة خلال الثلاث سنوات أثناء التدريب، بينما كانت خسائرنا في العمليات مع العدو في نفس الفترة لا تتعدى ٢٣ طائرة.

ثانيًا: صعوبات التدريب

كانت أصعب مهام التدريب ضمن الأعداد الهائلة التي تضمها القوات المسلحة هي إعداد الطيارين المقاتلين المقررين في خطة القوات الجوية بمعدل ١,٥ طيار لكل طائرة، أي إعداد أكثر من ٨٠٠ طيار مقاتل خلال ثلاث سنوات، وكان معدل زيادة الطيارين في السنة الواحدة قبل عام ١٩٦٧ خمسين طيارًا فقط، يقابله استهلاك عدد مماثل من الطيارين في السنة الواحدة ـ معاش أو حوادث قاتلة أو شطب الاسم أو تحويله إلى طيار نقل ومواصلات ـ ومن ثم كان لا بد من حلول جذرية لإمكان تدبير العدد المطلوب من الطيارين في الزمن المحدد. فقمت بفتح باب القبول لجميع العسكريين في القوات المسلحة المؤهلين طبيًّا وعلميًّا ورغبة، كما فتحت أربعة معاهد ومركز تدريب لتدريب الطيارين، بالإضافة إلى كلية الطيران في بلبيس، وأصبحت تخرج الطيارين في حدود ٣٠٠–٤٠٠ طيار سنويًّا. كما تم إرسال قوة سرب مقاتل من الطيارين والموجهين والفنيين إلى الاتحاد السوفيتي لرفع الكفاءة القتالية والتخصص كل ثلاثة شهور، وبهذه الطريقة أمكن الوصول إلى ٧٥٪ من العدد المطلوب من الطيارين في أوائل عام ١٩٧٠، واضطرت القيادة السياسية والعسكرية إلى الاستعانة بالاتحاد السوفيتي لاستكمال العدد المطلوب من الطيارين السوفييت، الذين وصلوا في مارس ١٩٧٠ ليشاركوا في الدفاع الجوي عن العمق المصري فقط.

أما الصعوبة الثانية، فكانت في تدريب أفراد طواقم الصواريخ سام ٣ بالعدد المطلوب لتشغيل واستخدام العدد الكبير من كتائب صواريخ سام ٣ التي أضيفت إلى تسليح قوات الدفاع الجوي، بما يساوي أربعة أضعاف ما كان مخططًا له في أواخر عام ١٩٦٧. وبرزت صعوبة تشغيل واستخدام هذا العدد الكبير من الصواريخ سام ٣. وبالرغم من إنشاء مركزين للتدريب إضافيين وتوفير مدربين لهم من الضباط الفنيين بالدفاع الجوي ومدربين من المستشارين السوفييت ومترجمين لغة روسية من المصريين والسوفييت، وإرسال أفراد لواء كامل صواريخ ـ قائد وضباط وجنود ـ كلهم مؤهلات عليا ومهنيون، بالإضافة إلى ٣٠٠ جندي

مؤهلات ليكونوا مترجمين إلى الاتحاد السوفيتي لحضور دورة تعليمية كل ثلاثة شهور، وانضمام معظم المجندين من المؤهلات العليا والمعاهد المتوسطة إلى قوات الدفاع الجوي، إلا أن القيادة السياسية والعسكرية اضطرت في أوائل ١٩٧٠ إلى طلب لواءات كاملة ـ أفراد ومعدات تسليح ـ من الاتحاد السوفيتي، حضروا في مارس ١٩٧٠ لاستكمال حجم وقوة الدفاع الجوي ـ صواريخ ـ حسب الخطة الجديدة لقوات الدفاع الجوي.

التدريب على واجبات العمليات

قامت هيئة عمليات القوات المسلحة، بالتعاون مع هيئة التدريب وقادة الجيوش الميدانية وقيادات المناطق العسكرية، بوضع مشروعات تدريب للتشكيلات والوحدات الميدانية على مستوى الفرق المشاة والميكانيكية والمدرعة والوحدات الخاصة، وباشتراك أفرع القوات المسلحة الرئيسية ـ بحرية، جوية، دفاع جوي ـ للتدريب على واجبات العمليات المقبلة لكل تشكيلات القوات المسلحة. وكان هذا التدريب يتم في شكل مشروعات تحدد أهدافها هيئة العمليات بحيث تكون مماثلة للواجب ومدى العمل والقدرة القتالية التي تحددت لهذا التشكيل في خطة العمليات المنتظرة، وهي الخطة ٢٠٠ التي كانت تتطور في تفصيلاتها كل ستة شهور ابتداء من أوائل عام ١٩٦٨.

احتاج هذا النوع من التدريب إلى مناطق تدريب شاسعة تماثل في معالمها منطقة قناة السويس وسيناء. فخصصت مناطق تدريب في غرب القاهرة بمنطقة برقاش التي يخترقها الرياح البحيري ـ عرضه وقوة تيار المياه به مشابهة لقناة السويس ـ ومنطقة شرق فرع دمياط غرب مدينة بنها، ومنطقة التل الكبير التي تخترقها ترعة الإسماعيلية، ومنطقة البرجات التي يمر بها فرع رشيد، علاوة على مناطق صحراوية أخرى خلف مناطق الجيشين الثاني والثالث.

أولًا: تدريب القوات البرية والجوية

ولما كان عبور قناة السويس هو بداية معركة التحرير، أصبح التدريب لجميع وحدات القوات المسلحة على العبور أمرًا ملزمًا. وتم تدريب جميع تشكيلات

ووحدات القوات المسلحة الميدانية على العبور. وبتكرار هذا التدريب نهارًا وليلًا في المناطق التي أشرت إليها، أطلق الجنود على هذا النوع من التدريب اسم «طابور العبور».

وجاء هذا التشبيه نتيجة للتكرار ضمانًا لإتقان الأداء حتى وصلت إلى مرحلة عبور الأفراد بمعداتهم نهارًا مثلًا وهم معصوبو الأعين تدليلًا على كفاءاتهم في أداء واجب العبور.

وكنت أحضر بنفسي مشروعات التدريب على واجبات العمليات المشتركة على مستوى الفرقة في منطقة التدريب، والتي كانت تستغرق ثلاثة أو أربعة أيام متصلة. وكان الأداء أقرب إلى أداء المعركة، إذ يبدأ بتجميع الفرقة المشاة أو الميكانيكية أو المدرعة غرب الرياح البحيري، ثم تعبره، ثم تقاتل شرقه، وتتابع الاندفاع شرقًا حتى تصل إلى بحيرة قارون بجوار الفيوم قاطعة مسافة ٧٠ كلم تقريبًا.

وكان المستشارون السوفييت يشاركون قادة الوحدات القائمة بالتدريب في هذه المشروعات، وكان الكبار منهم ينضمون إلى قادة هيئة التفتيش والمتابعة، ويعملون كحكام يراقبون سير العمل.

وكثيرًا ما كان الرئيس عبد الناصر يحضر لمتابعة سير المشروع، ويستمع إلى تعليقات القادة والصعوبات التي تواجههم، كما كان يتأكد بنفسه من مقدرة الوحدة القتالية ودرجة نجاحها من الحكام والمراقبين للمشروع.

وكان اشتراك أسراب القوات الجوية مع التشكيلات الميدانية موضع اهتمام زائد من جانب جميع القادة، إضافة إلى التأكد من كفاءة الاتصالات اللاسلكية ومدى التنسيق والتعاون بين القيادة الأرضية والجوية في المشروع.

وتوالت المشروعات التعبوية على مستوى جميع الفرق. وعندما كان يحل دور فرقة ما من قوات الجبهة يقوم قائد الجيش بإخلاء هذه الفرقة من مكانها في الجبهة، ويوكل مهمتها الدفاعية إلى لواء أو أكثر، وتنتقل الفرقة إلى منطقة التدريب لتنفيذ مشروعها التعبوي مرتين كل عام تقريبًا. وقد يستغرق المشروع من عشرة إلى خمسة عشر يومًا. ويضاف إلى قوات المشروع لواء كامل ميكانيكي أو مدرع كي يأخذ دور العدو في المشروع، وبذا يتحقق شكل المعركة الحقيقي.

وكان معدل المشروعات العملية بجنود على مستوى الفرقة، قد وصل إلى ٤٠٠ مشروع سنويًّا، بينما كانت المشروعات على مستوى الكتيبة لا تتعدى ٨٠ مشروعًا في السنة قبل عام ١٩٦٧.

أما تدريب لواءات وأسراب القوات الجوية على واجبات عملياتها، فكان يتم عادة مع تدريب الفرق المشاة أو المدرعة أو الاثنين معًا، ويقوم اللواء الجوي بمعاونة الفرقة في التدريب في واجبات الاستطلاع والمعاونة الأرضية من الجو إلى الأرض، كذا من الجو إلى الجو، مع التأكيد على المعاونة بالنيران والقنابل والصواريخ في منطقة مجاورة قريبة لأرض المشروع، تكون على مرأى ومسمع من قوات الفرقة التي يعاونها اللواء الجوي في المشروع، وذلك بعد وضع هياكل من الأكشاك الخشبية، تمثل عربات ومعدات وأفراد العدو، ويقوم حكام المشروع بتسجيل الإصابات المباشرة لطائرات اللواء الجوي.

ثانيًا: تدريب القوات البحرية

أما تدريب القوات البحرية على واجبات العمليات الحربية، فقد شمل التدريب مساندة الجانب الأيسر لقواتنا على الشاطئ الشمالي لسيناء، والذي أخذ شكل دوريات بحرية من قطع صغيرة ولنشات طوربيد وصواريخ ليلًا ونهارًا، كانت تقوم منذ عام ١٩٦٧ بواجب العمليات، بالإضافة إلى واجب التدريب في نفس الوقت، وأيضًا التدريب في عرض البحر الأبيض المتوسط، الذي كنت حريصًا على زيادة عدد أيامه بالنسبة لجميع القطع البحرية. وكانت الظروف المتاحة للتدريب على واجبات العمليات الحربية في البحر الأبيض المتوسط أفضل بكثير من ظروف القطع البحرية التي تواجدت في البحر الأحمر، وذلك لتوفر أجهزة الإصلاح في ميناء الإسكندرية عنها في أي ميناء في البحر الأحمر، الأمر الذي ألجأنا إلى إرسال القطع البحرية الكبيرة إلى الهند وباكستان للإصلاح.

اتفقت مع الاتحاد السوفيتي على التدريب المشترك بين أسطولنا، ووحدات المجموعة البحرية السوفيتية الخامسة الموجودة في البحر الأبيض المتوسط. وتعاونت كل من قيادة القوات البحرية مع قيادة الأسطول السوفيتي، وخططوا أشكالًا مختلفة من التدريبات المشتركة والفنية. وانضم إلى هذه التدريبات التي

غطت مسافات كبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط لواء من القاذفات الخفيفة الـ٢٨ المصرية مع أسراب لاستطلاع البحرية السوفيتية.

كما تمت مشروعات تدريب إنزال بحري مشتركة سوفيتية-مصرية على سواحلنا الشمالية، اشتركت فيها بالإضافة إلى معظم القطع البحرية المصرية مجموعة الإنزال البحري السوفيتي التي كانت متمركزة في بورسعيد، وعليها وحدات إنزال لمساعدة القوات المصرية عند تنفيذ واجب تحرير أرض سيناء، كما انضمت وحدات أخرى في هذه المشروعات كي يتحقق التعاون والتنسيق لكل عناصر القتال مثل المدفعية الساحلية المصرية ـ لواء مشاة مدعم من قوة المنطقة الشمالية العسكرية.

وكانت قمة مشروعات التدريب على واجبات العمليات البحرية المشتركة هي المشروع الذي تم بتعاون واشتراك ثلاث قوى بحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط في ٢/ ٩/ ١٩٦٩، واستغرق أربعة أيام، وهي القوات البحرية السورية والقوات البحرية المصرية، وقوات المجموعة الخامسة البحرية السوفيتية، وكانت سفينة القيادة التابعة لأسطول البحر الأسود السوفيتية هي السفينة القائدة. وقد حضرت هذا التدريب، واكتشفت وقتئذ وجود أجهزة رادارية تعمل على المستوى الواطي جدًّا، ولم يُعلَم عن وجودها في الاتحاد السوفيتي قبل ذلك، فقمت بطلب أربعة أجهزة منها، واستجاب الاتحاد السوفيتي لطلب توريدها إلى قواتنا.

اختتمت هذه المشروعات التي كانت عاملًا هامًّا في رفع الكفاءة القتالية والفنية لقواتنا البحرية بمشروع تدريبي جريء للعمليات المقبلة لغواصاتنا، استطاعت من خلاله أجهزة تجميع المعلومات التعبوية والاستراتيجية في قيادة القوات البحرية أن تحصل على كم هائل من هذه المعلومات.

فقد صدقت على تنفيذ جدول زمني لتدريب غواصاتنا للإبحار من قواعدنا البحرية، والقيام برحلات بحرية تعبوية إلى موانئ إسرائيل الجنوبية في البحر الأبيض المتوسط. وكانت الرحلة تستغرق ١١-١٤ يومًا، ويتواجد المستشار السوفيتي مع قائد الغواصة. وكانت رحلة كل غواصة تتم في سرية كاملة، ولا يعلم قائدها عن مهمته إلا بعد مسيرة يوم كامل من بدء الرحلة، وتقطع الرحلة نهارًا تحت الماء

وليلًا على السطح. وتبقى الغواصة داخل مياه ميناء العدو يومًا أو يومين، تجمع فيها المعلومات عن التحركات في الميناء ـ عدد أجهزة الإنذار والرادارات وتردداتها ـ درجة استعداد قوات العدو ـ أسلوب العدو في الدفاع الأرضي والبحري ـ النشاط البحري لدوريات العدو البحرية ـ وكلها معلومات هامة وفنية جدًّا تعطي درجة نجاح كبيرة عند قيام أي غواصة أو لنشات أو قطع أخرى بمهمة عمليات أو إنزال ضد ميناء العدو في معركة التحرير الشاملة.

هكذا رفعت الكفاءة القتالية لقواتنا البحرية خلال الثلاث السنوات، وإذا أضفنا في الاعتبار حجم ونوعية هذه القوات عند تنفيذ الخطة ٢٠٠ الشاملة يمكن لقواتنا البحرية أن تنجز الكثير من العمليات المؤثرة.

وكان برنامج خروج جميع القطع البحرية إلى عرض البحر والضغط على ضرورة رفع الصلاحية الفنية لجميع القطع البحرية في أي وقت، كذا القاعدة المعنوية التي وضعتها في أسلوب ترقي ضباط البحرية إلى رتب القيادة الكبرى، بحيث لا يرقى ضابط إلى هذه الرتب إلا إذا كان قد أمضى ثلثي مدة خدمته بالكامل في وحدات بحرية مقاتلة صالحة. كما قمت بتعديل صفقة قيمتها ٥٠ مليون جنيه مصري كان متفقًا عليها قبل ١٩٦٧، لتوريد احتياجات قطع بحرية كبيرة، استبدلت بها معدات استطلاع وأجهزة رادار بحرية وقطعًا بحرية صغيرة، وهو ما يناسب موقفنا البحري، إذ إن استراتيجيتنا العسكرية في المجال البحري لا تتعدى أعمال القتال البحري التعبوي فقط.

الإعداد المعنوي للقوات المسلحة

أولًا: الحرب النفسية

في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، انطلقت الثورة المصرية بعد ما يقرب من مائة عام عاشتها مصر تحت سيطرة الاستعمار وأعوانه وحكم الرجعية. واستشعرت إسرائيل من وراء هذه الثورة خطرًا يهدد مخططاتها ومطامعها في المنطقة، فبادرتها بالتحرش والعدوان، خاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس، وكانت هذه القوات تشكل حزام الأمن للدولة العميلة.

وبدأت تحرشات إسرائيل بالثورة بالاعتداءات المتكررة على الأراضي المصرية. وفي عام ١٩٥٥ عقدت القيادة السياسية المصرية صفقة الأسلحة الشرقية، وبدأت سلسلة الضغوط النفسية والاقتصادية والعسكرية ضد مصر. وشنت حرب الدعاية بكل وسائلها وأساليبها ضد الثورة المصرية، من كل عواصم الغرب عامة وإسرائيل خاصة. وبعد عام واحد من حصول جيش مصر على أسلحة حديثة، وبعد استنفاد كل ضغوط الاستعمار الدعائية والنفسية، تحول الاستعمار إلى استخدام الحرب المسلحة ضد مصر، فكان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وفشله في تحقيق أهدافه. ثم استمرت بعد ذلك كل أساليب الحرب النفسية من إذاعات ونشرات ونشر للصور المزيفة والشائعات.

واستغلت الدعاية الإسرائيلية حرب اليمن في حربها النفسية ضد مصر عامة، والقوات المسلحة خاصة، كما نجحت إسرائيل في خطتها للحرب النفسية بهدف هدم معنويات الجندي المصري وكفاءته العسكرية بكل الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة.

وكانت صدمة هزيمة ١٩٦٧، وجدار الرعب، ومسألة المسافة بين الضباط والجنود من أهم السلبيات التي كان علينا أن نعالجها في إطار خطة الإعداد المعنوي للقوات المسلحة.

١ ـ صدمة الهزيمة

أحدث عمق هزيمة ١٩٦٧ انعكاسات نفسية لدى قلة من أفراد القوات المسلحة والمواطنين المدنيين، نتجت عنها اتجاهات متطرفة، يمينية ويسارية ودينية، نشطت بعض عناصرها داخل القوات المسلحة. وطبقًا للتقليد السائد في القوات المسلحة قبل عام ١٩٦٧، تم القبض على هذه العناصر من أفراد القوات المسلحة، وقدموا للمحاكمة العسكرية، وأدينوا بتهمة الاتفاق الجنائي. ولكن لم يكن هذا الأسلوب في التصدي لهذه الأفكار والآراء هو الأفضل، وزادت قناعتي أكثر بأن هذه الاتجاهات قد جاءت كرد فعل نفسي لعمق هزيمة ١٩٦٧. وكان من الضروري البحث عن أسلوب آخر للإعداد المعنوي لأفراد القوات المسلحة، فوجدت أن أفضلها ما كان معتمدًا على الإقناع العقلي وتنمية

الوعي الوطني بالقضية التي يحارب من أجلها المقاتل بكافة أبعادها السياسية والاجتماعية ـ بحماس المقاتل لأهداف المعركة الوطنية وليس بالطاعة العمياء تنفيذًا لأوامر وتعليمات عسكرية جافة ـ برعاية الضابط والجندي رعاية اجتماعية ومعنوية ونفسية بوصفه المقاتل المدافع عن أهله وعشيرته وشعبه، وأخيرًا بلقاءاتي الشخصية ولقاءات القادة الآخرين مع الضباط والجنود بهدف التحدث معهم في كل الأمور الاجتماعية والسياسية والعسكرية مع ذكر الحقائق كما هي. وقد ساعدني في نجاح هذا الأسلوب معرفتي الشخصية لأكثر من ٧٥٪ من عدد ضباط القوات المسلحة في ذلك الوقت. وبدأت أضع خطة إعداد القوات المسلحة معنويًّا.

٢ ـ جدار الرعب

قامت إسرائيل منذ أوائل الخمسينيات بدراسة أسلوب استخدام نوع من المعارك يعرف بمعارك الذعر المدبر، وهو نوع معروف لدى جميع الجيوش منذ بدء التاريخ، ولا يوجد جيش في العالم إلا واستخدمه بشكل ما تحت ظروف معينة (قتالية ومعنوية).

وقدرت إسرائيل أن هذا النوع من المعارك يناسبها استراتيجيًّا، إذ إنه يعطي فرصة للتغلب على الخصم دون قتال جاد، وهي ميزة هامة بالنسبة إليها نظرًا لصغر حجمها وقلة مواردها البشرية.

وفي الجانب الآخر ظل العرب عامة غير منتبهين لفترة طويلة لهذا الأسلوب، وغير مدركين أنه أسلوب صناعي مفتعل، الأمر الذي أحدث آثارًا سلبية في معنوياتهم، أهمها فقد الثقة في أنفسهم وقدراتهم. لقد مارست إسرائيل هذا الأسلوب ضد مصر أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بطريقة جزئية، خرجت منها بدرس هام وهو أن أفضل موقف مناسب لإحداث الذعر هو ضد الجنود المنسحبين من مواقعهم للخلف. وساعدهم نقل المعركة إلى أراضينا وطبيعة أرض سيناء على نجاح هذا الأسلوب، بالإضافة إلى إحساس القوات المصرية المنسحبة بأن العدو المهاجم ليس إسرائيل فقط، بل تشاركها قوات دولية كبيرة لدول عظمى مثل بريطانيا وفرنسا وبمساندة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان تدمير الطيران المصري في المعركة هو الثغرة الأولى التي أقامت إسرائيل عليها فكرة عدوان ١٩٦٧، بل هي الثغرة التي شجعت إسرائيل أصلًا على وضع خطة العدوان لأنها تعلمت من دروس ١٩٥٦ قيمة نزع الغطاء الجوي من فوق رأس المقاتل في صحراء سيناء، وتأثيره في زيادة فاعلية إحداث الذعر الجماعي المدبر خاصة أثناء الانسحاب، حيث يكون لطيران الخصم حرية الحركة الكاملة في الجو ضد الطوابير الأرضية المنسحبة. وهكذا شيدت إسرائيل جدار الرعب للعرب.

٣ ـ مشكلة المسافة بين الضباط والجنود

كتب الكثير عن مشكلة المسافة التي يجب المحافظة عليها بين الضباط والجنود. ومن المرغوب فيه أن يكون هناك قدر قليل جدًّا من المسافة يتواجد في التنظيم الهرمي للقوات المسلحة، ولكنه يحقق التكتل الاجتماعي في نفس الوقت.

ولقد استغل الإسرائيليون هذه المشكلة وبثوا سموم دعايتهم المغرضة بين الأسرى عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧.

وأجرت إسرائيل أبحاثًا سيكولوجية على الأسرى المصريين عام ١٩٦٧، وكانت بعيدة عن الاستهتار بالجندي المصري، فقد وجدوا أنه يتمتع بقوة تحمل كبيرة وكفاءة بدنية جيدة مع روح هجومية جريئة، يتوج هذا كله الإيمان بالله ركيزة الصبر والصمود، وأشاروا في أبحاثهم وكتبهم ودعاياتهم إلى المسافة الكبيرة بين الضابط المصري والجندي، وأهمها عنصر الطعام.

ولقد بحثت أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة هذا الموضوع، وخاصة إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة وإدارة المخابرات الحربية، وفي سجلاتها الكثير عما دار من أسئلة وإجابات من الضباط والجنود المصريين الأسرى في إسرائيل خلال عام ١٩٥٦، وكذا عام ١٩٦٧.

كما أنني التقيت شخصيًّا مع عدد كبير من القادة والضباط العائدين من الأسر، وعلمت منهم الكثير مما أثير معهم أثناء الأسر.

أثار القادة الإسرائيليون هذا الموضوع بطريق مباشر وغير مباشر مع بعض الضباط الكبار الذين تم أسرهم خلال عمليات ١٩٦٧، وأوضحوا لهم الفارق

بينهم وبيننا في أسلوب القيادة، وفي النواحي الاجتماعية بين الضباط والجنود، وأن القادة الإسرائيليين يتحدثون طويلًا إلى جنودهم عن الحرب والمعارك قبل أن تحدث، وأنهم يحترمون جنودهم على العكس منا، رغم أن الجنود المصريين ـ حسب قولهم ـ طيبون جدًّا وبسطاء وجهلة، ولكنهم أقوياء يسودهم الضبط والربط، وهم هدافون بالمدفعية، يجيدون الحفر والإصابة، ولكن ضباطهم جامدون. وشهادة حق قالها القادة الإسرائيليون عن الجندي المصري عام ١٩٦٧ جاء فيها: «... ولكن بعض الجنود وعلى الأخص في ممر متلا حيث أغلقنا طريق الانسحاب أمامهم قاتلوا ببسالة حتى الموت في محاولة الاقتحام غربًا إلى القناة، وذلك تمامًا على نحو ما فعلوه في الفالوجا عام ١٩٤٨، حيث كان جمال عبد الناصر يحارب كضابط صغير».

ومن الحوارات التي دارت في معسكرات الأسرى في إسرائيل لتوضيح أنه لا مسافة بين الضابط الإسرائيلي والجنود، أن ضباطهم دائمًا يستخدمون كلمة «اتبعوني» وليس كلمة «تقدم»، وهذا هو السبب في أن خسائرهم في الضباط تشكل أكثر من ٢٢٪ من مجموع الخسائر.

ثانيًا: تعليمات الإعداد المعنوي للقوات المسلحة

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة في أغسطس ١٩٦٧ تعليمات الإعداد المعنوي للقوات المسلحة بهدف التحطيم العملي لجدار الرعب الذي حاول الإسرائيليون إقامته خلال مراحل الحروب الثلاث الماضية، وإعادة الثقة والاطمئنان إلى نفوس القادة والضباط والجنود ورفع معنوياتهم بأسلوب علمي وعملي، يستند إلى معطيات واقعية إلى جانب الحماس الوطني.

كان لا بد من عبور كل أفراد القوات المسلحة للممر المعنوي لاختيار القائد القدوة حتى يكون الأفراد تحت قيادته في حالة اقتناع كامل به كقائد يصدر لهم الأوامر قائلًا: «اتبعوني»، وهم خلفه في ثقة واحترام وحب وأن لا تكون بينهم أية مسافة، بل الجميع على قلب واحد وفكر واحد وعقيدة واحدة.

وعندما بدأت القوات المسلحة تستعيد أنفاسها خطوة خطوة، وبدأ التدريب بهمة ونشاط ليلًا ونهارًا، وبدأ التدريب العملي على عبور الموانع المائية بوحدات

فرعية، ثم الوحدات والتشكيلات الأكبر، كان ذلك في حد ذاته خطوة هامة على طريق رفع معنويات الضباط والجنود، وإشعارهم بجدية القيادة في العمل على استعادة الأرض، وكنا نعرف أن الدفاع سيطول، وأنه لا يمكن عبور قناة السويس إلى الشرق إلا بعد تمام الاستعداد الذي قدرته القيادة السياسية بحوالي ثلاث سنوات، وبدأت عجلة العمل تدور من رئيس الجمهورية إلى أصغر قائد.

كما كانت الاشتباكات المستمرة بالمدفعية والهاونات والدبابات وأعمال القناصة عاملًا مساعدًا في رفع معنويات الرجال.

وبدأت أعمال التجهيز الهندسي وإعداد المواقع والتحصينات مع الأمن وتوعية الضباط والجنود وحل مشاكلهم والمتابعة والبحث خلف الشكاوى، وكان الدفاع النشط المبني على أعمال التراشق بالنيران والاستطلاع والدوريات واستخدام وسيلة السد الناري ضد طيران العدو الواطي عاملًا حاسمًا في تحطيم جدار الخوف.

١ ـ القائد الأعلى بالجبهة لحل مشاكل الجنود الاجتماعية

وقد زار الرئيس جمال عبد الناصر، القائد الأعلى للقوات المسلحة، جبهة قناة السويس خلال شهر مارس ١٩٦٨، واجتمع بالقادة والضباط والجنود، وتعرف على مشاكلهم العامة والخاصة، واستغرقت زيارته للجبهة يومين كان هدفها الأكبر الاتصال بالضباط والجنود لحل مشاكلهم العامة والخاصة، وأوصاني بالالتزام بهذا الأسلوب أثناء مروري اليومي على الوحدات والاهتمام بطعام الجنود.

٢ ـ الوقاية

أصدرت تعليماتي إلى قادة الجيوش والمناطق العسكرية بكسر كل القواعد الروتينية في سبيل أمن القوات والمعدات والأسلحة وتوفير الوقاية لها، مع تحقيق مبدأ التصاق الفرد بالمعدات والسلاح في كل وقت وفي كل مكان.

ومن أهم التعليمات التي أصدرتها، وأشرفت شخصيًا على تنفيذها، هو اعتبار جميع الأفراد الإداريين مقاتلين، ومعهم أسلحتهم ومعداتهم إلى رفع كفاءتهم الإدارية مع درجة استعدادهم للدفاع عن أنفسهم والقتال. المهم أن القيادة العامة للقوات المسلحة لم تدخر وسعًا في إمداد التشكيلات بما تحتاج إليه من معدات ومواد لتحقيق الوقاية، وهي أحد عناصر رفع المعنويات حيث تحقق للفرد الأمان.

٣ ـ عقيدة القتال

عقد الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعًا هامًّا مع قادة الجيوش والمناطق العسكرية والتشكيلات بغرض الاطمئنان على الروح المعنوية للجنود وأن يتأكد شخصيًّا أن عقيدة القتال لجميع أفراد القوات المسلحة أنه لا مفر من الحرب، كما يؤكد ذلك شخصيًّا لهم. وركز سيادته على أهمية توضيح الموقف وشرح الأمور السياسية للجنود والضباط ومعرفة الموقف الدولي تمامًا لأن معرفة الحقيقة تحقق الثقة. وأشار القائد الأعلى إلى ضرورة التركيز على الناحية الدينية للضباط والجنود وركز أيضًا على أهمية الضبط والربط وتحسين طعام الجنود، والاهتمام بمطابخ الوحدات الميدانية، وحل مشاكل الجنود الاجتماعية.

وقال جمال عبد الناصر:

ـ المركزية خطيرة وتسبب مشاكل كبيرة ويجب أن نعمل أي شيء ونفرضه رغمًا عن العادات والتقاليد... ويجب أن نأخذ ونعطي مع الناس ونعمل أسلم الأشياء... ويجب تحديد الاختصاصات تمامًا وبوضوح لكل فرد وكل فرد يقول رأيه بصراحة.

كما أوصى الرئيس جمال عبد الناصر بتكوين لجنة للحرب النفسية لدراسة وسائل تدمير معنويات العدو ورفع معنوياتنا قائلًا:

ـ فالعدو هدفه أن يقلب البلد علينا وعلى القوات المسلحة على أساس حل سلمي ـ والأمريكان لن يعطوا حلًّا سلميًّا، وأمريكا لا تقبل إلا الاستسلام. والجبهة الداخلية حاليًّا فيها ضيق، واليهود عندهم كل المزايا وإحنا ساكتين ويقول الشعب: فين كذا، وفين كذا؟ وقد يعمد العدو إلى استخدام الغازات أو سلاح جديد. والخسائر لها تأثير كبير على الجبهة الداخلية ولا نحتمل أن نجد في كل قرية مأتمًا وهذا له تأثير معنوي خطير.

وقال جمال عبد الناصر عن أهمية العناصر التي توكل إليها عملية التوجيه المعنوي لكي تتم على أسس سليمة:

ـ مش ممكن يوكل التوجيه المعنوي في الفرقة إلى نقيب واحد. لذا يجب اختيار أحسن الأفراد في الدولة ممن تتوافر لديهم الكفاءة والوطنية والغيرة

على الوطن ويجندوا في الجيش لهذا العمل. ويجب أن يبدأ القادة في غرس روح القتال العالية للقوات وعلى القادة الاهتمام شخصيًّا بهذا.

وقال لي الرئيس عبد الناصر:

ـ عليك إصدار تعليمات بهذا ثم تقوم القيادة بعمل اختبارات، ويجب مراعاة أهمية الضبط والربط، وليس التحبب إلى الضباط.

ثم قال أيضًا:

ـ يجب تكوين مجلس حرب في كل جيش، ويجتمع ويناقش الموضوعات من حيث المبدأ وعلى حسب قرارات المجلس تصدر قرارات القائد.

٤ ـ الممر المعنوي

كان لا بد من الحصول على نصر عسكري ولو جزئي، وإظهار تصميم وقدرة الجيش المصري وعقيدته في تحرير الأرض، وأن القوات المصرية المسلحة قد تطورت... ولهذا قررت أن يمر كل أفراد القوات المسلحة خلال ممر معنوي يحقق عقيدة تحرير الأرض. أصبح واجبنا العبور شرقًا، وقتال العدو في سيناء حتى نحقق أهدافنا مهما كانت الخسائر، ومهما كان ردع العدو الجوي أو الأرضي. وسيحاول العدو بكل ما يملك من أسلحة أمريكية متطورة أن يثبت أننا لسنا أقوياء، وأن لا فائدة من الدعم الروسي لنا. وهذا الجزء الأخير هام جدًّا لنا معنويًّا، ويجب التركيز عليه وعلى أهميته وفائدته. إن الشعوب العربية والعالم ينظر إلينا الآن بعد أن نجحت القوات المسلحة والشعب في الصمود. يجب أن نثبت أننا مقاتلون قادرون على تحرير أرضنا وفداء الوطن.

والقوات المسلحة المصرية تضم حوالي ثلاثة أرباع مليون فرد أو أكثر، تمثل كل البيوت في مصر، ويجب أن يمر كل هؤلاء الأفراد في ممر معنوي بحيث يكون كل جندي نواة ثورية داخل عائلته، وبحيث يعمل الجميع من أجل هدف واحد هو: إزالة آثار العدوان علينا، وبحيث تثبت عقيدة أنه لا مفر من الحرب لتحرير الأرض.

٥ ـ القائد القدوة

القائد هو العمود الفقري للوحدة العسكرية. والقدرة القتالية للجيش ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمقدرة كل قائد على حدة في حدود مسؤولياته. وأيًّا كانت رتبة

القائد فهو مسؤول مسؤولية شخصية وكاملة عن الوحدة أو العملية المكلف بها. ويمكن بل ويجب عليه أن يسند لمرؤوسيه سلطة حتى يتمكنوا من أداء أعمالهم بطريقة تتسم بقدر أكبر من الفاعلية والمسؤولية، ولكنه وحده ـ بطبيعة وضعه ـ يتحمل المسؤولية الأخيرة عن كل ما يحدث في حدود السلطة الشرفية المسندة إليه. إن القائد يعين عن طريق السلطات المختصة، ولكن تعيينه لا يكون نافذًا إلا عن طريق مرؤوسيه. وهذا لا يعني أنه يتعين أن يسمح للجنود باختيار قادتهم، بل يعني أن الموقف الأفضل هو أن يعترف الجنود بقائدهم ويقدروه، كما لو كانوا قد انتخبوه بأنفسهم.

وعندما يحظى القائد بثقتهم لن يصبح في حاجة للجوء إلى القانون والقيادة الفظة. وإذا اضطر إلى توقيع عقوبة، فسوف يقبل مرؤوسوه ذلك باعتباره أمرًا عادلًا وله ما يبرره.

وليست هناك وحدات سيئة بل قادة سيئون فقط... فالقائد يمثل فضائل الحكمة والإخلاص والطيبة والشجاعة والصرامة. من أجل ذلك عملنا على أن نبني في القوات المسلحة المصرية القائد القدوة.

٦ ـ الصمود والإيمان

دأب العدو الإسرائيلي تمشيًا مع خطته في الحرب النفسية على التهديد بخلخلة دفاعاتنا بضربات قوية وعنيفة بقواته الجوية، ومحاولات تهديد الشعب المصري بأعمال تدمير وتخريب في عمق الجمهورية وإحداث الذعر بين الأهالي بهدف تحقيق أهدافه السياسية.

وهنا أسجل أن فطرة الإيمان التي يتمتع بها شعبنا كانت من أهم العوامل التي ساعدت على صموده وصمود قواته المسلحة في تلك الفترة التي كان شعار التوجيه المعنوي فيها هو «الصمود والإيمان»، وخاصة بعد أن شفع الإيمان بالعمل على توفير الأسس المادية للصمود.

فلقد كنا نستعد لكل عمل محتمل من جانب العدو بأعمال التأمين أولًا، ثم التجهيز لعمليات نشطة حتى قوة كتيبة مشاة مدعمة تعبر شرقًا وتقوم بعمليات إغارات واقتناص لأفراد ومعدات ومواقع العدو. وأصدرت أوامري أن تكون هذه

القوات جاهزة لتنفيذ مهامها في مواجهة كل فرقة اعتبارًا من أوائل ١٩٧٠، حيث انتقلت قواتنا المسلحة إلى مرحلة الردع.

وحتى تكون عملياتنا ذات قيمة معنوية لقواتنا ومحطمة لمعنويات العدو، أصدرت أوامري بالتركيز على الفرد المقاتل الإسرائيلي والقيام بعمليات اقتناص لأفراده. ووضعنا مهمة لكل كتيبة في الجبهة للحصول على أسير إسرائيلي شهريًّا على الأقل. وأن تكون المبادأة في كل شيء، وأن يعطوا الفرصة للقادة المرؤوسين على جميع المستويات بالتصرف والحذر.

وكانت هذه الإجراءات من الخطوات الحاسمة في رفع معنويات الجنود والضباط، وحانت لحظات النصر بخطف الأسرى، وتساقط الطائرات الفانتوم والسكاي هوك وأسر الطيارين الإسرائيليين، وارتفعت المعنويات.

٧ ـ الفكر الواحد

وحدة الفكر بين أفراد القوات المسلحة هي أساس وحدة عملهم، وكانت جلسة المصطبة على مستوى الفصيلة في الهواء الطلق، وبعد العشاء في جو أسري منفتح، وعلاقات إنسانية سليمة، وروح متفائلة، أسلوبًا جيدًا لتحقيق وحدة الفكر المطلوبة.

خطة إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة

أعيد تنظيم إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، واتسع اختصاصها، وأصبحت على جانب كبير من المسؤولية للاقتناع بأن الوعي الوطني والسياسي يجب أن يكون مشتركًا فكرًا وعقيدة في عقل وقلب كل مقاتل في القوات المسلحة. وركزت القيادة العسكرية على تأهيل القادة أنفسهم تأهيلًا عمليًّا على واجباتهم ووظائفهم بحيث يكونون قدوة حسنة للضباط والجنود في وحدتهم، كما شملت الخطة تنمية معنويات الضباط والجنود على أسس علمية حديثة، الغرض منها رفع معنويات المقاتل. ولأهمية هذا الموضوع ألزم التشريع الجديد لبناء القوات المسلحة أن يصدق رئيس الجمهورية، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، على خطة التوجيه المعنوي، وأيضًا على أسلوب تطور القوات المسلحة عسكريًّا سواء من ناحية الفرد أو المعدة،

وهكذا برز هذان المخططان إلى مستوى أرفع وأقوى لما لهما من فاعلية في تقدم القوات المسلحة ونهضتها.

أساس وأسلوب العمل المعنوي في القوات المسلحة

> إن العامل البشري هو الذي سيكسبنا النصر، وخاصة إذا دعم معنويًّا، وباقتناع تام، وهذا يعتبر عاملًا استراتيجيًّا كبيرًا في تقديرنا وأن الصمود هو الذي يعطينا القوة، وأنه يجب زيادة الوعي عن اقتناع.
>
> والقائد هو المسؤول عن التوجيه المعنوي والربط الاجتماعي كطبقة واحدة وفكر واحد مع المحافظة على التقاليد العسكرية السليمة، وخاصة مع تطور نوعية الجندي المصري أخيرًا، والروح القتالية الهجومية معنويًّا تغطي ٧٥٪ من الكفاءة القتالية للقوات.

كانت هذه هي المبادئ الرئيسية التي أصدرتها ضمن توجيهاتي إلى اللواء محمد جمال الدين محفوظ مدير إدارة التوجيه المعنوي، لتكون أساس وأسلوب العمل المعنوي في القوات المسلحة.

وبدأت أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة في التنفيذ، وكانت أهم السمات الواضحة في تطوير أجهزة التوجيه المعنوي الآتي:

١ ـ أصبح قائد الوحدة أو التشكيل هو المسؤول مسؤولية مباشرة عن التوجيه المعنوي في الوحدة.

٢ ـ صدرت نشرة أسبوعية على مستوى القوات المسلحة سميت «نشرة الحقائق»، بالإضافة إلى نشرات أسبوعية خاصة من إدارة التوجيه المعنوي.

٣ ـ عين في كل وحدة أو تشكيل مساعد القائد للشؤون المعنوية.

٤ ـ أدخل في قرار القائد للمعركة فقرة رئيسية توضح الحالة المعنوية والفكرية للقوات قبل المعركة، كما كانت هذه الفقرة أحد المقومات الأساسية في خطط العمليات.

٥ ـ ويقدم القائد أو مساعده للشؤون المعنوية تقريرًا معنويًّا عن الموقف المعنوي في الوحدة أو التشكيل موضحًا فيه:

أ) درجات قياس الحالة المعنوية للأفراد من ضباط وجنود.

ب) التربية الوطنية والقومية والدينية.

ج) أسلوب الترفيه والعلاقات العامة.

د) أسلوب المكافآت والحوافز.

هـ) الخدمات الاجتماعية للأفراد: شؤون شخصية ـ شؤون طبية ـ رعاية، إلخ.

و) روح الجماعة السائدة في الوحدة.

والحقيقة أن تطور نوعية الجندي المصري أخيرًا وإدخال عناصر المؤهلات العليا كجنود في القوات المسلحة أعطى القوات المسلحة دفعة قوية نحو التقدم، وأمكن الانتفاع بهؤلاء الرجال في تخصصات عديدة في كل الميادين التخصصية والعامة، دفعت بالعسكرية المصرية بخطوات سريعة نحو النصر.

حائط الصواريخ وأثره في رفع الروح المعنوية

لم تتوقف خطوات تنفيذ خطة بناء القوات المسلحة، وصممت معي أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات للجيوش والمناطق العسكرية على استمرار التدريب العملي للقوات مع بناء حائط الصواريخ حفاظًا على أمن القوات المسلحة وأمن مصر وشعبها. ونجح حائط الصواريخ في إسقاط الطائرات الفانتوم والسكاي هوك أمريكية الصنع، وبدأت بشائر النصر في نجاحنا في إقامة قواعد الصواريخ ونجاح رجال الدفاع الجوي في إسقاط الطائرات. وهكذا ارتفعت المعنويات، وزادت الثقة في النفوس، وبدأت أولى خطوات النصر لتحرير الأرض.

وكان الإعداد المعنوي لقادة وضباط وجنود القوات المسلحة والعاملين معها هو الدعامة الأولى، التي دفعت القاعدة العريضة كي تبني نفسها وتقاتل العدو في وقت واحد طوال حرب السنوات الثلاث، كما كان الإعداد المعنوي عاملًا قويًّا في رفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة والوازع الحقيقي لبدء معركة تحرير الأرض.

وكان تفاعل الشعب مع قواته المسلحة فكرًا وعقيدة لبدء معركة التحرير مرده ما لمسه الشعب في فكر وقلب كل مقاتل في القوات المسلحة نتيجة منطقية لإعداده معنويًّا.

المكافأة والتشجيع والتنافس الشريف

يحتاج الفرد إلى دعم وتقدير رؤسائه ليتأكد من أنه يسير على الطريق الصحيح، وليأخذ من تشجيعهم زادًا يعينه على تخطي الصعوبات. وينبغي توخي العدالة في التقدير، وأن يكون التشجيع بطريقة تذكي نار الحماسة في نفوس الرجال. وقد كنت أختار اللحظات المناسبة أثناء زيارتي للضباط والجنود في مواقعهم لأستمع إلى مطالبهم وأشجعهم، وكانت المكافآت تعطى في أرض المعركة بعد عملية قتال ناجحة لدورية عبرت شرقًا، وأحضرت أسيرًا أو حصلت على معدات أو معلومات ذات قيمة. كما كنت ـ ويشاركني القادة ـ نعطي المكافآت الكبيرة نظير جهد ممتاز قام به فرد أو أفراد معينون سواء في العمليات أو التدريب أو في الرماية. كما كان للسلوك الانضباطي والتقدم في العمل مكافآت تشجيعية مادية ومعنوية.

ولم تطبق هذه القاعدة على الأفراد فقط، فالوحدة التي كانت تستحق كلها كلمة تقدير أو ثناء تحصل عليه في صورة لا تقل أهمية عما كان يفوز به الأفراد البارزون.

وكنت أبارك التنافس الشريف بين الوحدات، فهو أمر مرغوب فيه في حدود التدريبات والمناورات ذات الجانبين، فهي تكسب المنافسة واقعية، والرغبة في الفوز أمر يلقى أكبر قدر من الاستحسان، ويشجع العمل الجماعي وروح الفريق، ويجعل أعضاء هيئة القيادة كيانًا أكثر تماسكًا وارتباطًا، ويصبح التعاون في القتال أكثر فاعلية. وترتفع بذلك معنويات الرجال.



لقد كانت مقومات الإعداد المعنوي للمعركة والأساليب المتطورة التي اتبعت خلال حرب الثلاث سنوات دافعًا حقيقيًّا لرفع القدرة القتالية للفرد وللتشكيل في القوات المسلحة، كما اقتنع القادة والأفراد بأن العامل المعنوي والوعي السياسي له تقديره ووزنه في تنمية روح القتال.

الفصل السابع عشر

عمليات ومعارك الجبهة

إعادة التنظيم والتجميع

كان أول عمل ميداني تقوم به القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بعد معركة يونيو مباشرة هو الإسراع في تجميع وتنظيم وحدات صغيرة بأسلحة فردية، ودفعهم إلى منطقة القناة حيث تتولى قيادة المنطقة توزيع هذه الوحدات بأسلحتهم الفردية، وكذا ما أمكن تجميعه من الأسلحة المعاونة لوحدات المشاة مثل الهاونات والرشاشات الثقيلة والمتوسطة. ثم تكونت كتائب مشاة وتعين لكلٍّ قائد، وتمركزت على الشاطئ الغربي لقناة السويس مع الوحدات التي ظلت متماسكة متكاملة عددًا وعدة. وبدأت هذه الوحدات في حفر الخنادق وإعداد حفر الأسلحة، وتطور هذا العمل بعد أسبوعين إلى تجميع الكتائب إلى لواءات مشاة، وكانت الصعوبة في استكمال أسلحة الدعم المعاونة لها من مدفعية ميدان وهاونات ثقيلة ودبابات مشاة. وتم تكوين وحدات متكاملة وزعت على خط النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس، وظهر أول خط دفاعي ممتد حوالي ١٧٠ كلم على طول الساحل الغربي للقناة ـ بورسعيد ـ شمالًا حتى ميناء الأدبية جنوبًا. ثم وصل الدعم السوفيتي إلى الموانئ المصرية بحرًا وجوًّا، ودفع رأسًا إلى منطقة القناة، حيث تم استكمال الأسلحة المعاونة وأسلحة النيران للواءات المشاة، كما استكمل عناصر مدرعة كاحتياطي بتكوين الفرقة الرابعة المدرعة. (مرفق ٦).

النشاط الإيجابي

بعد إتمام بناء الخط الدفاعي الأول غرب قناة السويس والاطمئنان على الوحدات وقوة نيران المدفعية والدبابات، وبعد نجاح قواتنا في معركة رأس العش في ١/ ٧/ ١٩٦٧، وصمود هذا الموقع وخسائر العدو التي تكبدها رغم تفوقه العددي واستخدام قواته الجوية ضد هذه القوة الصغيرة الصامدة؛ وبعد أن نجحت البحرية المصرية في تدمير المدمرة الإسرائيلية في ٢١/ ١٠/ ١٩٦٧؛ وتحدي قواتنا الجوية بطائراتها الميج ١٧ لطائرات العدو في المنطقة الجنوبية لقناة السويس في يوم ١٤/ ٧/ ١٩٦٧، ارتفعت معنويات القوات المسلحة عامة والقوات الجوية خاصة، وعادت الثقة في الطيارين وطائراتهم الميج ١٧ . ورغم أن هذه المعارك الثلاث التي بدأت من جانب العدو الذي أصابه الغرور في انتصار ٥ يونيو ١٩٦٧، فقد كانت النتائج نجاحًا ملحوظًا في جانب قواتنا رفع معنوياتنا بعد الهزيمة بأيام، وشمل قواتنا البرية والجوية والبحرية. وكان رد الفعل عنيفًا على إسرائيل التي لم تهنأ بعد بانتصارها في ٥ يونيو ١٩٦٧، وترددت أصوات الثأر في إسرائيل ضد المصريين، وبدأ تصعيد العمليات من الجانبين.

دوريات الاستطلاع خلف الخطوط

اهتمت القيادة العسكرية المصرية بالحصول على أوفر المعلومات وأدقها عن العدو المتمركز في سيناء، وكانت دقة هذه المعلومات ضرورية للغاية. وكانت الوسيلة الموجودة هي إرسال دوريات الاستطلاع لمعرفة أوضاع قوات العدو في العمق التكتيكي والتعبوي، حيث إن نقط المراقبة من جانبنا سوف تقتصر معلوماتها عن العدو في الشاطئ الشرقي للقناة، كذا التحركات التي تتم خلفه نهارًا وليلًا. أما معرفة أنواع الأسلحة ومجموع وقوة العدو وأماكن تمركزه وطريقة إعاشته ومناطق تدريبه ونشاط طيرانه في مطاراته الأمامية، فقد تحققت بمواصلة دفع دوريات استطلاع ضباط وضباط صف من ٢-٣ أفراد فقط، تسمى «دوريات خلف الخطوط»، تعود بعد فترة قد تصل إلى ١٥ يومًا، ومعها حصيلة معلومات دقيقة ومهمة للغاية، وتتبعها دوريات أخرى في

مناطق أخرى، وهكذا حتى اكتملت الصورة الحقيقية عن أفرع العدو وقوته الخلفية وتحركاته.

معارك مدفعية الميدان

مع بداية إنشاء وتكوين وحدات النسق الأول الدفاعي غرب قناة السويس واستكمال هذه الوحدات إلى تشكيلات ميدانية أكبر، زادت الأنساق الدفاعية، وتكونت نطاقات متماسكة على طول مواجهة قناة السويس، وترابطت مع بعضها مكونة عمقًا دفاعيًّا، ودخلت فيها الأسلحة المعاونة من المدفعية الميدان والهاونات بعياراتها المختلفة، كما كثفت هذه النطاقات الدفاعية بوحدات دبابات ومدافع مضادة للدبابات. وتكون احتياطي الجبهة من وحدات مدرعة وخفيفة الحركة. وبدأت جميع الوحدات في تجهيز المواقع الميدانية الأصلية والهيكلية والتبادلية والاحتياطية للأسلحة وللمعدات مستخدمة الأرض والموانع أحسن استخدام.

أولًا: وضع خطط النيران

وبعد تمركز القيادات المحلية في كل قطاع من الجبهة كان أول عمل ميداني تقوم به القيادة الميدانية في الجبهة هو وضع وتنسيق خطط نيران التشكيلات والوحدات في كل قطاع من المواجهة. وخطط النيران تحتاج إلى استطلاع ومعرفة أوضاع العدو وأوضاع قواتنا وضمان وسائل الاتصال بين كل وحدة نيران وقيادتها حتى تصل إلى القيادة الميدانية الأعلى.

وكان مقياس قدرة الموقع أو القطاع الدفاعية هو قدرة وكفاءة خطط نيرانه الدفاعية وخطط القصف المضاد لنيران العدو. وكان كل قطاع دفاعي يضع أكثر من خطة نيران لمقابلة أي احتمالات في تغيير اتجاهات العدو أو تغيير مواقع تجمعاته، وتنسيق خطط نيران القطاعات الدفاعية المتجاورة كأمر ضروري لاستغلال وتجميع نيران أكبر عدد من القطاعات على هدف واحد أو عدة أهداف في وقت واحد.

وكانت خطط نيران وحدات الجبهة تعتمد أساسًا على مدفعية الميدان بأنواعها الكثيرة والهاون بعياراته المختلفة. وكانت أسلحة المدفعية بأنواعها تتدفق على مصر عبر الجسر الجوي والبحري من الاتحاد السوفيتي بعد معركة يونيو ١٩٦٧،

بأولوية إمداد بعد الطائرات المقاتلة مباشرة. وكان الفريق عبد المنعم رياض يعطي أولوية واهتمامًا خاصًّا بتسليم هذه الأسلحة إلى وحدات المدفعية الميدان، وتسارع إلى أماكنها في جبهة القتال. ومدفعية الميدان تشكل عنصرًا عضويًّا داخل تنظيم كل تشكيلات المشاة والمدرعة من اللواء حتى الفرقة، بالإضافة إلى لواءات المدفعية التي تعاون الجيش الميداني، ومن هنا جمعت خطط نيران هذه التنظيمات النوعية على مواجهة الجيش الميداني بالنسبة لمواقع العدو أو تجمعاته أو منشآته إلى هدف مدفعية لواء أو هدف مدفعية فرقة أو هدف مدفعية جيش، وذلك تطبيقًا لقدرة تجميع نيران وحدات مدفعية الميدان أو المرونة في توزيعها على عدة أهداف. وضربت قيادة ووحدات وأفراد مدفعية الميدان في الجبهة المثل العليا في القدرة والكفاءة القتالية، علاوة على التضحية والفداء، واحتفظت بالبطولات الميدانية التي تعلو شعارها منذ إنشائها.

ثانيًا: بدء العمليات

وبعد إنشاء النسق الأول الدفاعي في نوفمبر ١٩٦٧، بدأت عمليات مدفعية الميدان كسلاح رئيسي في عمليات الجبهة طوال مرحلة الصمود. فبدأت في استخدام الضرب المباشر على أهداف العدو على الساتر الرملي، ثم تدرجت إلى استخدام نيران سرية مدفعية، ثم نيران كتيبة غير مباشرة على أهداف العدو في العمق التكتيكي في قطاع من المواجهة، يحدد بمعرفة القيادة المحلية. وكان استطلاع مدفعية الميدان مستمرًّا يوميًّا نهارًا وليلًا. كما كانت كتائبها تسارع إلى تغيير مواقع وحداتها بعد كل اشتباك مع العدو حتى لا يتمكن من تسجيل نقط فتح نيرانها.

وبعد ضرب أهداف العدو التي تظهر على الساتر الرملي انتقلت مدفعية الميدان في كل قطاع منفصل إلى ضرب أهداف العدو في النطاق التكتيكي والتعبوي محدثة خسائر سواء في الأفراد أو المعدات أو في مناطق الشؤون الإدارية ومخازن الذخيرة. ورد العدو بمدفعيته على مواقعنا الدفاعية، وانتقل تبادل نيران المدفعية من قطاع إلى آخر حتى شمل الجبهة كلها. وكانت مدفعيتنا تخصص وحدات مدفعية ذات كفاءة خاصة في رصد مواقع مدفعية العدو عند

إطلاق نيرانها، وترد عليها فور إطلاق نيرانها فتسكت فورًا. وهكذا أطلق على مرحلة الصمود بأنها معارك مدفعية الميدان.

وعندما بدأت الدوريات المقاتلة من قواتنا في العبور ومهاجمة مواقع دفاعية للعدو، وكانت مدفعية الميدان تساندها بالنيران المباشرة أو غير المباشرة على موقع العدو قبل إتمام الهجوم على الموقع مباشرة، كما تمت هذه المساندة في كثير من الأحوال بستائر دخان من طلقات مدفعية الميدان سترًا لاقتراب قوة الدورية من الهدف.

وكان التحذير الموجه مني لمدفعية الجبهة ألا تفتح نيرانها في وقت واحد حتى لا يكشف العدو خطة نيران مدفعية الجبهة كلها في اشتباك واحد.

كما تمكنت مجموعة لواء مدفعية من الاشتباك مع رتل متحرك من عربات ودبابات العدو. وقد بدأت مهاجمته وهو على مسافة ٣ كيلومترات شرق قناة السويس وعلى طريق تقدم رئيسي. وأدت دقة المدفعية وكثافتها إلى تعطيل وإتلاف رتل العدو، وهكذا دخلت تحركات العدو خاصة الجماعية بعربات نقل التموين أو الذخيرة وفي حدود ٢-٥ كيلومترات شرق قناة السويس، وعلى طول المواجهة تحت تهديد مدفعية الميدان المصرية.

وكانت مناطق الشؤون الإدارية للعدو أو نقط تخزين المياه والذخيرة وورش إصلاح العربات المتقدمة هي الهدف الثمين لمدفعية الميدان المصرية. وكان يتم قصف الهدف عندما يتم العدو استكماله، وهو تحت مراقبة أجهزة استطلاع المدفعية يوميًّا. ويجهز قذف مثل هذا الهدف بتجميع نيران لواء مدفعية كاملًا، وعندما يبدأ الضرب تشتعل النيران، ويستمر القذف عليه لمدة ٣ دقائق فقط، ثم تنتقل مدافع اللواء بالكامل من مكانها الذي اشتبكت فيه إلى مكان آخر مجهز من قبل، وتستمر النيران مشتعلة في الهدف لمدة يومين، وتشاهد بواسطة جنودنا على الضفة الغربية للقناة.

فإذا تصورنا تجميع نيران مدفعية لواء بالكامل ومدى تأثيرها على هدف واحد ولمدة ٣ دقائق، نخرج بالحساب الآتي: ٣٦ مدفعًا × ٣ دقائق × ١٠ طلقات في الدقيقة لكل مدفع × ٥ كج وزن القذيفة على الأقل، تكون النتيجة أكثر من ٥ أطنان من مادة شديدة الانفجار على هدف واحد في وقت واحد.

وإذا علمت أن المنطقة شرق السويس أرض صحراوية مكشوفة حتى ٢٠ كيلومترًا عمقًا يمكن تصور مدى التأثير على شلل التحركات، وعدم تمكن العدو من التجميع سواء للأفراد أو المعدات أو الاحتياطيات خوفًا من تأثير نيران مدفعية الميدان، وقد وصل عدد القطع من جميع الأنواع حتى نهاية عام ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٠ قطعة مدفعية ميدانية، انتشرت في شكل وحدات على طول مواجهة قناة السويس وفي العمق حتى ٥٠ كلم.

ثالثًا: تطور العمليات

ولم يكن لدى العدو من تصرف إزاء تفوق المدفعية المصرية إلا أن يزيد من استخدام الأرض والساتر لإنقاذ أرواحه ومعداته، فبدأ من منتصف ١٩٦٨ يعدل من مواقعه الدفاعية شرق القناة، ويحصنها تحصينًا شديدًا مستخدمًا قضبان السكة الحديد من القنطرة إلى العريش، ومعه شكاير الرمل والفلنكات الخشبية ومساعدات أسمنتية أخرى، وتمكن العدو من تحويل النقط المكشوفة إلى ملاجئ تحت مستوى سطح الأرض، كما استمر في إنشاء النقط الحصينة فوق هذه الملاجئ وبناء نقط ضرب الأسلحة الصغيرة فوق الساتر الرملي. كما عمق خنادق المواصلات بين كل نقطة وأخرى، أما التحركات الخلفية للعربات والأفراد فاقتُصر على إجرائها ليلًا.

ولأغراض نفسية أذاع العدو استكمال خط برليف الدفاعي من ٣٥ موقعًا دفاعيًّا يحتوي كل منها على فصيلة من الأفراد، علاوة على نقط الملاحظة ونقط الضرب المباشر التي غطت نيرانها المسطحة مياه قناة السويس. وبدأ في وضع الألغام المضادة للأفراد والأسلاك الشائكة حول هذه المواقع.

وكان تصرف قياداتنا المحلية بعد ذلك في استخدام نيران المدفعية المباشرة ضد النقط المقامة على الساتر الرملي بمدفعية مضادة للدبابات، كذا استخدام الهاونات ذات خط المرور العالي، حيث تسقط القذيفة خلف الساتر الرملي غير المنظور لنا.

وهكذا أصبحت نيران المدفعية المصرية، والتي أضيف إليها بعد ذلك وحدات مدفعية ثقيلة عيار ١٥٥ مم وعيار ١٣٠ مم ميدان وقواذف صاروخية، مؤثرة جدًّا على العدو خاصة منذ أن تطور استخدام مدفعية الميدان في عمق العدو بدخول

الطائرات الهليكوبتر المصرية كنقط ملاحظة جوية، وأيضًا بطريقة الضرب المساحي باستخدام الصورة الجوية.

واستمرت معارك مدفعية الميدان مع أهداف العدو طوال عام ١٩٦٨، والتي استهلكت أطنانًا من الذخيرة بمعدل فاق كل الحروب السابقة. وكانت مسؤولية مديري التسليح في الجيوش وزملائهم في القيادة العامة أن يواجهوا معدل الاستهلاك اليومي لدوام الإمداد للوحدات الأمامية، الأمر الذي أدى إلى زيادة نقط تشوين وتخزين ذخائر المدفعية في الجبهة لأكثر من معدل واحد (خط ذخيرة) كامل خلف كل فرقة مدفعية، علاوة على معدل آخر في منطقة خطوط المواصلات الخلفية حتى يسهل الإمداد بالذخيرة لوحدات مدفعية الميدان، وشعر العدو أنه يدافع عن سيناء بدون أمل، إذ وصلت خسائر أفراده بسبب القصف المدفعي فقط خلال عام ١٩٦٨ إلى ١,٢٠٠ إصابة.

رابعًا: استشهاد الفريق عبد المنعم رياض

وكان الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان والمستشارون السوفييت يمرون يوميًّا تقريبًا على مواقع مدفعية الميدان وعلى القوات. وجاءت لحظة من اللحظات السيئة لا تحدث إلا نادرًا، إذ شاهد العدو رتلًا من عربات القيادة قادمًا من بورسعيد إلى الإسماعيلية على الطريق الموازي لقناة السويس، واستشعر العدو أن به شخصية عسكرية هامة، فتتبع سير هذا الرتل من العربات حتى وصل إلى جزء من الطريق شمال الإسماعيلية عند كوبري الفردان لزيارة مواقعنا بها، ثم إلى مواقعنا في نمرة ٦ بالإسماعيلية، حيث أطلق العدو عددًا من طلقات المدفعية ١٥٥ مم، فاستشهد البطل الفريق عبد المنعم رياض، وجرح قائد الجيش الثاني نتيجة لقذف مدافع العدو، وفقدت بذلك نائبي وزميلي وصديقي الشهيد الفريق أول عبد المنعم رياض يوم ٩/ ٣/ ١٩٦٩ في الخندق الأول للموقع الأول في النسق الأول لقوات الجيش الثاني في مواقعنا بمدينة الإسماعيلية. وتحولت جنازته في وسط القاهرة، والتي اشترك فيها الرئيس عبد الناصر إلى ملحمة وطنية، وكان غضب الشعب ومطالبته بالثأر وقودًا جاهزًا لمقاتلي الجيش الثاني للقيام بأكبر عملية عسكرية منذ يونيو ١٩٦٧.

هدم جدار الخوف

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية في أول أغسطس ١٩٦٧ تعليمات إعداد وتدريب القوات المسلحة وخطوات استكمال الدفاع في جبهة قناة السويس، وخطط النيران، وخطط التجهيزات الهندسية، وبدأت في إعادة تنظيم القوات المسلحة وتدريبها ورفع كفاءتها القتالية، ولكن كثيرًا ما كان يحدث تعطيل مؤقت لاستمرار التدريب والإعداد عندما تصل معلومات تؤكد احتمالات هجوم العدو غربًا واقتحام قناة السويس، وهذا كان يضطر القيادة العامة إلى رفع درجات الاستعداد وإعادة الوحدات من مناطق التدريب إلى مناطق تمركزها وإيقاف مدارس المعركة التي تم فتحها على طول الجبهة.

وكان العدو الإسرائيلي يناوش قواتنا بقصفات مدفعية مركزة على مدينة السويس وبورتوفيق، وحدثت بعض الخسائر بين الضباط والجنود والكثير من المدنيين. وكان الاشتباك بالمدفعية يستمر لفترة طويلة مثلما حدث يوم ٤/ ٩/ ١٩٦٧ في منطقة الإسماعيلية ورقم ٦ طوال الليل. كما نشط العدو في عمليات الاستطلاع البحري في خليج السويس.

والحقيقة أن العدو كان بين وقت وآخر يرد على قواتنا بإغارات جوية أو قصفات مدفعية بعيدة المدى ونيران دبابات استمرارًا لبناء جدار الخوف والرعب من العدو الإسرائيلي في نفوس جند مصر.

أولًا: تطور الاستطلاع

وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة تعليمات بضرورة إزعاج العدو ومعرفة تفصيلات مواقعه الدفاعية والقيام بعمليات استطلاع بقوة في نطاق مواقع العدو التكتيكية على الشاطئ الشرقي للقناة وعلى طول مواجهة قناة السويس بهدف هدم جدار الخوف أمام المقاتلين المصريين وتحطيم خرافة تفوق الجندي الإسرائيلي.

ونفذت تعليمات القيادة العامة للقوات المسلحة بإعداد العناصر المدربة من الضباط والجنود من مختلف أفرع القوات المسلحة ـ مشاة، صاعقة، مظلات، مدرعات، مدفعية، مهندسين ـ للقيام بدوريات استطلاع صغيرة محدودة الهدف،

تعبر قناة السويس في قوارب مطاط صغيرة أو سباحة حتى الشاطئ الشرقي وتستمر طول الليل في التنصت والتسمع حول نقطة العدو القوية أو على خطوط مواصلاته الأمامية (الطرق والمدقات الطولية والعرضية)، وتعود بنفس الطريقة في فجر اليوم التالي. ولسهولة إخفاء قارب العبور كان يسحب إلى الشاطئ الغربي بحبل أو يعود بواسطة فرد ثم يسحب للشاطئ الشرقي قبل الفجر لإعادة الدورية. وهكذا استطعنا الحصول على معلومات دقيقة عن العدو الإسرائيلي. كما أرسلنا دوريات استطلاع قتالية للاستطلاع بقوة حول نقط العدو القوية كانت تجبر العدو على فتح النيران، لمعرفة قطاعات نيران أسلحة العدو الصغيرة ورشاشاته، كما أمكنها التعرف على حقول الألغام حول النقط القوية أو فيها وأنواع الألغام التي يستخدمها العدو. ونجحت قواتنا في زيادة عدد دوريات الاستطلاع ودوريات القتال إلى الشاطئ الشرقي وشرقه حتى مسافة ٣ إلى ٥ كيلومترات، وانتشرت أخبار نجاح هذه الدوريات على طول جبهة قناة السويس.

وتسابق الأفراد من ضباط وجنود من مختلف وحدات الجيوش الميدانية أو رجال المخابرات الحربية والقوات الخاصة في التطوع لنيل شرف العبور إلى الضفة الشرقية. ونجحت دوريات خاصة في تدمير عدد من مركبات العدو وعرباته المدرعة أو الخفيفة المتحركة على الطرق والمدقات وإحداث خسائر كبيرة في مركبات العدو وأفراده، والحصول على وثائق وأوراق هامة وبعض المعدات والأسلحة.

ثانيًا: اشتباك يوم ٢٠/ ٩/ ١٩٦٧

وحصلت الوحدات الميدانية بجبهة القناة على أكبر قسط من المعلومات التكتيكية عن أوضاع وتسليح واستعداد العدو المتمركز أمامهم والتي أصبحت حصيلة جيدة لعمليات أرضية في المرحلة التالية. واستمر نشاط مدفعيتنا وهاوناتنا التي كانت تزداد قوة يومًا بعد يوم بوصول الدعم السوفيتي إلى الجبهة مباشرة، واشتد تركيز نيرانها التي استهدفت إصابة أكبر قدر ممكن من أفراد العدو، ثم أسلحته ومعداته. وكان أكبر اشتباك منذ إيقاف القتال في ١٠ يونيو ١٩٦٧، وبعد معركة رأس العش في ١/ ٧/ ١٩٦٧، هو الاشتباك الكبير الذي ركزت فيه مدفعية

قواتنا في قطاع الإسماعيلية يوم ٢٠/ ٩/ ١٩٦٧، وتمكنت من تدمير وإصابة عدد من دبابات العدو ومركباته وأجهزته. وأذاعت وكالات الأنباء الأجنبية خسائر العدو الإسرائيلي من قصف المدفعية المركز في قطاع الإسماعيلية كالآتي:

- ٩ دبابات إسرائيلية.
- ٢ عربة جيب لاسلكي.
- عربة صواريخ.
- ٢٥ قتيلًا إسرائيليًّا، ٣٠٠ جريح منهم ضابطان برتبة كبيرة.

كانت هذه الحصيلة الرائعة لنيران مدفعية الفرقة الثانية المشاة المتمركزة في قطاع الإسماعيلية غرب، ما بين الدفرسوار جنوب الإسماعيلية حتى القنطرة غرب شمالها، عاملًا هامًّا في رفع معنويات الرجال، وكانت فرحة لنا جميعًا، ونشرت الصحف المصرية والأجنبية نتائج هذه المعركة الكبيرة الناجحة، وأعلنت خسائر الجانب الإسرائيلي فيها، ولم تحدث أي خسائر في هذه المعركة بين قواتنا.

وبالطبع تعتبر هذه المعركة مع معارك المدفعية والهاونات بالإضافة إلى نشاط دورياتنا بمختلف مهامها ضربات معول مصري قوي لهدم جدار الخوف والرعب الذي حاول الإسرائيليون إقامته منذ عام ١٩٤٨، وساعدتهم الظروف الدولية والسياسية والدعائية على ذلك.

ثالثًا: أعمال القناصة

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة تعليمات خاصة بالتدريب على الاقتناص، ووزعت بنادق قناصة في مدارس المعركة التي كثفت نشاط تدريب القناصة، وأرسلتهم للوحدات حيث بدأ جدار الرعب والخوف ينتقل إلى العدو الإسرائيلي، ونجحت قواتنا في اقتناص أعداد كبيرة من الضباط والجنود الإسرائيليين في مواقعهم أو أثناء تحركاتهم خلال خنادق المواصلات أو على الطرق شرقًا، وهزت طلقات القناصة قلوب العدو الإسرائيلي، مما دعاهم إلى كتابة لوحات في الجانب الشرقي تقول للجنود اليهود: «احذروا القناصة».

ولما نجحت قواتنا في عملية الاقتناص، وتطورت أسلحة الاقتناص وتخصيص أفراد قناصة على درجة عالية من المهارة، وضعت تسعيرة في الجيوش للقتل

وتسعيرة للإصابة استنفدت أموالًا كثيرة من حساب الوحدات الناجحة، ولكنها كانت عاملًا آخر هامًّا في رفع معنويات الجنود وإحباط معنويات العدو.

رابعًا: تطور عمليات الدفاع النشط

بدأت القوات المسلحة تستعيد قدرتها خطوة خطوة. وبدأ التدريب بهمة ونشاط نهارًا وليلًا، مع التركيز على الرماية بجميع أنواع الأسلحة، كما بدأنا في أوائل عام ١٩٦٨ خطوات التدريب العملي على عبور الموانع المائية بوحدات فرعية، ثم بالوحدات والتشكيلات. وتعتبر بداية التدريب على العبور خطوة هامة في رفع معنويات الضباط والجنود بأمل الثأر من عمليات ١٩٦٧. وشعر الجميع بجدية العمل، وأنه قد أشرقت شمس الأمل في استعادة أرضنا بإذن الله.

وجاءت زيارة القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر للجبهة في ١٠ مارس ١٩٦٨، واجتماعه بعدد كبير من القادة والضباط والجنود لمعرفة مشاكلهم الخاصة وبحث المشاكل العامة. والحقيقة أن الكثير من المشاكل كانت تجد حلولًا على المستوى الأعلى. كما اجتمع الرئيس بكل القيادات المشتركة، ومنها قيادة اللواء الجزائري وكان لهذه الزيارة أثر كبير في نفوس الجميع. وكانت الاشتباكات المستمرة بالمدفعية والهاونات والأسلحة بعيدة المدى والقريبة وأعمال القناصة التي تسير جنبًا إلى جنب مع أعمال التجهيز الهندسي وإعداد المواقع والتحصينات، ثم أعمال الدوريات المقاتلة، نقطة تحول كبيرة حركت وحولت الدفاع إلى نشاط دائم ليل نهار. كما كان استخدام قواتنا لأسلوب السد الناري ضد طيران العدو المنخفض ونجاحها في حرمان العدو من التحليق بقرب المواقع عاملًا آخر في تحطيم جدار الخوف.

خامسًا: اقتحام نقطة العدو القوية في الدفرسوار في أكتوبر ١٩٦٨

كلفت قيادة الجبهة التشكيلات بتطوير عمليات الدفاع النشط التي لم تتعدَّ أعمال القصف بالمدفعية والهاونات وأعمال دوريات الاستطلاع والاستطلاع بقوة ودوريات القتال والاقتناص وأعمال القناصة إلى عمليات أكبر بعبور قوات من سرية مشاة مدعمة في عمليات إغارة ليلية عبر مواقع العدو في مواجهة هذه التشكيلات لاختبار قدرة الدفاعات الإسرائيلية، وكشف خطط نيرانها واختبار أعمال عناصر

المساندة في القيام بهجمات مضادة على قواتنا ومدى قدرتها وتوقيتات وصولها وإمكانياتها. وتم إعداد خطط بمعرفة التشكيلات دربت عليها وحدات خاصة منها، واختير أفرادها اختيارًا دقيقًا، ونقلوا إلى معسكرات التدريب، وأشرفت عليها قيادات التشكيلات إشرافًا مباشرًا. وكانت إحدى هذه الإغارات، الإغارة المركزة على موقع العدو في الدفرسوار، حيث قام العدو بإنشاء نقطة قوية في الدفرسوار على الساتر الترابي تتعاون بالنيران والقوات مع قوات العدو في منطقة تل سلام إلى الجنوب الشرقي منها. تمت دراسة موقع العدو بمراقبته ليل نهار لفترة طويلة ومعرفة نظام الإنذار وخطة الوقاية وعادات العدو الإسرائيلي وتحركات الإمدادات إلى الموقع وأسلوب الحراسة والغيار.

وكلف قائد التشكيل بمهمة قيادة هذه الإغارة من موقع متقدم على الشاطئ الغربي لمواقعنا في الدفرسوار، ووضعت خطة النيران بالمدفعية والهاونات والرشاشات لمعاونة هذه القوة في عملية الإغارة سواء في التمهيد للعملية إذا نفذت صاخبة أو في المعاونة عند الطلب أو للمعاونة في الانسحاب.

وقام التشكيل بعمل تجربة للإغارة على موقع مماثل أقيم على ترعة الإسماعيلية على ساتر عالٍ، وأحيط الموقع بالأسلاك والألغام كموقع العدو في الدفرسوار. وفي التوقيت المحدد لإجراء العملية التي قرر قائد التشكيل أن تتم ليلًا، وفي هجوم صامت، عبرت القوة من اتجاهين، ونجحت في الوصول إلى الضفة الشرقية للقناة، وتسللت إلى مدخل موقع العدو من الناحية الشرقية، واقتحم الأفراد المواقع، وفوجئ الإسرائيليون بقواتنا داخل خنادق مواصلاتهم ومواقعهم، وحدث اشتباك دام حوالي عشر دقائق، وعادت قوة الإغارة بقواربها عبر المانع المائي، وفقدنا في هذه العملية ثمانية من الشهداء، ولكن كان لا بد من هذه العمليات التعرضية لتدريب قواتنا تدريبًا واقعيًّا على الطبيعة والوصول إلى العدو الإسرائيلي في حصونه المنيعة لإحداث أكبر قدر ممكن من الذعر. ورد العدو على هذه الإغارات بقصفات مدفعية على مواقعنا، وبدأ يحصن مواقعه أكثر، وقام بإنشاء نقطة قوية أخرى تتبادل مع النقط الأولى للتعاون بالنيران والقوات.

ورغم أن هذه الإغارة لم تنجح في الحصول على وثائق أو أسرى من العدو

الإسرائيلي، ورغم تكبدنا خسائر إلا أن هذه الإغارة على موقع العدو الحصين وليلًا وفي هدوء أحدثت ذعرًا للعدو الإسرائيلي، وأعطت قواتنا الثقة في إمكانية العبور بقوات كبيرة والقيام بأعمال قتال مؤثرة على العدو.

سادسًا: تصاعد العمليات العسكرية في جبهة قناة السويس

تطورت الخطة العامة التي وضعتها القيادة العامة للقوات المسلحة لتحرير الأرض المحتلة، وأطلق عليها «الخطة ٢٠٠»، ليضاف إليها اعتبارات ومقومات جديدة حسب تطور قواتنا المسلحة ونشاطها في أعمال الدفاع النشط والإغارات القوية، وأيضًا حسب تطور قوات العدو من ناحية الحجم والتنظيم والتسليح، وقدرة وكفاءة قوات الطرفين. وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أهداف التدريب للعمليات الحربية لكل تشكيل قتالي في أفرع القوات المسلحة، وفي تشكيلات الجبهة والجيشين الثاني والثالث، وفي وحدات المناطق العسكرية في أنحاء الجمهورية. وهكذا بنيت مشروعات التدريب على العمليات الحربية لجميع التشكيلات الميدانية في القوات المسلحة المصرية طبقًا لمنهج وأسلوب الخطة الاستراتيجية العسكرية.

وبدأت القوات في استكمال التجهيز الهندسي بمعاونة المهندسين العسكريين سواء التجهيز الهندسي لمواقع المشاة أو الأسلحة الأخرى لمواقع القوات والعربات والدبابات ومرابض المدفعية والهاونات. وخطط لإنشاء مواقع أصلية ومواقع تبادلية ومواقع هيكلية ومواقع تبادلية للسيطرة، مع زيادة الاهتمام بحفر مواقع للدبابات في النسق الأول لتستطيع الدبابات المناورة بالحركة والنيران بحرية على طول الجبهة، ومساندة الأعمال التعرضية المطلوبة من التشكيلات والوحدات. كما صدرت تعليمات بحماية تشوينات الذخيرة والاحتياطيات في الجيوش والمناطق. ومما زاد الثقة لدى القيادات، إعطاء قادة الجيوش والتشكيلات سلطات إصدار الأوامر التي تكسر كل القواعد الروتينية في سبيل أمن القوات والمعدات والأسلحة. وأخذت على عاتقي إصدار التوجيه الآتي لقادة الجيوش لإعطائهم الثقة في أنفسهم وفي أسلوب قيادتهم: «لن أعترض على أي إجراء يتم من قائد الجيش شخصيًّا يعود عليَّ بتكاليف ولكن يكون هدفه الوقاية».

كما أصدرت أوامري باعتبار جميع الأفراد الإداريين مقاتلين، ومعهم أسلحتهم ومعداتهم القتالية، بالإضافة إلى رفع كفاءتهم الإدارية مع درجة استعدادهم للقتال واشتراكهم فعليًّا مع وحداتهم في الأعمال القتالية.

وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة أوامرها للجيوش الميدانية بتصعيد العمليات الحربية. وأصبح الدفاع المرتكز على دفاعات قوية يزداد قوة يومًا بعد يوم، وتحول إلى دفاع نشط فعَّال وإجراء تدريب واقعي حقيقي تطبيقًا للتدريب القتالي للوحدات والتشكيلات، ونصت التعليمات على الآتي: «يجب على الجيوش الميدانية الحصول على أسرى من العدو الإسرائيلي وإرسال دوريات قوية ومجموعات للعمل خلف الخطوط بالتنسيق مع المخابرات الحربية».

ورفعت قيادات الجبهة الشعار التالي: «اقتل الإسرائيلي أينما وجد، الفرد أهم من المعدة في القتل». وكان شهر يونيو ١٩٦٩ هو أكثر شهور العام بروزًا لخسائر إسرائيل في الأفراد والمعدات.

سابعًا: أسر الضابط الإسرائيلي «دان أفيدان»

نشطت الدوريات بمختلف أنواعها على طول الجبهة وأعمال القنص والاقتناص للمعدات والأفراد. كما نشطت أعمال التجهيز الهندسي والتدريب على مهام العمليات في الخطة ٢٠٠ بمشروعات بجنود، وفي أوضاعها الحقيقية للمعركة، وفي نطاق جبهة الجيوش الميدانية.

كلف قائد الجيش الثاني الميداني قادة التشكيلات شخصيًّا بضرورة التخطيط للحصول على أسرى من العدو. ووضعت الخطط المنفذة لهذا التكليف، وبدأت التشكيلات في التمهيد لهذه العملية الضرورية، ونجحت الفرقة الثانية المشاة في قطاع اللواء ١١٧ مشاة جنوب الإسماعيلية في الحصول على أسير ضابط يسمى «دان أفيدان» أثناء تحركه بعد الغروب عائدًا إلى موقعه في الدفرسوار في سيارة جيب. وعادت به الدورية، وسلمته حيًّا ومعه وثائق إلى القيادة العامة للقوات المسلحة يوم ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٩.

دفعت التشكيلات عناصر من أفرادها، مدربين تدريبًا عاليًا، لتنفيذ مثل هذه المهام، وكانت الدورية المكلفة بالحصول على أسرى صغيرة في الحجم، قوية

في رجالها وعزيمتهم وأسلحتهم، كانوا خمسة رجال، ضابطين وثلاثة ضباط صف من سرية استطلاع اللواء ١١٧ مشاة، عبروا قبل الفجر إلى الضفة الشرقية، وحفروا حفرًا شخصية، اختبأوا بها طول النهار حتى سنحت لهم فرصة عبور سيارة جيب عائدة إلى مواقعها في الدفرسوار، وكانت خطتهم كالآتي:

١ ـ رص أربعة ألغام على الطريق في الحفر الموجودة في الأسفلت وتغطيتها بنفس لون الأرض.

٢ ـ تقسيم أنفسهم إلى ثلاث مجموعات ـ اثنان اقتناص، اثنان تأمين، والفرد الخامس مراقبة وإنذار وحراسة على الساتر الرملي خلفهم.

بالصبر والمثابرة وقوة التحمل تمكنت هذه المجموعة الصغيرة من أسر الضابط بعد انفجار اللغم في السيارة وقتل السائق نتيجة الانفجار، وتمكنوا من أسر الضابط الذي كان قد أصيب في فخذه وبطنه من الانفجار، والذي قال لأفراد الدورية بعد أسره:

ـ أنا ضابط إداري ما ليش دعوة.

كما تم أسر رقيب إسرائيلي مصاب بإصابات خطيرة.

وتعاون الأربعة على حمل الأسيرين مستخدمين البنادق والبطاطين كمحفة للنقل حتى وصلوا إلى الشاطئ الشرقي، وأعطى المراقب إشارته لتحرك القارب إليهم من الضفة الغربية، وتم نقل أسير واحد والثاني ترك مكان الحادث حيث توفي متأثرًا بجراحه.

وأصيب الإسرائيليون بذهول شديد، ولم يحدث ما كنا نتوقعه من انتقام سريع سواء بالطيران أو المدفعية أو الهاونات إلا في صباح اليوم التالي، حيث نشطت قوات العدو الجوية، وكذا مدفعيته وهاوناته. وكان لدينا أسلحة الردع للرد الفوري بالمدفعية والهاونات، ومن مرابض الدبابات في النسق الأول التي كانت تناور لاحتلالها عند اللزوم.

ولم تحدث أي أحداث أو إصابات في أفراد قوة الدورية وعادوا سالمين وزارهم قائد الجيش في اليوم التالي، ومنحوا ميداليات العبور ومكافآت مالية، وقد كان لهذا الحادث العظيم أثر كبير في نفس أفراد قوات الجيش الثاني خاصة، والقوات

المسلحة وشعب مصر عامة، فهذا أول أسير ضابط تأسره القوات المصرية منذ عام ١٩٤٨ . ونشرت الصحف في مصر والعالم هذه القصة، وصورت هذا الضابط الإسرائيلي «دان أفيدان».

ثامنًا: معركة لسان بورتوفيق في ١٠/ ٧/ ١٩٦٩

ظهرت أهمية لسان بورتوفيق بعد عملية إصابة معمل تكرير الوقود ومخازنه في الزيتية جنوب السويس، حيث يُمكِّن موقع اللسان من استخدام العدو لنيران المدفعية المباشرة ضد منطقة البترول وميناء الأدبية، كما يضع هذا الميناء الهام ومنشآته تحت تهديد مستمر نتيجة تعرضه المباشر لنيران العدو، علاوة على عدم إمكانية استخدام ميناء السويس نفسه بحرية تحت تهديد نيران العدو المباشرة. فأصدرت توجيهاتي إلى قيادة الجيش الثالث الميداني باحتلال هذا اللسان وتدمير قوات العدو به، وتعزيز هذا العمل لحرمان العدو من استخدامه، وبدأ تأمين ميناءي السويس والأدبية من تهديد نيران العدو المباشرة.

خططت قيادة الجيش هذه العملية، وخصصت الكتيبة ٤٣ صاعقة ضمن قطاعاته للقيام بها على أن تتم ليلًا، وتكون عملية صامتة أي بدون تمهيد نيراني من مدفعية الميدان أو نيران دبابات. وفي ليلة ٩-١٠ يوليو ١٩٦٩، قامت قوات الكتيبة ٤٣ صاعقة وبتنظيم محكم وبسكون كامل بالوصول إلى موقع لسان بورتوفيق مستخدمة قوارب المطاط بالمجاديف، وفاجأت العدو من الجانب الشرقي البعيد، ودمرت قوات العدو ومعداته جميعًا. وكان العدو يحتل هذا اللسان بقوة سرية مختلطة. ونجحت الكتيبة في هذه المعركة، ولم يحدث لأفرادها إلا إصابات وجروح نتيجة تسلق اللسان فقط، وظهرت خطوات تنفيذ هذه المعركة من الناحية القتالية والانضباطية والسيطرة والتنسيق ليلًا، كما لو كانت مشهد «بيان عملي».

وكانت هذه المعركة فاتحة معارك لقوات الجيش الثالث الميداني، والتي توالت بنجاح بعد ذلك.

تاسعًا: معركة الجزيرة الخضراء

انزعج العدو من توالي نجاح قواتنا في عملياتها نهارًا وليلًا، ما دل على قدرة قتالية جديدة لقواتنا، فأراد أن يقلل من هذا النجاح، فقامت كتيبة مدعمة بعناصر

مهندسين بالهجوم ليلًا على الجزيرة الخضراء الواقعة جنوب لسان بورتوفيق، وكانت تتمركز فيها سرية مشاة يدعمها بعض الرشاشات القصيرة المضادة للطائرات من قواتنا.

وكاد العدو أن ينجح في هجومه واستعادة الجزيرة لولا تمسك أفراد السرية بمواقعهم. وقاتلوا العدو ليلًا باستخدام خطوط النيران الثابتة للأسلحة الصغيرة والرشاشات، وكانت المعلومات أثناء هذه المعركة ناقصة لدى قيادة الجيش الثالث الميداني لانقطاع الكابل البحري للمواصلات التلفونية، فأمر قائد الجيش تلقائيًّا بضرب الجزيرة كلها بنيران مدفعية الجيش، وكانت مفاجأة لأفراد وقوارب العدو ولنشاته التي وقعت تحت تأثير نيران المدفعية المركزة، فتم قتل وتدمير جميع قوات العدو ولنشاته فوق الجزيرة، بينما كانت قوات السرية المصرية بالجزيرة مخندقة مسبقًا في الأرض الصخرية التي احتاجت لمجهود كبير من أفراد السرية المصرية لإعداد هذه الخنادق. وانسحبت فلول العدو الإسرائيلي تاركة خلفها معداتها ولنشاتها المدمرة، وكان تصرف قائد الجيش باستخدام مدفعية الجيش بالكامل في تركيز نيراني ضخم على الجزيرة هو العامل المؤثر الذي ساعد النيران الثابتة لقوات السرية على قوات العدو المكشوفة فوق سطح الجزيرة.

وكانت معركة ثانية ناجحة لصالح الجيش الثالث الميداني.

ونتيجة لفشل قوات العدو البرية في وقف نجاح قواتنا، وتأثير هذه المعارك على قواته البرية وخسائره الكبيرة فيها، فقد أدخل العدو اعتبارًا من صباح يوم ٢٠ يوليو ١٩٦٩ سلاحه الجوي ضد مواقعنا في الجبهة نهارًا، وتبعها بالتدخل بالقصف الجوي ليلًا اعتبارًا من ٢٨ يوليو ١٩٦٩، بهدف إحباط دفاعنا الإيجابي النشط وخفض الروح القتالية والمعنوية لقواتنا التي تستنزف قواته ومعداته، وتأثرت معنويات جنوده نتيجة لهذا الاستنزاف.

عمليات ومعارك أخرى

تحت ضغط عمليات ومعارك قوات الجيشين الثاني والثالث الناجحة على جبهة قناة السويس، والتي كان لها تأثير كبير على قوات العدو المتمركزة شرق

القناة، بدأت روح جنوده تنخفض بالرغم من تحصين الدفاعات لوقاية جنوده من نيران مدفعيتنا الكثيفة والمستمرة يوميًّا نهارًا وليلًا وكثرة دوريات القتال والإغارات التي أخذت تستنزف قواته ومعداته يومًا بعد يوم. ووجد أن تكثيف هذه القوات لن يعود عليه بفائدة سوى زيادة الخسائر، واضطر إزاء ذلك إلى وضع الخطط التعبوية لإجبارنا على تخفيف هذا الضغط العسكري على قواته في قناة السويس بانتشارها جنوبًا في منطقة البحر الأحمر من ميناء الأدبية حتى جنوب القصير، وهي مسافة أكثر من ٥٠٠ كيلومتر جنوبًا، وكانت غير مشغولة بالقوات حتى منتصف عام ١٩٦٩.

أولًا: عملية الزعفرانة

في فجر يوم ٩/ ٩/ ١٩٦٩ قام العدو بإنزال مجموعة سرية مختلطة بتسع دبابات برمائية على شاطئ خليج السويس الغربي قرب نقطة حدود الزعفرانة ١٠٠ كلم جنوب السويس، وقضى على أفراد نقطة الحدود (٥ أفراد) وقطع طريق السويس-الغردقة المار بمحاذاة الشاطئ وخط التلفون الهوائي، ودمرت العربات التي كانت مارة في الطريق. ولعدم وجود قوات في هذه المنطقة أخذ العدو يصور فيلمًا لقواته الهابطة على الشاطئ، ولم يحاول الابتعاد عن منطقة نزوله على الشاطئ، واستمر هكذا ٦ ساعات، وعادت قواته من حيث أتت.

وكانت عملية الزعفرانة سابقة بخمسة عشر يومًا تخطيطيًّا في ملء فراغ منطقة خليج السويس، فمنذ بدء تخطيط القوات المطلوبة بعد معركة ١٩٦٧ مباشرة خصصت فرقة ميكانيكية كاملة ولواء مشاة مستقل للتمركز في هذه المنطقة، ولكن لم تأخذ الأولوية في الإعداد مثل التشكيلات المطلوبة للجبهة. ودفعت هذه الوحدات من القاهرة حيث انتهى تدريبها وإعدادها في منتصف سبتمبر ١٩٦٩، وأخذت الفرقة أوضاعها الدفاعية في المنطقة مكونة نسقًا واحدًا من الزعفرانة حتى سفاجة مع وجود كتيبة حدود منفصلة في القصير، وتمركز الاحتياطي في العمق (وادي قنا). وتبعت هذه القوات من ناحية القيادة والسيطرة للقيادة العامة بالقاهرة مباشرة. وامتدت المواجهة مع العدو وأصبحت من بورسعيد شمالًا حتى القصير جنوبًا ٧٠٠ كلم تقريبًا. ولم أنقل أو أخفف أي وحدة من وحدات

جبهة التجميع الرئيسي للجيشين الثاني والثالث غرب قناة السويس جنوبًا إلى منطقة خليج السويس، كما كان ينتظر العدو. ثم قامت القوات الجوية بتمركز سربين مقاتلين ميج ١٧ في كل من مطاري الغردقة والزعفرانة، والأخير تم الانتهاء من إنشائه أخيرًا، ثم توالى دعم المدفعية المضادة للطائرات من منطقة البحر الأحمر العسكرية.

كما كانت عملية الزعفرانة لها تأثير عكسي على موقف اللواء أحمد إسماعيل رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الوقت. إذ بينما كان الرئيس عبد الناصر وأنا ورئيس الأركان ورؤساء الهيئات بالقيادة العامة وقائد الجيش الثاني والمستشارون السوفييت نشاهد المشروع الاختباري لقوات الفرقة ٢١ المدرعة، والتي انتهى إنشاؤها وتدريبها حديثًا، جاء اللواء عبد الغني الجمسي مدير الاستطلاع حوالي الساعة ١٠ صباحًا في نقطة المشاهدة عند علامة الكيلو ٥٣ طريق القاهرة-السويس الصحراوي وأبلغ الرئيس عبد الناصر بنزول مجموعة سرية برمائية إسرائيلية في الزعفرانة، ولم يكن لديه أي معلومات أخرى، فقرر الرئيس بعد التداول معي تكليف اللواء أحمد إسماعيل ومستشاره السوفيتي بالتوجه إلى الزعفرانة رأسًا لاستطلاع الموقف وحسمه وإخطارنا بباقي المعلومات الضرورية. وانصرف الاثنان من نقطة المشاهدة إلى مكان الحادث. ولم يستطع الرئيس الانتظار طول اليوم، كما كان مقررًا، وفضل العودة إلى القاهرة الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، وعدت مع الرئيس إلى منشية البكري، ثم توجهت إلى القيادة، فوجدت اللواء أحمد إسماعيل في مكتبه محاولًا معرفة موقف الزعفرانة عن طريق المواصلات الخطية واللاسلكية، وعلمت أن مستشاره السوفيتي توجه إلى الزعفرانة رأسًا من علامة الكيلو ٥٣، فأخطرت الرئيس بالموقف فرد عليَّ:

ـ هو المستشار الروسي ينفذ أوامري ورئيس الأركان يفضل البقاء في المكتب. إنني في انتظار عودة المستشار.

ووصل المستشار السوفيتي الساعة السادسة مساء نفس اليوم، وعرض عليَّ الموقف كما ذكرت، فأخطرت الرئيس بذلك، وكان قد استمع إلى الإذاعات

الأجنبية التي صعدت إعلاميًّا وتلفزيونيًّا حادث الزعفرانة، وشعرت بضيق الرئيس وزعله وقال لي:

ـ إن رئيس الأركان لا يصلح للاستمرار في تحمل هذه المسؤولية. شوف لك واحد آخر.

وكان لهذا الحادث وتصرف اللواء أحمد إسماعيل السلبي أثر مباشر في مرض الرئيس لمدة ثلاثة أسابيع، وأحيل اللواء أحمد إسماعيل إلى المعاش، وتعمدت أن يتم إنهاء خدمته بطريقة اجتماعية لائقة.

ثانيًا: عملية رادار خليج السويس

ليلة ٢٣-٢٤ ديسمبر ١٩٦٩ تمكن العدو من الهبوط بطائرتين هليكوبتر نقل بجوار محطة رادار إنذار من نوع ب ١٢ كانت متمركزة حسب تخطيط الدفاع الجوي خلف وحدات النسق الأول لقوات خليج السويس قرب رأس غارب، وتمكن أفراد العدو من محاصرة هذا الجهاز وطاقمه المكون من سبعة أفراد، ولم يكن موقع هذا الجهاز مؤمنًا من وجهة نظر الدفاع الأرضي، كما لم يراع اختيار موقعه ليكون في حماية قوات الدفاع في المنطقة. وتمكن العدو من القضاء على أفراد طاقم الجهاز، كما تمكن من تحطيم الجهاز إلى جزءين، وحمل الجهاز في طائرتي هليكوبتر إلى قاعدته في إسرائيل.

ولم يكن لهذه العملية أي أهمية عسكرية إذ إن الجهاز ب ١٢ جهاز رادار إنذار قديم، وليس متطورًا كما أن فقده لم يؤثر في شبكة إنذار الدفاع الجوي لوجود بدائل له كثيرة في المنطقة. إلا أن التأثير جاء معنويًّا ونفسيًّا ضد قوات المنطقة، كما أظهر النقص الواضح في عدم إتمام التنسيق والتعاون بين قوات منطقة خليج السويس الدفاعية، وبين قوات الدفاع الجوي في نفس المنطقة بالنسبة لأوضاع التمركز لكلتيهما. وكان لا بد من تلافي مثل هذا التقصير مستقبلًا، فقدمت قائد الدفاع الجوي في المنطقة وقيادة الوحدات الفرعية الأرضية للمحاكمة العسكرية لإهمالهم في عدم التنسيق معًا داخل نطاق منطقة خليج السويس. وكان هذا الإجراء درسًا وعته جميع القيادات المحلية على مستوى القوات المسلحة في كل مكان.

وفي ١٧/ ١/ ١٩٧٠ استخدم العدو جماعة كومندوز ـ ٩ أفراد داخل عربة جيب ـ منقولة جوًّا بواسطة هليكوبتر، وهبط قريبًا من كم ٥٣ طريق القاهرة-السويس الصحراوي بهدف تدمير محطة ضخ بترول في المنطقة. وعند محاولة اقتراب الجماعة من الهدف تصدت لها نيران رشاشات عيار ١/ ٢ بوصة من جماعات قوات الدفاع الشعبي التي كانت موزعة على الأهداف الحيوية، فأصابت جنديًّا إسرائيليًّا، كما أصيبت الهليكوبتر أيضًا، وفشل هجوم العدو على الهدف الحيوي في العمق. وبذا نجح مخطط القيادة العامة في الدفاع عن الأهداف الحيوية في العمق.

ثالثًا: عملية جنوب جزيرة البلاح في نهاية عام ١٩٦٩

خططت قيادة الجيش الثاني الميداني مع قيادة الفرقة الثانية مشاة عملية إغارة بقوة سرية مشاة على نقطة قوية للعدو كاملة التجهيز بخنادقها وملاجئها ودشمها. وكانت خطة القوات الإسرائيلية احتلالها على فترات وإخلاءها في فترات أخرى إلا من عناصر مراقبة صغيرة تاركين معداتهم وتعييناتهم وحتى أنابيب البوتاجاز الكبيرة ومقطورات المياه، إلخ. وانتهزت القوة إخلاء الموقع إلا من عناصر المراقبة، وقامت باحتلال الموقع جنوب جزيرة البلاح مباشرة في عملية ليلية صامتة. والموقع يشرف على تفرع قناة السويس حول جزيرة البلاح الرملية والتي كانت تحتلها قواتنا منذ عام ١٩٦٧ بنقط مراقبة ونقط قوية من فصائل مشاة مدعمة بعناصر ودبابات وأسلحة مساندة بقوة سرية مشاة مدعمة. وأخذت القوة معها علم مصر المثلث الألوان، ورفعته على أعلى ربوة في الموقع، ولما شعر أفراد المراقبة بقواتنا فروا هاربين تاركين معداتهم وبعض الأسلحة والكثير من المعلبات.

وحاول العدو في أول ضوء استرداد الموقع، ولكنه فشل حيث كانت قواتنا في جزيرة البلاح مسيطرة سيطرة تامة على المنطقة حولها، وتغطي الموقع الذي استولت عليه بنيرانها المباشرة مما لم يمكن أفراد العدو من الاقتراب من الموقع.

وأخطرني قائد الجيش بهذا النجاح الكبير، وطلب مني بقاء هذه القوات في مواقعها التي استولت عليها شرقًا، ورفعت عليها علم مصر لأول مرة بعد المعركة في ١٩٦٧. وأكد قائد الجيش لي أنه يمكنه حماية هذه القوة وتأمين وجودها في

الضفة الشرقية، ولكني لم أصدق على بقاء القوة بعد الانتهاء من مهمتها اكتفاء بعنصر المفاجأة، وما حققته من نجاح معنوي كبير وما أعطته من ثقة كبرى بإمكانية العبور بقوات كبيرة عبر المانع المائي ومهاجمة نقط العدو القوية والاستيلاء عليها والبقاء بها كيف تشاء.

رغم هذا فقد ظل علم مصر المثلث الألوان يرتفع على أعلى ربوة بالموقع الإسرائيلي شرق القناة جنوبي جزيرة البلاح مثبتًا في قاعدة خرسانية قوية تحرسه قواتنا من الجانب الغربي ومن جزيرة البلاح حتى وقف إطلاق النيران المؤقت في أغسطس ١٩٧٠.

إعداد قواتنا للمواجهة والردع

أولًا: العدو

في بداية عام ١٩٧٠ تعين الجنرال «آرييل شارون» قائدًا للجبهة الإسرائيلية شرق قناة السويس. وكنا نعلم تخصصه في العمليات الخاصة وعمليات الإبرار. ومن ثم احتمال أن يقوم العدو بعمليات وإغارات على الطرق والكباري والقوات المنعزلة، ولقد صرح موشى ديان وغيره من القادة الإسرائيليين بنية استخدام السلاح الجوي الإسرائيلي في ضرب السويس ضربًا مركزًا، وكذا مواقع كتائب الصواريخ والدفاع الجوي بغرض إحداث أكبر خسائر، وهدف العدو من هذا هو التمهيد للقيام بعمليات خلف خطوطنا بالإبرار الجوي أو البحري. ويحتمل أن يكون هذا النشاط في منطقة البحيرات أو في المنطقة ما بين القنطرة وبورسعيد أو طريق بورسعيد-دمياط.

ثانيًا: قواتنا

تطلب الموقف مواجهة الخطط الجدية للعدو، وذلك برفع الروح القتالية في القوات بأي ثمن وتحسين المواقع الدفاعية واليقظة وعمل مشروعات تدريب بالقوات الاحتياطية وتحريك القوات على جميع المستويات والتدريب على التحرك تحت تهديد القصف الجوي نهارًا وليلًا.

وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية تعليماتها بالتخطيط

لمهاجمة نقط العدو القوية في مواجهة الجيوش والتشكيلات واحتلالها، وكذا الاستعداد للقيام بعمليات عبور على مواجهة واسعة والقيام بالإغارات والكمائن في عمق العدو لدراسة تحركات احتياطيه. وكان الجيش الثاني بقيادة اللواء عبد المنعم خليل والجيش الثالث بقيادة اللواء محمد فائق البوريني، ومن بعده لواء عبد المنعم واصل.

ومع صدور هذه التعليمات تمت مراجعة الخطط الدفاعية النشطة في الجيوش الميدانية لبدء الأعمال التعرضية ضد قوات العدو شرق القناة مع تحسين الأوضاع الدفاعية واستمرار أعمال التجهيز الهندسي.

وناقشت القيادة العامة مع قيادات الجيوش الميدانية خطط عمليات الردع وعمليات القتال في العمق حتى ٨ كيلومترات وأعمال الاستطلاع بأنواعه وعمليات القوات الخاصة، وبدأت القوات التدريب على هذه العمليات في مناطق مماثلة لمنطقة العمليات المحتملة واضعة في الاعتبار احتمالات تدخل العدو عند تنفيذ هذه العمليات بأعمال جريئة وإيجابية بقواته الجوية وقوات الإبرار الجوي، وهذا يحتاج إلى دراسة جيدة ودقيقة لكل الاحتمالات على جميع المستويات.

وأصدرت تعليمات إلى قادة الجيوش والمناطق العسكرية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة وقادة الأسلحة المعاونة والإدارية بضرورة وضع العدو تحت الاستطلاع المباشر المستمر للحصول على المعلومات التي توضح تجميع قوات العدو حتى عمق الجيوش الميدانية لمعرفة الآتي:

١ ـ أسلوب تحركات العدو نهارًا وليلًا من موقع تجميعي إلى موقع تجميعي آخر.

٢ ـ الأسلوب الذي يتبعه العدو لتعديل أوضاعه في العمق.

٣ ـ عادات وتصرفات ومعنويات العدو في هذه التجمعات.

مع التوصية بالتخطيط الجيد والتدريب الكامل الواقعي واستيعاب الدروس المستفادة ودراسة الأخطاء من العمليات السابقة التي قامت بها قواتنا أو العدو مع التصرف السليم والمبادرة من جميع القادة في مختلف المستويات.

وأوصيتهم بالتخطيط حسب قدرة وكفاءة الوحدات التي ستنفذ العملية ولا ينتقل قائد الجيش إلى عمليات كتيبة إلا بعد تأكيد نجاح عمليات السرية عدة مرات

واستخدام أسلحة الضرب المباشر على نقط العدو القوية لشل حركتها وإسكاتها وتدميرها، ويجب تطبيق توجيهاتي وهي:

١ ـ إغارات صغيرة في وقت واحد مع معاونة القوة بأكبر معاونة ممكنة.

٢ ـ تساوي نجاح ١٠٠٪.

٣ ـ ولن أصدق بأكبر منها إلا بموافقة قائد الجيش شخصيًّا.

كما أكدت على ضرورة زيادة تحصينات عناصر الدفاع الجوي في الجيوش وأن يكون لكل موقع واجب أرضي بجانب واجبه الجوي الرئيسي مع رفع التحصينات.

وأكدت أيضًا على أهمية التنسيق بين قادة دفاع جوي الجيوش الميدانية والمناطق، وبين قوات الدفاع الجوي في تحركات عناصر أسلحة وكتائب وأجهزة إنذار ورادارات الدفاع الجوي داخل قطاعات الجيوش والمناطق العسكرية.

ثالثًا: اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة في يناير ١٩٧٠

وحتى نبدأ عام ١٩٧٠ بداية قوية ناجحة وبأسلوب علمي وعملي سليم ورفعًا للمعنويات تم عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، حضره الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة في مساء يوم ٦ يناير ١٩٧٠.

وأردت بهذا الاجتماع التاريخي أن يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة في صورة حقيقية للموقف العسكري، وأن يجتمع بقادة أفرع القوات المسلحة وقادة الجيوش والمناطق العسكرية. ثم رتبت اجتماعًا آخر في اليوم التالي ضم معنا المستشارين العسكريين السوفييت، وطلبت من الجميع **الصراحة التامة في كل شيء، ولا نحاول إخفاء شيء عن الأخطاء التي حصلت**، وهدفي أيضًا أن يستمع القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى موقف القوات المسلحة تفصيليًّا من قياداتها مباشرة بوضوح وصراحة، ويلقي إليهم توجيهاته حسب ما يتطلبه الموقف. وكذا تم عقد اجتماع مشترك ثالث في ١٠/ ١/ ١٩٧٠ ضمن سلسلة هذه الاجتماعات الهامة.

وكان أول موضوع وجهه الرئيس للقادة جميعًا:

ـ لقد قررنا حرب الاستنزاف منذ سنتين هل نستطيع الاستمرار فيها أم أنها سلاح ذو حدين؟

واستطرد سيادته قائلًا:

- وأوصي أن تعملوا جميعًا على أساس العمليات المشتركة وإعطائها أهمية كبيرة ويرجع نجاح العدو في تخطيطه واستطلاعه وتدريبه الكامل وتنفيذه للعمليات على هذا الأساس.

وأود أن أسمع من الجميع آراءهم بكل صراحة.

ثم قال:

- لقد حقق العدو هدفه في تعطيل كتائب الصواريخ ونسبة الخسائر من القصف الجوي العادي كانت كبيرة لأننا لم نشرك قواتنا الجوية خلال شهر ديسمبر ١٩٦٩، ويجب إشراك قواتنا الجوية في معاونة القوات البرية.

ويجب اختيار ضباط أكفاء من الطيارين **للاعتراض الجوي** ويعطون علاوات زيادة، ويخصص لهم توقيت معين للاقتناص.

وكان تقدير الرئيس جمال عبد الناصر أن إسرائيل تعتقد أننا سنعبر القناة في صيف ١٩٧٠، وهدفهم هو منع القوات المسلحة المصرية من عبور القناة، وهذا لا يتأتى إلا بالسيطرة الجوية لإسرائيل، وضرب وسائل الدفاع الجوي في النسق الأول والنسق الثاني، ثم المطارات وفي نفس الوقت يستمر القصف الجوي على القوات، وبذا يضمنون عدم عبور القوات المصرية للقناة.

وكنت قد قدمت للرئيس موقف القوات المسلحة عمومًا حتى آخر عام ١٩٦٩ ذاكرًا الانتهاء من بناء حجم القوات المسلحة المقرر في الخطة عدا النقص المطلوب استكماله من الطيارين والطائرات القاذفة طويلة المدى للردع الجوي، كذلك النقص الظاهر في قوات ومعدات الدفاع الجوي خاصة في الصواريخ سام متوسطة الارتفاع. كما ذكرت القدرة والكفاءة القتالية والروح المعنوية العالية لقوات الجبهة بالرغم من الخسائر القليلة إذا قسناها بمعاناة وخسائر العدو، وذكرت إحصائية عام ١٩٦٩ وهي:

- قام العدو بحوالي ٣,٥٠٠ طلعة طائرة لضرب وسائل الدفاع الجوي وقواته وقوات الجبهة واستخدم العدو أحسن طائراته في المعارك الجوية التي حدثت مع طائراتنا، وأمكن للعدو تدمير ٢ سرية مدافع ٣٧ مم، ١٠ مدافع ميدان

و١٩ مدفعًا مضادًّا للدبابات، وكانت خسائرنا في الأفراد ١٦ ضابطًا، ١٥٠ رتب أخرى استشهاد، أما الجرحى فكانوا ١٩ ضابطًا، ٢٩٩ رتب أخرى، أما خسائر العدو، فكانت ١١ طائرة مختلفة الأنواع (٥ مروحية، ٢ ميراج، ٣ سكاي هوك، ١ ميستير)، وأسرنا ضابطًا إسرائيليًّا وقتلنا وجرحنا أعدادًا لا يمكن حصرها إلا من البلاغات الرسمية أو الإذاعات الأجنبية أو كما أذاع «موشى ديان» عن خسائر إسرائيل من أبريل ١٩٦٩ حتى نوفمبر ١٩٦٩، قال إنها ١١٣ قتيلًا، ٣٢٠ جريحًا.

وقامت قواتنا الجوية بعدد ٢,٩٠٠ طلعة جوية للحماية، منها ١٧٠ طلعة طائرة ضد أهداف أرضية، ٧٠ طلعة طائرة استطلاع جوي، كما تمت ٢٢ معركة جوية، اشتركت فيها ١١٠ طائرات مقاتلة مصرية ضد ١٣٠ طائرة إسرائيلية، وكانت خسائرنا ٢٣ طائرة، وخسائر العدو ١٤ طائرة.

ثم استمع الرئيس خلال هذه الاجتماعات الثلاثة إلى جميع قادة القوات المسلحة، حصل فيها الرئيس بنفسه على استعداد القوات المسلحة للاستمرار في تصعيد العمليات العسكرية بروح قتالية عالية لأن الظروف قد تضطرنا إلى العبور هذا العام. كما انتهى الرئيس إلى ضرورة الضغط على الاتحاد السوفيتي لاستكمال النقص المزمن في الدفاع الجوي ووسائله ومعداته خاصة الصواريخ، كذا استكمال عدد الطيارين والطائرات المتطورة وطائرة الردع، وبعد الانتهاء من هذه الاجتماعات قرر الرئيس القيام برحلة مهمة جدًّا إلى موسكو لهذا الغرض، وكانت رحلة ٢٢ يناير ١٩٧٠.

معركة شدوان ١٩٧٠/١/٢٢

تقع جزيرة شدوان في مدخل خليج السويس الجنوبي وهي أكبر الجزر الموجودة أمام ميناء الغردقة، وتتوسط المسافة بين رأس محمد والغردقة تقريبًا، وكانت تتمركز في جنوب الجزيرة مجموعة سرية مشاة، تدعمها مدفعية مضادة للطائرات ورشاشات ولنشان بحريان.

وفي ليلة ٢٢-٢٣/ ١/ ١٩٧٠ قام العدو بمهاجمة الجزء الجنوبي من جزيرة

شدوان مستخدمًا طائرات هليكوبتر لنقله وعددًا من اللنشات البحرية وسرب طائرات قاذفة. ودارت معركة أسلحة صغيرة ورشاشات متوسطة وهاونات من القوة المصرية، التي استغلت خنادقها الصخرية في الجزيرة، والتي أعدت جيدًا للدفاع الدائري، فلم يفلح طيران العدو في إزعاج القوة، ولكنه تمكن من تدمير اللنشين البحريين. ونجحت المدفعية طويلة المدى التي دفعتها قيادة المنطقة إلى الشاطئ الغربي لخليج السويس في تهديد قوة العدو المهاجمة، واضطرته للانسحاب بعد ٨ ساعات، أخلت معها الجرحى والمصابين من الطرفين الذين بلغ عددهم من المصريين ٦٢ جنديًا من جنود نقط المراقبة على الجزيرة وبعض الجنود الذين أصيبوا من اللنشين.

وفشل العدو في الاستيلاء على جزيرة شدوان، وكانت هذه العملية آخر المحاولات بالنسبة لهذه المنطقة، إذ سرعان ما تبين له أنني دفعت قوات جديدة لمنطقة خليج السويس قوامها فرقة مشاة كاملة من القاهرة، كان هدفي أن أستبدل بها الفرقة الميكانيكية التي أسرعت بإرسالها للمنطقة قبل ذلك، ولكنه ظن أن ذلك دعم جديد لقوات جديدة للمنطقة، وعادت الفرقة الميكانيكية كي تنضم إلى الاحتياطي التعبوي مرة أخرى في المنطقة المركزية ـ القاهرة.

وكان لا بد بعد هذه المعركة من توجيه ضربات قاصمة في مواقع استراتيجية خلف خطوطه الأمامية، وفي العمق وفي ميناء إيلات ومراكز ضخ البترول في خط الضخ في صحراء النقب الجنوبي بواسطة الفدائيين ووحدات الصاعقة والضفادع البشرية، كما سيأتي ذكره فيما بعد.

تصاعد العمليات الحربية

تصاعدت العمليات والمعارك الحربية منذ أوائل عام ١٩٧٠، وكان الهدف الاستراتيجي منها بالنسبة لقوات الجبهة هو إظهار قدرتنا القتالية العالية للعدو، وذلك باستنزافه وإنهاك قواته في العمق القريب وإحداث أكبر خسائر به والحصول على أسرى بواسطة عمليات تخطط وتنفذ حتى مستوى كتيبة مشاة مدعمة. وكان التخطيط والتنفيذ يتم على مستوى كل جيش ميداني، ومن ثم يمكن إتمام تنفيذ عمليتين بهذا

الحجم في وقت واحد على مستوى الجبهة، مع ضرورة مشاركة جميع الكتائب في الجبهة المتمركزة في النسق الأول أو الثاني أو من العمق في هذه العمليات. كما تم تكوين أطقم اقتناص دبابات في كل كتيبة مشاة وصاعقة مستخدمة قاذف ر. ب. ج. ودوريات من وحدات المهندسين لأعمال النسف والتدمير.

أولًا: العملية شعير في ١٥ فبراير ١٩٧٠

وكانت أولى العمليات الناجحة إغارة ليلية على موقع العدو الحصين شمال جزيرة البلاح (جنوب مدينة القنطرة ٥ كلم) بهدف الحصول على أسرى ووثائق بقوة سرية مشاة مدعمة.

١ ـ التخطيط للعملية

تغطية عملية الإغارة بعمليات أخرى خداعية بقوات وأسلحة ونيران مدفعية الميدان والمدفعية الساحلية مع اتصال باللاسلكي في البحر الأبيض المتوسط تجاه شمال شرق بورفؤاد، وفي بحيرات التمساح والبحيرات المرة مع إضاءة أرض المعركة في عدة مناطق داخل خطة الخداع.

٢ ـ التنفيذ

تمت العملية شعير (اسم كودي لقائد اللواء الذي قاد المعركة) بمفاجأة تامة، وتمكنت قوات الإغارة من اقتحام موقع العدو الحصين شمال البلاح، ودمرت الموقع، وفجرت مخازن الذخيرة والألغام المشونة بالموقع، وحصلت على مدفع رشاش خاص بالعربة الإسرائيلية المدرعة التي نسفتها قوتنا وعدد كبير من الطلقات وبعض دانات الهاونات ٨١ مم وكثير من مخلفات القوة الإسرائيلية، ولم نحصل على أسرى وهي المهمة الأساسية، حيث تمكن العدو من الانسحاب من الموقع بمجرد شعوره بقواتنا، من خلال سراديب مجهزة مغطاة لم تصل إليها قوات الإغارة، ولم تكتشفها، وثارت ثائرة العدو الذي أضاء أرض المعركة بالطيران، وضرب مواقعنا ليلًا بغير هدى.

وهكذا نجحت قواتنا في العبور ليلًا بالقوارب وفي تسلق الساتر الترابي المرتفع والحاد الميل، ومعها أسلحتها ومعداتها واقتحمت بشجاعة نادرة موقع العدو المحاط بالأسلاك الشائكة والألغام والشراك الخداعية، ولمصر أن تفخر بشجاعة

رجالها من الضباط وضباط الصف المهندسين الذين رفعوا شعار التضحية والفداء في هذه المعركة، إذ ارتمى أحد ضباط الصف على الألغام كي يعبر زملاؤه الثغرة على جثته، ونسفت قدماه، وفرد آخر نسف مخزن الذخيرة وتشوينات الألغام بيديه لضمان إتمام النسف في الوقت المحدد، وفقدنا في هذه المعركة ثلاثة رجال أبطال ضحوا بأرواحهم في سبيل نجاح القوة في عمليتها ليلة ٦/ ٢/ ١٩٧٠.

والحقيقة وللتاريخ كانت نتائج هذه العملية ذات عمق كبير أضاءت الأمل في اقتحام مواقع العدو الحصينة بالمواجهة ليلًا ومفاجأة العدو الإسرائيلي وهروب قائد الموقع ورجاله أمام شجاعة جنود مصر.

ولقد صممت قيادة الجيش الثاني الميداني على إعادة اقتحام هذا الموقع مرة أخرى في أقرب فرصة مستفيدة من نتائج هذه الإغارة.

ثانيًا: عملية يوم عيد العمال أول مايو ١٩٧٠

في أول مايو ١٩٧٠، وكان شعب مصر يحتفل بيوم العمال، وبينما كان الرئيس جمال عبد الناصر يخطب في حفل كبير بهذه المناسبة، ويبعث برسالة تهديد وإنذار إلى الرئيس «نيكسون» عبر الإذاعة، قام الجيش الثاني بدفع كتيبة كاملة من الصاعقة عبر قناة السويس في القطاع الشمالي، وهاجمت نقطة حصينة من نقط العدو على الشاطئ الشرقي للقناة شمال القنطرة، وقتلت جميع من فيها، واستولت على ما فيها من أسلحة ومعدات وأوراق سرية، واحتلت هذا الموقع وبقيت فيه يومًا كاملًا، ودفعت منه ٣ دوريات كمائن إلى طريق الإمداد الذي يبعد حوالي ٥ كلم عن الموقع الذي وقعت فيه قوة النجدة المسلحة التي حضرت بسرعة لاستطلاع الموقف في الموقع الذي سقط في يد قوة الصاعقة. وحدثت معركة استمرت دقائق قضت الدوريات على ٣ عربات مجنزرة تحمل نجدة العدو، ثم عادت الدوريات إلى قاعدة انطلاقها، ومعها ٢ أسرى جرحى وللأسف مات أحدهما قبل العبور والآخر عند العبور غربًا.

ثالثًا: السبت الحزين ٣٠ مايو ١٩٧٠

١ ـ التخطيط للحصول على أسرى

لم تحقق عملية أول مايو الحصول على أسرى أحياء من العدو الإسرائيلي،

وكان لا بد من تنفيذ أوامر القيادة العامة للقوات المسلحة بضرورة الحصول على أسرى أحياء من العدو الإسرائيلي.

وحاولت قواتنا المسلحة الحصول على أسرى ليلًا ونهارًا ولم تنجح إلا في الحصول على جثث حيث كان القتال شرقًا بين دورياتنا والعدو، وتقف مدفعية العدو وقواته الجوية حائلًا دون سحب الأسرى أحياء.

وتم التخطيط للحصول على أسرى في كل القطاعات بالجبهة، وعبرت قواتنا إلى الضفة الشرقية، وتخندقت في حفر سريعة، وبقيت بها أيامًا وليالي تنتظر الفرص المناسبة للاقتناص من الدوريات الإسرائيلية للإمداد خاصة في المواقع المنعزلة. وركز الجيش الثاني الميداني على المنطقة من شمال القنطرة حتى رأس العش في المنطقة التي تسمى رقبة الوزة، حيث القوات منعزلة، ولا يوجد عمق للدفاع الإسرائيلي يحمي مواقعهم. وكانت قوافل الإمداد تتحرك تحت حماية جوية متواصلة وتحرسها المدرعات والعربات النصف جنزير، وفي عودتها تعود بجنود الإجازات والفوارغ. واستمرت عملية مراقبة تحركات العدو مع دراسة الأرض نهارًا وليلًا ولعدة أيام طول شهر مايو ١٩٧٠ بواسطة دوريات نهارية وليلية ونقط مراقبة تسمع وتنصت إلى أن وضحت صورة الموقف وأسلوب تحرك رتل الإمداد الإسرائيلي وموعد عودته وطريقة تحرك الرتل وأسلوب حراسته. كانت توجد على الساتر الترابي شرق القناة عند كلم ٣٠ إلى بورسعيد شمالًا كتل خرسانية ضخمة من مخلفات قناة السويس وأعمال الإنشاءات، وكان الرتل الإسرائيلي مكونًا من عربات الرتل الإداري حتى ٤ عربات نصف جنزير أو مدرعة تحرسها عند تحركها شمالًا من القنطرة من ٣ إلى ٤ دبابات، وكان تحرك الأرتال في الفترة الأخيرة يتم ببطء شديد، ويتقدمها أفراد من المهندسين والمشاة لتفتيش الأرض والسواتر لتأمين تحرك الرتل، وكانت طائرتا ميراج تحميان التحرك في الذهاب والعودة على موجات متواصلة.

وهكذا وضعت هذه المنطقة تحت الرقابة الدقيقة للقوات المشتركة في العملية المطلوب تنفيذها للحصول على أسرى من العدو، وكان هذا الروتين اليومي تقليديًا للقوات الإسرائيلية في موعد معين، ورسمت الخطة على هذا الأساس

اليومي في منطقتين، إحداهما شمال القنطرة مباشرة كم ٣٠، والمنطقة الأخرى حول كم ١٤ جنوب رأس العش مباشرة.

خصص للمنطقة الأولى كمين من ٨ أفراد من ك ٨٣ صاعقة.

خصص للمنطقة الثانية كمين من ٢١ فردًا من ل ١٣٥ مشاة من قطاع بورفؤاد.

٢ ـ التوقيت

ليلة ٢٩-٣٠ مايو يتم العبور، وتبقى القوات في محلاتها شرقًا حتى تتمكن طول الليل من حفر مواقعها للإخفاء التام للحصول على أكبر قدر من المفاجأة.

٣ ـ السيطرة

يقوم قائد ٨٣ صاعقة بالسيطرة على قواته من الضفة الغربية وعلى اتصال مباشر بقائد فرقة ١٨ مشاة التي يجري الكمين في قطاعها.

ويقوم قائد لواء ١٣٥ مشاة بالسيطرة على قواته من الضفة الغربية ومن موقع كم ٥ , ١٠ جنوب بورفؤاد شرقًا وعلى اتصال بقائد قطاع بورسعيد.

وتم إجراء اتصال خاص لهذه العملية بين قادة العملية وقطاعاتهم وقيادة الجيش مباشرة.

٤ ـ التنفيذ

تم عبور القوات ليلة ٢٩-٣٠ مايو، واتخذت مواقعها المدروسة مستفيدة من طبيعة الأرض والسواتر بالشاطئ الشرقي للقناة وحتى الساعة السابعة صباحًا لم يحدث أي شيء غير عادي، ثم أفادت نقطة المراقبة في شمال القنطرة غرب بتحرك الرتل الإسرائيلي المكون من ٤ دبابات و٤ عربات نصف جنزير، وبالطبع وصلت هذه المعلومات إلى قائد كتيبة ٨٣ صاعقة، وقائد لواء ١٣٥ مشاة وإلى قادة الكمين وترك لهما حرية التصرف.

وقرر قائد الكتيبة ٨٣ صاعقة عدم التدخل في الرتل وهو في طريقه إلى الشمال إلا إذا اكتشف أمره، وأن يتقابل معه أثناء عودته بعد الظهر يوم ٣٠ مايو ١٩٧٠.

ومر الرتل الإسرائيلي بمنطقة كم ٣٠ حيث يتخندق الكمين الأول دون حراك، ولم يشعر الرتل الإسرائيلي بهؤلاء الأبطال الثمانية رغم التفتيش الدقيق للأرض والسواتر، واستمر تقدم الرتل الإسرائيلي ببطء شديد والطائرات الإسرائيلية تحميه

ذهابًا وإيابًا بصفة مستمرة. وعندما مر الرتل الإسرائيلي في منطقة كم ١٤ إلى بورفؤاد شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى أن يكون تنظيم الرتل في التحرك حسب خطة تقسيم عناصر الكمين.

وفي لحظة خاطفة تم التعامل مع الرتل الإسرائيلي حوالي ساعة ١٠,٣٠، وكان هول المفاجأة كبيرًا وأحدثت ذعرًا لا حدود له، وانقض أفراد الكمين كل في اتجاهه على الرتل الإسرائيلي دون هوادة بهدف ضرورة الحصول على أسير حي. ولم يجدوا للأسف أحدًا يستحق الأسر كلهم جرحى وقتلى، كل من في الكمين إلا فرد واحد يجري مذعورًا تجاه الملاحات بدون سلاح، ولما شعر بمن خلفه رفع يديه إلى أعلى وسلم نفسه فورًا للجندي المصري وهو يبكي ويستعطفه ألا يقتله قائلًا باللغة العربية:

ـ لا تقتلني يا مصري، أنا شاويش مظلات.

وتمكنت الدورية من إتمام مهمتها بنجاح كامل، وأخذت الأسير معها إلى الضفة الغربية ووقعوا تحت تأثير نيران شديدة من موقع إسرائيلي مجاور ومن الطائرات الإسرائيلية التي اكتسحت نيرانها صفحات مياه قناة السويس. ورغم هذا فقد تمكنت القوة من العبور غربًا فردًا فردًا سباحة تحت حماية قوات الحماية على الضفة الغربية ونيران مدفعيتنا وهاوناتنا وأتمت عبورها حوالي الساعة السادسة مساء بعد أكثر من ٧ ساعات طوال رهيبة، ومعها الأسير الإسرائيلي شاويش المظلات حيًّا. وطار النبأ إلى قائد الجيش الذي أبلغني فورًا، ونقل الأسير إلى بورسعيد ومنه إلى القاهرة جوًّا.

جمع الإسرائيليون شتات قتلاهم وضمدوا جرحاهم، وأعادوا تنظيم رتل آخر يعود بالجرحى إلى القنطرة لإخلائهم جوًّا للإسعاف السريع، وبالطبع تم إخطار قائد كتيبة ٨٣ صاعقة بما حدث، وانتظر الرجل وأخطر رجاله بالصبر والمثابرة في محلاتهم. وعاد الرتل الإسرائيلي مسرعًا تحميه طائرتا الميراج. وكانت المفاجأة الأكبر أنه وقع في كمين الصاعقة عند كم ٣٠ وهم في حالة يرثى لها. وتم تدمير الرتل بالكامل تقريبًا وتلهف الأفراد على أسير حي، وحمل كل رجل منهم جريحًا إسرائيليًّا لينال شرف الحصول على أسير، ولكن لم يبق منهم حيًّا إلا شاويش مظلات

آخر جرحه شديد، ولكنه حي. وتم حمله بمعرفة الجندي الصعيدي هارون من سوهاج وعبر به القناة سباحة إلى الضفة الغربية، وتم نقله بالهليكوبتر إلى مستشفى عسكري بالقاهرة. وبذا تمكنت قواتنا من الحصول في يوم واحد على اثنين من أسرى رجال المظلات، رجال الجنرال «شارون»، ودمروا للعدو كل الرتل الإداري ودبابات الحراسة، ولم نفقد سوى سونكي واحد فقط، وعاد كل رجالنا سالمين.

وهكذا أثبتت الأحداث أن الجندي المصري خير جنود الأرض حقًّا إذا أحسن تدريبه ورعايته.

٥ ـ رد فعل إسرائيلي

منذ أول ضوء يوم أول يونيو ١٩٧٠ حولت القوات الجوية الإسرائيلية المنطقة من بورسعيد إلى القنطرة إلى جحيم من النيران والقنابل ألف رطل والحارقة النابالم في إغارات مستمرة نهارًا وليلًا لم نشهد مثلها من قبل. امتد القصف الجوي إلى كل مواقع الجيوش الميدانية لأكثر من ٢٠٠ طلعة طائرة قاذفة وقاذفة-مقاتلة في اليوم الواحد. وقد تعرض موقع في القنطرة غرب للمدفعية المضادة للطائرات عيار ١٠٠ مم لقصف جوي مركز ألقيت عليه ٨٠ قنبلة ما بين ألف رطل وخمسمائة رطل، وكانت خسائرنا قتيلًا واحدًا فقط، كان يسير على الأسفلت ليلحق بسيارة لنقله إلى قطار الإجازات في الصالحية.

وفي ليلة أخرى ولمدة ٤ ساعات متواصلة تعرضت جزيرة البلاح لقصف جوي من ١٢ قاذفة قنابل، استخدمت قنابل ١٠٠٠ رطل، ٥٠٠ رطل وقنابل مسامير تنفجر في الجو وقنابل النابالم، وكانت خسائرنا حرق يد جندي واحد فقط حاول إطفاء النيران المشتعلة في شبكة دبابته والحمد لله.

في يونيو ١٩٧٠ نشرت جريدة «الأهرام» لمراسل شاهد منطقة القصف الجوي قوله:

> كأنه سطح القمر المملوء بالعديد من حفر القنابل متعددة الأنواع ومنها ما فجر ينابيع مياه جوفية.

الفصل الثامن عشر

عمليات ومعارك القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي والقوات الخاصة

عمليات ومعارك القوات الجوية

(مرفق ٧). تحت ضغط العمليات العسكرية لقواتنا، والتي أحدثت خسائر كبيرة في أفراد ومعدات العدو، كما أحدثت الرعب في قواته علاوة على خفض معنويات جنوده على الجانب الشرقي للقناة نتيجة تأثير نيران مدفعيتنا، التي ارتفعت كفاءتها وزاد حجمها، بالإضافة إلى تأثير نشاط دوريات القتال والاستطلاع والقناصة ليلًا ونهارًا ضد قواته، شعر العدو أن ارتفاع القدرة القتالية لقواتنا وزيادة حجمها ودعمها سوف يخل بتوازن القوى، ويعود بالتفوق إلى جانب المصريين الذين أثبتوا بعملياتهم الجريئة رغبتهم في الثأر لهزيمة يونيو ١٩٦٧ ومحاولاتهم القريبة في استرداد الأرض. فاضطر العدو الإسرائيلي إزاء هذا الموقف إلى إدخال أقوى أسلحته في القتال، وهو قواته الجوية، بهدف خفض الروح المعنوية وإيقاف نشاط قواتنا، ومحاولة تفتيت التجمع الرئيسي غرب القنال.

ففي صباح يوم ٢٠/ ٧/ ١٩٦٩ بدأ العدو بغارات جوية نهارية على قواتنا غرب القنال مستخدمًا أقل طائراته كفاءة، من نوع الميستير والميراج والطائرات المروحية، سعيًا وراء تخويف قواتنا، وكانت كثافة طيران العدو بسيطة في البداية ثم ازدادت بعد ذلك حتى وصلت إلى معدل سربين من طائرات مقاتلة-قاذفة في اليوم الواحد، تقوم بأكثر من ست غارات طوال اليوم، وعلى طول المواجهة.

وبالرغم من أن دخول طيران العدو كان مفاجأة وقتية في اليوم الأول، فقد استشهد من رجالنا عدد بسيط جدًّا، ولكن الجرحى وصلوا إلى ١٥٠ فردًا. ولكن عندما استخدم جنودنا الأرض وزادوا من عمق الحفر للمعدات والخنادق والملاجئ الواقية لم تحدث أي إصابات في اليوم التالي، واستمر العدو لمدة أسبوع على هذه الحال، واكتشف أن نشاط قواتنا لم يقل، وبدأت قواتنا تكثيف نيران المدفعية المضادة للطائرات خصوصًا على الارتفاعات الواطئة، وكان تأثير الصواريخ سام ٢ ضعيفًا نتيجة لقلة عددها في الجبهة عمومًا وأن العدو كان يحرص على الابتعاد عن مناطق تأثيرها في ضربه للأهداف. ولم يكتف العدو بالغارات النهارية على قواتنا بعد فشله في تدمير مواقع المدفعية المضادة للطائرات، فاضطر إلى استمرار غاراته ليلًا. ففي يوم ٢٨/ ٧/ ١٩٦٩ أدخل سربين آخرين من طراز أفضل من الأولى، وبها مساعدات ملاحية أفضل وحمولة قنابل أكبر، وكانت من نوع سكاي هوك الحديثة. وكان استخدام الصواريخ سام ٢ والمدفعية المضادة للطائرات التي كانت تأخذ مواقع تبادلية ليلًا، وتترك المواقع الأصلية نهارًا، وتحولها إلى هيكلية فكانت مؤثرة جدًّا على طائرات العدو ليلًا. ولم يكن لهذا التطور من جانب العدو أي تأثير فعَّال على قواتنا داخل التجميع الرئيسي بغرب القناة. ولم تحدث خسائر في المعدات أو الأفراد في الغارات الليلية كما كان يبغي العدو، بل بالعكس زاد وعي القوات في استخدام الأرض بكفاءة كما زادت المواقع التبادلية والاحتياطية والهيكلية للمعدات والأفراد علاوة على الكفاءة والشجاعة النادرة في استخدام السد النيراني من الأسلحة الصغيرة واستماتة أطقم المدفعية المضادة للطائرات عيار ٣٧ مم وعيار ١٠٠ مم، وأتذكر المشهد الرائع الذي شاهدته بنفسي خلال ديسمبر ١٩٦٩ لطاقم ٣٧ مم محروقًا بكامل أفراده ممسكين بأدواتهم على مدفع ٣٧ مم، وجميعهم شهداء.

وخوفًا من إسقاط طائرات العدو أثناء غاراتها على مواقعنا تعمد طيارو العدو أن يقتربوا إلى أهدافهم على ارتفاع واطي تفاديًا لإنذار أجهزة الرادار، ثم يرتفعون قبل الهدف في اتجاههم إلى الشرق أو فوق قناة السويس حتى إذا أصيبوا يكون سقوطهم على الجانب الشرقي، وليس على الجانب الغربي حيث تتمركز قواتنا.

أولًا: بدء غارات قواتنا الجوية

جهزت قواتنا الجوية عدد ٢ سرب ميج ١٧ لضرب هدفين محددين للعدو، أحدهما في أم خشيب مركز قيادة العدو الأمامي، والثاني في سدر الحيطان مركز تجميع دبابات للعدو، وخصص سرب لكل هدف، وتم القذف يوم ٢٤/ ٧/ ١٩٦٩ بدقة، وأحدثت خسائر كبيرة في كلا الهدفين، وكانت القوات الجوية قد خصصت سربي ميج ٢١ لحماية هذه الغارة في سماء المنطقة، ولكن العدو لم يحاول التصدي لها في معركة جوية، وعادت جميع طائراتنا سالمة إلى قواعدها عدا طائرة واحدة ميج ١٧ هبط قائدها بالمظلة مصابًا في مواقع العدو. وعلمنا من قائد السرب أن هذا الطيار صمم على إصابة دقيقة في قلب الهدف، فعاود الهجوم بالغطس الحاد مرة أخرى لدرجة أن قائد التشكيل اعتقد أنه ينوي التضحية بنفسه وطائرته في قلب الهدف، ولكنه شاهده يصعد مرة أخرى مصيبًا للهدف، وأصيبت طائرته وتمكن من الهبوط بالمظلة. وكان لبسالة هذا الطيار تأثيرات حادة على العدو والغارة الجريئة التي تتم لأول مرة على أهداف تعبوية هامة في قلب سيناء. أما قواتنا الجوية وخاصة أفراد سرب هذا الطيار فقد ازدادوا ثقة بأنفسهم، وطلبوا تكرار هذه العمليات يوميًّا، ولكنني أوقفت هذا الحماس لدى قائد القوات الجوية نفسه، إذ إن قواتنا الجوية لم تكن قد استكملت مقوماتها كلها كقوة ضاربة.

في ١١/ ٩/ ١٩٦٩ قامت أكثر من ١٠٠ طائرة مقاتلة-قاذفة في تشكيل أسراب قاذفة ميج ١٧ وأسراب حماية ميج ٢١ في شكل أنساق متتالية طوال اليوم، تقذف أهدافًا للعدو على المحور الشمالي من رمانة حتى مصفق والمحور الجنوبي في متلا والحيطان. وتمت هذه الغارات بتنسيق جيد مع قوات الدفاع الجوي، كما ظهرت قدرة القتال والقذف على مستوى السرب الكامل. وكانت هذه أول عمليات جوية تتم على مستوى الأسراب الكاملة قيادة وسيطرة وتوجيهًا، وتمت كلها في يوم واحد فدللت للعدو على قدرة قواتنا الجوية.

توقعت قيادة القوات الجوية أن طيران العدو سوف يقذف مواقعنا يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٩ بعد غارة الدفرسوار وأسر الضابط «دان أفيدان»، فجهزت سرب

مقاتلات ميج ٢١ لقتال العدو الجوي عند اقترابه للمنطقة، كما وضعت لقائد السرب خطة وأسلوب القتال. وعند اقتراب طائرات العدو كانت أربع طائرات ميج ٢١ تقلع لاستقباله، وتم الاشتباك الجوي قبل أن يتمكن من إلقاء قنابله على منطقة غرب الدفرسوار، ثم تبعتها أربع ميج ٢١ أخرى. وعندما شاهد العدو ذلك لم يكمل مهمته وفك اشتباكه الجوي، وألقى بقنابله على قواته شرق قناة السويس، وعاد هاربًا من المعركة الجوية التي علم أنها ستكون خاسرة نتيجة التخطيط والاستعداد الجيد لقواتنا الجوية. وقد أعطانا هذا الاشتباك درسًا مستفادًا بضرورة تنسيق التعاون بين أجهزة الإنذار وبين أسراب المقاتلات وأيضًا بين الموجهين الأرضيين وبين مجموعات ميج ٢١، كما بين التنسيق والتعاون بين قوات الجيش التي قامت بالعملية أمس وبين القوات الجوية.

كما تبين من عمليات القوات الجوية السابقة ضعف التوجيه الأرضي من الموجهين إلى قادة التشكيلات الجوية وهي في طريقها لملاقاة العدو في الجو، واكتشفت أن الموجهين الموجودين هم ضباط صف جويون أو ضباط شرف، ورتبهم وكفاءتهم أقل من الطيارين أنفسهم، وخبرتهم محدودة، فتم تغييرهم إلى طيارين رتبهم كبيرة اختيروا ممن لا يستطيعون مواصلة الطيران المقاتل وأن واجبهم كموجهين أرضيين للطائرات المقاتلة في الجو هو واجب قيادي يصدرون توجيهاتهم حسب ما يرونه على شاشة الرادار لمواقع طائرات العدو حيث يصدرون تعليماتهم الكودية إلى طيارينا وهم في الجو وإرشادهم إلى مكان الاشتباك الجوي السليم، حيث يكون الطيار المقاتل في وضع طيران قاتل بالنسبة لطائرة العدو، فيتم الاشتباك الجوي ويتمكن طيارونا من إسقاط طائرة العدو. وبتغيير هؤلاء الأفراد الموجهين الأرضيين إلى ضباط طيارين ذوي خبرة سابقة في معرفة أسلوب وتكتيك الاشتباك الجوي من رتب أعلى من رتب الطيارين في التشكيل الجوي القائم بالقتال فعلًا، تم تغيير أسلوب القتال الجوي لتشكيلاتنا الجوية المقاتلة. واعتبرت قيادة القوات الجوية أن هذا تطور كبير في تغيير أسلوب القيادة والسيطرة والتوجيه للعمليات الجوية، وتغيرت نتائج الاشتباكات الجوية لصالح قواتنا الجوية.

وكان هناك درس آخر تعلمناه من خبرة الصدام الجوي مع العدو، وقد وصلنا إليه بعد سقوط ضحايا كثيرين من الطيارين والطائرات.

كان العدو ينتظر انطلاق تشكيل جوي مكون من ٤ طائرات مقاتلة لأغراض الحماية الروتينية من طائرات الميج ٢١ كمظلة لوقاية منطقة التجميع الرئيسي، فيظهر التشكيل على شاشات رادار العدو، فيجهز ٦ طائرات مقاتلة بأكفأ طياريه، وينتظر بضع دقائق إلى قرب انتهاء زمن طيران مقاتلينا، ويصعد لملاقاتهم ويشتبك معهم في قتال جوي غير متكافئ من ناحية زمن وقدرة طيارينا القائمين بواجب الحماية الروتينية ودون انتقاء للطيارين، من ناحية الكفاءة، إذ إن طيارينا جميعًا يقومون بهذا العمل بالدور وليس بالانتقاء فتكون النتيجة خاسرة بالنسبة لنا.

ومن هنا صدرت التعليمات عكسية، بمعنى انتقاء مجموعة من أربعة طيارين أكفاء ووضعهم في درجة استعداد عالية في قواعدهم الجوية القريبة للجبهة على طائرات ميج ٢١، وعند انطلاق طائرات العدو سواء للحماية أو للقذف الجوي ينطلق التشكيل المجهز، وينقض على طائرات العدو، على أن يوضع تشكيل آخر في درجة الاستعداد كاحتياطي للتشكيل الأول ينطلق لمساعدته إذا تدخل العدو بطائرات حمايته، وفي هذه الحالة يكون التوجيه الأرضي أفضل بكثير من حالات أخرى، وتكون النتيجة النهائية للمعركة الجوية لصالح قواتنا الجوية. وكنا نتابع هذه العمليات فنجد أن تصرف العدو فيها إما يكون سلبيًّا أي الهروب من المعركة وإلقاء قنابله على غير هدف أو هدى أو خسارته وإسقاط أو إصابة أكثر من طائرة من طائراته.

وكان للاشتباكات الجوية معنى كبير جدًّا لدى قواتنا المسلحة والشعب ولدى الرئيس عبد الناصر شخصيًّا، فإن إسرائيل تفتخر وتجاهر بقدرة سلاحها الجوي وتسميه «الذراع الطويلة» الذي يحقق لها سياسة التوسع، أما قواتنا فتعمل لمحو آثار هزيمة قواتنا الجوية في عام ١٩٦٧، وأن نثبت للاتحاد السوفيتي، مورد السلاح الوحيد، أن طيارينا يستخدمون طائراتهم بكفاءة فيتحمس لتلبية طلباتنا من الطائرات المتطورة. ومن هذا المنطلق دفعت المساعدات والمكافآت المعنوية والأدبية للطيارين المقاتلين الجدد إلى أقصى ما يمكن بالإضافة إلى تسجيل المهارات

الجوية في سجل الطيار وسجل التشكيل الجوي، وحدث هذا الاشتباك يوم ٢٦/ ٢/ ١٩٧٠ بقوة ١٦ طائرة ميج ٢١.

وبدأت قيادة القوات الجوية تتحمس وتصنف طياريها إلى درجات كفاءة من ممتاز إلى كفء إلى جيد جدًّا إلى جيد، وتضع لكل طيار من مساعدات التدريب والمكافآت والمميزات العينية درجة كفاءة من هذه الدرجات، يساعدها في ذلك المستشارون السوفييت المتخصصون في الاشتباكات الجوية.

وكان الرئيس عبد الناصر يؤكد عليَّ بدقة البلاغات الرسمية التي تصدر عني في نتائج العمليات العسكرية عامة وفي معارك الاشتباكات الجوية بصفة خاصة، لدرجة أنه لن يعترف بسقوط طائرة للعدو إلا إذا أحضرت له طيارًا إسرائيليًّا أو جزءًا من طائرة إسرائيلية محطمة أو صورة جوية مستخرجة من كاميرا إحدى طائراتنا المقاتلة وصورة الطائرة الإسرائيلية في دائرة التصويب لطائراتنا. ولهذه القيود كانت بلاغاتنا العسكرية عن خسائر العدو أقل بكثير من الواقع الفعلي، وكثيرًا ما كانت تصدر عن إسرائيل اعترافات بخسائرها نسمعها في الإعلام الأجنبي أكثر بكثير مما يرد في بلاغاتنا الرسمية.

كانت منطقة الساحل الشمالي لسيناء، حيث أنشأت إسرائيل مراكز إيواء وتدريب لقواتها ومناطق إعاشة وتشوين، تمثل أهدافًا ظاهرة وثمينة وسط الكثبان الرملية التي تكثر على هذا الساحل. وتشجع طيارونا للهجوم على هذه الأهداف وقصفها طوال شهر أكتوبر ١٩٦٩. وكان أغلب هذه الغارات يتم بواسطة أسراب ميج ١٧ حيث المناورة جيدة والأهداف كثيرة كما أن طريق الاقتراب إلى هذه الأهداف مناسب لطائراتنا القاذفة لقرب الأهداف من الساحل الشمالي لسيناء، كما أن عودتها مستخدمة الجزء الشمالي من القناة جنوب بورسعيد لعدم وجود دفاعات مضادة للطائرات لقواتنا بكثافة المناطق الأخرى يعتبر مناسبًا أيضًا.

وفي هذه المرحلة كنت حريصًا على تنسيق التعاون والتعارف بين القوات الجوية وبين أسلحة الدفاع الجوي خاصة في منطقة القناة حيث يزداد نشاط كلتا القوتين في المنطقة منعًا لحدوث أخطاء نتيجة لعدم دقة التنسيق والتعارف. وكانت العقدة النفسية لدى رجال الدفاع الجوي المترسبة فيهم من اعتداء يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧

لا زالت عالقة، وأصبحت عادة فتح النيران على أي طائرة مقتربة نحوهم تغلب على وعي التمييز بين الطائرة المعادية والطائرة الصديقة.

وكانت أول مرة تستخدم فيها القوات الجوية طائرات القاذفات الخفيفة الـ٢٨ في أوائل أكتوبر ١٩٦٩ على هدف شرق رمانة على الطريق الشمالي بعدد ٢ طائرة تعاونها أربع طائرات ميج ٢١ للحماية الجوية. وعند عودة هذه الطائرات إلى قواعدها تتبعها غارة مركزة من الميج ١٧ مكونة من أربع طائرات، حيث تقوم بضرب نفس الهدف بعد مرور أقل من نصف ساعة، حيث يلاحظ الطيارون أن أفراد العدو لا زالوا تحت تأثير انزعاج وخسائر الغارة الأولى، وهكذا استمرت تشكيلاتنا الجوية تتدرج في قذف العدو على هذا المحور بغارات متواصلة، ولكن بأعداد قليلة لا تزيد على أربع طائرات ميج ١٧، وكانت طائرات الحماية الجوية أكثر عددًا في كل غارة.

وظهرت مقدرة التحدي وأسلوب مهاجمة الأهداف الصعبة بواسطة طيارينا البواسل عندما وضع العدو ثلاث كتائب هوك مضادة للطائرات على المحاور الثلاثة في سيناء في النطاق التكتيكي شرق القناة، وجهزت قواتنا الجوية سربين ٣٠ طائرة لمهاجمة وتدمير كتيبتي هوك على المحور الشمالي والأوسط يوم ٢٦/ ١٠/ ١٩٦٩، وقام كل سرب بمهاجمة أصعب هدف للعدو، واستخدم طيارونا أسلوب هجوم يختلف عما سبق اتباعه في كل الهجمات السابقة، وبعد أن علموا خصائص الهوك، وضعت خطة الهجوم على الهدف ونجحت، وتم تدمير الكتيبتين بواسطة السربين في وقت واحد.

ولم يكتف الطيارون أثناء مهاجمتهم للهوك بقذفة واحدة لكل طائرة، بل وجدوا الفرصة في سيطرتهم الجوية وعدم تدخل طائرات الحماية الإسرائيلية، وهاجموا مرة أخرى وضربوا نفس الأهداف مستخدمين مدافعهم الرشاشة على أفراد طواقم الهوك، وعادت طائرات السربين إلى قواعدها سالمة عدا طائرة واحدة أصيبت بنيران الرشاشات القصيرة وليس بصواريخ الهوك.

وكانت القوات الجوية تضع طيارًا حديث الخبرة مع ثلاثة طيارين أكفاء في كل تشكيل جوي من أربع طائرات حتى يندمج الطيار الحديث، ويأخذ خبرة القتال الجوي والقذف مع طيارين أكفاء فترتفع قدراته القتالية بطريقة عملية وسريعة.

ثانيًا: تطور الهجمات الجوية

وفي بداية عام ١٩٧٠ تطورت هجمات القوات الجوية ودخلت عمق سيناء. وكانت الغارة المركزة على منطقة «ناحل يام» غرب العريش مباشرة وعلى مسافة ١٠٠ كيلو من قناة السويس مثلًا جيدًا على تطور قتال تشكيلاتنا الجوية من الميج ٢١ في عمق سيناء.

وفي نفس الوقت قام العدو بقذف أهداف في العمق المصري مستخدمًا أسلوب القذف المفاجئ والهرب السريع ومستغلًا الثغرات الرادارية جنوب السويس، وبالاقتراب المنخفض جدًّا. ففي يناير ١٩٧٠ قذف منطقة التل الكبير ومنطقة أنشاص ودهشور والمعادي، وفي فبراير ١٩٧٠ قذف منطقة أبو زعبل وشرق القاهرة، وفي أبريل قذف مدرسة بحر البقر. ولم تزد الغارة على طائرتين في كل حالة. وكان العدو يختار أهدافًا بعيدة عن تأثير فاعلية الصواريخ. وقد خسرنا في غارة أبو زعبل حوالي ٧٠ شهيدًا من العمال، وفي بحر البقر ٣١ تلميذًا. وكان انتقال الضرب المركز بطائرات العدو على مواقع الصواريخ سام ٣ التي بدأت تصل إلى مواقعها المنشأة حديثًا في منطقة غرب القناة، فكان يوم ١٤-١٥/ ٤/ ١٩٧٠ بداية مرحلة من قذف طائرات العدو لمواقع هذه الصواريخ التي لم تجف قواعدها الأسمنتية وتحصيناتها، ووصل معدل القذف في هذين اليومين إلى ١٠٠٠ طن يوميًّا من قذائف طائرات العدو من نوع الفانتوم، والتي بدأت تصل إسرائيل من الولايات المتحدة من شهر سبتمبر ١٩٦٩. وخلال شهر مارس حاول العدو تعطيل محطات الرادار ولكنه فشل.

وكان رد قواتنا الجوية على أهدافه في سيناء مركزًا وبعدد كبير من الطائرات. ففي المدة من ١٨/ ٤/ ١٩٧٠ حتى ٢٨/ ٤/ ١٩٧٠ تمت ٦ هجمات جوية مركزة في ١١ يومًا. وكان قذف الأهداف في المنطقة التعبوية في سيناء خاصة على مراكز القيادات ومناطق تجميع الدبابات ومناطق تجميع الأفراد ورادارات القوات الجوية ومواقع صواريخ الهوك التي قام العدو بتجديدها، إثباتًا لمقدرة قواتنا الجوية على الردع وتحدي طائرات العدو وسيطرتها. وصاحبت هذه الغارات طائرات حماية من الميج ٢١، وحدثت اشتباكات جوية مع العدو تبين منها قدرة طيارينا بالتعاون مع الموجهين الأرضيين على التعادل مع كفاءة العدو الجوية في كل اشتباك يحدث.

وكنت قد أصدرت تعليماتي إلى قيادة القوات الجوية بضرورة قذف مركز القيادة الأمامي في أم خشيب في كل هجمة جوية علاوة على الأهداف الأخرى المخططة في الهجوم الجوي، إذ تبين لي من تتبع نشاط طائراتنا أن العدو يسارع في إطلاق طائراته الاعتراضية عندما يبدأ أي تشكيل جوي في الإقلاع من مطاراتنا الأمامية. وبدأ الطيارون يتشككون من تسرب معلومات عن تحركاتهم كل مرة، ولكن أجهزة استطلاعنا ومخابراتنا اكتشفت وجود أجهزة استطلاع ومراقبة واستشعار فوق مرتفعات أم خشيب، وهي أعلى نقطة ضمن سلسلة مرتفعات المضايق، وتكشف عن طريق الأجهزة أي تحركات جوية في منطقة قناة السويس كلها. كما علمنا أن العدو يضع بها مركز توجيه جوي متصلًا بتشكيلاته الجوية في مطار المليز وأيضًا مع التشكيلات أثناء طيرانها في الجو.

وبعد قذف هذا المركز واستمرار قذفه توقفت معرفة العدو لتحركات ونشاط تشكيلاتنا الجوية، ومن هنا صممت على قذف مركز أم خشيب في كل طلعة جوية تقوم بها طائراتنا في سيناء. وتوقف طيران العدو عن التسلل للعمق المصري اعتبارًا من ١٨/ ٤/ ١٩٧٠ بسبب معرفته بتواجد أسراب مقاتلات ميج ٢١ بطيارين سوفييت في مطارات العمق.

وطلبت أجهزة تشويش مضادة إلكترونية من الاتحاد السوفيتي ترددها أعلى من تردد موجات مركز توجيه العدو ووضعتها فوق جبل عتاقة جنوب غرب مدينة السويس، وتم توجيهها إلى مركز أم خشيب، ونجحت أجهزتنا في إيقاف مفعول أجهزة العدو الاستطلاعية والتوجيهية، وأخذت قواتنا الجوية حريتها في الحركة والطيران لمواجهة قوات العدو الجوية.

وبعد استكمال حائط الصواريخ غرب القناة في شهر أبريل ١٩٧٠ انتقلت المواجهة الجوية مع طيران العدو إلى قوات الدفاع الجوي.

وكان التدريب العملي لطيارينا الجدد في مناطق استخدام الذخيرة الحية والقنابل والصواريخ لا يتوقف. وكنت حريصًا على حضوره شخصيًّا، ومعي لواء علي بغدادي قائد القوات الجوية أو لواء محمد حسني مبارك رئيس الأركان في نفس الوقت الذي كانت تشكيلاتنا الجوية خلال عام ١٩٦٩ وأوائل عام

١٩٧٠ تقوم بالتصدي لطيران العدو وإتمام غارات كثيرة ومستمرة على أهدافه في سيناء سواء في منطقة الجبهة أو في عمق سيناء، وأيضًا الاشتباكات الجوية التي تطورت وأصبحت ذات تأثير محسوس على العدو الذي اعترف بقدرتها وكفاءتها، خاصة بعد أن عدلت خصائص الميج ٢١، واستبدل بمحركها محرك جديد «ي ٥١١»، فتحولت إلى طائرة متطورة في كثير من الخصائص. وكانت قواتنا الجوية من أوائل الدول الصديقة للاتحاد السوفيتي التي استخدمت هذا المحرك الجديد للميج ٢١، نتيجة للحماس الذي ظهر لدى القيادة السوفيتية في دفع التسليح الحديث والمتطور إلى قواتنا المسلحة التي أثبتت عمليًّا قدرتها وكفاءتها وجديتها في إعلاء شأن وسمعة السلاح الروسي ضد إسرائيل، بالإضافة إلى قناعة الاتحاد السوفيتي بعدم جدوى الحلول السلمية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وبتواجد ٣ لواءات ميج ٢١ معدلة كاملة المعدات وطيارين ومساعدين وموجهين وفنيين سوفييت في قواعدنا الجوية في العمق اعتبارًا من أواخر مارس ١٩٧٠ أسند إليها واجب الدفاع عن العمق المصري تحت قيادة وسيطرة قائد القوات الجوية وقائد الدفاع الجوي، استكمل بذلك حجم القوات الجوية المقرر في خطة بناء وتنظيم القوات المسلحة في الزمن الذي حدده الرئيس عبد الناصر. وبوصول وحدات وأجهزة الحرب الإلكترونية من الاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٧٠ أضيف أسلوب الاستطلاع والتشويش والتداخل الإلكتروني إلى شبكة السيطرة والتوجيه للمقاتلات القاذفة، فزادت المعلومات في تخطيط طلعات القذف الجوي لتشكيلاتنا الجوية، كما منع العدو من التشويش والتداخل على أجهزة الاتصال والتوجيه. وأصبحت شاشات الرادارات على الأرض وفي الجو تعمل بوضوح، وزال التفوق الإسرائيلي في الحرب الإلكترونية التي استخدمها منذ يونيو ١٩٦٧ ضد قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوي.

كما تم تجهيز وإعداد قواعد جوية خاصة لطائرات اللواء الجوي القاذف الثقيل الذي يمكنه قذف صواريخه زنة ١ طن بطريقة إلكترونية قبل وصول القاذفة إلى هدفها بـ٢٠٠ كيلومتر، وذلك في مطاري أسوان ووادي سيدنا في

السودان بإنشاء مخازن الصواريخ والمعدات الفنية وإيواء الأطقم السوفيتية التي تجهز الطائرات للإقلاع.

كما اتفق مع القيادة السوفيتية في لقاء القمة في يوليو ١٩٧٠ على أسلوب قيادة هذا اللواء القاذف الصاروخي في مصر وتخطيط عملياته الجوية ضد إسرائيل، وكان هذا اللواء الذي يتألف من عشر طائرات جاهزًا تحت طلب مصر في الاتحاد السوفيتي على أن يصل إلى قواعده الخاصة في ظرف ٦ ساعات من طلبه.

كما دعم الاتحاد السوفيتي القوات الجوية بوضع سرب استطلاع جوي استراتيجي في مطار مرسى مطروح و٤ طائرات ميج ٢٥ في مطار غرب القاهرة لرفع كفاءة الاستطلاع الجوي التعبوي والاستراتيجي لصالح قواتنا المسلحة، وكان هذا الدعم الأخير على سبيل الإعارة في مصر، ولم تدخل أسلحته ومعداته ضمن صفقة مبيعات السلاح.

وكان هذا التواجد في حد ذاته ردعًا عسكريًّا لإسرائيل بالإضافة إلى اعتباره ردعًا سياسيًّا للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وتطور الموقف السياسي والعسكري وأصبح التوازن الجوي بين طرفي الصراع متساويًا.

وفي شهر يوليو ١٩٧٠ تم وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمليات القوات الجوية لتحرير سيناء، ووافقت عليها وكانت جاهزة لتصديق القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس جمال عبد الناصر.

وكانت المقارنة العددية لقواتنا الجوية في أغسطس ١٩٧٠ مع قوات إسرائيل الجوية كالآتي:

نوع الطائرات	مصر	إسرائيل	ملاحظات
مقاتلات قاذفة	٧٤٠ منها ٣٠٠ ميج ٢١ معدل	٥٠٠	منها ٣٠٠ طائرة سكاي هوك وفانتوم لكل ٢ طيار
قاذفة ثقيلة	٤٥	–	
هليكوبتر أنواع	١٢٤	٧٣	

عمليات ومعارك القوات البحرية

كانت عمليات ومعارك القوات البحرية في البحر الأبيض المتوسط أكثر نشاطًا وإيجابية عنها في البحر الأحمر بسبب الإمكانيات المتوفرة في موانئ الإسكندرية وبورسعيد وأبي قير ومطروح التي تمركز بها أكثر من ثلثي عدد القطع البحرية من الأسطول البحري، بالإضافة إلى إمكانية السيطرة للقيادة البحرية على التدريب وصيانة وإصلاح القطع البحرية الذي يتم دوريًّا وفي فترات منتظمة.

أما في البحر الأحمر فكان تواجد بعض القطع البحرية، خاصة المدمرات، محرجًا بسبب قفل قناة السويس وعدم وجود إمكانيات الإيواء والصيانة والإصلاح من موانئ البحر الأحمر. وكان ميناء السويس، وهو أفضلها، غير مؤمن لوجوده تحت نيران العدو المباشرة، كما أن إمكانيات الدفاع الجوي في هذه الموانئ نالت أولوية متأخرة بالنسبة لتنظيم وإعداد الدفاع الجوي عن الأهداف الحيوية الأخرى في الدولة. واضطرت قواتنا البحرية لإتمام ضروريات الصيانة والإصلاح والعمرات أن ترسل المدمرات المتمركزة في البحر الأحمر إلى الهند وباكستان لهذا الغرض. وأصبحت الغردقة وسفاجا وبرنيس هي الموانئ المتوفرة في البحر الأحمر لإيواء القطع البحرية التي كان أغلبها من اللنشات البحرية، وفتحت قيادة هذا المحور البحري في سفاجا.

وبعد قيام ثورتي السودان وليبيا في عام ١٩٦٩ واللتين أعطتا عمقًا استراتيجيًّا لمصر امتد نشاط القوات البحرية إلى سواحل ليبيا والسودان لأغراض الانتشار والتدريب والإيواء. وأضيفت طبرق في ليبيا وبور سودان في السودان كموانئ مهمة للقطع البحرية المصرية.

أولًا: إعادة تنظيم القوات البحرية وتدريبها

شملت خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة بعد معركة يونيو ١٩٦٧ القوات البحرية بتعديلات طفيفة، بسبب عدم وجود خسائر في الأفراد أو المعدات نتيجة للمعركة مثل ما حدث للقوات الرئيسية الأخرى. وكان لتوحيد قيادة القوات المسلحة كأول خطوة تنظيمية أثره في اندفاع القوات البحرية مع القوات الرئيسية الأخرى لتوحيد جسم القوات المسلحة. وتمثل ذلك في تعيين عدد كبير من

ضباط القوات البحرية لأول مرة في وظائف أركان القيادة العامة وهيئاتها وإداراتها التخصصية المتعددة، مثلما تم ذلك في القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي أيضًا، فأصبح قادة وضباط وأركان القيادة العامة خليطًا متساويًا تقريبًا من ضباط القوات المسلحة. وكان تعايش واندماج ضباط مختلف الأسلحة في تخصص واحد أو مهمة واحدة في هيئات وإدارات القيادة العامة أسلوبًا صحيحًا لتوحيد الفكر ونضج العمل والإنتاج وسهولة الاتصال الأفقي والرأسي. وأصبحت فاعلية وسيطرة القيادة العامة على جميع القوات واقعية.

صدرت تعليمات تنظيمية بانضمام قيادة ووحدات المدفعية الساحلية إلى قيادة القوات البحرية، وكانت تابعة لإدارة مدفعية الميدان، وبذا توحدت المهام وأصبحت المدفعية الساحلية فرعًا أساسيًّا مكملًا لمهام وواجبات القوات البحرية. وبدأت قيادة القوات البحرية تضع خطط التدريب وتطوير الأسلحة والمعدات للمدفعية الساحلية بالإضافة إلى اشتراكها مع باقي وحدات القوات البحرية في واجبات العمليات الحربية والتدريب المشترك معها.

وكانت وحدات وأجهزة الاستطلاع البحري وأجهزة الكشف الراداري والأسلحة والصواريخ المضادة للطائرات ناقصة في الكم والنوع في قواتنا البحرية. وبدأتُ استطلاع الوسيلة للحصول على هذه المعدات والأجهزة، فوجدت أن القيادة السابقة كانت قد تعاقدت مع الاتحاد السوفيتي على توريد قطع بحرية ـ في حدود ٥٠ مليون جنيه ـ ولم تكن قواتنا البحرية بعد ١٩٦٧ في حاجة إلى زيادة عدد القطع البحرية بقدر احتياجها إلى رفع القدرات القتالية لهذه القطع بإضافة مساعدات وأجهزة وتسليح خاصة ضد الطائرات ورادارات وأجهزة استطلاع مختلفة.

اتفقت مع القيادة العسكرية السوفيتية على تعديل هذه الصفقة واستبدلت بها أنواعًا من الأسلحة والأجهزة والمساعدات المطلوبة لرفع الكفاءة القتالية خاصة وسائل الاستطلاع والكشف، وتم ذلك بسهولة ووردت هذه المساعدات، وتم تركيبها على قطعنا البحرية.

كما كانت عناصر القتال في قواتنا البحرية غير متوازنة، فالقطع الكبيرة من المدمرات والفرقاطات كثيرة بالنسبة لحجم القوات البحرية، كما أنها مختلفة

الطراز فنصفها غربي والنصف الآخر شرقي وأيضًا عدد الغواصات كبير وطرازها شرقي قديم واستخدامها في واجبات العمليات الحربية أقل من عددها علاوة على صعوبة دوام صلاحيتها الفنية. كما أن لنشات المدفعية لم تكن موجودة في القوات البحرية، وبذا كانت لواءات اللنشات البحرية ـ طوربيد وصواريخ ـ بالإضافة إلى القناصات والكاسحات هي عماد القوات البحرية. وكان تطور القوات البحرية يحتاج إلى أكثر من سنوات استعداد القوات المسلحة عامة لمعركة تحرير الأرض، فركزت مجهود قيادة القوات البحرية في رفع مستوى الكفاءة القتالية لضباط وجنود القوات البحرية، مع الحرص على دوام صلاحية القطع البحرية الكثيرة الموجودة لدينا وتطوير أسلحتها ومعداتها على قدر الإمكان. وكانت المساعدات الفنية والتدريبية التي قدمتها المجموعة الخامسة البحرية السوفيتية في البحر الأبيض المتوسط، وقيام الاتحاد السوفيتي بإنشاء حوض جاف في ميناء الإسكندرية، ومساعدة أطقم إصلاح فني سوفيتي متعددة ومتخصصة لقواتنا البحرية، عاملًا هامًّا في رفع معدل صلاحية القطع البحرية للقتال.

وكان من الأنشطة البارزة للقوات البحرية إنشاء وتنظيم وتدريب أطقم الضفادع البشرية ورفع مستواها القتالي مما كان له شأن كبير في عمليات القوات الخاصة ضد إسرائيل وفي عمقها. كما شملت خطة البناء إنشاء لواء إنزال بحري بدأت قيادة القوات البحرية في تكوينه وتنظيمه وتدريبه وتسليحه متعاونة مع قيادة المنطقة الشمالية العسكرية كي يأخذ واجبات مع الوحدات البحرية في معركة تحرير سيناء. كما خططت لإنشاء غرفة عمليات رئيسية جديدة وإعداد مواصلاتها وتجهيزاتها لإدارة عمليات القوات البحرية والسيطرة عليها وقت رفع درجات استعداد القوات المسلحة للمعركة.

وكان واجب العمليات البحرية خلال فترة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة المصرية هو التأمين البحري لقواتنا والدولة، وذلك بقيام وحداتنا البحرية بصفة دائمة بدوريات بحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وكذا تأمين تمركز وحداتنا البحرية في مراسيها.

وأصبح تنسيق التعاون مع القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي وقوات المناطق العسكرية ضروريًّا كي تحقق القوات البحرية واجباتها.

ثانيًا: عمليات القوات البحرية

كانت معركة «إيلات» البحرية شمال شرقي بورسعيد يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٦٧ باكورة إنجازات القوات البحرية في أدائها لهذا الواجب. وعند تصعيد عملياتنا ضد القوات الإسرائيلية شرق قناة السويس ونشاط دورياتنا وقيام وحدات كاملة من كتائب المشاة وكتائب الصاعقة بعمليات ناجحة ضد إسرائيل، قامت ٢ مدمرة بحرية كبيرة، تعاونهما بعض اللنشات البحرية، بالاقتراب في ٩/ ٩/ ١٩٦٩ من منطقة البردويل، وقصفت معسكرات رمانة الإسرائيلية قصفًا مركزًا من مدافع المدمرات عيار ١٣٠ مم ولمدة نصف ساعة، أحدثت خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات والمنشآت، كما أحدثت ذعرًا كبيرًا في هذه المنطقة التي كانت إسرائيل تخصصها كمراكز تدريب وإيواء وراحة للقوات الإسرائيلية في سيناء. وعند عودة الوحدات البحرية بعد الانتهاء من مهمتها لاحقتها طائرتان إسرائيليتان محاولتين قذفها فقامت المدمرتان بمناورات بحرية مستخدمتين ستائر الدخان للإخفاء، ولم تنجح الطائرتان الإسرائيليتان في إصابة أي منهما وعادتا إلى قاعدتهما سالمتين. وقد بدأت القوات الإسرائيلية في حفر الملاجئ والخنادق لأغراض الوقاية بعد هذا القصف البحري الكثيف.

وامتد نشاط القوات البحرية إلى عمق مواقع العدو في سيناء، حيث قامت لنشات البحرية بمساعدة وحدة من الصاعقة بقوة فصيلة بالإبرار على شاطئ سيناء الشمالي في منطقة المساعيد وعلى بعد ١٠٠ كيلو من بورفؤاد، وقطعت الطريق الرئيسي إلى العريش، وهاجمت وحدات إسرائيلية في هذه المنطقة، وعادت قوة الصاعقة إلى بورسعيد بمعاونة اللنشات البحرية.

كما قامت اللنشات البحرية في البحر الأحمر في عمليات خاطفة بقصف ميناء نصراني في منطقة شرم الشيخ ومنطقة أبو رديس ومنطقة سدر، بالإضافة إلى تكرار هذه الغارات البحرية بمعاونة أطقم ضفادع بشرية أو وحدات صاعقة صغيرة، ومهاجمة منشآت بترولية أو وحدات إسرائيلية منفصلة. وقد أحدث نجاح هذه العمليات ضد أهداف إسرائيلية على الشاطئ الشرقي لخليج السويس ذعرًا واضطرابًا للعدو، الذي اضطر إلى تكثيف قواته في هذا المحور الممتد أكثر من ٥٠٠ كيلو جنوب السويس.

أما عمليات الضفادع البشرية وهي وحدة ضمن تنظيم القوات الخاصة للقوات البحرية، والتي أظهرت القدرة والكفاءة القتالية البحرية فسوف أذكرها في فصل تالٍ.

لقد تركزت واجبات ومهام القوات البحرية في الخطة ٢٠٠ على مساندة التشكيلات الميدانية لحماية جانبها الأيسر في البحر الأبيض عند عبورها قناة السويس وتقدمها شرقًا لتحرير سيناء، والتخطيط لإنزال اللواء البحري أو جزء منه على الساحل الشمالي قرب العريش حسب تخطيط المعركة، بالإضافة إلى مهام وواجبات أخرى مثل قطع خطوط المواصلات البحرية لإسرائيل في البحر الأبيض المتوسط أو في البحر الأحمر ومهاجمة الغواصات المصرية لموانئ إسرائيل في البحر الأبيض، خاصة ميناء أسدود التي تم التدريب عليها بعدة غواصات مصرية ذكرت تفصيلاتها في فصل التدريب على واجبات العمليات البحرية.

وكانت مهمة القوات البحرية في تقييد الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر وخليج العقبة إحدى المهام الرئيسية التي خططت لها القوات البحرية تخطيطًا دقيقًا.

ومارست القوات البحرية التدريب المتواصل على واجبات العمليات الحربية لتحرير الأرض عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠، مطبقة برنامج عمل تدريبي عنيف لرفع قدرة جميع الوحدات البحرية في أعمالها التخصصية والقتالية. وكان أبرز مداخل هذا التدريب اشتراك وحداتنا البحرية جميعًا متعاونة مع القوات الجوية (استطلاع بحري وقاذفات خفيفة) مع الأسطول السوفيتي في البحر الأبيض عدة مرات كل عام. وكان مدى عمل هذه التدريبات المشتركة يغطي مساحة مائية كبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط، كما اشترك في هذا الجهد التدريبي الأسطول البحري السوري في أواخر عام ١٩٦٩ مما أضاف بعدًا استراتيجيًّا جديدًا في إمكانية تعاون الأسطولين المصري والسوري وتناسق عملياتهما البحرية معًا في مرحلة استعادة الأرض وتحريرها.

وكانت المناورة البحرية المشتركة يوم ٢/ ٩/ ١٩٦٩ والتي حضرتها بنفسي، وضمت أكثر من ثمانين قطعة بحرية مصرية سورية سوفيتية، مثلًا جيدًا في أسلوب تحقيق التعاون البحري مع الفائدة الكبيرة لرفع كفاءة ومقدرة وحداتنا البحرية، للقيام بواجبات عمليات كبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط تتناسب مع حجم

وقدرة وكفاءة قواتنا البحرية، التي اكتُسبت بفضل هذا التدريب الشاق المتواصل تحت قيادة اللواء محمود فهمي عبد الرحمن لتكون القوة الهجومية المؤثرة بحريًّا.

عمليات ومعارك الدفاع الجوي

كانت قوات الدفاع الجوي حتى معركة يونيو ١٩٦٧ تابعة لقيادة القوات الجوية في العمليات الحربية وتابعة لإدارة المدفعية في شؤون الأفراد والشؤون الإدارية والفنية. وكان ازدواج القيادة والسيطرة بين قيادتي القوات الجوية وإدارة المدفعية في وقت واحد مصدر ارتباك كبير لقيادة الدفاع الجوي، كما أن حرية تحركها وتطورها ومسؤولياتها كانت مقيدة نتيجة هذا الازدواج في القيادة، هذا بالإضافة إلى صعوبة السيطرة من قائد القوات الجوية على قوتين رئيسيتين في وقت واحد.

أولًا: إعادة تنظيم قوات الدفاع الجوي وتسليحها

لقد تقرر، في خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة بعد معركة ١٩٦٧، فصل قوات الدفاع الجوي عن القوات الجوية وجعلها فرعًا رئيسيًّا من أفرع القوات المسلحة. وهكذا أصبحت قوات الدفاع الجوي هي القوة الرابعة، وبدأتُ في إعادة تنظيمها وزيادة حجمها مع تنويع أسلحتها ومعداتها، كما وضعت لها مسؤوليات وواجبات كبيرة لحماية تشكيلات القوات المسلحة ضد التدخل الجوي للعدو أولًا، ثم وقاية الأهداف الحيوية في الدولة وأهمها المدن الرئيسية والقواعد الجوية والمطارات.

وكان الحجم المقرر في الخطة لتحقيق الواجبات المذكورة عاليه يزيد عما كان موجودًا بعد المعركة بأكثر من أربعين ضعفًا. وكان هذا القياس ينطبق على الأفراد المطلوبين والمهنيين والفنيين وأجهزة المواصلات وغرف العمليات وورش الإصلاح الفنية الميدانية وورش القاعدة والشؤون الإدارية مما وضع على القيادة العسكرية الجديدة عبء تدبير كل هذه الاحتياجات بالأعداد المطلوبة في الخطة في الزمن المحدد لاستعداد وتجهيز قوات الدفاع الجوي كلها بالإضافة إلى التدريب الأساسي والفني لكل هؤلاء الأفراد ضباطًا وجنودًا.

وكانت أول صعوبة أواجهها بعد معركة ١٩٦٧ مباشرة هي ضرورة تسليح

قوات الدفاع الجوي بسلاح إضافي لم يكن موجودًا لدينا ولا موجودًا أيضًا في الاتحاد السوفيتي المورد الوحيد لتسليح قواتنا المسلحة، فلجأت إلى شراء الرشاش نصف بوصة المضاد للطائرات سواء الفردي أو الثنائي أو الرباعي من دول الغرب ـ بريطانيا، ألمانيا الغربية، بلجيكا ـ وساعدنا في ذلك ضباط من الجيش الأردني لسابق خبرتهم في هذا السلاح، وقامت المصانع الحربية بعد وصوله إلى مصر بتصنيع قواعد صلب ومساند لهذه الأسلحة بأنواعها الثلاثة، وزعت بسرعة على جميع وحدات الدفاع الجوي كسلاح صغير إضافي للعمل ضد الطيران الواطي جدًّا الذي اتبعته إسرائيل عند اقترابها من أهدافنا في معركة ١٩٦٧ . وفي نفس الوقت طلبت من الاتحاد السوفيتي سلاحًا صاروخيًّا مضادًّا للطيران الواطي جدًّا، واستجاب لطلبي بعد فترة وصنع «الاستريلا»، وأطلق عليه سام ٧ وتم تدريب أطقم خاصة من قوات الدفاع الجوي، تحولت إلى كتائب ضمن تنظيم لواءات الدفاع الجوي جميعًا، للعمل ضد الطيران الواطي للعدو. وكان التدريب العملي لهذه الكتائب يتم على طائرات بدون طيار، تعاقدنا عليها من الغرب، تدار أوتوماتيكيًّا في مراكز تدريب الدفاع الجوي لاختبار دقة إصابة أطقم سام ٧ عليها، وكانت سرعة طيران هذه الطائرة الهيكلية ودرجة انحرافها ومسارها مماثلًا للطائرة المقاتلة-النفاثة.

عند بداية تجميع الوحدات والتشكيلات الميدانية غرب قناة السويس، كان الدفاع الجوي في المنطقة معتمدًا على وحدات الأسلحة المضادة للطائرات عيار ٣٧ مم بالتوجيه المباشر وعيار ٥٧ مم بالتوجيه الراداري، منه المجرور على عجل، ومنه المتحرك على جنزير، ووحدات ثقيلة عيار ١٠٠ مم موجهة بالرادار أيضًا، علاوة على الرشاشات ١/ ٢ بوصة بأنواعها الثلاثة ووحدات سام ٧.

توزعت لواءات المدفعية المضادة للطائرات عيار ٤٠ مم وعيار ٣,٧ بوصة وهي أسلحة غربية ولواءات الصواريخ سام ١ و٢ على أهداف العمق ـ المدن الرئيسية والقواعد الجوية والبحرية ـ ولكن كثافة الدفاع الجوي عن هذه الأهداف كانت ضعيفة. كما خصصتُ لواء صواريخ سام ٢ مدعمًا بوحدات أسلحة مضادة للطائرات لمنطقة أسوان وجعلتها منطقة دفاعية منفصلة.

وكانت المرحلة التالية هي رفع قدرة وحدات الدفاع الجوي من ناحية الإنذار

الجوي ومواصلاته، والتتبع الراداري للأهداف المعادية، ثم التوجيه الراداري للمقذوفات والصواريخ. وبدأت في إنشاء شبكة الإنذار البعيد، ودعمت بأنساق المراقبة بالنظر لتغطية الإنذار الجوي وسرعة التبليغ. وكانت أولوية إنشاء كتائب الرادار على الجانب الشرقي لوادي النيل أولًا من بورسعيد شمالًا حتى رأس بناس جنوبًا، ثم استكملت الشبكة كي تمتد غربًا إلى الإسكندرية والقاهرة والفيوم وأسوان، وبذا أحيطت الجمهورية كلها بشبكة إنذار بعيد مدعمة بأنساق طويلة من خطوط المراقبة المباشرة بالنظر، وخصصت شبكة مواصلات داخلية منفصلة تدعمها شبكة لاسلكية على ترددات معينة واصطلاحات كودية، اتفق عليها لسرعة التبليغ عن اقتراب الطائرات المعادية إلى غرف عمليات كتائب الرادارات وغرف عمليات لواءات وفرق الدفاع الجوي التي توزعت بدورها على جميع مناطق الجمهورية، وسيطرت عليها جميعًا غرف العمليات الرئيسية لقوات الدفاع الجوي في القاهرة (المقطم).

وكان اعتماد قوات الدفاع الجوي حتى أوائل ١٩٦٩ على الأسلحة المضادة للطائرات عيار ٣٧ مم، ٥٧ مم و١٠٠ مم إلى أن دعمت الجبهة وبعض الأهداف الحيوية بلواءات الصواريخ سام ٣، كما ساهمت أسراب الميج ٢١ خلال هذه الفترة في الدفاع الجوي خاصة عن التجميع الرئيسي غرب القناة. وتمت اشتباكات جوية قبل أن تستكمل قواتنا الجوية قدرتها القتالية، وخسرنا بعض طائراتنا نتيجة للحرص الزائد في استخدام المظلات الجوية بكثرة بدون انتقاء الطيارين الأكفاء وقبل رفع مستوى التوجيه الأرضي لمقاتلاتنا.

وعندما تدخل العدو بطيرانه لقذف التجميع الرئيسي غرب القناة يوم ٢٠/ ٧/ ١٩٦٩، أصبح من الضروري دعم قوات الدفاع الجوي في المنطقة بالصواريخ سام ٣، أيضًا تنشيط واجبات الدفاع الجوي من أسراب الميج ٢١، ولكن بأسلوب قتال آخر.

ثانيًا: معارك قوات الدفاع الجوي

وبدأت عمليات الدفاع الجوي تتطور إلى معارك محلية وفي أزمنة معينة. وكونت في مجموعها قدرات وكفاءات سجلتها القوات المسلحة كأعمال بطولية

لقادة وأفراد وحدات الدفاع الجوي، بجانب التضحيات التي قدموها في هذه المعارك إثباتًا لصفات الرجولة والشرف التي اكتسبها رجال الدفاع الجوي منذ إنشائه عام ١٩٣٨.

ففي يوم ١٩/ ٩/ ١٩٦٩، حاول سرب قاذف-مقاتل من العدو تدمير موقع رادار به ٢ محطة رادار إنذار جنوب-غرب مدينة السويس ـ منطقة عتاقة ـ وكان قائد الموقع قد نقل محطاته وأجهزته ومعداته إلى موقع تبادلي قريب في الليلة السابقة وحول الموقع الأصلي إلى موقع هيكلي وأبقى بعض الهياكل القديمة وهياكل عربات وأجهزة في الموقع القديم وجعله حيًّا بترك فردين يقومان بإشعال نيران ودخان للمعيشة اليومية كذا تحريك بعض الهياكل بطريقة ذكية. واقتربت طائرات السرب المعادي من الموقع المحدد له في خطة القذف، وسقطت قنابله جميعًا على الموقع الهيكلي، وكان قد خصص مدفعان ٥٧ مم وسرية رشاشات ثنائية ١/ ٢ بوصة لحماية موقع الرادار من وضع مناسب جدًّا لإطلاق نيرانها على الطائرات المعادية أثناء مهاجمتها للموقع الهيكلي القريب، استطاعت أن توجه منه إصابات قاتلة نتج عنها تدمير ثلاث طائرات معادية منها طائرة قائد السرب، وفشل العدو في تدمير محطة الرادار.

وفي يوم ٢٣/ ١١/ ١٩٦٩، حاول العدو تدمير محطة رادار مصرية كانت متمركزة في منطقة عجلون بالأردن منذ معركة يونيو ١٩٦٧، وكانت تمد غرفة العمليات الرئيسية بالقاهرة بإنذارات مبكرة عن طلعات الطيران المعادي جهة الغرب والجنوب الغربي، وكان يدافع عن هذه المحطة مدفعان ٤٠ مم مضادان للطائرات طراز غربي وبعض الرشاشات ١/ ٢ بوصة من الجيش الأردني. وعندما حاولت طائرات العدو مهاجمة المحطة تصدت لها نيران الرشاشات التي كانت تغير أماكنها داخل صخور المنطقة من وقت لآخر، وكانت معركة بالنيران من الرشاشات ١/ ٢ بوصة وطائرات العدو التي تمكنت من قذف صاروخ واحد أحدث تلفيات بسيطة، وانتهت المعركة بإصابة طائرتين للعدو.

وفي منتصف عام ١٩٦٩ استكملت قيادة الدفاع الجوي أجهزتها القيادية والإدارية والفنية، وبدأت تتحمل مسؤولياتها كفرع رئيسي من أفرع القوات

المسلحة، كما بدأت هذه القيادة ممارسة السيطرة على قيادات فرق الدفاع الجوي التي توزعت على الجبهة والمناطق العسكرية الأخرى. ومع الدعم السوفيتي من الصواريخ سام ٣ والمدفع ٢٣ مم الرباعي الموجه، وأجهزة الرادار للتوجيه والإنذار المتطورة، وشبكات المواصلات الداخلية التي ربطت كل قطاعات الدفاع الجوي في الجمهورية، ظهرت فاعلية قيادة الدفاع الجوي وبدأت التنسيق لأغراض العمليات مع قيادة القوات الجوية وقيادات الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية. وكانت عمليات قوات الدفاع الجوي في شهري يوليو وسبتمبر عام ١٩٦٩ أحسن اختبار عملي مع طيران العدو الذي بدأ يتسلل خلال بعض الثغرات الرادارية لضرب أهداف عسكرية واقتصادية في العمق المصري.

في أواخر عام ١٩٦٩ كان الموقف السياسي والعسكري يدعو إلى تصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل، وقام الرئيس عبد الناصر بعقد ثلاثة اجتماعات عسكرية في مقر القيادة العامة حضرها جميع قادة القوات المسلحة، واستغرقت ثلاثة أيام في يناير ١٩٧٠، وتمت مناقشة القدرات العسكرية للقوات المسلحة وإمكانيات تصعيد العمليات العسكرية على الجبهة وفي عمق العدو، وأصدرت بعد هذه الاجتماعات توجيهات بعمليات لتحقيق خطط العمليات الصغرى على مستوى الجيوش الميدانية وكتائب الصاعقة، والتي كانت هيئة عمليات القوات المسلحة قد جهزتها بالتنسيق مع قيادات الجيوش وأفرع القوات المسلحة الرئيسية. وبدأت القوات المسلحة تنفيذ هذه العمليات التي وصلت في حجمها إلى عمليات كتائب مشاة أو صاعقة مدعمة، وبدأ تأثير هذه العمليات يظهر على تصرفات العدو.

ففي أوائل ١٩٧٠ بدأ طيران العدو يتسلل بطائرة أو اثنتين من الطائرات الفانتوم ٤ التي وصلته حديثًا إلى العمق، مستخدمًا أسلوب الضرب الخاطف والهروب، وكان هدف العدو في هذه الغارات هو التأثير النفسي على شعب مصر أكثر منه تدميرًا للأهداف العسكرية أو الاقتصادية في العمق.

ففي الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٠ قام العدو بقذف خاطف على المناطق العسكرية في التل الكبير وأنشاص ودهشور، وفي شهر فبراير قذف مناطق حلوان

وأبي زعبل، وكان اقترابه (العدو) إلى هذه الأهداف على الارتفاع الواطي جدًّا تفاديًا لالتقاطه وتتبعه من أجهزة الرادار، وفعلًا لم يتم إنذار جوي في أي غارة من هذه الغارات النفسية التي لم تحدث أي تأثير مادي سوى استشهاد حوالي ٧٠ عاملًا في مصنع أبي زعبل، وقامت القيادة السياسية باستخدام هذه الغارات إعلاميًّا ضد إسرائيل والولايات المتحدة.

ثالثًا: قمة موسكو في يناير ١٩٧٠

وأصبح من الضروري مع بداية هذه الغارات إعادة النظر في مقدرة شبكة الدفاع الجوي من وجهة نظر أجهزة الإنذار والتتبع على الارتفاعات الواطية، بالإضافة إلى استكمال مقدرة قوات الدفاع الجوي ـ صواريخ سام ٣ وطائرات ميج ٢١ ـ المخصصة للدفاع الجوي. كما تم الضغط السياسي على الاتحاد السوفيتي لسد النقص في قدرة الدفاع الجوي بأسلحته وقواته الحالية لعجزها عن منع غارات العدو على العمق المصري، الأمر الذي يؤثر على معنوياته وربما يهز ثقة الشعب في قيادته العسكرية والسياسية، بالإضافة إلى عدم وجود طائرة للردع تصل إلى عمق إسرائيل.

وكان قد حضر للقاهرة المارشال «استافسكي»، قائد الدفاع الجوي للاتحاد السوفيتي، موفدًا من القيادة السوفيتية لتقييم موقف الدفاع الجوي وقدراته ضد تدخل طائرات العدو، فكلفه الرئيس عبد الناصر بوضع خطة شاملة للدفاع الجوي عن الجمهورية ومعرفة مدى النقص في الأجهزة والأسلحة والصواريخ والرادار الذي يعمل على الارتفاعات الواطئة. وقام «استافسكي»، ومعه طاقم من الخبراء المصريين والسوفييت، بالمرور على قطاعات الدفاع الجوي في الجمهورية، وعند الانتهاء من وضع خطته عرضها عليَّ بوجود قائد الدفاع الجوي لواء محمد علي فهمي، وأبديت ملاحظاتي عليها، خاصة ما يخص اكتشاف وتتبع غارات العدو على الارتفاعات الواطئة، وكررت له طلبي في ضرورة الحصول على أربعة أجهزة رادار ب ١٥ والتي كنت قد علمت بوجودها على ظهر مدمرة القيادة السوفيتية في مناورة يوم ٢/ ٩/ ١٩٦٩ في شرق البحر الأبيض المتوسط. كما لفتُّ نظر المارشال إلى الفرق بين صواريخ سام ٢ وصواريخ سام ٣ الموجودة

لدينا، ولكن بأعداد قليلة بالنسبة للتعامل مع طائرات العدو التي تخترق دفاعاتنا على ارتفاعات منخفضة، وتوجهنا جميعًا إلى الرئيس عبد الناصر في منزله حيث عرض المارشال «استافسكي» خطة الدفاع الجوي عن الجمهورية ووضح للرئيس من هذا العرض كميات وأنواع الأسلحة والمعدات والأجهزة وطائرات الميج ٢١ المطلوبة لاستكمال هذه الخطة.

وبالرغم من أنه لم يكن قد مضى إلا أقل من شهر على آخر لقاء عالي المستوى مع السوفييت، اشترك فيه نائب الرئيس أنور السادات ومحمود رياض وأنا، إلا أن الرئيس عبد الناصر قرر القيام برحلة إلى موسكو، وطلب أن تكون سرية، في المدة من ٢٢/ ١/ ١٩٧٠ إلى ٢٥/ ١/ ١٩٧٠. وسافرت معه وطاقم من العسكريين، وكان أهم لقاء تم مع القادة السوفييت منذ عام ١٩٦٧، إذ تعمد الرئيس عبد الناصر تصعيد المباحثات وتوتيرها لدرجة أنه هدد أمام القادة السوفييت بترك الحكم لزميل آخر يمكنه التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن الشعب في مصر يمر الآن بمرحلة حرجة، فإما أن نسلم بطلبات إسرائيل أو نستمر في القتال وأن دفاعنا الجوي في الوقت الحاضر لا يتمكن من منع غارات إسرائيل على العمق المصري. واسترسل الرئيس عبد الناصر في طلب وحدات كاملة من الصواريخ سام ٣ بأفرادها السوفييت وأسراب كاملة من الميج ٢١ المعدلة بطيارين سوفييت وأجهزة رادار متطورة للإنذار والتتبع بأطقم سوفيتية، وبرر الرئيس عبد الناصر طلبه هذا بأن الزمن ليس في صالحنا لأن تدريب الأطقم المصرية والطيارين المصريين على الأسلحة الجديدة سوف يستغرق وقتًا طويلًا. كما كرر الرئيس طلب طائرة قاذفة لردع إسرائيل حيث إن مدى عمل الطائرات القاذفة المقاتلة الموجودة لدينا لا يمكنها من الوصول إلى عمق إسرائيل مثل طائرات الاسكاي هوك والفانتوم التي تضرب عمق مصر حاليًّا.

ولما كان طلب الرئيس عبد الناصر لا يمكن إجابته إلا بموافقة مجلس السوفييت الأعلى فقد وعد الرئيس «بريجنيف» بالعمل بسرعة لإجابة طلب الرئيس عبد الناصر. وفي نهاية اليوم التالي لهذا اللقاء المتوتر دُعي الوفد المصري لجلسة مباحثات في صباح يوم ٢٥/ ١/ ١٩٧٠، حيث قرر الرئيس «بريجنيف»

أمام الحاضرين موافقة اللجنة المركزية ومجلس السوفييت الأعلى على طلب الرئيس عبد الناصر، وقال إنها أول مرة يخرج فيها جندي سوفيتي من الاتحاد إلى دولة صديقة منذ الحرب العالمية الثانية، وقرأ قرار مجلس السوفييت الأعلى والذي يتلخص فيما يلي:

١ ـ إمداد مصر بفرقة كاملة من صواريخ سام ٣ بأفرادها ومعداتها وأجهزتها وحملتها وأسلحتها المعاونة من فرق الدفاع الجوي للاتحاد السوفيتي على أن تصل إلى موانئ مصر في خلال شهر واحد، وأن تعمل تحت القيادة المصرية لأغراض الدفاع الجوي عن العمق المصري.

٢ ـ إمداد مصر بقوة ٣ لواء جوي كامل من ٩٥ طائرة ميج ٢١ معدلة بالمحرك الجديد «ي ٥١١ » بالقادة والطيارين والموجهين والفنيين السوفييت وأجهزتها وراداراتها للإنذار والتوجيه والمعدات الفنية والعربات، وأن توضع تحت القيادة المصرية للمساهمة في الدفاع الجوي عن العمق المصري، على أن تصل خلال شهر، بالإضافة إلى ٥٠ طائرة سوخوي ٩ وعدد ١٠ طائرات ميج ٢١ تدريب وعدد ٥٠ موتور طائرة ميج ٢١ معدلة من نوع «ي ٥١١ » لتركيبه في طائرات ميج ٢١ الموجودة في مصر.

٣ ـ إمداد مصر بـ٤ جهاز رادار ب ١٥ لرفع كفاءة الإنذار الجوي في شبكة الدفاع الجوي المصري.

٤ ـ تقوم مصر بتجهيز الدفاعات والتحصينات والمرافق الإنشائية لهذه المعدات بحيث تكون جاهزة في الأماكن التي تخططها القيادة العسكرية المصرية قبل وصول هذه المعدات السوفيتية إلى مصر.

٥ ـ يعتبر تواجد الجنود السوفييت مؤقتًا لحين استكمال تدريب اللواءات المصرية من قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية في مراكز تدريب الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة في وقت واحد، وعندئذ يعود الأفراد السوفييت إلى وطنهم. وكرر الرئيس «بريجنيف» على واجبات لواءات الدفاع الجوي والقوات الجوية في عمق مصر.

وكنت قد نسقت مع المارشال «جريشكو» وزير الدفاع الترتيبات اللازمة للآتي:

١ ـ تدريب ٣ لواءات كاملة من الدفاع الجوي (صواريخ سام ٣) ورفع مستوى لواءات كاملة من القوات الجوية (ميج ٢١) بقوة لواء دفاع جوي وسرب قوات جوية بالدور لمدة ثلاثة أشهر في الاتحاد السوفيتي.

٢ ـ في نفس الوقت يتم تدريب مثل هذا العدد في مصر.

كما وعدت أمام جلسة مباحثات القمة بعد إصدار القرار استعدادي لتجهيز مواقع الصواريخ سام ٣ وعددها ٣٢ موقعًا وأجهزتها الفنية والرادارية في خلال فترة زمنية أقصاها ٤٠ يومًا. وكانت هذه الرحلة وما حققته من أهداف نقطة تحول كبيرة بالنسبة لجميع الأطراف. فكان خروج الجنود السوفييت لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية للتشارك والتعاون مع قوات مسلحة لدولة صديقة حدثًا تاريخيًّا هامًّا بالنسبة للاتحاد السوفيتي، كما أصبح هذا التواجد في حد ذاته ردعًا عسكريًّا وسياسيًّا لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ودعمًا جديدًا لعلاقات التعاون والصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي وللوجود السوفيتي في المنطقة العربية بشكل عام.

ومن وجهة نظري العسكرية الصرفة، فإن هذا الدعم السوفيتي بأسلحته وأفراده كان مكملًا لحجم كل من الدفاع الجوي والقوات الجوية المطلوب، وفي الزمن المحدد، ضمن خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة.

وأذكر بهذه المناسبة أن محاولات العدو للتسلل الجوي إلى العمق المصري قد توقفت اعتبارًا من ١٨/ ٤/ ١٩٧٠. وقد حدث في آخر محاولة أن التقطت أجهزة الاستماع الإسرائيلية حديثًا باللغة الروسية بين طياري تشكيل جوي فوق منطقة عتاقة جنوب غربي السويس، فأحجم الطيارون الإسرائيليون عن الاشتباك مع التشكيل الروسي، وعادوا بطائراتهم من حيث أتوا.

عاد الرئيس عبد الناصر والوفد المصري بعد ظهر يوم ٢٥/ ١/ ١٩٧٠ ودُعي مجلس الوزراء للانعقاد في اليوم التالي، وعرض الرئيس المكاسب التي حصل عليها من الاتحاد السوفيتي والوعد الذي قطعته على نفسي في إعداد وتجهيز الإنشاءات الهندسية لمواقع الصواريخ وقواعد الطائرات الخاصة. واعتمد المجلس ١١٠ ملايين جنيه من بند الطوارئ، وبدأت خطة تنفيذ وإنشاء التجهيزات الهندسية

والدفاعية للدفاع الجوي والقوات الجوية، والتي ساهمت فيها جميع شركات المقاولات للبناء والتشييد والطرق من القطاعين العام والخاص، كما وضع تحت تصرفي جميع خامات البناء والتشييد والطرق. وتم تكليف جميع المهندسين والملاحظين والعمال من الرجال والنساء لإنجاز هذه المهمة خلال الفترة التي وعدت بها، وكانت ملحمة وطنية أظهرت قدرة وإرادة العاملين المصريين في هذا المجال. وكان قادة وضباط وجنود ووحدات إدارة المهندسين العسكريين بقيادة لواء جمال محمد علي هم قادة هذه العملية الضخمة، وكانت متابعة هذه العمليات على اتساع نطاقها وتشعبها تتم بمعرفتي شخصيًّا ومساء كل يوم تطبيقًا لجداول عمل وإنتاج يومي لكل شركة ولكل قطاع. كما كان الحساب الختامي للإنتاج الفعلي يصرف كل أسبوع، وهكذا وبعد مجهود متواصل يوميًّا وتضحيات وقعت للعاملين نتيجة قذف العدو بطائراته على المواقع تحت الإنشاء أتممت هذه المهمة في اليوم التاسع والثلاثين أي قبل الميعاد الذي قطعته على نفسي أمام الرئيس عبد الناصر والقادة السوفييت في الكرملين يوم ٢٥/ ١/ ١٩٧٠.

وهدد السوفييت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الدول العربية إذا استمرت إسرائيل في مقاومتها بقصف أراضي «ج.ع.م».

رابعًا: شبكة الدفاع الجوي

وصل الدعم السوفيتي وأفراده إلى ميناء الإسكندرية تحت حماية الأسطول السوفيتي يوم ٢٥/ ٢/ ١٩٧٠، وبات ليلة واحدة في مناطق مخفاة غرب وشرق الإسكندرية، ثم اتجه إلى غرب وشرق القاهرة بعد أن ترك بعض وحداته في كل من الإسكندرية وجناكليس والمحلة. وتمركزت الغالبية في مواقع صواريخ الدفاع الجوي التي كان يشغلها لواءات الدفاع الجوي المصري عن القاهرة، وفي منطقة كوم أوشيم وبني سويف.

كما وصلت اللواءات الجوية ميج ٢١ بطياريها السوفييت في نفس الوقت، وتمركزت في قواعد جناكليس وكوم أوشيم وبني سويف.

وكانت خطة بناء حائط الصواريخ سام ٣ غرب القناة تقتضي إما وضع تجميع الصواريخ سام ٣ والمدافع ٢٣ مم الرباعية الموجهة وأسلحة ومعدات الدفاع

الجوي المكملة للحائط دفعة واحدة في مواقعها غرب القناة أو تتخذ أسلوب الزحف البطيء من منطقة شرق القاهرة إلى منطقة غرب القناة، ففضلت الأسلوب الثاني لأغراض الأمان، وذلك بإنشاء مواقع لنطاق صواريخ محصن شرق القاهرة يحمي نطاقًا آخر تحت الإنشاء شرقًا يحتل بواسطة صواريخ النطاق الأول، ثم إنشاء نطاق ثالث تحت مظلة وحماية النطاق الثاني، وهكذا إلى أن وصلت النطاقات إلى منطقة غرب القناة حيث تمركزت حوالي ٢٧ كتيبة صواريخ سام ٣، ومعها المدافع ٢٣ مم وصواريخ سام ٧ والمدافع المضادة للطائرات ـ ١٠٠ مم، ٥٧ مم و٣٧ مم ـ والتي كانت موجودة أصلًا في المنطقة. وتم التنسيق بين قطاعات الدفاع الجوي في المنطقة، كما دُعِّم كل قطاع بأجهزة رادار التوجيه، ورُبطت بمواصلات مع أجهزة الإنذار. وهكذا تكون أضخم تجميع صواريخ سام ٣ وأسلحة مضادة للطائرات في منطقة غرب القناة مكونة الفرقة ٨ دفاع جوي مع وجود منطقة دفاع جوي منفصلة في بورسعيد.

وقد احتاج إنشاء النطاقات الوقتية بين القاهرة وغرب القناة من شكاير الرمل إلى ملايين منها اضطررت إلى استيرادها من الهند وباكستان والصومال في وقت واحد وبسرعة.

وبالرغم من اتخاذ وسيلة الأمان في الإنشاء كما ذكرت وزيادة طلعات المظلات الجوية من طائرات الميج ٢١ إلا أن العدو اكتشف اقتراب النطاقات الدفاعية للصواريخ سام ٣ إلى منطقة غرب القناة، فبدأ يركز على ضرب المواقع تحت الإنشاء التي تبنى بالأسمنت المسلح أو الحوائط المسبقة الصنع التي كانت تنقل من مصانع قرب القاهرة، وكانت قنبلة واحدة زنة ١٠٠٠ رطل تلقى على الموقع قبل تجفيفه تبطل استخدام الموقع نهائيًا، ونضطر إلى اختيار موقع آخر قريب ونبدأ في إنشاء موقع جديد. وبدأ الصراع بين لواءات الصواريخ سام ٣ والمدافع ٢٣ مم الرباعي المكونة للنطاق قبل الأخير وطيران العدو في معارك تحولت بعد ذلك إلى معارك صواريخ سام ٣.

وفي يوم ٣٠/ ٥/ ١٩٧٠ تمكنت صواريخ الدفاع الجوي غرب القناة من إسقاط طائرة استطلاع جوي إلكتروني، دمرت وبها ١٢ خبيرًا فنيًا إسرائيليًا، وكانت

الولايات المتحدة قد دعمت إسرائيل بها لإمكانية استطلاع مواقع الصواريخ الجديدة في العمق.

وبدأ طيران العدو يركز قذفه بكثافة على مواقع الصواريخ تحت الإنشاء. ففي يومي ١٤ و١٥ أبريل ١٩٧٠ بدأ غارات كثيفة مستخدمًا كل قوته الجوية الحديثة من طراز سكاي هوك والفانتوم على المنطقة غرب القناة في أربع غارات يوميًّا قاذفًا أكثر من ١٠ آلاف طن متفجرات يوميًّا، وخلال اليومين وصل قذف العدو إلى معدل تأثير قنبلة ذرية زنة ٢٠ ألف طن على المنطقة والتي شملت بالذات منطقة رقبة الوزة أيضًا التي نجحت فيها قوات الجيش الثاني وكتائب الصاعقة في تدمير قولات العدو والحصول على أسرى أحياء في ذلك الوقت، واستمر العدو في غاراته المركزة ضد مواقع الصواريخ مستخدمًا أكفأ طياريه وطائراته الحديثة طراز سكاي هوك والفانتوم في سباق مع الزمن ضد صواريخ سام ٣ والمدافع ٢٣ مم الرباعية الموجهة وصواريخ سام ٧ والإرادة وقوة العزيمة من المصريين القائمين على استكمال مواقع الصواريخ حتى نهاية يوليو ١٩٧٠.

ولعبت التشكيلات الجوية دورًا أساسيًّا للمساعدة المباشرة لرجال الدفاع الجوي والعاملين في إنشاء المواقع للصواريخ بأن قامت بغارات مركزة ضد أهداف العدو القريبة حتى وسط سيناء بغارات من يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧٠ حتى يوم ٢٤/ ٤/ ١٩٧٠ بعدد ١١ إغارة كثيفة في ٦ أيام، زار خلالها الرئيس عبد الناصر مدينتي السويس وبورتوفيق.

وبالرغم من تمركز التجميع الرئيسي لصواريخ سام ٣ وأسلحة الدفاع الجوي الأخرى في غرب القناة إلا أن هذا التجميع يحتاج إلى مواقع تبادلية ومواقع هيكلية ومواقع احتياطية يمكن لهذا التجميع أن يتحرك خلالها منسقًا نيرانه في كل قطاعات الجبهة في نفس الوقت، فإذا علمنا أن كتيبة واحدة للصواريخ تحتاج إلى ٦ دشم وملاجئ للأجهزة والصواريخ، وأن التجميع كله به أكثر من ٢٥ كتيبة وعلى ذلك تصبح التجهيزات للمواقع الأصلية المطلوبة هي ١٥٠ منشأة هندسية أسمنتية، ومثلها للمواقع التبادلية، ومثلها للمواقع الهيكلية، ومثلها للمواقع الاحتياطية، كما أن الخطة تستوجب إزاحة هذا التجميع الذي أخذ شكل مستطيل مغلق واجهته

بطول ١٠٠ كلم من القنطرة شمالًا حتى جبل عتاقة جنوبًا، وبعمق أكثر من ٣٠ كيلو، إزاحته إلى حافة الشاطئ الغربي لقناة السويس حتى يمكن لحائط الصواريخ أن يغطي ٣٠-٤٠ كم شرق قناة السويس.

ولما كان معدل إنشاء القواعد التبادلية والاحتياطية قد استعصى نتيجة لتدخل طيران العدو باستمرار، خاصة في المواقع القريبة من الشاطئ الغربي لقناة السويس، فقد أصدرت تعليماتي إلى قائد الدفاع الجوي لواء محمد علي فهمي بأن يخطط ويجهز دفع ٣ كتائب سام ٣ بعد الغروب إلى أماكن غير معروفة للعدو قرب الشاطئ الغربي للقناة، مستغلًا أماكن ثغرات الرادار على الارتفاع الواطئ، والقيام بعمل «كمين صواريخ» لطائرات العدو التي تقترب للإغارة فجر كل يوم، على أن يعود كمين الصواريخ إلى مواقعه الحصينة في صباح اليوم التالي. ووقعت طائرات سكاي هوك والفانتوم في هذا الكمين الذي تعاونت معه كتائب الصواريخ الأخرى الموجودة في نفس القطاع. وهكذا بدأت مرحلة تساقط طائرات العدو، كما استمرت أعمال إنشاءات مواقع الصواريخ الاحتياطية والتبادلية وأخذ التجميع كله يزحف ببطء إلى الشاطئ الغربي لقناة السويس، وكانت قمة هذا الصراع في أواخر يونيو وطوال شهر يوليو ١٩٧٠.

ففي يوم ٣٠/ ٦/ ١٩٧٠ تمكنت صواريخ التجميع الرئيسي من تدمير ٨ طائرات قاذفة-مقاتلة سكاي هوك وفانتوم سقطت غرب القناة وأسرت قواتنا ٥ طيارين أحياء. وتوالى تدمير طائرات العدو، ففي يوم ٢/ ٧/ ١٩٧٠ دمرت الصواريخ طائرتين، وفي يوم ٣/ ٧/ ١٩٧٠ دمرت الصواريخ ٣ طائرات وفي ٦/ ٧/ ١٩٧٠ دمرت طائرتين. وكانت كل هذه الطائرات من نوع الفانتوم، وبدأت ردود الفعل الناجمة عن تآكل طائرات القوات الجوية الإسرائيلية بواسطة الصواريخ سام تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية والوطن العربي. وارتفعت معنويات القوات المسلحة المصرية، وتزايد الأمل في العبور وتحرير سيناء، وبلغت غارات العدو الجوية خلال شهري يونيو ويوليو ١٩٧٠ على مواقع الصواريخ أكثر من ٥٠٠ غارة جوية. وكان أحسن تشبيه للصراع القائم بين الصواريخ سام وبين طائرات العدو هو ما سجلته قواتنا في المنطقة، وهي تتسمع على شبكات اللاسلكي المعادي من

حديث طيار إسرائيلي لزميله أثناء عودة الطائرات المغيرة: «الصواريخ في المنطقة كعش الغراب كلما ضربنا واحدة ظهرت الأخرى. المصريون زرعوا الأرض بالصواريخ غرب القناة».

وسافر الرئيس عبد الناصر يرافقه علي صبري ومحمود رياض وأنا إلى موسكو في رحلة أخيرة يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٧٠ بهدف إمداد نظام الدفاع الجوي كله بشبكه أجهزة إلكترونية لرفع كفاءتها القتالية ومنع العدو من التفوق علينا لوجود مثل هذه الأنظمة والشبكات لديه. واستجاب الاتحاد السوفيتي ووصلت وحدات كاملة من هذه الشبكات والأنظمة وأجهزتها بأطقم سوفيتية، وتمركزت حول القاهرة أولًا. وبدأ تدريب مهندسينا من أفراد الدفاع الجوي على هذه الأجهزة والشبكات، وسرعان ما أتقن مهندسونا استخدامها ونقلوها بأطقم مصرية إلى منطقة القنال حيث فتحت أول غرفة عمليات لهذه الشبكة الإلكترونية في أبي صوير، واستفادت منها قوات الفرقة ٨ دفاع جوي وتشكيلات القوات الجوية الموجودة في القواعد الأمامية. وشعر العدو بها لحدوث الإعاقة في مواصلاته اللاسلكية وأجهزة راداراته للتوجيه في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه كفاءة وقدرة أجهزتنا وقدراتنا القتالية والفنية في الدفاع الجوي والقوات الجوية. وقام الاتحاد السوفيتي بتوريد شبكة أخرى للمنطقة المركزية ـ القاهرة ـ مكان الشبكة التي تم نقلها إلى منطقة القنال. وكانت هذه أول مرة تدخل فيها أنظمة وشبكات وأجهزة الحرب الإلكترونية في قواتنا المسلحة. كما تم توريد لواء صواريخ سام ٦ لمنطقة أسوان دفاع جوي بأطقمها السوفيتية وأجهزتها الرادارية والإلكترونية. كما اتفق في لقاء القمة على تكليف علي صبري بالحضور إلى موسكو كل شهرين لمتابعة توريد الأسلحة والمعدات إلى مصر.

وفي يوم ٣٠/ ٧/ ١٩٧٠ حدث اشتباك جوي بين الطائرات الإسرائيلية والسوفيتية فوق منطقة السخنة خسر فيها السوفييت ٥ طائرات تم استصلاحها خلال أسبوع واحد فقط.

وأصبح من الضروري لاستكمال الناحية التنظيمية في هيكل القوات المسلحة أن تنشأ إدارة جديدة أطلق عليها «إدارة الحرب الإلكترونية» دخلت ضمن تنظيم

الإدارات التخصصية للقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، كما أنشئ لها أفرع ووحدات في التشكيلات الميدانية وفي قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية وإدارة ووحدات الاستطلاع الجوي والبحري.

وقبل صدور قرار وقف إطلاق النيران بليلة واحدة أصدرت أوامري العاجلة إلى قائد الدفاع الجوي بأن يعمل على نقل النسق الأول للصواريخ (حوالي ١٤ كتيبة) إلى الشاطئ الغربي لقناة السويس مباشرة بحيث يتم التنفيذ قبل منتصف الليل وتبقى هذه الصواريخ في أماكنها الجديدة ولا تعود إلى مواقعها الأصلية، كما كنا نعمل في عمليات كمائن الصواريخ. وفعلًا قام رجال كتائب الصواريخ بنقلها بسرعة وبدقة ومرونة فائقة قبل منتصف ليلة ٧-٨/ ٨/ ١٩٧٠، وكان وقف إطلاق النيران المؤقت يبدأ الساعة الواحدة صباح يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠ بالتوقيت المحلي.

وكان هذا العمل الجريء الخاطف سببًا في حدوث أزمة بعد وقف إطلاق النيران بيومين.

فقد ادعت إسرائيل أننا خالفنا شروط وقف إطلاق النيران وذلك بتحريك عدة صواريخ سام ٣ إلى جهة الشرق بعد وقف إطلاق النيران، وهددت بتدمير حائط الصواريخ إذا لم يعدها المصريون ٥٠ كلم غرب قناة السويس، ولكن الإسرائيليين والولايات المتحدة الأمريكية لم يقدموا الدليل المادي بصور وخرائط فوتوغرافية استطلاعية في التواريخ المناسبة تثبت دعوى إسرائيل. وكان رد مصر أن ما ادعته إسرائيل لم يحدث بعد الساعة الواحدة يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠، وإنما حدث قبل هذا الميعاد، كما أن النقل تم إلى مواقع تبادلية واحتياطية في نطاق شبكة الدفاع الجوي للصواريخ المعدة قبل ذلك وهو ما تجيزه شروط وقف إطلاق النيران لأغراض أمن وإخفاء أسلحة ومعدات وصواريخ شبكة الدفاع الجوي في المنطقة من تعرضها للعدوان.

وبالرغم من حجية الرد المصري، فقد استجابت الولايات المتحدة الأمريكية للضغط الإسرائيلي كالمعتاد ووافقتها على دعواها، إضافة إلى قيام الولايات المتحدة بتعويض خسائر إسرائيل في الطائرات الفانتوم التي تساقطت أخيرًا في الفترة ما قبل وقف إطلاق النيران، واتضح أنها ١٨ طائرة فانتوم دمرت مع إصابة

٥٠ طائرة أخرى إصابات مختلفة. واستندت إسرائيل إلى هذا الدعم السياسي والعسكري من الولايات المتحدة، ورفضت إرسال مندوبها إلى نيويورك للتفاوض من أجل الوصول للتسوية الشاملة بالطرق السلمية تطبيقًا لاتفاقية وقف إطلاق النيران المؤقت. وفشل المشروع الأمريكي وعادت المنطقة إلى حالة اللاسلم واللاحرب، وانتظر العالم ماذا ستقدم عليه مصر بعد ٩٠ يومًا.

بإنشاء وتجهيز وإعداد أكبر تجميع غرب قناة السويس مباشرة وضعنا أول قاعدة هجومية لعبور قواتنا قناة السويس والاندفاع إلى المضايق تحت مظلة وحماية أكبر شبكات الدفاع الجوي تطورًا بهدف تحرير سيناء.

عمليات ومعارك القوات الخاصة

يطلق اسم القوات الخاصة على كتائب الصاعقة والمظلات. وبعد عام ١٩٦٧ أضيف إليها كتائب الإبرار الجوي ووحدات الضفادع البشرية ووحدات العمل خلف خطوط العدو. وقد زيد عدد كتائب الصاعقة لتصبح ٤٤ كتيبة، كما زيدت قوات المظلات إلى لواءين، وخصصت أسراب من الهليكوبتر ي ٨ للعمل مع كتائب الإبرار الجوي، كما أعيد تنظيم هذه الوحدات خاصة من ناحية التسليح وخفة الحركة والاعتماد الذاتي كي تعاون التشكيلات الميدانية في مهامها القتالية، أو القيام بعمليات خاصة موقوتة خلف خطوط العدو أو عمقه التعبوي والاستراتيجي.

ويعتبر انتقاء قادة وضباط وأفراد الوحدات الخاصة وتدريبهم تدريبًا خاصًّا ورعايتهم معنويًّا ونفسيًّا الأساس الأول في تأمين عملياتهم ونجاحهم في أداء مهامهم القتالية الجريئة. وتكون الثقة بالنفس وبالسلاح والقائد والهدف سمات المقاتل في الوحدات الخاصة، علاوة على ما تتميز به الوحدة الخاصة من إجادة فن القتال في البر والبحر والجو. ودرجة الاستعداد العالية للوحدات الخاصة في القتال في كل مكان وفي أي وقت في مسرح العمليات تجعل من الضروري أن يكون التخطيط لعملياتها دقيقًا ومنسقًا لتحقيق الاستفادة من قدراتها القتالية العالية.

أولًا: العمليات خلف خطوط العدو

وكانت بداية عمليات الوحدات الخاصة في مرحلة الصمود ما قامت به وحدات العمل خلف خطوط العدو بهدف الحصول على معلومات دقيقة عن قواته بدفع ثلاثة أو أربعة أفراد كدورية استطلاع خلف خطوط العدو الأمامية، تعتمد على نفسها في الإعاشة والتحركات ليلًا لمدة عشرة أيام أو أكثر وتعود حاملة المعلومات القيمة والدقيقة عن العدو. وتكرر إرسال هذه الدوريات على عدة محاور في عمق العدو في وقت واحد، واستمرت هذه الدوريات طوال حرب الثلاث سنوات، وكانت المعلومات التي حصلت عليها بالإضافة إلى معلومات الاستطلاع الجوي والمصادر الأخرى هي الأساس الذي بنيت عليه خطط العمليات الحربية لتحرير سيناء.

وعندما انتقلت التشكيلات الميدانية غرب قناة السويس إلى مرحلة المواجهة ودفعت دوريات قتال عبر قناة السويس شرقًا، كانت دوريات وحدات الصاعقة هي باكورة هذه العمليات الصغرى. ثم ازداد نشاطها لتكون دوريات قتال نهارية، كما زاد حجمها حتى وصلت إلى قوة سرية، ثم إلى كتيبة كاملة من كتائب الصاعقة، ثم ازداد التنافس وبدأت وحدات وكتائب المشاة تقوم بعمليات مماثلة تحولت إلى معارك صغيرة على الجانب الشرقي للقناة ذكرتها بالتفصيل في عمليات قوات الجبهة.

وبتصاعد العمليات على الجبهة من منتصف عام ١٩٦٩، بدأت الوحدات الخاصة بعملياتها المثالية في عمق العدو، فجهزت المخابرات الحربية وحدة ضفادع بشرية من القوات البحرية وأخرى من وحدات الاستطلاع. وبالتعاون مع الفدائيين الفلسطينيين في الأردن وقطاع غزة، تم التخطيط لتهديد وضرب العدو في المنطقة بين ميناء أسدود على البحر الأبيض وميناء «إيلات» على خليج العقبة، مع التركيز على ميناء «إيلات». وكانت الأهداف المقصودة في هذه المنطقة هي منشآت البترول، ومستودعات ومحطات ضخمة، ومنشآت الميناء البحري في «إيلات»، وخطوط الملاحة البترولية من مصادرها في سدر وعلما وأبو زنيمة والطور على الساحل الشرقي لخليج السويس حيث تنقل إسرائيل بترول سيناء بطريق البحر حول رأس محمد إلى خليج العقبة إلى «إيلات» ليفرغ في مستودعات وقود كبيرة في ميناء «إيلات»، ومنها يضخ في أنابيب بترول بطول وادي عرابة إلى ميناء أسدود.

بدأ تجمع وحدات الضفادع البشرية والوحدات الخاصة للتدمير على الساحل الشرقي لخليج العقبة جنوب مدينة العقبة. وبواسطة قوارب مطاطية تعبر القوة المهاجمة ليلًا رأس الخليج إلى مدخل ميناء «إيلات» حيث تنزل الضفادع البشرية من القوارب إلى مياه الميناء وتسبح حتى تصل إلى هدفها حيث يتم التدمير باستخدام عبوات التدمير اللاصقة أو الألغام، وبعدها تعود وحدة الضفادع البشرية سباحة إلى نقطة انتظار القوارب المطاطية التي تنقل أفراد الوحدة المهاجمة إلى الشاطئ الشرقي لخليج العقبة.

وتمت العملية الأولى ضد مستودعات بترول «إيلات» جنوب الميناء.

وتمت العملية الثانية ضد ناقلات البترول الإسرائيلية في مدخل ميناء «إيلات».

وتمت العملية الثالثة ضد منشآت الميناء ـ رصيف الميناء ـ وسفينة نقل جنود.

وتمت العملية الرابعة ضد محطة ضخ البترول الأولى شمال مدينة «إيلات» مباشرة. وفي هذه العملية توقف ضخ البترول شمالًا لمدة شهر.

وتمت العملية الخامسة ضد مواسير ضخ البترول في وادي عرابة في منطقتين في وقت واحد.

كما تمت عمليات مماثلة عبر خليج السويس ضد حقل علما وفي سدر وأبو زنيمة والطور، وكانت هذه العمليات تتم بواسطة وحدات من الصاعقة والاستطلاع وتعاونها وحدات لنشات بحرية.

واضطر العدو أن يضاعف قواته في هذه المناطق ويزيد من دورياته المدرعة بين هذه المناطق نهارًا وليلًا، كما بدأ يستخدم طائرات الهليكوبتر حاملة الجنود كدوريات جوية على طول شواطئ جنوب سيناء في خليجي السويس والعقبة والشاطئ الشمالي لسيناء على البحر الأبيض التي شملتها عمليات الوحدات الخاصة من الصاعقة ومن وحدات إنزال القوات البحرية أيضًا.

ثانيًا: عملية تدمير الحفار «كينتنح» في أبيدجان

قامت إسرائيل بالتعاقد مع شركة كندية أمريكية لاستئجار حفار بحري ضخم أطلق عليه اسم «كينتنح» لاستخراج بترول خليج السويس على الشاطئ الشرقي. تحرك الحفار بقاطرة هولندية من غرب أوروبا حيث رصد في القنال الإنجليزي

متجهًا جنوبًا إلى غرب أفريقيا في أوائل ١٩٧٠ . تمت دراسة الموقف بالنسبة للحفار ومدى استغلال إسرائيل لاستخراج بترول سيناء بأي وسيلة وبأكبر كمية وبسرعة كما درس الموقف العسكري والموقف السياسي للدول التي سيمر عليها الحفار وتمت موافقة الرئيس عبد الناصر على ضرب الحفار قبل وصوله إلى مياه البحر الأحمر. وتابعت إدارة المخابرات العامة تحركات الحفار الإسرائيلي.

تم التنسيق لخطة تدمير الحفار الإسرائيلي بين وزارة الحربية وبين المخابرات العامة، وتحركت وحدة ضفادع بشرية من القوات البحرية جوًّا إلى أبيدجان (ساحل العاج) حيث رسا الحفار في مينائها. قامت مجموعة الضفادع البشرية بتدمير الحفار ليلة ٨/ ٣/ ١٩٧٠ تدميرًا جعله غير صالح لاستكمال مهمته. وتمت عملية التدمير بسرعة وسرية ولم تعلم السلطات المحلية في أبيدجان هوية المهاجمين، الذين تركوا ساحل العاج في نفس اليوم إلى القاهرة، ولم يتم الإعلان عن هذه العملية التي نجحت فيها الوحدات الخاصة في منع إسرائيل من استغلال بترول سيناء. وأذاعت أبيدجان الحادث وتناقلته وكالات الأنباء.

الفصل التاسع عشر

إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للمعركة

نصت خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة على ضرورة إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للحرب، فالمعركة في العصر الحديث لا تقتصر على القوات المسلحة فقط؛ وإنما تشمل تلقائيًّا الشعب ومقوماته ومصالحه ومعنوياته، والدولة ومرافقها ومؤسساتها. وعادة ما تمتد المعركة زمانًا وتتسع مكانًا لتصبح حربًا شاملة بين دولتين، ويكون مسرح عملياتها هو أراضي وشعب الدولتين المتصارعتين.

وصدر القانون رقم ٤/ ١٩٦٨ كي ينظم أسلوب الدفاع عن الدولة، ويضع مسؤوليات واختصاصات لقمة الدولة السياسية والعسكرية ومجالسها التخصصية والإدارية والفنية في خدمة تنظيم موضوعات إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للحرب.

ولما كانت هذه الموضوعات جديدة في تجربة الدولة والشعب المصري، فقد تقدمتُ في أواخر عام ١٩٦٧ بخطط ومشروعات دفاعية وأعمال وقائية كثيرة إلى مجلس الوزراء لدراستها واعتماد الميزانيات اللازمة وتوزيع مسؤوليات إنجازها على المسؤولين في الدولة. كما وضعت برنامجًا زمنيًّا للتنفيذ وكونت لجنة متابعة من ضباط القوات المسلحة المتخصصين رأسها اللواء عبد الفتاح عبد الله مساعد وزير الحربية، كما وافق مجلس الوزراء على تحويل ميزانية الدولة إلى ميزانية حرب، وتحول تخطيط اقتصاد الدولة ليكون اقتصاد حرب أيضًا.

وكان عبء التنفيذ الفني واقعًا على المهندسين العسكريين لوجود الوعي الدفاعي والعلم والمعرفة والتخصص الفني لدى العديد من وحدات وعناصر قوات المهندسين بقيادة اللواء جمال محمد علي، تلك القوات التي كنت أعتبرها، نظرًا للأعمال المجيدة التي قامت بها، بمثابة القوة الخامسة. ولقد عاون إدارة المهندسين قيادة ووحدات منظمات الدفاع الشعبي المحلية، والتي أخذت واجب الدفاع عن كل منشأة يتم تحصينها، ويكون موقعها خارج نطاق مسؤوليات الوحدات العسكرية في المناطق المختلفة.

وكانت مسؤوليتي الأولى بعد وضع الخطط المنوعة لكل هذه الموضوعات وتصديق مجلس الوزراء عليها ووضع البرنامج الزمني للتنفيذ وتحديد مسؤوليات المحافظين ورجال الحكم المحلي ورجال الشرطة المدنية أن أقوم بتوعية الجماهير ومسؤولي الحكم المحلي وأعضاء المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في قطاعات الدولة المحلية والنوعية عن أهمية وضرورة هذا العمل وأن اشتراك المواطنين جميعًا فيه يعتبر من الواجبات الوطنية والدفاعية عن الشعب والدولة. وجاءتني الفرصة عندما ألقيت كلمتي كوزير للحربية في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في يوليو ١٩٦٨، وطالبت الحاضرين بوصفهم مندوبي الشعب بضرورة الإسهام والمشاركة في موضوعات إعداد الدولة والشعب لمعركة التحرير، وبدأت أسرد هذه الموضوعات والواجبات والالتزامات المتشعبة، واقتنع أعضاء المؤتمر القومي بأهمية هذه الموضوعات وضرورة المشاركة في تنفيذها وبسرعة.

وكنت قد طلبت من الرئيس عبد الناصر خلال مناقشة هذه الموضوعات في مجلس الوزراء ضرورة تعيين مسؤول كبير بدرجة وكيل وزارة في كل قطاع إداري أو زراعي أو صناعي أو مواصلات أو إنتاج أو خدمات على مستوى الحكومة أو القطاع العام أو الخاص، يسمى «مسؤول الدفاع والأمن للقطاع»، يساعده مسؤولون آخرون في هذا القطاع، ووضعت لهذا الجهاز مسؤولياته واختصاصاته وسلطاته. وبهذه الطريقة وصلت فكرة وأهمية الموضوعات إلى القاعدة العريضة في الشعب، كما تم تنظيم عملية الإنشاء والوقاية تطبيقًا للخطة والبرنامج الزمني، كما خصص مجلس الوزراء جلسة شهرية يحضرها اللواء رئيس لجنة متابعة إعداد

الدولة والشعب للمعركة، لمتابعة تنفيذ الجدول الزمني لموضوعات إعداد الدولة والشعب.

إعداد الدولة للمعركة

شملت خطة إعداد الدولة للحرب «موضوعات كثيرة جدًّا ومتشعبة وموزعة على كل أنحاء الدولة»، ولما كان تنفيذها يأخذ زمنًا طويلًا واعتمادات مالية ضخمة، اضطرت لجنة الإشراف والمتابعة إلى وضع أسبقيات تنفيذية لموضوعات الخطة. وكان الرئيس عبد الناصر قد لفت نظر مجلس الوزراء بتخصيص الاعتمادات المالية المطلوبة على سنوات تتناسب مع قدرة العمل والإنجاز في هذه المشروعات، مع عدم المساس باعتمادات خطة التنمية السنوية للدولة. وكانت خطة إعداد الدولة قد قسمت مشروعاتها إلى مستويات استراتيجية وأخرى محلية، وكانت الأسبقية في التنفيذ للمشروعات الاستراتيجية.

وكان مشروع إنشاء خط المواصلات التلفونية المحوري بين القاهرة وأسوان أول مشروعات إعداد الدولة لأهميته القصوى والعاجلة، بدلًا من الخط الهوائي الذي كان مستخدمًا والذي كان معرضًا للتلف وانقطاع المواصلات بصفة مستمرة. وامتد منه فرع إلى منطقة البحر الأحمر والمدن الرئيسية به، وكان الاتصال بها قبل ذلك صعبًا للغاية. كما بدأ التنفيذ في إنشاء طرق جديدة تربط بين وادي النيل وبين منطقة البحر الأحمر. فكان رصف طريق الصف (جنوب حلوان)-الزعفرانة وطريق المنيا-رأس غارب وإعادة رصف طريق الأقصر-قفط-الغردقة مع إنشاء فرع إلى وادي قنا، وامتداد الطريق نفسه إلى سفاجا ثم القصير. كما بدأ إنشاء الطرق الكثيرة خلف وفي عمق مواجهة قناة السويس، سواء الموازية للمواجهة أو العمودية عليها، لتسهيل إمداد كل جيش بطريقة مرنة وسهلة. وصلت هذه الطرق بامتدادها إلى الطرق الرئيسية في الدلتا أو طريق القاهرة-السويس الصحراوي، كما كان طريق بورسعيد-دمياط له أسبقية في الإنشاء والترميم سنويًّا، كما تمت حماية وتأمين الكباري والجسور والقناطر ضد أعمال التخريب أو الألغام العائمة.

وشمل التخطيط الاستراتيجي لإعداد الدولة للحرب إنشاء موانئ جديدة

للجمهورية العربية المتحدة، هي مرسى مطروح وأبو قير على البحر الأبيض المتوسط، ورأس بناس على البحر الأحمر، وتخصيصها للقوات البحرية فقط. كما أعد ميناء سفاجا ليكون الميناء الثاني التجاري على البحر الأحمر بعد ميناء السويس. وكلفت هيئة قناة السويس بإمكانياتها الملاحية والفنية الضخمة ببدء تنفيذ هذه المشروعات بالإضافة إلى التعديلات والإصلاحات العاجلة في ميناء الإسكندرية، وكانت هيئة القناة وإداراتها وإمكانياتها الضخمة معطلة عن العمل في قناة السويس لغلقها في ذلك الوقت.

وفي نفس الوقت بدأ قطاعا التموين والطاقة في الدولة وفي الاتحاد الاشتراكي وفي هيئة إمدادات وتموين القوات المسلحة في تنفيذ خطة التموين وإمدادات الطاقة للشعب في الحرب، فكان تدبير السلع الغذائية والتموينية والطاقة وتوزيعها على كافة المحافظات في الدولة بل وانتشارها في أماكن التجمعات السكانية وإنشاء مخازن لها هو الهدف الأول لمسؤولي قطاعي التموين والطاقة، وكان الدرس الذي تعلمناه من تدمير مستودعات الوقود في السويس في أكتوبر ١٩٦٧ عاملًا قويًّا لاقتناع المسؤولين بأهمية الانتشار والوقاية المحلية والأمن، فشاهدت بنفسي توزيع الوقود في الدولة ـ مخازن ومستودعات كبيرة على مستوى كل محافظة، مخازن ومستودعات صغيرة على مستوى المدينة ـ براميل وعبوات وصفائح على مستوى المصنع أو القرية وحتى الصهاريج والمستودعات المتنقلة على قضبان السكة الحديدية امتلأت بالوقود بعيدًا عن محطات السكك الحديدية. أما محطات توليد القوى الرئيسية في المدن، وخاصة محطات السد العالي، وقوائم أسلاك الجهد العالي فقد تم تأمينها ووقايتها بواسطة وحدات المهندسين العسكريين.

إعداد الشعب للمعركة

وظهر وعي الجماهير ومعاونة وحدات الدفاع الشعبي في تأمين المرافق الحيوية للشعب كذا المنشآت الإنتاجية والصناعية ضد التسلل الأرضي أو الغارات الجوية للعدو، وكنتَ تلمس مبادرات الجماهير ووعيها عندما تشاهد أسلوب حماية

مصنع في قرية من قرى مصر بالإمكانيات المحلية القليلة وتعاون جمهور القرية مع وحدات الدفاع الشعبي بأفرادها من نفس القرية في تحقيق أسلوب الدفاع عن هذا المصنع بعد تحصينه ووقايته بالطريقة البدائية.

وكنتُ قد وزعت الأسلحة الصغيرة والذخيرة اللازمة على وحدات الدفاع الشعبي حتى مستوى القرية. وكانت وحدات القوات المسلحة القريبة من هذه القرى تمد وحدات الدفاع الشعبي بأي مساعدات تطلبها. وكان تركيز قيادة الدفاع الشعبي ووحداته المنتشرة في كل قرية على مقاومة أعمال العدو الخاصة بالإبرار الجوي ومحاولته تدمير أو تخريب المنشآت الصناعية أو الطرق أو الكباري أو وسائل الطاقة داخل نطاق القرية، بالإضافة إلى التأهيل النفسي والمعنوي لكراهية العدو وقتله أينما وجد.

وهكذا تم تأهيل الشعب معنويًّا وماديًّا لبدء معركة طويلة مع العدو، استعد لها خلال ثلاث سنوات، أما إعداد الدولة فقد تمت المشروعات العاجلة والخاصة بأمن المرافق الحيوية للشعب مثل المواصلات والتموين والطاقة والمرافق الحيوية في خلال المدة المخططة وهي ثلاث سنوات. أما مشروعات إعداد الدولة الاستراتيجية الكبيرة مثل إنشاء الموانئ أو الخط المحوري القاهرة أسوان فقد بدأ العمل بها.

إعداد مسرح العمليات للمعركة

شملت خطة إعداد الدولة ومسرح العمليات للحرب مطالب القوات المسلحة من الإنشاءات الوقائية والدفاعية الخاصة بالقوات، ووقع عبء إنشائها على إدارة المهندسين العسكريين بالتعاون مع أجهزة الدولة المختصة وشركات القطاع العام. وبالرغم من كثرة هذه الإنشاءات وكبر حجم كل منشأة والفن الهندسي والإنشائي المختلف لكل منها، فقد جعلت خطة بنائها وهيكل تنظيمها وإنشائها على درجة من السرية خلال عملية الإنشاء، وكان تصميم وتوزيع هذه المنشآت الدفاعية شيئًا جديدًا على الدولة وعلى القوات المسلحة أيضًا، واستغرق إنشاؤها سنتين تقريبًا. ومع أن هذه الإنشاءات تكلفت كثيرًا من المال إلا أنها كانت ضرورية لاستكمال القدرة الدفاعية عن الدولة. ووزعت خطة الإنشاء والتنفيذ لتلبية احتياجات أفرع

القوات المسلحة الرئيسية على قطاعات وشركات البناء والتشييد العديدة تحت إشراف إدارة المهندسين العسكريين.

أولًا: إنشاءات القوات الجوية

صممت إدارة المهندسين العسكريين ملجأ للطائرة المقاتلة-القاذفة أطلق عليه اسم «الدشمة المصرية»، وهو أول تصميم إنشائي هندسي في العالم من الأسمنت المسلح سمكه وقدرة تحمله تقاوم قنبلة زنة ٥٠٠ رطل إصابة مباشرة، كما أن الدشمة غير قابلة لاختراق صاروخ ٨ مم مباشر أيضًا، وتسع الدشمة طائرة مقاتلة-قاذفة من أنواع الميج أو السوخوي بأنواعهما المختلفة. والدشمة مجهزة من الداخل بفتحة تهوية غير مباشرة لخروج عادم الطائرة عند إدارتها داخل الدشمة، بالإضافة إلى تجهيزات أخرى للذخيرة والصواريخ والقنابل ومعدات التفتيش والصيانة ومبيت أفراد إعداد الطائرة للإقلاع. أما باب الدشمة أو فتحة دخول الطائرة وخروجها فجهز بباب حديدي منزلق على قضيب حديدي للوقاية ضد شظايا القنابل أو الرصاص فقط. ووضع أمام فتحة الباب قوائم سلكية لمنع وصول الصواريخ إلى الباب الحديدي للدشمة. وتم اختبار الدشمة الأولى بقذف قنبلة ٥٠٠ رطل وصاروخ ٨ مم في مطار بلبيس بحضوري والفريق عبد المنعم رياض وقائدي القوات الجوية والدفاع الجوي وقائد سلاح المهندسين العسكريين والخبراء، ووجدنا أنها لم تتأثر بهذا القذف، ثم بدأ الإنشاء لعدد ١٥ دشمة في كل مطار، ٣٠ دشمة في كل قاعدة جوية، وكان عدد القواعد والمطارات الجوية المتوفرة أو تحت الإنشاء ٣٠ مطارًا وقاعدة جوية، فأصبح المطلوب إنشاؤه من دشم الطائرات هو أكثر من ٥٠٠ دشمة طائرة مقاتلة-قاذفة.

وأضيف إلى الإنشاءات الوقائية في كل مطار ملجأ مغطى من الأسمنت المسلح لعدد ٢ ماكينة ديزل، عدد ٢ جهاز رادار توجيه، عدد ١ مركز عمليات جوية من ثلاث غرف كبيرة، ٢ ملجأ للضباط الطيارين منفصلين، وعدد ١ مخزن للذخيرة، وعدد ١ مخزن للصواريخ، وعدد ١ مخزن للقنابل، وعدد ١ مستودع لوقود الطائرات، وكلها تحت سطح الأرض ومخفاة عن النظر أو التصوير الجوي. كما أقيم سور من السلك الشائك وأعمدة مراقبة للحراسة حول كل مطار أو قاعدة جوية. أما وقاية القاذفات الثقيلة والخفيفة فقد اكتُفي بعمل دراوي أسمنت مسلح أو شكاير رمل

بدون غطاء واتخذت وسائل الإخفاء والتمويه المختلفة بالنسبة لهذه الدراوي، سواء كان المطار أو القاعدة في منطقة صحراوية أو منطقة زراعية.

ونصت الخطة على ضرورة إنشاء ممرين جويين على الأقل في كل مطار أو قاعدة جوية وأن تتم صيانتها وترميمها مرة كل عام، وألا يقل طول الممر عن ٥ , ٣ كيلومتر، ولا يقل عرضه عن ١٥ مترًا. وتم عمل تحويلات كثيرة إلى مواقع دشم الطائرات التي انتشرت بدورها في أطراف المطار، وكان عدد المطارات الجديدة بعد عام ١٩٦٧ عشرين مطارًا، كونت مع العشرة مطارات التي كانت موجودة أصلًا أربعة أنساق جوية شملت مساحة مصر كلها.

وتم ربط جميع الإنشاءات الجديدة في كل مطار بنظام إنارة ومياه وتصريف المياه ومواصلات داخلية وشبكة إنذار داخلي، وبذا تمت السيطرة على كل هذه المنشآت المتباعدة في كل قاعدة جوية، وكان اللواء الجوي يخصص له ٣ مطارات.

كما استغلت الطرق الطويلة من القاهرة إلى الإسكندرية الزراعي والصحراوي لتمهيد ممرات جوية اضطرارية لهبوط الطائرات، وكانت آخر الإنشاءات للقوات الجوية هي غرفة عمليات رئيسية للقوات الجوية وأخرى تبادلية، كلتاهما تحت سطح الأرض وبالأسمنت المسلح، سعة كل منها تسمح بعمل وإعاشة أكثر من ٦٠ فردًا ـ قادة وضباطًا طيارين وإداريين وفنيين وضباط صف مساعدين ـ وتم لها الإخفاء اللازم والتزامات الأمن والمواصلات الداخلية والخارجية. وكانت أول غرفة عمليات رئيسية تنشأ في تاريخ القوات الجوية.

وبذا حققت كل هذه الإنشاءات الهندسية المحصنة لقواتنا الجوية مبادئ كثيرة وهامة، منها عمق الأنساق الجوية، المرونة، حرية المناورة، سواء للتوزيع والانتشار أو للتجميع. وبهذا الجهد الكبير الذي تم بمعرفة المهندسين العسكريين ومعاونة شركات القطاع العام وأجهزة الدولة المكلفة بالإعداد للمعركة أمكن رفع القدرة الدفاعية والقتالية لقواتنا الجوية.

ثانيًا: إنشاءات قوات الدفاع الجوي

إعداد مسرح عمليات الدفاع الجوي والإنشاءات المطلوبة في خطة نظام الدفاع الجوي أخذت مني ومن أجهزة الدولة والقطاع العام وقيادة قوات الدفاع الجوي

وإدارة المهندسين العسكريين جهدًا مركزًا أكبر من جهد وإعداد الإنشاءات للقوات الجوية، ولم تكن الصعوبة في حجم الإنشاءات فقط ولكن كان العامل الزمني في إنشائها هو المؤثر وبسببه ارتفعت طاقة العمل والتنفيذ لجميع الأجهزة والأفراد بدرجة لم تحدث في تاريخنا المعاصر، ولا أبالغ في القول إذا قارنت هذه الطاقة بما قام به الفراعنة من إنجازات سجلها التاريخ لهم. فقد صدر القرار التاريخي في لقاء القمة المصرية-السوفيتية يوم ٢٥/ ١/ ١٩٧٠ في موسكو، ووصلت أفواج دعم الأسلحة والصواريخ والطائرات إلى موانئ الوصول في بلدنا يوم ٢٥/ ٢/ ١٩٧٠. وكان علينا أن نجهز مواقع الصواريخ وأجهزتها بالدفاعات والإنشاءات الوقائية اللازمة خلال شهر واحد فقط. وبدأ تنفيذ هذا العمل التاريخي منذ عودة الوفد المصري من موسكو مساء يوم ٢٥/ ١/ ١٩٧٠ وقرار مجلس الوزراء في اليوم التالي باعتماد ميزانية الطوارئ لهذه الإنشاءات وتجنيد كل أجهزة وشركات البناء والتشييد، ووضع كل خامات البناء تحت تصرف وزير الحربية، وتخصيص ٣ دورات عمل وتشييد للعمال والمهندسين في اليوم الواحد مع إضاءة مواقع العمل ليلًا، واستيراد كمية هائلة من شكاير الرمل من الهند وباكستان والصومال في وقت واحد. مع قبول مبدأ التضحيات القليلة في العمال نتيجة غارات طائرات العدو، لم يتوقف العمل. ووصلت المعدات السوفيتية بأفرادها السوفييت يوم ٢٥/ ٢/ ١٩٧٠ لتجد الاستقبال الحار من الشعب ومن قوات الدفاع الجوي المصري، كما وجدت مواقعها وتسهيلات الإعاشة والإيواء مكفولة وجاهزة.

ولم يكن تصميم وإنشاء دشم الصواريخ وأجهزة التوجيه والإدارة الخاصة بكل موقع أسهل من دشم الطائرات المقاتلة. فكل موقع صواريخ يضم كتيبة صواريخ سام ٣ أو سام ٢ معدل يلزمه عدد ٣ ملاجئ أسمنت مسلح مغطاة للأجهزة الإدارية والتوجيه، عدد ٢ ملجأ أسمنت مسلح لماكينات ديزل، ٥ ملاجئ لإيواء الأفراد والإعاشة، ٣ دراوي لقواذف الصواريخ، ٢ دروة لجهازي رادار توجيه وإنذار. وبهذا تتم وقاية كتيبة الصواريخ بإقامة عشرة ملاجئ أسمنتية وخمس دراوي لكل موقع كتيبة صواريخ، وكان عددها في التجميع الرئيسي حوالي ٣٠ كتيبة، فتكون جملة الملاجئ الأسمنتية ٣٠٠ ملجأ، ١٥٠ دروة للمواقع الأصلية، مثل هذا العدد

للمواقع التبادلية، ومثلها للمواقع الاحتياطية، والأخيرة جهزت لتكون هيكلية في نفس الوقت. وبهذا العمل الإنشائي الضخم اكتسبت شبكة صواريخ التجميع الرئيسي غرب القناة الوقاية والمرونة لأداء مهمتها الدفاعية، وذلك بالإضافة إلى إنشاء مركز عمليات لكل لواء صواريخ ومركز عمليات كبير للتجميع كله، الذي ضم تنظيم قيادة الفرقة ٨ دفاع جوي.

وكان تنظيم قيادة الدفاع الجوي قد ضم إدارة مهندسين عسكريين خاصة بالدفاع الجوي، وشكلت وحدات فرعية منها لكل فرقة دفاع جوي كانت مسؤولة عن إتمام هذه الإنشاءات بمعاونة شركات القطاع العام، كما ظلت مسؤولة عن صيانتها أيضًا.

ولم تكن هناك وسيلة لوقاية هوائي أجهزة الإدارة والسيطرة والتوجيه، ولذا ظلت هذه الهوائيات هي نقط الضعف في كتيبة الصواريخ. وكان قذفه بصاروخ من طائرة العدو أو تلفه، يسبب عطل كتيبة الصواريخ بكاملها، ومن أجل ذلك احتفظت كتيبة الصواريخ باحتياطي كبير من الهوائيات. كما وضع مدفع ٢٣ مم رباعي موجه بالرادار ووحدة صواريخ سام ٧ لحماية كل كتيبة صواريخ سام للدفاع ضد الطيران الواطي، كما أضفت عدد ٢ مدفع مضاد للدبابات ٨٥ مم للدفاع الأرضي لكل كتيبة صواريخ.

ثالثًا: إنشاءات لإعداد جبهة القناة

كانت أهم مشاكل الجبهة من ناحية إعداد مسرحها للقتال هي استمرار تدفق المياه العذبة إلى قوات الجبهة وخاصة مناطق بورسعيد والسويس والبحر الأحمر. وشملت خطة توفير المياه تنفيذ المشروعات الآتية، وكانت مسؤولية هيئة إمدادات تموين القوات المسلحة، تعاونها إدارة المهندسين العسكريين وإدارات ست محافظات ـ هي محافظات دمياط، الدقهلية، الشرقية، بورسعيد، والإسماعيلية والسويس ـ وكانت أصعب منطقة في هذا المجال هي منطقة بورسعيد وبورفؤاد بسبب تعرض مصدر المياه (ترعة بورسعيد)، وهي موازية لخط النيران وقريبة منه، للقطع أو التخريب أو حتى قذف قنابل ثقيلة الوزن، خاصة في امتداد رقبة الوزة، مما يسبب حرمان بورسعيد وبورفؤاد من المياه العذبة. فتم إنشاء خط مواسير مياه بين دمياط وبورسعيد، ودعم بمضخات دفع مياه بطول ٧٠ كلم،

بالإضافة إلى خط مواسير مياه من القنطرة غرب إلى بورسعيد، مع زيادة عدد خزانات المياه الاحتياطية تحت سطح الأرض في بورسعيد نفسها. كما خصصت عدد ٢ ناقلة مياه بحرية مملوءة بصفة دائمة، وتمركزت في دمياط تحت طلب محافظ بورسعيد.

أما بالنسبة لمنطقة الجيش الثالث الميداني، فقد تم تحويل خطي مواسير البترول إلى دفع مياه عذبة بعد تنظيفهما، من القاهرة إلى منطقة السويس بطول ١٢٠ كيلومترًا مع تشغيل خط سكة حديد القاهرة-عتاقة بواسطة هيئة الإمدادات والتموين لصالح قوات الجيش الثالث الميداني. وكان نشاط فرعي السكة الحديد من القاهرة إلى السويس وخط الإسماعيلية-بورسعيد قد توقف خلال حرب الثلاث سنوات.

وكنت قد أصدرت تعليماتي إلى هيئة إمدادات وتموين القوات المسلحة بإمداد المواطنين في مدينتي بورسعيد والسويس بالمياه العذبة، أسوة بأفراد القوات المسلحة في الجبهة.

وبهذه الوسائل والإنشاءات استمر دفع المياه العذبة إلى الجبهة. أما منطقة البحر الأحمر فقد زاد عدد خزانات المياه الكبيرة، كما ساهمت إدارة المهندسين العسكريين في تنمية آبار المياه المحلية وزيادة إنتاجها لإعاشة قوات البحر الأحمر وأهالي المنطقة أيضًا.

كما تم تحصين ووقاية ١١ مصرفًا للمياه شمال الدلتا ضد أعمال العدو الأرضية أو الجوية.

وقامت إدارة المهندسين العسكريين والأشغال العسكرية بمساعدة هيئة الإمدادات والتموين بإنشاء المخازن الكثيرة من الأسمنت المسلح تحت سطح الأرض للذخيرة والوقود والمياه على مستوى الجيوش الميدانية ومنطقة بورسعيد العسكرية. كما أعدت مناطق الشؤون الإدارية والمستودعات وورش الإصلاح في نهاية رؤوس الإمداد والتموين لكل جيش ميداني.

وساعد المهندسون العسكريون قوات الجبهة في رفع السواتر الترابية على الجبهة وإنشاء المخاضات الكثيرة على ترعة الإسماعيلية وفروعها المائية، مع إنشاء جسور كثيرة عليها لتسهيل عمليات الهجوم المضاد للدبابات والعربات المدرعة

من عمق الجبهة إلى النسق الأول على امتداد قناة السويس، وذلك للسيطرة على أجهزة دفع المياه (الأهوسة) الموجودة على القنوات المائية.

وقد تأثر المزارعون في المناطق الزراعية، خاصة في منطقة الجيش الثاني الميداني، نتيجة لإقامة هذه المنشآت وإقامة الطرق والمدقات الكثيرة في منطقة الجبهة، الأمر الذي استدعى دفع تعويضات مالية لهم خلال حرب الثلاث سنوات.

ولضمان السيطرة وتبادل المعلومات، تم رفع مستوى قدرات الخطوط التلفونية في منطقة قناة السويس باستخدام الكابل المحوري من القاهرة إلى أبي صوير حيث تمركزت قيادة القوات الجوية ومركز عمليات الدفاع الجوي الأمامي، وامتدت منه فروع إلى السويس وبورسعيد (قيادة المنطقة العسكرية) وإلى قيادتي الجيشين الثاني والثالث.

كما تم تركيب شبكة جديدة للاتصالات «متعددة القنوات» في القاهرة إلى مركز عمليات الدفاع الجوي والقواعد والمطارات الجوية الأمامية وإلى قيادة القوات البحرية في الإسكندرية وبورسعيد.

كما تم إمداد أجهزة البرق الكاتب إلى جميع القيادات في القاهرة وقوات الجبهة حتى مستوى قيادة الفرق. وبهذا تعززت وسائل الاتصال الداخلي من القاهرة مركز القيادة العامة للقوات المسلحة إلى جبهة قناة السويس لضمان السيطرة وتبادل المعلومات في كل وقت.

أما الإنشاءات الهندسية الخاصة بالعبور فقد تولت مسؤولياتها وإعدادها في مسرح العمليات إدارة المهندسين العسكريين ووحداتها التي ازداد حجمها بمقدار سبعة أضعاف عما كانت عليه سنة ١٩٦٧، وبصفة خاصة تكوين وإنشاء وتنظيم وإعداد لواءات العبور ـ ٨٠ وحدة جديدة ـ شملت كتائب العبور لتعدد نوعيات ومطالب وسائل العبور المختلفة مثل الكباري الثقيلة والكباري المحمولة على عربات، المعديات للأسلحة وللأفراد، مشايات العبور وهكذا. وتمت عملية الإعداد والتدريب وتطوير معدات العبور في المنطقة المركزية على شاطئ النيل في حلوان أو الأميرية أو برقاش وفي منطقتي بنها والتل الكبير. وبالإضافة إلى عبء تنظيم هذه الوحدات وتدريبها ليلًا ونهارًا، جاءت مشكلة نقل هذه المعدات والكباري

والمعديات، سواء المستوردة من الاتحاد السوفيتي أو التي قامت بتصنيعها إدارة المهندسين ووحداتها المتخصصة في ورش بولاق وورش حلوان وورش هيئة قناة السويس. كان النقل يتم ليلًا إلى مناطق تخزين وتجميع في منطقة غرب القناة بطريقة سرية وتحت جنح الظلام لتكون قريبة من القناة. وبفضل تدريب وحدات المهندسين في هذا المجال بأسلوب علمي، وما بذله المهندسون من جهد، وصل إنجاز وحدات المهندسين العسكريين في إتمام هذه العمليات إلى أرقام زمنية قياسية. وكان افتراض الخطأ أو التهاون في التركيب محظورًا.

كانت مشكلة عبور قناة السويس من الناحية الفنية قد تحملت مسؤوليتها إدارة المهندسين العسكريين، كما تحملت مسؤولية توفير المنازل والمطالع الحجرية الرأسية على شاطئ القناة، وإيجاد الطريقة السريعة والمؤثرة لفتح الثغرات في الساتر الترابي – جيري أو رملي – في جميع نقط العبور التي تحدد عددها في خطة تحرير سيناء. وتمكنت إدارة المهندسين من إيجاد مضخات دفع مياه بالخراطيم تشبه تلك التي استخدمت في تجريف الرمال عند إنشاء السد العالي، وكانت آراء ونصيحة المهندس صدقي سليمان في هذا الشأن قيمة للغاية. ولما كان عرض قناة السويس ٢٠٠ متر أصبح لزامًا أن تستخدم مضخات ذات موتورات أقوى وأن توضع على قوارب في منتصف القناة أو بالقرب من الشاطئ الشرقي لتعطي قوة دفع مياه مؤثرة على رمال الساتر، وقد تم شراء الموتورات المطلوبة من الخارج، وتمت عدة تجارب عملية حضرتها بنفسي وأمرت بزيادة التجارب في مناطق مختلفة مع زيادة قوة موتورات دفع المياه. وتوافرت بذلك لدينا وسيلة فعَّالة لفتح الثغرات في الساتر الترابي.

وكانت مخابراتنا وعناصر استطلاع الجبهة قد اكتشفت استعداد العدو لإشعال سطح مياه قناة السويس في عدة نقاط وقام بمد أنابيب مواد ملتهبة عبر الساتر إلى عمق القناة بهدف إشعال سطح المياه لمنع قواتنا من العبور شرقًا. وقام العدو بإخفائها ولم يحاول تجربتها عمليًّا.

كلفتُ قادة الجيوش بالتعاون مع إدارة الاستطلاع وإدارة المهندسين العسكريين لدراسة هذا الموضوع وتحديد أماكن هذه الأنابيب والمستودعات البترولية خلف

الساتر الرملي شرق القناة وعرض خطة تدمير هذه المحاولات أو إبطال مفعولها، كما أمرت رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة كي يضاف هذا الإجراء مع التفصيلات التنفيذية في خطة عبور القوات شرقًا.

رابعًا: إنشاءات وإعداد على مستوى القيادة العامة

اقتصرت مطالب القيادة العامة للقوات المسلحة وقيادات الأفرع الرئيسية لها بالنسبة لإعداد مسرح العمليات على إنشاء مراكز القيادة والسيطرة الأصلية والتبادلية، فتم إنشاء المركز ١٠ بالقرب من القاهرة تحت سطح الأرض، وطبقت وسائل الإخفاء والتمويه جيدًا، وانتهى إنشاؤه في آخر عام ١٩٦٩، كما تم تجهيزه من ناحية العمل والإعاشة كي يسع أكثر من ١٥٠ قائدًا وضابطًا. تم تركيب المواصلات الداخلية تلفونية ولاسلكية ومتعددة القنوات وبرق كاتب إلى المركز التبادلي للقيادة العامة الذي أعد إعدادًا ميدانيًّا فقط في وادي القمر.

كما أنشئ مركز قيادة أصلي للقوات الجوية يسع أكثر من ٦٠ قائدًا وضابطًا، وكان المركز التبادلي له في المقطم، أما قيادة قوات الدفاع الجوي فقد تم توسيع وتطوير مركز المقطم ليكون مركز قيادة أصليًّا مع جعل قيادة الفرقة الخامسة دفاع جوي في المنطقة المركزية مركزًا تبادليًّا لها.

أما القوات البحرية فقد تحدد لها مركز قيادة أصلي في الإسكندرية، ولكن حتى عام ١٩٧١ لم يكن قد انتهى إنشاؤه، وكان المركز التبادلي له في منطقة محطة الرمل بالإسكندرية، وهو المركز القديم لإدارة عمليات القوات البحرية. كما تم إنشاء مركز قيادة أصلي للقائد الأعلى للقوات المسلحة جمال عبد الناصر، وكان المركز التبادلي له هو الدور الأرضي لقصر الطاهرة حيث جهز من ناحية الوقاية والأمن بطريقة ميدانية، ووضعت به كل وسائل الاتصالات.

في بداية عام ١٩٧٠ كانت خطط إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات قد تم تنفيذها فيما عدا بعض المشروعات الاستراتيجية الكبيرة، ولكن من وجهة نظر الإعداد للقتال كان موقف الشعب وأجهزة الحكم ومسرح العمليات، خاصة في الجبهة، قد استكمل بفضل الإحساس والشعور بالمسؤولية لدى أفراد الشعب أولًا. وكان لمبادئ وأساليب ومساعدات التوجيه المعنوي في القوات المسلحة

وانعكاسه على كل بيت في قرى مصر أثرها في إنجاز مشروعات إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للمعركة.

وكان لتواجد أفراد قوة الدفاع الشعبي في كل قرية وفي كل منشأة صناعية أو زراعية أو اجتماعية في مصر، بالإضافة إلى انتشار وحدات القوات المسلحة انتشارًا تعبويًّا في كل مكان في مصر، تأثيره على حماس الجماهير وتنمية روح القتال في جنودنا والضغط على القيادة السياسية والعسكرية لسرعة تحرير الأرض.

خطة انتشار مراكز التجمع البشرية

من منتصف عام ١٩٦٩ بدأت ملامح التطور في الصراع مع إسرائيل تأخذ اتجاهات متغيرة لصالحنا. فقد مضى على القوات الإسرائيلية في خنادقها شرق قناة السويس سنتان، وأصبح الملل يصيب الجنود بالرغم من استمرار غيارهم بآخرين كل ثلاثة شهور، والخسائر في الأفراد والمعدات مستمرة نتيجة ضغط قوات الجيشين الثاني والثالث. كما أن استمرار طيران العدو نهارًا وليلًا لم يؤثر على تجميع قواتنا على الجبهة التي امتدت جنوبًا كي تشمل البحر الأحمر بقوات جديدة وليس على حساب التجميع الرئيسي. وبدأت قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوي وجماعات الاستطلاع خلف خطوط العدو تنمو وتزداد قدراتها.

حدث أيضًا تغيير في الموقف السياسي؛ فقد قامت ثورة السودان في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩ وثورة ليبيا في ١/ ٩/ ١٩٦٩ والثورتان عززتا الموقف العربي وتضامنت قيادتا الثورتين مع الرئيس عبد الناصر وسياسة مصر ضد إسرائيل والولايات المتحدة وأضافت السودان وليبيا عمقًا استراتيجيًّا جديدًا لمصر. كما وضح أن التعنت الإسرائيلي ودخول الطيران في المعركة جاء برد فعل عكسي على إسرائيل؛ فقد تعاطفت الشعوب العربية كلها مع الصمود المصري وشجاعة الجندي والضابط في الجبهة.

وكان تعاون الاتحاد السوفيتي معنا وإسراعه في إمدادنا بالمعدات والأجهزة والأسلحة قد أخذ يزداد، خصوصًا بعد أن تبين للاتحاد السوفيتي جدية القتال على الجبهة من مقاتلينا وتضحياتهم وتجاوبهم مع خبرة المستشارين السوفييت.

وجاء رفض الولايات المتحدة الأمريكية على يد الرئيس الجديد «نيكسون» لمشروع الحل السلمي الذي تقدم به الاتحاد السوفيتي ليزيد من مدى التعاون السوفيتي معنا.

كل هذه العوامل جعلت الرئيس عبد الناصر ينتهز الفرصة ويشجع قادة القوات المسلحة على تصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل وانتقال الصراع المسلح إلى مجابهة حقيقية بقوات أكبر نسبيًّا عن دوريات القتال النهارية والليلية.

كما أنني توقعت بعد هذه التوجيهات من الرئيس وتحسن المواقف السياسية لصالحنا وفشل العدو في اكتساب السيطرة بقواته الجوية لإيقاف نشاط التجميع الرئيسي غرب القناة أنه سوف يلجأ لآخر محاولة لديه وذلك بضرب العمق المصري، هادفًا التأثير على مقدرات الشعب المصري ذاته بأمل أن يؤثر عليه معنويًّا ونفسيًّا للوقوف أمام سياسة الرئيس والقوات المسلحة.

وعندما وصلت إلى هذا التقدير المنطقي، فكرت في خطة انتشار مراكز التجمع البشري داخل القوات المسلحة، ومعظمها في المناطق العسكرية خاصة المنطقة المركزية، وبدأت القيادة العامة في وضع هذه الخطة موضع التنفيذ.

في نفس الوقت وجهت هيئة عمليات القوات المسلحة إلى وضع خطط الدفاع الإيجابي النشط لمواجهة العدو على الجبهة وعلى سواحل البحر الأحمر وفي عمق إسرائيل وفي أي مكان بهدف انتقال القوات المسلحة إلى مرحلة المواجهة الحقيقية مع العدو.

وكان مجال انتشار مراكز التجمع البشري للقوات المسلحة واسعًا، فعلاوة على محافظات صعيد مصر التي استوعبت مراكز التدريب والأساسات والمدارس التعليمية والمهنية ومراكز تدريب السائقين وأجزاء من ورش القاعدة وبعض المستشفيات ومراكز الإخلاء؛ فقد تم نقل الكلية الحربية من القاهرة إلى منطقة الخزان قرب الخرطوم، حيث استمرت في أداء واجباتها لتخريج الضباط الصغار في جو هادئ. ونقلت كلية ضباط الاحتياطي إلى منطقة إسنا، والكلية البحرية إلى طبرق في ليبيا، وإحدى مدارس الطيران التخصصي إلى مطار العظم الذي أطلق عليه اسم جمال عبد الناصر بعد قيام الثورة في ليبيا، علاوة على انتشار وتوزيع

القطع البحرية غير المطلوبة للقتال على موانئ ليبيا في بنغازي وسرت ومراسي البحر الأحمر في سفاجا والقصير ورأس بناس وبورسودان. أما مناطق الشؤون الإدارية والمخازن والذخيرة والوقود فقد انتشرت في محافظات الوجه البحري والصعيد.

وساعد في خطة الانتشار والتحضير لها ووقايتها محليًّا وحدات منظمات الجيش الشعبي التي بدأت في تكوينها وتدريبها وتسليحها منذ عام ١٩٦٨. كما ساهم في تحقيق خطة الانتشار لهذه الوحدات والمنشآت العسكرية الكثيرة رجال الأمن والحكم المحلي، الذي انضم بدوره لمقومات المعركة تلبية لتحضيرات والتزامات إعداد الشعب ومسرح العمليات للمعركة.

الفصل العشرون

الدعم السوفيتي لمصر

كان التأييد السياسي والدعم العسكري المستمر من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وانتصارها على دول المواجهة في معركة يونيو ١٩٦٧ هو السبب الرئيسي في زيادة التقارب بين العرب والاتحاد السوفيتي والدول الشرقية، التي وقفت مع العرب ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

كانت الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي ضرورة بالنسبة للعرب، وخاصة دول المواجهة. ومثل هذه العلاقة لا بد أن تكون تبادلية أي أن يكون أساسها إدراك كل طرف لمصالحه المتحققة من هذه العلاقة، لكي يتفق طرفاها على خط سياسي واحد بالنسبة للصراع العربي-الإسرائيلي. وكان تخطيط القيادة السياسية في مصر هو الضغط على الاتحاد السوفيتي لدعم مصر عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا بوصفه شريكًا في خسارة معركة يونيو ١٩٦٧.

وتطورت علاقة الصداقة والتعاون بعد ١٩٦٧ بين الاتحاد السوفيتي ومصر بالرغم من عدم وجود معاهدة صداقة وتعاون في ذلك الوقت. ولم يستغل السوفييت احتياجاتنا بعد معركة ١٩٦٧ ليحصلوا على مزايا أو تنازلات أيديولوجية من الرئيس عبد الناصر، إذ كانت العلاقة من جانبين ـ هناك مصلحة سوفيتية أكيدة في كسب ود مصر وصداقتها وهناك مصلحة أخرى مقابلة لمصر في كسب تعاون الاتحاد السوفيتي وصداقته. والذي يحكم هذه المعادلة في النهاية هو المدى الذي تتمكن فيه مصر من استثمار تبادل المصالح ـ مصلحة

مصر هي تحرير أرضها المحتلة، بقوة السلاح السوفيتي، واستعادة حقوق شعب فلسطين. وعلى هذا الأساس كان الاتحاد السوفيتي في نهاية حرب الثلاث سنوات في خندق واحد معنا.

كان لعمق هزيمة ١٩٦٧ تأثيره المعنوي والنفسي على القيادة السوفيتية التي اكتشفت أن البيروقراطية في القوات المسلحة المصرية هي السبب في انهيارها وليس السلاح الروسي الذي جاء تعويضه سهلًا وسريعًا عقب المعركة مباشرة. وبدأ الجسر السوفيتي الجوي والبحري منذ ٩/ ٦/ ١٩٦٧ مكونًا ٥٥٠ رحلة جوية، ١٥ باخرة نقل كلها معدات حربية لمصر تمثلت بصفة خاصة وبأسبقية عالية في ٩٣ طائرة ميج ١٧، ٢٥ طائرة ميج ٢١ خلال الأسبوع الأول بعد المعركة، مضافًا إليها ٤٠ طائرة ميج ١٧ من الجزائر. وكانت جملة الدفعة الأولى من الدعم العسكري مقدارها ٥٠ ألف طن معدات عسكرية من الاتحاد السوفيتي.

وتمكن الرئيس عبد الناصر بحكمته وصبره وتفهمه لمبادئ وأسلوب عمل الاتحاد السوفيتي أن يحول شعور القيادة السوفيتية إلى جانب العرب، خاصة بعد أن سرد ظروف وموقف الاتحاد السوفيتي قبل وأثناء المعركة وخداع الولايات المتحدة الأمريكية لهم في مواقف معينة. وفي نفس الوقت لم ينفِ الرئيس عبد الناصر ما حدث للقوات المسلحة المصرية ووعد بالتغيير الجذري في أسلوب العمل الداخلي وانتقاء القيادات الجديدة. كما وافق السوفييت على أسلوب الصداقة والتعاون الجديد هادفًا إلى قبول أسلوب الحل السلمي الذي اقتنع به السوفييت في بداية المرحلة كوسيلة زمنية تتمكن فيها القوات المسلحة المصرية من إعادة تنظيمها وبنائها على أسس جديدة. وكان الرئيس عبد الناصر في قرارة نفسه متأكدًا أن استعادة الأرض وتحريرها لن يتم إلا بقوة السلاح الروسي الجديد. وشعر الاتحاد السوفيتي بذلك نتيجة ضغط العرب عليه للتأييد السياسي والدعم العسكري لدول المواجهة وخاصة مصر، فكان سفر الرئيس هواري بومدين والرئيس عبد الرحمن عارف إلى موسكو ممثلين لخمسة رؤساء دول عربية في القاهرة (مؤتمر الصمود العربي) باكورة هذا الضغط. كما تحقق

التضامن العربي في مؤتمر الخرطوم وما أسفر عنه من تأييد جميع الدول العربية لدول المواجهة وخاصة مصر، وإقرار دعم مالي من دول البترول، وإصدار قرارات سياسية موحدة، وإجراء مصالحة عربية بين مصر والسعودية والأردن. ثم كان ما مارسه نظام الحكم وعلى رأسه عبد الناصر من نقد ذاتي، وما أُجري من تغييرات هامة في مؤسسات الدولة وأساليب عملها، ثم إعادة بناء المؤسسات الشعبية والديمقراطية. وأخيرًا ما أظهرته القوات المسلحة المصرية من جدية في العمل وبناء القوات المسلحة الجديدة والسرعة في استيعاب الأسلحة الروسية وتعديل أسلوب التعامل مع المستشارين والخبراء السوفييت. كل ذلك أشعر الاتحاد السوفيتي وقادته أنه يتعامل مع الرئيس جمال عبد الناصر كزعيم للأمة العربية وليس كرئيس للجمهورية العربية المتحدة فقط. ووصلت قمة هذا الشعور والإيجابية بعد ذلك عندما قامت ثورة السودان في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩، وتبعتها ثورة ليبيا في ١/ ٩/ ١٩٦٩، وكلتا الثورتين أعلنتا انضمامهما إلى الرئيس عبد الناصر وسياسته ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان عمل بعثة الخبراء السوفييت قبل عام ١٩٦٧ في مصر مقصورًا على الاستشارات السلبية وتقديم النصح في أسلوب التدريب فقط. ولكن تطورت مهامهم بعد عام ١٩٦٧ ليكونوا مستشارين للقائد، ويكون واجبهم المشاركة والمتابعة في جميع مهام القوات المسلحة. كما وضعت لهم لائحة واجبات واختصاصات محددة مبيَّنًا بها العلاقة بين القائد والمستشار. ومع زيادة عددهم واختيارهم من الضباط العاملين في القوات المسلحة السوفيتية وليس من الضباط الاحتياطي، تغير الوضع وأصبح المستشارون السوفييت، الذين وصل عددهم إلى أكثر من ١٢٠٠ مستشار وخبير في آخر المرحلة، يمثلون دعمًا ومساعدة إيجابية لقواتنا المسلحة، كما كانوا وسيلة ضغط لصالحنا عندما نقلوا حقيقة وجدية العمل الجديد في قواتنا المسلحة إلى القيادة السوفيتية.

كل هذه العوامل الجديدة جعلت القيادة السوفيتية تزداد ثقة في قياداتنا السياسية والعسكرية وبالذات في قواتنا المسلحة ، فكان الدعم العسكري المتطور هو ناتج هذه العوامل الإيجابية.

اللقاءات على مستوى القمة

تمت خمسة لقاءات على مستوى القمة بين مصر والاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى لقاءات على مستوى وزاري من وزيري الخارجية والدفاع في كلا البلدين وتبادل الزيارات للوفود الحزبية أيضًا خلال ٣ سنوات.

أولًا: لقاء القمة الأول في القاهرة

كان لقاء القمة الأول في القاهرة بين الرئيس عبد الناصر وبين الرئيس «بودجورني» في المدة من ٢١ حتى ٢٣/ ٦/ ١٩٦٧. حضره من الجانب السوفيتي المارشال «زخاروف»، رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة السوفيتية، والذي كان قد حضر إلى مصر على رأس وفد عسكري كبير للمشاركة في تنظيم وإعداد قواتنا. كما حضره من الجانب المصري السادة زكريا محيي الدين وعلي صبري ومحمود رياض وأنا. وتبرز أهمية هذا اللقاء الأول في تحديد مدى العلاقات المصرية-السوفيتية في بداية مرحلة جديدة كان لها أثر كبير في تعديل الخلل الخطير الذي طرأ على ميزان القوى مع إسرائيل بعد هزيمة ١٩٦٧، وأيضًا موازنة الوجود الأمريكي المحسوس في المنطقة بزيادة التواجد السوفيتي فيها. وبدأ الرئيس عبد الناصر يطالب الاتحاد السوفيتي بالمعدات العسكرية الكثيرة والحديثة في نفس الوقت، معتمدًا على العلاقة الجديدة التي ارتبط بها الطرفان في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية. وكان الضغط من الرئيس عبد الناصر من أول لقاء على طلبات الدفاع الجوي والقوات الجوية، كما طالب بزيادة عدد الخبراء والمستشارين. وأبرز مدى العمل التكتيكي للطائرة الميج ٢١ مطالبًا بطائرة قاذفة مقاتلة بعيدة المدى، يمكننا استخدامها في ردع إسرائيل إذا حاولت الاعتداء في عمق مصر. واسترسل الرئيس عبد الناصر في ذكر قدرة طائرات إسرائيل في الوصول إلى مرسى مطروح. وتساءل الرئيس عن مدى المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفيتي في الدفاع الجوي في حالة اعتداء إسرائيل علينا.

وكان الرئيس عبد الناصر والرئيس «بودجورني» قد مهدا لي اجتماعًا منفصلًا مع المارشال «زخاروف» لمناقشة طلبات القوات المسلحة من المعدات والأسلحة المطلوبة بسرعة، والتي شملت أسلحة ومعدات لأفرع القوات المسلحة الرئيسية،

وبصفة خاصة أسلحة الدفاع الجوي والقوات الجوية، وكان على رأسها ٤٠ طائرة ميج ٢١ جديدة.

وسافر الرئيس «بودجورني» يوم ٢٣/ ٦/ ١٩٦٧ بعد عقد جلستَي مفاوضات مع الجانب المصري، ووعد بعرض طلباتنا من الدعم العسكري على القيادة السوفيتية والرد علينا بسرعة، وبقي المارشال «زخاروف» في مصر يشاركنا في بناء أول خط دفاعي غرب القناة.

وفي يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٦٧ طلب المارشال «زخاروف» مقابلة الرئيس عبد الناصر، وأبلغه بإجابة طلبات «ج.ع. م» من الأسلحة والمعدات لجميع أفرع القوات المسلحة، وخص بالذكر توريد ٤٠ طائرة ميج ٢١ جديدة وإرسال عدد ١٢٠٠ مستشار سوفيتي في جميع التخصصات المطلوبة لنا، بمن فيهم خبراء الدفاع الجوي. كما أبلغ الرئيس بترحيب القيادة السوفيتية بتعزيز العلاقات بين البلدين وازدياد حجم التعاون العسكري. وكانت صفقة التسليح الأولى مع مصر في حدود ١٠٠ مليون جنيه، ولم يطلب الاتحاد السوفيتي ثمن معدات الجسر الجوي والبحري التي وردت عقب المعركة مباشرة، على أساس أنه تعويض عن الأسلحة والمعدات المفقودة في معركة ١٩٦٧. ثم غادر «زخاروف» مصر في نوفمبر بعد الانتهاء من إنشاء أول خط دفاعي غرب القناة. وعند زيارة محمود رياض وزير الخارجية موسكو في ١٨/ ٤/ ١٩٦٨ ومقابلته للرئيس «بريجنيف»، تمكن أن يحصل من الاتحاد السوفيتي على ١٢٠ طيارًا سوفيتيًّا لتدريب طيارينا على استخدام طائرة الميج ٢١ الجديدة في عمليات الدفاع الجوي.

ثانيًا: لقاء القمة الثاني في موسكو

كان لقاء القمة الثاني في موسكو في ٢٩/ ٦/ ١٩٦٨ وحضره مع الرئيس عبد الناصر السادة محمد أنور السادات ومحمود رياض والفريق عبد المنعم رياض. كما صاحب الوفد المصري السيد ياسر عرفات، الذي قدمه الرئيس عبد الناصر إلى القيادة السوفيتية لأول مرة. وتمكن من الحصول على صفقة أسلحة صغيرة وهاونات قدرت بـ١/ ٢ مليون دولار. طالب الرئيس عبد الناصر باستمرار الدعم العسكري والمستشارين السوفييت بأعداد تسمح بتواجد مستشار حتى مستوى الكتيبة المشاة وما يعادلها.

وكان استعداد القيادة السوفيتية من الناحية السياسية والمعنوية مشجعًا. ولكن من ناحية التسليح والمعدات المتطورة كان حريصًا على التدرج على أساس تشككه في قدرة القوات المسلحة المصرية على الاستيعاب السريع لكل المعدات في وقت واحد. وتجمل الرئيس عبد الناصر بالصبر، وتمكن من الحصول على موافقة القيادة السوفيتية على صفقة أسلحة ومعدات في حدود ٢٠٠ مليون جنيه وعلى عدد المستشارين السوفييت المطلوبين للقوات المسلحة. وشعر القادة السوفييت خلال هذه الزيارة بالمجهود الكبير الذي يبذله الرئيس عبد الناصر في بناء القوات المسلحة وتحقيق تماسك الجبهة الداخلية والعربية، فدعاه «بريجنيف» إلى العلاج الطبيعي والراحة في «سخالطبو». ولكن الرئيس أجل هذا العرض إلى ما بعد حضور المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي الذي ينعقد في القاهرة في ٢٢/ ٧/ ١٩٦٨.

وزار الرئيس عبد الناصر المارشال «تيتو» أثناء عودته ونصحه بتكوين احتياطي ضخم للجيش المصري حتى يمكن امتداد المعركة لمدة طويلة، إذ إن المارشال «تيتو» مقتنع بعدم إمكانية الوصول إلى حل سلمي ما لم تملك مصر قوة عسكرية كافية لمواجهة القوات الإسرائيلية.

مع بداية عام ١٩٦٨، وبعد النجاح الذي حققته خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة خلال الشهور القليلة التي أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧، أخذت عملية إعادة التنظيم والبناء بهدف تحرير الأرض تكتسب قوة دفع أكبر في كافة المجالات. وزاد تدفق الأسلحة والمعدات السوفيتية الجديدة حتى بلغ ذروته عام ١٩٦٩. ففي ذلك العام وحده تلقينا أسلحة ومعدات سوفيتية تعادل في حجمها مجموع ما ورده إلينا الاتحاد السوفيتي خلال اثني عشر عامًا (١٩٥٥-١٩٦٧). كما تزايد نشاط القوات المسلحة الإيجابي سواء في استكمال حجم تشكيلاتها الميدانية وتدريبها تدريبًا عنيفًا وعمليًّا بمعاونة المستشارين السوفييت أو في قتال العدو على الجانب الشرقي في سيناء بعمليات دوريات قتالية جريئة نتج عنها خسائر في الأفراد والمعدات وخفض معنويات العدو، مما اضطره إلى إدخال طيرانه في منتصف عام ١٩٦٩. ثم تصاعدت عمليات الجبهة وعمليات القوات الجوية وعمليات القوات الخاصة ضد إسرائيل. وتطور الموقف العسكري إلى مرحلة الردع بعد أن امتدت الجبهة جنوبًا بأكثر من

٣٠٠ كيلو ونفذت القوات المسلحة خطة الانتشار لمراكز التدريب والكليات العسكرية ومراكز التجمع البشري الإدارية والتعليمية الأخرى.

وفي أواخر عام ١٩٦٩ قدمت تقريري عن تطور القوات المسلحة إلى الرئيس عبد الناصر، وأشرت إلى عدم استكمال قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية لتغطية مطالب الخطة حتى ذلك الوقت. وبدأ الرئيس يعقد اجتماعات متلاحقة مع قادة القوات المسلحة بهدف الاطمئنان على استعدادهم لمرحلة المواجهة والردع ومعرفة معنوياتهم. وفي نفس الوقت قرر إيفاد وفد على مستوى عالٍ إلى الاتحاد السوفيتي لطلب مزيد من الدعم لقوات الدفاع الجوي والقوات الجوية.

ثالثًا: لقاء القمة الثالث في موسكو

كان لقاء القمة الثالث في موسكو في ١٢/ ١٩٦٩، وكان يرأسه السيد أنور السادات نائبًا عن الرئيس عبد الناصر، وبرفقته السيد محمود رياض وأنا. وشرح نائب الرئيس الموقف السياسي، مبينًا أن الحل السلمي قد وصل إلى طريق مسدود إلا أننا نواصل الاتصالات السياسية مع تصميمنا على أن يكون الحل شاملًا وليس جزئيًّا. ثم تحدث «بريجنيف» مؤكدًا مساعدة الاتحاد السوفيتي للجيش المصري ليصبح قادرًا على الهجوم وتحرير سيناء، ولكنه يسعى في نفس الوقت من أجل الوصول إلى حل سلمي، ولا يوجد تعارض بين الأمرين. كما أشار «بريجنيف» إلى ثورتي السودان وليبيا باعتبار أنهما تطور إيجابي في المنطقة لتأييدهما الكامل للسياسة المصرية والرئيس عبد الناصر.

وخص «بريجنيف» الجانب العسكري باهتمام كبير، مبديًا استعداد الاتحاد السوفيتي لتدريب أعداد كبيرة من الطيارين المصريين في الاتحاد السوفيتي، مع استعداده لإرسال ٦٠ طيارًا سوفيتيًّا يسافرون إلى مصر خلال شهر كخبراء. ونظرًا لضعف الدفاع الجوي فإن الاتحاد السوفيتي قرر إرسال مجموعة كبيرة من الصواريخ الحديثة سام ٣ ومعها أطقمها الكاملة لتدريب الجنود المصريين عليها. كما أظهر استعداده لتدريب أطقم صواريخ سام ٣ والتي تحتاج إلى ٦ شهور. ووعد «بريجنيف» بإرسال مجموعة أخرى من الصواريخ سام ٣ للدفاع عن المدن الرئيسية في عمق مصر ضد الغارات الإسرائيلية، على أن ترافقها أطقم سوفيتية في حدود

١٠٠٠ جندي سوفيتي لتشغيلها في المرحلة الأولى من عملها. وحدد «بريجنيف» التوقيت المناسب لوصول هذه الصواريخ في أكتوبر ١٩٧٠.

لم يوافق الرئيس عبد الناصر على وصول هذه الصواريخ في التوقيت الذي حدده «بريجنيف». وبدأت الغارات الإسرائيلية تدخل العمق المصري على الارتفاعات الواطية متسللة من ثغرات شبكة الرادار العامة، وخلال شهري يناير وفبراير قصفت أهدافًا عسكرية واقتصادية ومدنية في عمق مصر في التل الكبير وحلوان والمعادي ودهشور وأبي زعبل والخانكة وشرق القاهرة. وبالرغم من الخسائر القليلة التي حدثت نتيجة هذه الغارات كان التأثير النفسي أكبر من التأثير المادي مع إعلان إسرائيل من جانبها أن غاراتها في العمق المصري تستهدف تخلص الشعب من الرئيس عبد الناصر.

رابعًا: لقاء القمة الرابع في موسكو

قرر الرئيس عبد الناصر السفر إلى موسكو في لقاء القمة الرابع من ٢٢/ ١/ ١٩٧٠ حتى ٢٥/ ١/ ١٩٧٠، وبرفقته السفير الروسي «سيرجي فونوغرادوف» وكبير المستشارين السوفييت وأنا، وانضم إلينا في موسكو محمود رياض والدكتور مراد غالب. وخلال جلستَي مفاوضات مع القيادة السوفيتية كان الرئيس عبد الناصر منفعلًا فيهما ومهددًا بترك الحكم إلى زميل له يمكنه التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأمكن للرئيس أن ينتزع من القيادة السوفيتية الموافقة على الإمدادات التالية:

١ ـ ٣٢ كتيبة صواريخ سام ٣ كاملة بأجهزتها ومعداتها وأطقمها السوفيتية، مكونة فرقة دفاع جوي كاملة.

٢ ـ ٨٥ طائرة ميج ٢١ معدلة جديدة بأجهزتها ومعداتها وبطياريها السوفييت، مكونة ٣ لواءات جوية كاملة.

٣ ـ ٥٠ طائرة سوخوي ٩.

١٠ طائرات ميج ٢١ تدريب.

٤ جهاز رادار «ب ١٥» للعمل ضد الطيران الواطي.

٥٠ موتورًا جديدًا ٥١١ لطائرات الميج ٢١ الموجودة في مصر ـ تطويرًا للطائرة ميج ٢١.

وكانت هذه أكبر صفقة أسلحة تمت بين مصر والاتحاد السوفيتي منذ بدء التعاون والصداقة معه.

وعاد الرئيس عبد الناصر والوفد المرافق له إلى مصر مسرورين بالدعم السياسي والعسكري الجديد، الذي لم يسبق للاتحاد السوفيتي أن قدم مثله لدولة صديقة منذ الحرب العالمية الثانية. وكان هذا التواجد السوفيتي والدعم العسكري ردعًا سياسيًّا وعسكريًّا لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وإشارة حاسمة لكلتيهما بأن تواجد السوفييت بصواريخهم وطائراتهم في العمق المصري إنما هو نتيجة لمحاولات إسرائيل المستمرة منذ أوائل ١٩٧٠ لتهديد الشعب في ضرب أهدافه في العمق. وقد حدث يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧٠ اعتراض جوي في منطقة عتاقة، جنوب السويس، لتشكيل جوي إسرائيلي كان متجهًا لقذف أهداف في العمق المصري، وتم اعتراضه بواسطة تشكيل جوي سوفيتي أمكن تمييزه من سماع اللغة الروسية بين طياري التشكيل، فلم يحاول التشكيل الإسرائيلي الاشتباك، وعاد من حيث أتى. وأوقفت إسرائيل ضرب أهداف العمق المصري منذ ذلك الوقت، وبدأت تصعيد حملة دعائية هستيرية ضد التواجد السوفيتي في مصر، مدعية بفقد التوازن في القوى بين المتحاربين. وتأكد أن الاتحاد السوفيتي يمكنه بسهولة تعويض أي طائرات تفقد في مصر. كما بدأت الولايات المتحدة تمارس الضغط على الاتحاد السوفيتي لإيقاف إمداداته العسكرية لمصر.

وكانت الخطوة التالية بعد وصول الصواريخ سام ٣ والطائرات الجديدة ميج ٢١ المعدلة والدعم الجوي الآخر هي البدء في بناء شبكة الدفاع الجوي في منطقة القناة، حماية للتجميع الرئيسي للجيشين الثاني والثالث، وهما يستعدان لتصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل. وكانت إسرائيل تعمل بكل قواها لمنع إقامة شبكة الصواريخ وتجميعها غرب القناة، إذ إنها ستكون غطاء منيعًا للغاية ضد الطيران الإسرائيلي عندما يحين الوقت لعبور قواتنا قناة السويس وتحرير الأرض. وهكذا أعلن «آلون» نائب رئيس وزراء إسرائيل، أن إسرائيل تنوي «القيام بأقصى مجهود ممكن للحيلولة دون تمركز وتجميع شبكة الدفاع الجوي المصري سام ٣ في غرب القناة، إذ إن ذلك سوف يقلب ميزان القوى في الجبهة المصرية-الإسرائيلية».

وركزت إسرائيل مجهودها الرئيسي بالطيران ضد مواقع الصواريخ غرب القناة. وتحول الصراع إلى معارك عنيفة بين إرادتين: مصرية مصممة على بناء قواعد الصواريخ مهما كلفها هذا من جهد وتضحيات، وإسرائيلية تحاول منع قيام حائط الصواريخ غرب القناة.

وتغلبت الإرادة المصرية بعد جهد وتضحيات ونجحت في إنشاء حائط الصواريخ غرب القناة، وتساقطت الفانتوم والسكاي هوك في وسط هذه المواقع وأسر طياروها.

وقد لوحظ خلال هذه المعارك أن طائرات العدو الإسرائيلي كانت مزودة بأجهزة إلكترونية للإنذار المبكر ضد صواريخنا، الأمر الذي يجعل من الضروري إطلاق صواريخ أكثر من المعدل المعتاد على طائرة معادية واحدة. كما لوحظ وجود نظام إلكتروني لدى إسرائيل للتشويش والإعاقة ضد أجهزة وسائل دفاعنا الجوي وقواتنا الجوية، مما يجعل تفوق النظام الجوي الإسرائيلي على نظام وشبكة الدفاع الجوي لقواتنا ظاهرة فنية.

خامسًا: لقاء القمة الخامس في موسكو

كانت هذه الحقيقة، بالإضافة إلى قرب استعداد قواتنا لتنفيذ خطة تحرير الأرض وضرورة استكمال بعض المعدات والأسلحة والذخيرة الاحتياطية والطائرة القاذفة الثقيلة، وراء قرار الرئيس عبد الناصر بالسفر إلى موسكو في الفترة من ٢٩/ ٦/ ١٩٧٠ إلى ١٧/ ٧/ ١٩٧٠، وبرفقته السادة علي صبري ومحمود رياض ومحمد حسنين هيكل وأنا. وكان لقاء القمة الخامس هذا من أهم اللقاءات وأكثرها حسمًا. وقد عقدت الجلسة الأولى يوم ٣٠/ ٦/ ١٩٧٠ مع القادة السوفييت، وكان عرض الموقف العسكري من الرئيس عبد الناصر يشمل تعرض قواتنا على الجبهة لغارات كثيفة جدًّا من طائرات الفانتوم الأمريكية المجهزة بمعدات إلكترونية متطورة للغاية، وأن هدف إسرائيل من ذلك، كما صرح زعماؤها، منع الجيش المصري من استكمال استعداداته الهجومية لتحرير أرضنا المحتلة، وأنه بالرغم من الخسائر الكبيرة في قواتنا على الجبهة إلا أن روحها المعنوية عالية جدًّا، وأن لدى قواتنا الثقة الأكيدة في قدرتنا المتزايدة على

إحداث خسائر في القوات الإسرائيلية لا تستطيع تحملها، وأن حجم قواتنا حاليًّا ٣/ ٤ مليون مقاتل سوف يرتفع في آخر ١٩٧٠ ليصل إلى مليون. ولكن المشكلة الراهنة هي أن الولايات المتحدة تزود إسرائيل بمعدات للحرب الإلكترونية ليس لدينا ما يماثلها، كما أن طائرات الميج ٢١ لا يمكنها البقاء في الجو مدة طويلة مثل طائرات الفانتوم. وأنهى الرئيس عبد الناصر هذه الجلسة بطلبات محددة عن إمدادنا بأجهزة الحرب الإلكترونية المتطورة لرفع كفاءة وقدرة نظامنا الجوي، وإمدادنا بطائرة قاذفة ثقيلة لردع إسرائيل في حالة محاولاتها لضرب العمق المصري، واستكمال شبكة الدفاع الجوي بالصواريخ عن باقي صعيد مصر، وخاصة منطقة أسوان لوقاية السد العالي، بالإضافة إلى بعض المعدات والتجهيزات الأخرى التي يمكن للمارشال «جريشكو» والفريق محمد فوزي أن يتفقا عليها بالنسبة لوسائل العبور.

وكانت الجلسة الثانية يوم ١/ ٧/ ١٩٧٠، وبدأها المارشال «جريشكو» بإخطار الرئيس عبد الناصر عن الطائرات الإسرائيلية التي أسقطت في اليوم السابق على الجبهة، وأن عددها ١٣ طائرة، منها ٦ فانتوم، وأن عدد أسرى الطيارين الإسرائيليين ٩. ثم تناقش الحاضرون في موضوع الوحدة المقترحة بين مصر وليبيا وسوريا، وموضوع مشروع «روجرز» لوقف إطلاق النيران المؤقت. وتم الاتفاق على ترك الموضوع الأخير للتباحث بين محمود رياض و«جروميكو» لدراسة تفصيلاته ثم عرضه على القمة في اللقاء التالي.

ولما كان الاتحاد السوفيتي مشغولًا في هذه الفترة باللقاءات والاجتماعات الحزبية نصف السنوية لمجلس السوفييت الأعلى واللجنة المركزية، فقد استأذن القادة السوفييت من الرئيس عبد الناصر لانعقاد الجلسة التالية يوم ١١/ ٧/ ١٩٧٠، وفضل الرئيس عبد الناصر تمضية هذه الفترة في مستشفى ومركز نقاهة «بربيخا» على بعد حوالي ٣٠ كيلو غرب موسكو، ورافقه علي صبري وأنا. وكانت جلسة ١١/ ٧/ ١٩٧٠ مركزة كلها على موضوعات سياسية. وفي جلسة ١٦/ ٧/ ١٩٧٠، وهي الجلسة الرابعة والأخيرة، قرأ «بريجنيف» قرار القيادة السوفيتية:

إن الاتحاد السوفيتي قد قرر من جانبه الاستجابة لمعظم الطلبات التي تقدم بها الفريق محمد فوزي، ويصل ثمنها إلى حوالي ٤٠٠ مليون دولار، وقرر إجراء تخفيض هذه القيمة عند الدفع لتصل إلى ٥٠٪، وإن الأسلحة والمعدات الإلكترونية سوف تصل إلى مصر طبقًا لجدول زمني اتفق عليه بين الجانبين. أما باقي المعدات والأسلحة فستصلكم قبل نهاية ١٩٧٠. أما تواجد الطائرات قاذفة القنابل «ت ي ١٦ س» فيحسن تأجيل إرسال الطائرات حاليًّا لأنه قد يسبب مضاعفات دولية.

وعاد الوفد المصري إلى القاهرة يوم ١٧/ ٧/ ١٩٧٠.

وكنت قد اتفقت مع المارشال «جريشكو» في موسكو خلال هذا اللقاء على التجهيزات الفنية والمعدات والذخيرة وأجهزة الاتصال الداخلية مع تجهيز مطارَي أسوان ووادي سيدنا لاستقبال لواء جوي قاذف ثقيل مكون من ١٠ طائرات «ت ي ١٦ س»، كما اتفقت معه على تفصيلات تمركز وإدارة عمليات هذا اللواء مع تحديد الأهداف في إسرائيل بعد معرفة بعض القيود الخاصة بهذه الطائرة. وكان المقصود من كلمة «مضاعفات دولية» هو معرفة الاتحاد السوفيتي برد فعل الولايات المتحدة الأمريكية في حالة وصول هذا اللواء القاذف الثقيل إلى مصر، وهو إمداد إسرائيل بصاروخ أرض-أرض طويل المدى اسمه «لانس» للعمل ضد صواريخنا غرب القناة، بدلًا من استخدام إسرائيل لطائرات الفانتوم. وانتهى الاتفاق بالنسبة لهذه الطائرة القاذفة الثقيلة بوعد إرسالها في ظرف ٦ ساعات من طلبها إلى مصر.

وانتهى لقاء القمة الخامس والأخير مع الرئيس عبد الناصر بإمداد القوات المسلحة المصرية بنظام كامل لأجهزة الحرب الإلكترونية المتطورة لمنطقة القناة وآخر للمنطقة المركزية، ووصلت على التوالي في خلال شهر أغسطس ١٩٧٠.

كما تم توريد لواء كامل سام ٦، بأطقم سوفيتية وأجهزة إدارة نيرانه الإلكترونية وأجهزة رادار إنذار وتوجيه خاصة به. ووصل هذا اللواء كاملًا بأفراده السوفييت جوًّا إلى أسوان للدفاع عن السد العالي وخزان أسوان ضد هجوم طائرات العدو متوسطة الارتفاع والواطئة. وأمكنني بعد تمركز هذا اللواء في منطقة الدفاع

الجوي المنفصلة في أسوان أن أخلي بعض كتائب الصواريخ سام ٢ إلى مناطق حيوية أخرى في الصعيد ومنطقة البحر الأحمر، وتم ذلك في شهر أغسطس ١٩٧٠. وزرت هذه المواقع سام ٦ وقيادة اللواء السوفيتي، ولاحظت أن الجنود السوفييت، أطقم هذه الصواريخ، قد حضروا من الاتحاد السوفيتي إلى أسوان وهم يرتدون الملابس الشتوية الثقيلة، ولم يدركوا أن درجة الحرارة في منطقة أسوان تصل إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية في أغسطس، فأمرت بإمدادهم بملابس صيفية خفيفة.

تم توريد ٤ طائرات ميج ٢٥ حديثة، وهي أول مرة تصل إلى مصر لدعم الاستطلاع التعبوي والاستراتيجي لقدرة هذه الطائرات على الاستطلاع على ارتفاعات عالية جدًّا، وتمركزت في قاعدة غرب القاهرة. كما أمدنا الاتحاد السوفيتي في نفس الوقت بطائرات استطلاع استراتيجية بهدف إمدادنا والأسطول السوفيتي في البحر الأبيض المتوسط بالمعلومات الاستراتيجية في المنطقة، وتمركزت في مرسى مطروح.

وقد بدأ توريد بعض معدات العبور من الكباري المتحركة والمنقولة على عربات، بواقع كوبري كل شهرين، حتى نهاية عام ١٩٧٠.

أفرز الاتحاد السوفيتي ٣ فرقاطات كل منها عليها سرية من جنود الإنزال البحري وعليها صواريخ سام ٦ مثل النوع الذي وصل إلى أسوان، تمركزت في مدخل ميناء بورسعيد وتعاونت أسلحتها وصواريخها مع نظام الدفاع الجوي الموجود في المنطقة العسكرية ببورسعيد.

قمت بعد عودتي من رحلة موسكو الأخيرة بتجهيز مطاري أسوان ووادي سيدنا بعد تحويل الطيران المدني من أسوان إلى مطار دراو، فتم عمل الدراوي للطائرات القاذفة الثقيلة، كما تم إنشاء مخازن أسمنتية تحت الأرض وتركيب قضبان سكة حديد لهذه المخازن مع إنشاء ملاجئ كثيرة للأفراد الفنيين السوفييت وملاجئ للصواريخ الخاصة بالقاذفة الثقيلة، وكان الصاروخ يمثل طائرة ميج ١٥ شكلًا ووزنًا. كما جهزت ملاجئ لقطع الغيار والأجهزة الفنية الأخرى الخاصة بالمواصلات اللاسلكية وأجهزة إلكترونية خاصة بهذه الطائرات. ووصلت هذه

التجهيزات والمساعدات والأجهزة ورأس الصاروخ نفسه، الذي يزن طنًّا كاملًا، والأطقم الفنية السوفيتية التي استقبلت هذه التجهيزات. واستخدمنا قضبان السكة الحديد في إدخال رؤوس الصواريخ إلى المخازن الأسمنتية تحت سطح الأرض، والتي وضعت لها أبواب حديدية. وقد تم إخفاء أوناش الرفع التي وصلت إلى مطار أسوان وأصدرت تعليماتي إلى القائد المصري الذي تولى تأمين وحراسة مطار أسوان بمنع أي فرد من دخول هذا المطار إلا بتصريح شخصي مني.

وهكذا أصبح كل من مطاري أسوان ووادي سيدنا في السودان جاهزين لاستقبال لواء الطائرات القاذفة الثقيلة من نوع «ت ي ١٦ س» الصاروخية، والتي يمكنها أن تصيب هدفها من بعد ١٠٠-١٥٠ كيلو قبل الوصول إلى الهدف إلكترونيًّا.

لم يدخل لواء صواريخ سام ٦ أو طائرات الميج ٢٥ أو فرقاطات بورسعيد أو طائرات الاستطلاع الاستراتيجية في صفقة الأسلحة التي تمت مع الاتحاد السوفيتي نتيجة للقاء القمة الخامس. وإنما احتسبها الاتحاد السوفيتي معارة للقوات المسلحة المصرية والدفاع الجوي، وضعت من ناحية القيادة والسيطرة تحت القيادة العامة المصرية.

ولم يقتصر الدعم بالسلاح والمعدات لمصر على الاتحاد السوفيتي، فقد ساهمت جميع الدول الشرقية في دعم قواتنا المسلحة بعد معركة يونيو ١٩٦٧ كمعونة مثل ما حدث مع يوغوسلافيا وألمانيا الشرقية. أما الصفقات الكبيرة التي تمت فكانت مع تشيكوسلوفاكيا، الأولى في أوائل ١٩٦٨ عبارة عن دبابات ومقطوراتها في حدود ١٠٠ مليون ج م، والثانية في أوائل ١٩٦٩ مجموعة من العربات المدرعة توباز في حدود ١٨٢ مليون ج م، بالإضافة إلى صفقة أجهزة إدارة نيران مدفعية ٥٧ مم مضادة للطائرات من المجر.

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٧٠ كانت استعدادات القوات المسلحة لتحرير أرض سيناء قد استكملت. كما أن جميع توريدات الاتحاد السوفيتي من الأسلحة والمعدات قد وصلت إلى مصر، عدا بعض كتائب الصواريخ القليلة التي كنت قد طلبتها لتكثيف الدفاع الجوي عن بعض الأهداف الحيوية في الوجه القبلي وبعض معدات العبور.

المستشارون السوفييت

وصل عدد المستشارين السوفييت في عام ١٩٧٠ إلى ١٢٠٠ مستشار، توزعوا على جميع وحدات وتشكيلات القوات المسلحة حتى مستوى الكتيبة المشاة أو ما يعادلها. أما في القوات الجوية فكان لكل سرب جوي مستشاره. كما خصص للقيادات والهيئات والإدارات مجموعة من اثنين أو ثلاثة لكل واحدة. وخصص لكل من رئيس الأركان ووزير الحربية مستشار، ويعتبر الأخير مديرًا لجميع المستشارين في القوات المسلحة، وخصصتُ له مبنى في القاهرة ليضم بعض مساعدين إداريين لمساعدة المستشارين في شؤونهم الداخلية والشخصية.

كان المستشارون يرتدون الزي المدني عدا من كان يعمل في وحدات ميدانية فيرتدي أفرول وطاقية مثل الجنود، صرفت لهم من مخازن مهمات القوات المسلحة، ولا يضعون أي رتب عسكرية أو علامات مميزة، ويبيتون في ملاجئ تحت سطح الأرض مشابهة لملجأ قائد الكتيبة، ويأكلون مثل أكل ضباط الكتيبة في الجبهة. أما مستشارو القيادات والهيئات والإدارات في المنطقة المركزية أو المناطق الأخرى فقد خصصتُ لهم عمارات سكنية كاملة التجهيز لإعاشتهم وإيوائهم، كما وفرَت هيئة الإمدادات والتموين الإيواء والإعاشة ووسائل النقل والمواصلات لهم. كما تم تركيب أجهزة تلفونية داخلية في مقر إدارة المستشارين. ودبرت وزارة الدفاع في موسكو المواصلات اللاسلكية والبرق الكاتب لهذه الإدارة. ولم تتحمل وزارة الحربية في مصر أي تكاليف مادية للمستشارين السوفييت سوى تكاليف المأكل والمسكن والأفرول والطاقية الكاكي، أما ماهياتهم الشهرية أو تكاليف سفرهم فبقيت على وزارة الدفاع السوفيتية، وتحددت مهمة المستشارين في مصر لسنة ونصف إلى سنتين ثم يتم تغييرهم بآخرين. وقد تولى إدارة المستشارين السوفييت في مصر خلال حرب الثلاث سنوات ثلاثة جنرالات هم «لاشنكوف» و«كاتشكن» و«أوكنييف».

في بداية عام ١٩٦٨، أصدرت لائحة تنظيمية تحدد مهام وواجبات ومسؤوليات المستشار في القوات المسلحة، كما حددت علاقة العمل بين القائد المصري وبين مستشاره، الذي كان يعمل في نفس الوقت تحت قيادته، كما أظهرت في هذه اللائحة أسلوب التصرف مع أي مستشار يقصر في أداء واجباته. وكان تنظيم

العمل ووضوح العلاقات وحدود التصرفات هي الأسس التي مكنت قيادات القوات المسلحة من الاستفادة من المستشارين السوفييت على أحسن وجه. وكان التعاون والتفاهم والمعرفة الشخصية بيني وبين كبير المستشارين السوفييت خير مثل لجميع القيادات الصغرى.

وعلاوة على النصائح الفنية والقتالية واشتراكهم طوال الوقت مع القادة والجنود في التدريب وفي العمليات وفي الشؤون الفنية الميدانية، فإن متابعتهم المستمرة لسير العمل والجهد في كل الوحدات العسكرية في القوات المسلحة كانت هي الطابع الجديد الذي عاد بفائدة كبيرة على قواتنا المسلحة.

كان المستشارون السوفييت ذوي خبرة في أسلوب التدريب القتالي، وفي التخطيط للعمليات، وفي إعداد مسرح العمليات، كما كانوا يتميزون بقدرتهم الجسمانية وصبرهم في مشاركتهم للوحدات الميدانية والوحدات الإدارية والفنية وأسلوب تعاملهم مع القادة الصغار وإطاعتهم واحترامهم للقادة الكبار ومتابعتهم لجميع الجهود اليومية لقواتنا في كل مكان نهارًا وليلًا. كل ذلك أدى إلى اكتساب الاحترام والثقة والصداقة والتعاون من جميع قادة القوات المسلحة. هذا ولم يحاول أي مستشار أن يستغل تواجده ومساعدته لقواتنا ويتدخل في شؤون سياسية أو أيدلوجية إطلاقًا. وقد استشهد منهم أكثر من عشرين مستشارًا خلال عمليات حرب الثلاث سنوات. وكنت أقوم من جانبي بمشاركتهم في مناسبات أو أعياد سنوية اعتادوا الاحتفال بها في وطنهم. وكان للهدايا الرمزية والكلمات الودية في مثل هذه المناسبات وتبادل التهنئة رد فعل معنوي كبير لديهم ولدى القيادة السوفيتية في الاتحاد السوفيتي، جعلت هذه المناسبات تجسيدًا لمشاعر الصداقة والتعاون التي برزت كحقيقة خلال فترة السنوات الثلاث، وكان المستفيد فيها هو مصر وقواتها المسلحة.

الخبراء السوفييت

أما الخبراء السوفييت، الذين لم يزد عددهم على ٣٠٠ خبير في أي وقت خلال فترة السنوات الثلاث، فهم بعقود بين وزارة الحربية وبين وزارة التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي، وهم أصلًا ضباط فنيون في القوات المسلحة السوفيتية أو في

مصانعها، ومدة العقد لكل خبير لا تزيد على ثلاثة أشهر يجوز مدها. وكان أكبر خبير يحصل على مكافأة شهرية من مصر تساوي ١٩٢ ج م، وتطلب وزارة الحربية هؤلاء الخبراء في تخصصات معينة في ورش القوات الجوية أو في الصواريخ أو معدات فنية معقدة بهدف التركيب أو الإصلاح، وكان معظمهم في مهام فنية كلها إصلاحات في الورش.

وليس للخبراء السوفييت أي علاقة بالمستشارين، بل قامت السفارة السوفيتية بالقاهرة بفتح مكتب إداري لهم لرعاية مصالحهم الشخصية وإعاشتهم وإيوائهم وتنقلاتهم.

أفراد الوحدات الصديقة

أطلق هذا الاسم على أفراد وحدات الصواريخ سام ٣، وأسراب الدفاع الجوي الميج ٢١، وأفراد لواء صواريخ سام ٦ في أسوان، وأفراد وحدات الحرب الإلكترونية في المنطقة المركزية، وأطقم ٣ فرقاطات في بورسعيد، وأطقم ٤ طائرات ميج ٢٥، وأطقم طائرات الاستطلاع الاستراتيجية، وأطقم تجهيز وإعداد لواء القاذفات الصاروخية في أسوان، والأفراد الفنيين والإداريين الملحقين بهذه الوحدات، وجميعهم لا يزيد عددهم على ٥٥٠٠ فرد، وهم أصلًا ضباط وجنود من القوات السوفيتية العاملة. حضروا بمعداتهم وأسلحتهم وعرباتهم وأجهزتهم إلى مصر اعتبارًا من شهر مارس ١٩٧٠، وتمركزوا في المواقع التي حددت لهم استكمالًا لخطة الدفاع الجوي عن الجمهورية وخطة تمركز القوات الجوية، أخذوا مهام عمليات دفاع جوي في العمق وليس في الجبهة. وكان تواجدهم بطلب من الرئيس عبد الناصر في لقاء القمة الرابع في موسكو ٢٢-٢٥/ ١/ ١٩٧٠. وفي لقاء القمة الخامس في يوليو ١٩٧٠، اتفق مع القيادة السوفيتية على مهمتهم المؤقتة في مصر لحين تمكين قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية من استكمال تدريب وإعداد مثلهم من الطيارين والضباط والجنود المصريين.

وكان على وزارة الحربية إيواؤهم وإعاشتهم في مواقعهم المحددة في أنحاء الجمهورية، وكلها مواقع ميدانية ما عدا أسراب الميج ٢١ التي تمركزت في مطارات

في العمق. وارتدى ضباط وجنود الوحدات الصديقة الزي الميداني ـ الكاكي ـ بدون علامات مميزة أو رتب. وظل أفراد هذه الوحدات في مواقعهم الميدانية، لم يخرجوا منها حتى انتهاء مهمتهم في مصر.

وحاول الرئيس عبد الناصر، في لقاء يوليو ١٩٧٠، أن يطلب من «بريجنيف» السماح لأفراد الوحدات الصديقة أن يتعرفوا على المعالم الأثرية والسياحية في مصر بهدف الترفيه عنهم، فكان رد «بريجنيف» على طلب الرئيس بقوله:

ـ الجندي والضابط الروسي يا سيادة الرئيس متدرب برضاء على مهمته وواجباته لمدة سنتين، كما تقضي التعليمات التي ذكرت له. إننا نعلم تمامًا شعور المصريين بالنسبة للأجانب منذ الاستعمار الإنجليزي لبلادكم، ونحن لسنا مستعمرين. إن هدفنا أن نكون أصدقاء للمصريين، ولذلك لا أوافق على برنامج ترفيه أو سياحة لجنودنا في مصر.

وأنهى «بريجنيف» كلامه إلى الرئيس عبد الناصر بقوله:

ـ من فضلك تنازل عن هذا الطلب.

وبقي ضباط وجنود الوحدات الصديقة داخل حدود مواقعهم الميدانية التي كانت محاطة بأسلاك شائكة طوال مدة إقامتهم في مصر.

كان الاتحاد السوفيتي يتحمل نفقات تدريب وإيواء أطقم الصواريخ سام ٣ من الضباط والجنود المصريين في مراكز تدريبية سوفيتية، وقد أرسلنا أفراد ثلاثة ألوية صواريخ على التوالي كل ثلاثة أشهر، قوة كل لواء ١٨٠٠ فرد. فكان التدريب النظري والعملي والإيواء يتم على نفقة الاتحاد السوفيتي، أما الإعاشة والترفيه فكانت تتم على نفقة وزارة الحربية بواسطة مكتب مشتريات السلاح في موسكو. كما تم نفس الأسلوب مع الطيارين والفنيين لعدد ٣ أسراب مقاتلة-قاذفة مصرية استكملوا تدريبهم القتالي والتخصصي في الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى ضباط الفرق التعليمية الفنية والراقية التي أخذت دوراتها في الاتحاد السوفيتي، وفرق تعليم المترجمين المصريين للغة الروسية.

ومن الفوائد الكثيرة التي اكتسبتها القوات المسلحة المصرية من التعاون والصداقة مع المستشارين السوفييت، ما قاموا به من إمدادنا بالمعلومات الاستراتيجية القيمة

عن استعدادات العدو العسكرية مثل معرفة ترددات أجهزة رادار العدو المتمركزة على شواطئه وموانيه في البحر الأبيض، وأيضًا المعلومات الخاصة بخطط إسرائيل العدوانية مثل «خطة الغزالة» التي كان الجنرال شارون، قائد الجبهة الإسرائيلية، ينوي تنفيذها ضد حائط الصواريخ غرب قناة السويس عام ١٩٧٠، بالإضافة إلى تزويدنا بالصور الفوتوغرافية للقمر الصناعي السوفيتي عن أهداف تفصيلية يصعب معرفتها داخل إسرائيل نفسها.

وفي نفس الوقت لم يطلب الاتحاد السوفيتي من مصر أي مساعدات له سوى تمكين أسطوله البحري في البحر الأبيض المتوسط من التزود بالمياه العذبة وبعض المؤن.

الدعم الاقتصادي لمصر

الاقتصاد في أي دولة يعتبر أحد المقومات الأساسية التي يعتمد عليها الشعب والقوات المسلحة في الصراع العسكري، ويمكن أن يقف هذا العامل وحده حائلًا دون الإقدام على صنع قرار الحرب. وعند التخطيط لحرب الثلاث سنوات بعد معركة يونيو ١٩٦٧، دخل هذا العامل ضمن خطة إعداد الدولة والشعب للمعركة، وطور مجلس الوزراء في مصر هذا الموضوع ليكون الاقتصاد المصري اقتصاد حرب. وكان مفهوم الدعم والمساعدة لدى الاتحاد السوفيتي يشمل المساعدة الاقتصادية، باعتبار أن الاقتصاد المصري أحد مقومات «رفع القدرة الدفاعية لمصر» وصمودها ومواجهتها لإسرائيل لفترة طويلة من الزمن.

وعندما توطدت علاقة الصداقة والتعاون والثقة مع الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٦٧، عمل مخلصًا على رفع قدرات الشعب المصري كلها اقتصاديًّا وعسكريًّا في خطة شاملة، بهدف تنمية ورفع القدرات الدفاعية للشعب كله بوصفه المصدر الوحيد البشري والفني والثقافي والسياسي للقوات المسلحة.

وكانت «ج.ع.م» منذ الستينيات تعتبر التنمية الصناعية هي السبيل الأمثل لتطوير المجتمع اقتصاديًّا وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تعاون الاتحاد السوفيتي في مجال التصنيع في مصر، وخاصة مشروعات إنشاء السد العالي (مياه وكهرباء) وكهربة الريف المصري ومصانع الحديد والصلب والألومنيوم والصناعات الوسيطة

الممثلة في مئات المصانع، هذا بالإضافة إلى امتصاص الاتحاد السوفيتي لصادرات مصر الصناعية والزراعية. كل ذلك كون قاعدة متينة لرفع قدرات الشعب الاقتصادية والاستمرار في تنميتها لصالح رفع القدرة الدفاعية لمصر. وكان الخبراء السوفييت والدول الشرقية خير معين لنا في هذا المجال، وكان من نتائج هذه التنمية الصناعية والفنية تحقيق الصمود الاقتصادي، وتوفير قدر هائل من احتياجات القوات المسلحة من المعدات والآلات والتجهيزات إلى جانب آلاف من الأفراد المؤهلين فنيًّا كان لهم الفضل في رفع الكفاءة الفنية في القوات المسلحة المصرية.

التعامل المالي

طبق الاتحاد السوفيتي معنى الصداقة والتعاون والثقة في معاملاته المالية مع مصر. وكانت القيمة المالية لثمن الأسلحة والمعونات والأجهزة والذخائر للقوات المسلحة المصرية هي قمة هذه المعاملات. فكانت صفقات الأسلحة والمعدات الحربية تعقد على أساس تعاوني ومساندة لشعب صديق نامٍ متحرر في سياسته الخارجية، وكان الثمن هو ثمن تكلفة تصنيعها الشاملة فقطً وليس على أساس تجاري. وعندما تطورت علاقة الصداقة والتعاون والثقة بعد ذلك، وتخفيفًا لعبء الديون العسكرية عن مصر، قرر الاتحاد السوفيتي تحصيل نصف قيمة الأسلحة فقط عند الدفع. وكانت صفقات السلاح تتم على أساس قروض بفائدة سنوية من ٢٪ إلى ٥ , ٢٪ مع فترات سماح طويلة وأقساط على مدى أربعين عامًا.

أما السلاح والمعدات والذخيرة التي فقدت من مصر في معركتي ١٩٥٦ و١٩٦٧ فقد استعوضها الاتحاد السوفيتي مجانًا. وكانت معدات المهندسين والأجهزة، وخاصة العربات المكملة للتسليح، تأخذ أسلوبًا آخر في القيمة المادية بوصفها معدات صالحة للاستخدام المدني في نفس الوقت، فكانت قيمتها أقرب إلى القيمة التجارية، مع توافر نفس تسهيلات الدفع المتبعة في صفقات الأسلحة والمعدات الحربية.

أما تكلفة قطع الغيار وإصلاح محركات الطائرات ومطالب الورش فكان التعامل المالي يتم سنويًّا بالدفع النقدي الحسابي على أسلوب المقاصات بين

وزارة الحربية ووزارة التجارة الخارجية. وتحول حساب الديون العسكرية على مصر إلى وزارة الخزانة التي تجمعت في أوائل ١٩٧١ لتكون ٤,٥٠٠ مليون جنيه مصري، وبالرغم من أن مصر قامت بجدولة الديون العسكرية مع الاتحاد السوفيتي أكثر من مرتين، كان آخرها عام ١٩٧٠، فإن مصر لم تدفع أي قسط من أقساط هذه الديون حتى ذلك الوقت، وتناقل المصريون اصطلاحًا صدر عني، «على النوتة»، تدليلًا على عدم دفع أي قيمة مادية لأي صفقة تسليح تمت مع الاتحاد السوفيتي.

وكانت المعاملات المالية لصفقات التسليح بين مصر ودول الكتلة الشرقية الأخرى تتم على قاعدة مماثلة لما يتم مع الاتحاد السوفيتي، فيما عدا قيمة الفائدة السنوية وهي ٢,٥-٣٪، وكان دفع الأقساط يتم في مواعيده تقريبًا حسب نصوص الاتفاق.

الفصل الحادي والعشرون

التدريب العملي الأخير لتطبيق خطة تحرير سيناء

كان من المقرر في خطة التدريب على واجبات العمليات الحربية لعام ١٩٧٠ إجراء مشروع استراتيجي على مستوى الدولة تشترك فيه كل القوات المسلحة المصرية بقياداتها وجنودها، وأجهزة الدولة المدنية التي لها ارتباط وثيق بالجهد الحربي في المعركة. (مرفق ٨).

وكان قد تم مشروع تنسيق التعاون بين أفرع القوات المسلحة والجيوش الميدانية في شهر سبتمبر ١٩٧٠ تمهيدًا للقيام بهذا المشروع الاستراتيجي.

وبوفاة القائد والرئيس عبد الناصر تأجل هذا المشروع إلى أن تم في أوائل عام ١٩٧١، وتم وضعه وتجهيزه بمعرفة هيئة عمليات القوات المسلحة، مشتركة مع مجموعة تخطيط وعمليات من المستشارين السوفييت، وحددت توقيت المشروع الذي استغرق ١٢ يومًا متواصلة، من ١٤/ ٣/ ١٩٧١ إلى ٢٥/ ٣/ ١٩٧١.

اشترك جميع قادة وضباط وجنود القوات المسلحة في هذا المشروع، كما اشتركت فيه منظمات الدفاع الشعبي وأجهزة الدفاع المدني.

كان هدف المشروع هو اختبار قدرة وكفاءة القوات المسلحة على تحقيق أهداف الخطة جرانيت بالتفصيل وإتمام الخطة ٢٠٠ بصفة عامة. وعلى ذلك وضع الهدف المباشر للقوات الهجومية ـ المكونة أساسًا من ٥ فرق مشاة، ٣ فرق ميكانيكية، ٢ فرقة مدرعة، ٣ لواء مدرع مستقل، ٣ كتائب استطلاع بري ولواء إنزال بحري، وقوات الإبرار الجوي ـ تعاونها القوات الجوية والقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي، ليكون

احتلال المضايق الرئيسية وتأمينها حتى يوم ي + ٤، وهذا يحقق الخطة جرانيت؛ ثم اندفاع القوات الميكانيكية والقوات المدرعة عبر المضايق بعد تأمين خط فتحها للاشتباك شرق المضايق، حيث يتم التصادم من الحركة مع مدرعات العدو والقضاء عليها والوصول إلى خط الحدود الدولية وتأمينها، وهذا إتمام للخطة ٢٠٠.

اعتمد المشروع على تحقيق بعض عناصر هامة في الخطة وهي:

١ ـ المحافظة على الهدف باستمرار خلال العمليات، وهو تدمير العدو وسط سيناء. وهذا يكفل الوصول بالقوات إلى الحدود الشرقية وعزل القوات المعادية جنوب شبه الجزيرة تلقائيًّا.

٢ ـ عبور قناة السويس ليلًا وإنشاء ٥ رؤوس كباري فرق تمهيدًا للاندفاع إلى المضايق واحتلالها وتأمينها.

٣ ـ سد المداخل الشرقية للمضايق في نفس الليلة التي تعبر فيها القوات قناة السويس بواسطة قوات من الإبرار الجوي.

٤ ـ تأمين عملية العبور بواسطة قوات الدفاع الجوي مع عمل كباري احتياطية وتبادلية لكل جيش.

٥ ـ تتم الإجراءات الوقائية ضد مواسير اللهب تحت مياه القناة، كذا فتح الثغرات في الساتر الترابي مع بدء ساعة الهجوم.

كما أشارت هذه العناصر إلى الدعامات الهامة التي تتمتع بها قواتنا في تحقيق مهمتها القومية وهي:

١ ـ وجود التجميع الضخم للقوات المسلحة في أماكن حشدها للهجوم لمدة ثلاث سنوات.

٢ ـ نجاح قوات الدفاع الجوي في بناء أضخم تجميع صواريخ سام غرب قناة السويس.

٣ ـ سهولة إخفاء تحضيرات المعركة الهجومية لوجود معدات العبور واحتياجات المعركة داخل قواتنا غرب القناة.

٤ ـ التفوق العددي والنوعي والروح المعنوية العالية لقواتنا والتصميم على تحقيق الهدف.

التحضير للتدريب

- عينت مجموعة حكام للمشروع من كبار المستشارين السوفييت ورئيس هيئة التفتيش والمتابعة وعدد ١٠٠ محكم من ضباط القيادة العامة والمستشارين. وتم توزيعهم على قيادات القوات المسلحة وعلى التشكيلات الميدانية في كل أفرعها، وظلوا مرافقين للقوات طوال زمن المشروع، وخصصت لهم مواصلات داخلية منفصلة. كما فوضت هؤلاء الحكام كي يمثلوا فكرة العدو وتصرفاته وتحركاته وردود فعله إزاء عملياتنا الهجومية.
- توليت بنفسي قيادة عمليات هذا المشروع الاستراتيجي من غرفة العمليات الميدانية الرئيسية للقوات المسلحة وهي الفرقة ١٠، وكان قد تم إنشاؤها في أواخر ١٩٦٩.
- لإعطاء الحركة الفعلية للمشروع، ووضع المشروع فرع دمياط على أنه قناة السويس، وجعل القوات الموجودة شرقه تمثل العدو، تحركت قوات لأغراض المشروع لتكون غربه تمثل قواتنا، وقد طبقت هذه الفكرة عمليًّا على القوات الجوية التي قسمت لتمثل الطرفين، ومعها قوات الدفاع الجوي المصرية والسوفيتية الموجودة في مصر، على أن تظل في العمق، إذ إنها في الحقيقة ليس لها واجب عمليات في تحرير الأرض.
- كان الحكام الميدانيون يحسبون زمن تحرك الوحدة ودرجة استعدادها ويبلغون الحكام الرئيسيين في غرفة العمليات، ومن هنا سجلت قياسات زمنية لقدرة قواتنا خلال المشروع.
- احتل جميع قادة الأفرع الرئيسية وقادة الجيوش الميدانية وقادة المناطق العسكرية أماكنهم في غرف عملياتهم الرئيسية، وتمت الاتصالات السلكية واللاسلكية على تردد تدريبي أصدرت هيئة العمليات نشرة خاصة به.

تسلسل العمليات

تسلسلت إجراءات العمليات الحربية من بدء المشروع حتى نهايته حسب الواقع العملي في وقت الحرب تمامًا حتى التصرفات الاجتماعية للأفراد والقادة، أخذت الطابع الواقعي في السرية والمعيشة والتحركات والإخفاء والتمويه لتصور

جو المعركة تمامًا. وصدرت التعليمات والأوامر لتنفيذ المشروع الاستراتيجي الأخير بالترتيب الآتي:

١ ـ أعلن رفع درجة الاستعداد للقوات المسلحة إلى درجة الاستعداد الكامل بأمر من القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما صدر قرار التعبئة العامة منه أيضًا.

٢ ـ وزعت واجبات العمليات الحربية (للمشروع) في مظاريف مغلقة وباسم قائد التشكيل الشخصي وبه ساعة الصفر، كما شملت الواجبات ترددات الأجهزة اللاسلكية لأغراض المشروع.

٣ ـ أجريت إعادة تجميع ضيقة لتشكيلات الهجوم كما هو مخطط في المشروع في نفس الوقت الذي دفعت فيه معدات العبور والكباري للأمام أي إلى الشاطئ الغربي للقناة (فرع دمياط).

٤ ـ حددت ساعة الصفر لتكون ١٥ دقيقة قبل الغروب يوم ي.

٥ ـ في ساعة الصفر بدأت قواتنا الجوية والمدفعية الميدان بقذف أهدافها المجهزة في النطاق التعبوي والتكتيكي للعدو لمدة ٢٠ دقيقة. وفي نفس الوقت بدأت وحدات المهندسين فتح الثغرات في الساتر الرملي وسد مواسير اللهب التي جهزها العدو تحت سطح مياه قناة السويس.

٦ ـ في ساعة الصفر بدأ عبور قوات النسق الأول لعدد خمس فرق مشاة (حوالي ٣٠,٠٠٠ قائد وجندي) قناة السويس بقوارب مطاطية بعضها بالمجاديف والأخرى بموتورات، ومعها الأسلحة الصغيرة والرشاشات المتوسطة والهاونات الصغيرة، وتسلقت الساتر الرملي واقتحمت قوات العدو في مواقعه تحت ستر نيران المدفعية المباشرة. وتبع ذلك قوات النسق الثاني بنفس الأسلوب ومعه الأسلحة المضادة للدبابات على عبارات وناقلات مائية مختلفة.

٧ ـ بعد منتصف الليل تم إبرار جوي بقوة لواء إبرار جوي في منطقة الخاتمية على المحور الأوسط.

٨ ـ قبل منتصف الليل كانت قوات المهندسين قد أتمت تركيب ٢ كوبري ثقيل لكل فرقة مشاة. وسرعان ما عبرت كتائب ولواءات الدبابات ووحدات مدفعية

الميدان أيضًا وحل محلها بعض وحدات الدبابات والمدفعية للفرق الميكانيكية التي ظلت غرب القناة مدعمة بنيرانها لفرق المشاة التي عبرت القناة.

٩ ـ قبل بزوغ فجر اليوم التالي كانت ٤ كتائب إبرار جوي بطائرات هليكوبتر تهبط على المداخل الشرقية لمضايق متلا والجدي والمداخل الغربية لمضايق سدر جنوب السويس ورمانة على المحور الشمالي لسيناء.

موقف القوات صباح يوم ي + ١

قوات ٥ فرق مشاة على الجانب الشرقي لقناة السويس مكونة ٥ رؤوس كباري فرق، كلٌّ على مواجهة ٨ كيلو بعمق٦ كيلومترات، دافعة كتيبة استطلاعها إلى الشرق. منها ثلاث فرق تجهز نفسها للهجوم شرقًا للوصول إلى هدفها المباشر (المضايق) ومؤمنة مواقعها بوحدات مضادة للدبابات ووحدات مضادة للطائرات خفيفة (مواسير وصواريخ سام ٧). لواء المظلات يؤمن مضيق الخاتمية على الطريق الأوسط. قوات أربع كتائب إبرار جوي على المداخل الشرقية والغربية للمضايق الأربعة. القوات الجوية مستمرة في عمليات الاستطلاع الجوي وقذف أهداف تعبوية بهدف حصار مسرح العمليات مع قذف مراكز القيادة بصفة خاصة. لواء مشاة مستقل من قطاع بورفؤاد وبمعاونة قواتنا البحرية في قطاع بورسعيد، يقوم بالتقدم شرقًا على الشريط الساحلي في اتجاه رمانة. (مرفق ٩).

قوات الدفاع الجوي ـ التجميع الرئيسي للصواريخ ـ غرب القناة وفي مواقعها تحمي الكباري والمعدات ونقاط العبور ورؤوس كباري الفرق، وتدمر طائرات العدو التي تحاول التدخل في مسرح العمليات.

القوات البحرية تقوم بمهامها البحرية في إسناد على الجانب الأيسر لقواتنا في البحر الأبيض المتوسط بدوريات بحرية، كذا الحصار لإسرائيل بحرًا بقطع خطوطها البحرية في كلا البحرين الأبيض والأحمر، وتستعد للقيام بواجبات أخرى محددة في المشروع.

قوات الاحتياط التعبوي المكونة من ٣ فرق ميكانيكية لا زالت غرب القناة.

قوات الاحتياطي الاستراتيجي المكونة من ٢ فرقة مدرعة، ٢ لواء مدرع مستقل،

لا زالت في مراكزها السابقة للعمليات، ومنها لواء مدرع مستقل في المنطقة المركزية بالقاهرة.

قوات المناطق العسكرية وقوات منطقة البحر الأحمر في مواقعها السابقة.

مساء يوم ي + ١ أخطرني رئيس هيئة الحكام بموقف للعدو يتلخص في تمكن لواء مدرع من العدو من عبور قناة السويس غربًا في منطقة الدفرسوار محاولًا إنشاء رأس كوبري وجارٍ تعزيز مواقعه بمعاونة الطيران والمدفعية من الجانب الشرقي، بالإضافة إلى لواء مدرع آخر للعدو يهاجم في اتجاه القنطرة شرق، وطلب مني معرفة قراري إزاء هذا الموقف.

بعد أن استعرضت مع رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة مواقف قواتنا وقوات العدو على خريطة الموقف العام للعمليات، قمت بإعلان قراري التالي:

١ ـ تستمر قواتنا المهاجمة، والتي نجحت حتى الآن في إنشاء خمسة رؤوس كباري على الجانب الشرقي للقناة، في تنفيذ مخططها في التقدم شرقًا لتحقيق المهمة المباشرة (المضايق)، تنفيذًا لتعليمات العمليات المخطط لها من قبل.

٢ ـ يقوم الجيش الثاني الميداني باستخدام الفرقة ٢٣ الميكانيكية بالهجوم على قوات العدو التي نجحت في عبور قناة السويس في الدفرسوار وتدميره ومتابعة انسحابه، وبدفع لواء من الاحتياطي لمعاونة فرقة مشاة القنطرة في تدمير قوات العدو شرق القنطرة ومواصلة التقدم في المحور الشمالي. كما تخصص سرب قاذف-مقاتل من الاحتياطي للمعاونة.

بعد إصدار قراري هذا علنًا، وبعد أن سمعه جميع المساعدين والحكام، قام كبير المستشارين وهنأني على السرعة والحكمة في إصدار مثل هذا القرار. وكانت ثقتي في دقة التخطيط للعمليات قد ازدادت عندما وجدت أن الاحتياطي التعبوي والاحتياطي الاستراتيجي لا يزالان تحت يدي في الجانب الغربي للقناة وأنا أصدر مثل هذا القرار. وهنا يبرز ضرورة الاحتفاظ باحتياطي كبير ومرن في كل وقت وفي كل مكان عند إتمام عملية حربية في أي مسرح عمليات.

نجحت قوات الفرقة ٢٣ الميكانيكية في تدمير العدو في الدفرسوار، واستغلت نجاحها بعبور قناة السويس ومطاردة العدو بالتعاون مع قوات رأس الشاطئ شرق

القناة. ونجحت قوات الجيش الثاني في صد هجوم العدو في منطقة القنطرة شرق (مرفق ١٠). وبفشل العدو في إحباط هجوم قواتنا بعد ٢٤ ساعة من بدء العمليات انتهت محاولات العدو في الهجوم المضاد التكتيكي والتعبوي ضد قواتنا التي نجحت في الوصول إلى المضايق. وحتى يوم ي + ٣ كان نشاط العدو ضد قواتنا مقصورًا على الهجمات الجوية خاصة على المعابر وعلى القوات التي وصلت إلى المضايق.

موقف القوات صباح يوم ي + ٣

وكان موقف قواتنا يوم ي + ٣ كالآتي (مرفق ١١):

أولًا: النسق الأول

فرقة ميكانيكية وفرقة مشاة ولواء الإبرار الجوي في المحور الأوسط الخاتمية.

فرقة مشاة في المدخل الشرقي لمضيق الجدي.

فرقة مشاة في المدخل الشرقي لمضيق متلا.

فرقة مشاة على المحور الشمالي في اتجاه رمانة، ومعها كتيبة إبرار جوي ولواء مدرع.

كتيبة إبرار جوي في المدخل الغربي لمضيق سدر.

فرقة مشاة ولواء مشاة من الاحتياط جارٍ تأمين محاور العبور على قناة السويس.

لواء مشاة مستقل على الساحل الشمالي شرق بورفؤاد اتصلت قواته بقواتنا في رمانة.

ثانيًا: الاحتياطي التعبوي

غرب قناة السويس مكون من فرقة ميكانيكية + ٢ فرقة مدرعة + لواء مدرع مستقل وباقي وحدات الإبرار الجوي.

ثالثًا: الاحتياطي العام

فرقة ميكانيكية ولواء مدرع مستقل في المنطقة المركزية.

وحدات لمنطقة البحر الأحمر والمناطق العسكرية الأخرى في أماكنها السابقة.

وبانتهاء تمركز القوات في هذه الأوضاع وتأمينها للمضايق الرئيسية طوال اليوم الرابع مع بقاء الاحتياطي الاستراتيجي والتعبوي غرب القناة تكون الخطة جرانيت قد تم تنفيذها حتى مساء يوم ي + ٤.

استغلال النجاح واستكمال تحرير سيناء

صباح اليوم الخامس للقتال استأذنت القائد الأعلى للقوات المسلحة في دفع الاحتياطي (٢ فرقة مدرعة + لواء مدرع مستقل) إلى شرق المضايق بعد تأمين خط دفعه للاشتباك مع مدرعات العدو في منطقة وسط سيناء. وفي نفس اليوم دفعت الأسراب المقاتلة-القاذفة إلى المطارات الأمامية غرب القناة مباشرة ـ صان الحجر، أبو صوير، كبريت، القطامية ـ لإمكان المعاونة المباشرة القريبة لقواتنا في وسط سيناء. مع بقاء فرقة ميكانيكية ولواء مدرع غرب القناة كاحتياطي.

صدَّق القائد الأعلى للقوات المسلحة على طلبي وأصدرت التعليمات إلى الاحتياطي لعبور قناة السويس ليلة ي + ٥ والاندفاع إلى شرق المضايق بعد أن أمنت خط دفعه للاشتباك مع العدو بواسطة لواء مدرع مستقل ولواءين مضادين للدبابات، كما أصدرت تعليمات تنفيذ خطة الإنزال البحري بمعرفة قواتنا البحرية في المساعيد شرق مدينة العريش ليلة ي + ٦ أيضًا. كما أصدرت أوامري إلى قائد الدفاع الجوي بتنفيذ الانتقال الأول لمجموعة كتائب الصواريخ إلى شرق القناة قبل أول ضوء يوم ي + ٦ (مرفق ١٢).

مر اليوم السادس للقتال والقوات تجهز نفسها للمعركة الفاصلة والأخيرة في سيناء، كما تم الفتح التعبوي للقوات على المضايق وشرقها. وكانت معركة المدرعات في صحن سيناء الأوسط يوم ٧-٨ تأخذ طبيعتها المخططة ـ معركة مدرعات مشتركة مع باقي الأسلحة وبالتعاون المباشر مع القوات الجوية ـ وانتقلت بشخصي إلى منطقة المضايق، جبل أم خشيب، حيث فتحت مركز قيادة متقدم ليلة ي + ٦.

نجح إنزال لواء الإبرار البحري ليلة ي + ٦، وتقدمت الفرقة المشاة ومعها لواء مدرع مستقل على المحور الشمالي تهدد مدينة العريش. واحتفظ باللواء المشاة المستقل في رمانة كاحتياطي في نفس الوقت الذي كانت معركة المدرعات في وسط سيناء تنتهي لصالح قواتنا المدرعة، وتتقدم إلى خط الحدود الشرقية.

ـ اعتبارًا من اليوم التاسع بدأ انطلاق قواتنا في تنفيذ باقي الخطط الفرعية مثل ضرب ميناء أسدود وتل أبيب وحيفا بواسطة عمليات قواتنا البحرية، علاوة

على قطع مواصلات العدو البحرية في كل من البحرين الأبيض والأحمر. كما قامت وحدات الإبرار الجوي بعمليات ضد «إيلات» في خليج العقبة وأبو زنيمة في خليج السويس.

وفي اليوم العاشر للقتال كانت قواتنا المدرعة والميكانيكية قد وصلت إلى خط الحدود الشرقية، واستغرقت يومين في عمليات التأمين التي شملت الاستيلاء على مناطق رفح والعوجة و«إيلات»، وبدأت في إعادة التنظيم والتجميع مرة أخرى لأوضاع تأمين سيناء بعد المعركة.

وبهذا حققت قواتنا تنفيذ الخطة ٢٠٠ كاملة في تحرير سيناء في ١٢ يومًا، وانتهى المشروع.

نتائج المشروع

أمرت بحضور جميع القادة والحكام والمستشارين السوفييت إلى مؤتمر في صالة الشهيد عبد المنعم رياض في القيادة العامة بمدينة نصر، حيث جهزت بخرائط مواقف القوات وقوات العدو في المشروع. وبُدئ في مناقشة نتائج المشروع من جميع الوجوه. وذكرت الأخطاء أو القصور، كما ذكرت الأعمال المجيدة والسرعة في تنفيذ التعليمات وأوامر القتال، وتركت الفرصة في الكلام لجميع الحكام، ولكل قادة التشكيلات الكبرى وقادة الأفرع الرئيسية. استخرج المؤتمر بعد يومين من المناقشة والدراسة دروسًا جيدة وضحت في فكر القادة. كما قام رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة بتطوير الخطط السرية المحفوظة لديه بما ظهر من إجراءات المشروع من ملاحظات تؤثر على الخطة نفسها.

وفي آخر يوم لمناقشة ودراسة المشروع أصدرت أمرًا إلى جميع التشكيلات الميدانية بالتدريب منفردة على واجبات العمليات التي قامت بها في هذا المشروع بهدف إتقانه جيدًا، ولا مانع من تكراره أكثر من مرة، خاصة إذا حدثت أخطاء أو ملاحظات في هذا التدريب. وقامت كل من هيئة عمليات القوات المسلحة وهيئة التفتيش والمتابعة بوضع برنامج زمني لتحديد مواعيد هذه التدريبات.

وكانت الفرقة الميكانيكية التي خصص لها واجب تدمير العدو في الدفرسوار قد

كررت مشروعها سبع مرات حتى وصل إلى سمعي قول تهكمي صدر عن جنود هذه الفرقة: «هو الوزير عاوزنا نعرف عدد الحشائش التي نمر عليها حتى الدفرسوار؟».

وهكذا كانت الدقة والإتقان في أداء واجبات العمليات الحربية.

بعد بداية المشروع بيومين شعر العدو بنشاط الاتصالات اللاسلكية والتحركات الداخلية الكثيرة، وبدأ يتتبع هذا النشاط التدريبي حتى نهايته. وبعد أسبوعين علمت مخابراتنا الحربية بقيام العدو في سيناء بمشروع قيادات فقط، تم من مركز قيادة المنطقة الجنوبية في بئر سبع والقيادة المتقدمة في سيناء، واستمر المشروع أربعة أيام، بنيت عناصره وأهدافه على النقاط التالية:

١ ـ وُضعت خطة المشروع على أسس عمليات دفاعية فقط.

٢ ـ إتمام عمليات هجوم مضاد سريع محلي وعلى قواتنا التي تحاول عبور قناة السويس.

٣ ـ إتمام تحركات كثيرة لتعزيز الدفاع في المضايق.

٤ ـ إتمام عمليات هجوم مضاد قوي على المضايق في حالة نجاح قواتنا في الوصول إليها.

٥ ـ التأكيد على قواته الأمامية شرق القناة بزيادة قدرات استطلاعها الأرضية وتكثيف الموانع والنيران المضادة.

وتأكدت أن العدو في سيناء ملتزم بالدفاع فقط، وأن استمرار تواجد قواته في مواقعها الدفاعية في سيناء لمدة وصلت إلى أكثر من ثلاث سنوات قد أصابها بالملل. وبعد مدة من نهاية مشروعه الدفاعي جاءت تقارير الاستطلاع بما يؤكد دعم قواته المدرعة في سيناء بلواء مدرع زيادة عما كان موجودًا طوال عام ١٩٧٠.

وبالرغم من ذلك فإن قياس قدرات قواتنا مع قوات العدو في ذلك الوقت أواخر ١٩٧٠ وأوائل ١٩٧١ كانت لصالح قواتنا عددًا وتسليحًا وكفاءة من قوات العدو في كل أفرع القوات المسلحة، وإن توقيت معركة التحرير وتنفيذ الخطط الموضوعة والتي تم التدريب عمليًّا عليها، وهي الخطة جرانيت واستكمالها بالخطة ٢٠٠ الشاملة، كان توقيتًا مخططًا وسليمًا.

وتبين لإسرائيل أن ميزان القوى في ذلك الوقت تحول إلى جانب مصر، فبدأت

تعزز قواتها عام ١٩٧٢-١٩٧٣ بتسليح أمريكي إضافي خاصة في قواتها الجوية والمدرعة، كما ثبت ذلك في التقارير التي نشرت في أوائل عام ١٩٧٤ عن لجنة الكونجرس الأمريكي والتي زارت مصر وإسرائيل جاء فيه:

> إن القوات الإسرائيلية دعمت بتسليح أمريكي خلال عام ١٩٧٢-١٩٧٣ بمقدار يساوي ١/٣ ٣٣٪ من قواتها العسكرية عام ١٩٧١، وكانت حصيلة المعونة العسكرية التي تلقتها إسرائيل عام ١٩٧٢ فقط تساوي ٦٠٠ مليون دولار، وهي قيمة أكبر مما قدمه الرئيس «نيكسون» لإسرائيل خلال مدة رئاسته كلها، ومعظمها من طائرات الفانتوم والسكاي هوك وصواريخ شرياك وتوي وطائرات هليكوبتر ضد الدبابات وأجهزة إلكترونية متطورة.

وبذا تحول ميزان القوى لصالح إسرائيل ابتداء من عام ١٩٧٣، وهذا دليل آخر يؤكد أن توقيت المعركة مع إسرائيل في أواخر ١٩٧٠ أو أوائل ١٩٧١ كان توقيتًا سليمًا.

الفصل الثاني والعشرون

نتائج ودروس معارك ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠

عرضت في صدر هذه المذكرات أسباب ودوافع وظروف معركة يونيو ١٩٦٧، وأسلوب إدارة المعركة والقتال الذي لم يأخذ مكانه أو زمنه بسبب فقد القوات الجوية لمعظم طائراتها في بداية المعركة، ثم قرار المشير عبد الحكيم عامر بالانسحاب إلى غرب القناة في ليلة واحدة بعد ٣٦ ساعة من بدء القتال الذي أسرع بالنهاية الأليمة لمعركة يونيو ١٩٦٧.

وظهر من سرد وقائع وظروف هذه المعركة أن الجندي المصري لم يأخذ فرصته في قتال العدو، إذ لم تهيئ له الظروف إثبات شجاعته وتحمله مشاق القتال، كما أثبتها في جميع المعارك السابقة واللاحقة لهذه المعركة. وكان السبب الواضح لنتيجة هذه المعركة الخاسرة هو عدم إعداد وتأهيل القوات المسلحة لها.

وبالرغم من نجاح العدو الإسرائيلي في الاستيلاء على سيناء إلا أنه لم يستطع التغلب على الإرادة المصرية أو حتى تطويعها للوصول إلى أهدافه السياسية. فلم تنتهِ معركة يونيو ١٩٦٧ باستسلام مصر أو توقيع وثيقة سياسية أو عسكرية تظهر انتصار إسرائيل أو هزيمة مصر. وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/ ١٩٦٧ تأكدت أهداف إسرائيل التوسعية عندما فسرت بنود هذا القرار، وأصرت على مفاوضات مباشرة ومنفردة مع مصر أولًا للوصول إلى تسوية سلمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن. وهي في الحقيقة تهدف من أسلوب المفاوضة إلى إملاء شروط المنتصر وتوقيع اتفاق سلام مع مصر، وبذا تخرجها من الجبهة العربية كلها.

رفضت مصر اتباع هذا الأسلوب مثلما رفض الشعب الهزيمة. ولم يكن هناك من حلول إلا الصمود بالقوات المسلحة والشعب أمام أطماع إسرائيل التوسعية. وكانت مصر قد حددت الخط الاستراتيجي السياسي والعسكري عقب معركة ١٩٦٧ مباشرة مؤيدة بالتضامن العربي الذي هدف إليه الرئيس عبد الناصر، كما انضم إلى هذا الاتجاه الاتحاد السوفيتي الذي سارع بالدعم العسكري لمصر لتحقيق الصمود أمام أطماع إسرائيل التوسعية، والسعي لتغيير ميزان القوى العسكرية لصالح العرب.

وكانت حرب السنوات الثلاث مخططة منذ بدايتها لتكون بناء وإعادة تنظيم وإعداد القوات المسلحة والشعب لخوض معركة تحرير الأرض العربية. وكان في التقدير تدخل العدو لعرقلة هذا البناء، فعندما قام العدو بأعمال استفزازية معادية مع تهديد مستمر قامت قواتنا المسلحة بمواجهته وقتاله في نفس الوقت الذي تمسكت فيه بهدفها الأساسي، وهو الاستعداد لمعركة تحرير الأرض، الأمر الذي جعل من هذه الفترة تجربة مضنية وقاسية أثبتت أنها نموذج رائع لانتصار الإرادة العربية المصرية.

وكان التصادم العسكري مع العدو واستمرار الاحتكاك به في العمليات والمعارك التي أشرت إليها في مذكراتي فرصة عملية نادرة لرفع الكفاءة القتالية للجندي المقاتل والوحدة الصغرى في جميع تشكيلات القوات المسلحة، والتي تمكنت في نفس الوقت من معرفة أسلوب القتال للعدو وتكتيكاته. وبذا حرمته من أي ابتكار أو مفاجأة أو خداع قد يقوم به في المعركة الكبرى المنتظرة. كما كان دوام الاتصال مع العدو طوال الثلاث سنوات أسلوبًا مميزًا حقق لقواتنا معرفة قدرات العدو الحقيقية، كما هدم جدار الخوف من الجندي الإسرائيلي. وكانت عمليات المواجهة بالقتال عاملًا أساسيًّا في إحداث خسائر كبيرة في أفراده لم تحدث في كل الحروب السابقة مما أثر على خفض معنوياته، بل وجعلت القوات الإسرائيلية المتمركزة شرق القناة تتشكك في قدراتها وتخطيطها للدفاع عن أرض لا تملكها.

لهذا سعت إسرائيل إلى قبول المشروع الأمريكي لوقف إطلاق النيران المؤقت في أغسطس ١٩٧٠، أملًا في تخليصها وقواتها المسلحة وشعبها من استنزاف قواها وإنقاذ اقتصادها من الانهيار.

وتنازلت إسرائيل عن أهدافها السياسية التي أصرت عليها عقب معركة ١٩٦٧

في قبولها المفاوضة غير المباشرة مع دول المواجهة تحت إشراف دولي، بالإضافة إلى قبولها مبدأ الانسحاب المسبق على التسوية السلمية الشاملة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد فشلت في إعادة العلاقات السياسية مع مصر ومع الدول العربية التي ارتبطت مع مصر في هذا المجال بسبب تأييدها لسياسة إسرائيل في المنطقة العربية. كما شعرت في نفس الوقت بعزلتها وتهديد مصالحها في المنطقة وأن هذا الأسلوب كان سببًا في زيادة التواجد السوفيتي في المنطقة، مما ساعد على الإخلال بتوازن القوى فيها.

لقد أوضحت فيما سبق من فصول أن توافر مقومات المعركة يعتبر أمرًا ملزمًا قبل صدور قرار الحرب. وأهم هذه المقومات هي: إعداد الدولة، إعداد الشعب، إعداد اقتصاد الدولة للحرب، إعداد القوات المسلحة، إعداد مسرح العمليات، توفر تشريعات شؤون الدفاع عن الدولة وتنظيم القيادة والسيطرة على القوات المسلحة، إعداد الفرد المقاتل معنويًّا ونفسيًّا للمعركة.

وكان توافر هذه المقومات وحرص القيادة السياسية والعسكرية على اتباعها بإرادة وتصميم وتخطيط جيد هو الذي جعل نجاح عمليات ومعارك حرب الثلاث سنوات ممكنًا.

نادرًا ما تجد دولة لها كيانها الحضاري في عصرنا الحديث تصدر قرار الحرب مفاجأة. بل إن أسلوب صنع القرارات المصيرية، ومنها قرار الحرب، يجب أن يمر خلال قنوات شرعية حتى يصل إلى القمة السياسية والعسكرية التي تصدره. ويعتبر مجلس الدفاع الوطني إحدى هذه القنوات الشرعية. وقرار الحرب يحقق هدفًا سياسيًّا قبل أن يحقق آمالًا عسكرية، كما يوضع في الاعتبار عند إصدار قرار الحرب احتمال استمرار القتال لمدة طويلة، فمثل هذه الظروف تجعل التخطيط الاستراتيجي السياسي والعسكري والإعداد البشري والاقتصادي أسسًا هامة داخل عناصر القرار.

ويجب أن يكون التخطيط الاستراتيجي الوطني متمشيًا مع الهدف القومي. فإذا عدت إلى مذكراتي تجد أن مصر قد وضعت الخطة قاهر الدفاعية عام ١٩٦٦ مطابقة للهدف القومي الذي اتفق عليه على مستوى القمة العربية عام ١٩٦٥ . إلا أن القيادة العسكرية لم تلتزم بتطبيق الخطة قاهر الدفاعية، وابتعدت عن الهدف القومي

والوطني معًا. وهنا يبرز لي الدرس الواضح في ضرورة تفاهم وتجاوب القيادة العسكرية مع القيادة السياسية صانعة قرار الحرب.

إن معارك هذا العصر أصبحت معارك جماعية، أي يشترك فيها أكثر من دولة معًا، وتفتح فيها أكثر من جبهة، إذ من النادر أن نجد دولتين اثنتين فقط تتصارعان ودول العالم من حولها تقف موقفًا سلبيًّا إزاء المتصارعين. وأقل تقدير أن تبدأ الحرب إقليمية بين عدة دول في منطقة واحدة. ومن هنا كان التضامن السياسي الذي ينبثق منه التضامن العسكري أساسًا جوهريًّا لتقوية جبهة القتال ضد العدو الذي يحاول هو أيضًا طلب المساندة العسكرية والاقتصادية والسياسية أو التحالف مع دولة أو دول أخرى لتقوية جبهته، حفاظًا على توازن القوى. وعلى ذلك أصبح التضامن السياسي والعسكري مع دولة أو أكثر يمتد ليكون جبهة إقليمية موحدة ضد العدو وضرورة من ضروريات أي معركة... ولكي يدوم هذا التضامن وتصبح له فاعليته، ويتحقق ما يترتب عليه من فتح جبهات إقليمية متعددة بالإضافة إلى توحيد قيادتها السياسية والعسكرية من أجل المعركة، تكون النتيجة النهائية للحرب في صالح هذا التضامن الذي يعتمد في قوته على المصالح المشتركة بين المتضامنين، وليس على الشعارات، حتى لو كانت هذه المصلحة هي الحفاظ على الحدود الدنيا للأمن القومي لهذه الدول. وهنا يبرز التضامن السياسي والعسكري بين الدول والشعوب من أجل المعركة الواحدة على أساس المصلحة المشتركة لهذه الدول أو الشعوب. وتحالف جيوش دول الأطلنطي ودول حلف وارسو هو بمثابة تجسيد لهذه الفكرة.

وإذا كان التضامن السياسي والعسكري بين الشعوب في منطقة إقليمية واحدة هو بداية توحيد جيوشها معًا، ففي هذه الحالة يجب أن توحد قيادتها التي تكون قادرة على ممارسة سلطاتها على هذه الجيوش، وأن تمارس هذه القيادة مسؤولياتها ومتابعتها لقدرة هذه الجيوش قبل بدء المعركة بمدة طويلة، وأن يكون التخطيط والإعداد للمعركة واحتمالاتها المكانية والزمنية وتنسيق التعاون بين هذه الجيوش وإدارة عملياتها مجهزة من قبل بواسطة القيادة المحلية ومصدَّقًا عليها من القيادة الإقليمية العليا.

إن اختلاف أسلوب القتال أو التنظيم أو التدريب أو حتى السلاح نفسه بين الجيوش الموحدة القيادة لا يصح أن يكون عائقًا يعرقل إدارة المعركة الإقليمية،

ما دام الهدف واحدًا، وهو تدمير قوات العدو المسلحة وفرض إرادة الجيوش المتحاربة الموحدة القيادة على الدولة المعادية، إذ إن قدرة الاتصالات الداخلية وتطورها وتعدد أساليبها تعوض الفاصل الجغرافي إن وجد بين جيش وآخر. وأصبح الشرط الأساسي لضمان وحدة هذه الجيوش الإقليمية هو شرعية القيادة والسيطرة من القيادة الإقليمية العليا وقدرتها على إدارة المعارك، وأن تعلو قرارات هذه القيادة العليا على تبعية قيادة الجيش لقيادته السياسية العسكرية في دولته. وهنا تبرز أهمية وجود قيادة موحدة عليا لجيوش موحدة.

وخرجنا أيضًا من حرب السنوات الثلاث بنتيجة هامَّة، هي ضرورة الاحتفاظ بالرأي العام العالمي إلى جانب الدولة ووضعه في الحسبان. فالرأي العام العالمي له وزنه الطبيعي لترجيح قوة متصارعة على أخرى خلال إدارة المعركة. كما أن انعكاساته عند انتهاء الصراع المسلح تظهر بوضوح في تفوق الجانب الذي كانت تؤيده عند صدور قرار دولي للانتقال إلى حالة السلام.

وظهر درس آخر هو أن الاعتماد على دولة كبرى في الصراع المسلح لدولة نامية أو صغيرة أصبح الطابع المميز للصراعات العسكرية في العالم، إذ لم يتم أي صراع إقليمي خلال القرن العشرين إلا وكانت دولة من الدول الكبرى بجانبه.

إن انتماء أي دولة صغيرة لسياسة عدم الانحياز لا يقيد حركتها ما دامت لا تدخل في أحلاف عسكرية مع الدولة الكبرى مصدرة هذا السلاح. وعلى ذلك أصبح الاعتماد على دولة كبرى كمصدر للسلاح هو الأنسب والأفضل من وجهة النظر العسكرية، إذا تمكنت هذه الدولة من صيانة إرادتها وصنع قرارها بذاتها. وفي هذه الحالة لا يمثل السلاح المستورد من الدولة الكبرى قوة ضغط سياسي على الدولة أو مجالًا للتدخل في شؤونها الداخلية. بل إن توحيد مصدر السلاح سوف يكون ذا فائدة كبيرة على الدولة وعلى القوات المسلحة.

وفي هذا المجال قد تفكر أي دولة صغرى في تصنيع السلاح محليًّا بهدف الاعتماد على قدراتها الذاتية وتوفير السلاح لقواتها المسلحة بدلًا من استيراده من الخارج، وفي هذه الحالة يجب أن يتم التصنيع على أسس اقتصادية سليمة وإلا فلا داعي لتصنيعه إطلاقًا.

لم يبق لي من دروس أسجلها في ختام هذا الفصل سوى أهمية الاحتفاظ بالهدف الاستراتيجي للشعب مهما طالت الحرب، مع الوضع في الاعتبار أن معركة واحدة لا تنهي القتال بين الدولتين المتصارعتين ما بقيت إرادة الشعب وقدرة قواته المسلحة حية.

فعندما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الهدف الاستراتيجي لمصر منذ أول تلقين عسكري لي في ١١/٦/ ١٩٦٧، وحدد زمن تحقيق هذا الهدف بثلاث سنوات تقريبًا، استمر يجاهد جهادًا شاقًّا سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا ومعنويًّا بتأييد مطلق من الشعب، مستعينًا بقيادات عسكرية قادرة، أعطاها كل السلطات والصلاحيات، لبناء وإعادة تنظيم القوات المسلحة وقتال العدو الإسرائيلي في نفس الوقت، وهي تجربة مثيرة نادرًا ما تحدث. وكان توفر الأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة وحماس الجندي المصري ووعيه وحرصه على استيعابها والحفاظ عليها، تطبيقًا لسياسة وحكمة الرئيس عبد الناصر في ظل تمسكه بالهدف الاستراتيجي، بالرغم من الضغوط السياسية والعسكرية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وعندما تصاعدت العمليات العسكرية من جانب قواتنا في أواخر عام ١٩٦٩، تحولت حرب الثلاث سنوات إلى حرب شاملة مع العدو الصهيوني، كما تحول ميزان القوى بعد ذلك في المنطقة لصالح مصر، إلى أن جاءت فرصة قطف ثمار هذا الجهد ـ التصميم على تحقيق الهدف الاستراتيجي للشعب ـ وأصدر الرئيس جمال عبد الناصر توجيهاته في الأسبوع الأخير من شهر أغسطس ١٩٧٠ كي تستعد القوات المسلحة لبدء معركة تحرير الأرض بالقوة بعد مضي الـ٩٠ يومًا المحددة في قرار وقف إطلاق النيران المؤقت، أي في ٧/ ١١/ ١٩٧٠. وفي هذا التاريخ يكون قد مضى على قرار تحديد المهمة لشخصي ثلاث سنوات ونصف.

لقد أصبحت هذه الحقائق درسًا هامًّا يبين حتمية التمسك بالهدف الاستراتيجي للدولة وعدم الحياد عنه مهما كانت الصعاب.

أما ماهية حرب الثلاث سنوات، والتي أطلق عليها حرب الاستنزاف، فسوف أذكر للقارئ وصفها على لسان العدو الإسرائيلي نفسه، إذ قال «أبا إيبان» في شهر سبتمبر ١٩٧٠: «إن قصف المدفعية المصرية مع الغارات الجوية عبر قناة

السويس كان يسبب خسائر قاسية في القتلى بمثل ما كان يتسبب لنا من خسائر في أي حرب»، ثم يضيف: «إن وقف إطلاق النيران تم استقباله في إسرائيل بشعور الرضا حيث يتساوى مع لو كنا قد توصلنا إلى تسوية سلمية». ثم قال: «إن نشرات الأخبار الحزينة تخبرنا بأسماء الشبان القتلى في المعركة، وإن خسائرنا في القوات والمعدات الثمينة (يقصد طائرات الفانتوم والسكاي هوك)، قد جعلت حرب الاستنزاف غالية التكاليف لنا».

وكذا ما كتبه الكاتب الإسرائيلي (العميد السابق) «ماتي بيليه»:

> إن فشل الجيش الإسرائيلي من الناحية العسكرية في حرب الاستنزاف يمثل أول معركة يهزم فيها في ساحة القتال منذ قيام إسرائيل، لدرجة أننا في إسرائيل قبضنا على أول قشة ألقيت إلينا، أي وقف إطلاق النيران المؤقت.

كما أثبتت معركة ١٩٦٧ أن إسرائيل هي البادئة بالعدوان بقرار جماعي من مجلس وزرائها يوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧، بعد أن تأكدت أن الضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية والرئيس «جونسون» شخصيًّا قد شجعها على إصدار قرار الحرب وسرعة الاعتداء، كما أنها اطمأنت على كسب الرأي العام العالمي في جانبها بعد أن ادعت أنها تدافع عن كيانها من العرب الذين يبغون تدميرها والقضاء عليها. إن إسرائيل قد اتخذت من الإجراءات الوقائية العسكرية والسياسية التي قامت بها مصر قبل المعركة فرصة لإصدار قرار الحرب من اختيارها، ثم ادعت على العالم خلاف ذلك.

ولكن بمرور الزمن كشفت تصريحات وأقوال قادة إسرائيل عن الحقيقة، إذ قال «مناحم بيجين» في كلية الدفاع الإسرائيلية عقب المعركة مباشرة: «إن الحرب الثانية التي كانت بالاختيار هي حرب عام ١٩٦٧، إذ إن الحشود المصرية في سيناء لم تكن للهجوم علينا، ولكننا قررنا الحرب. يجب أن نكون أمناء مع أنفسنا». وكان «مناحم بيجين» وزيرًا في حكومة الاتحاد الوطني التي قررت بالإجماع مهاجمة مصر عام ١٩٦٧.

وكثير من العرب يظنون حتى الآن أن مصر هي التي بدأت الحرب عام ١٩٦٧، وعندما سئل «موشى ديان» عقب المعركة عن مدى صدق ذلك القول قال: «إن

هذه أصبحت قضية أكاديمية فنجاح إسرائيل في التزوير ينطلي حتى على كثير من العرب أنفسهم».

بينما كان تقييم الرئيس عبد الناصر لهذه الفترة ما ذكره بخطابه في ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٠:

> إن الجيش المصري، جنوده وضباطه وقياداته، قام بجهد خارق لإعادة بناء نفسه بعد ظرف من أسوأ الظروف التي واجهها نضالنا، وتمكن هذا الجيش، الذي ظنه العدو أن أمره قد انتهى إلى عشرات السنين، من أن يعود إلى القتال مرة أخرى في سرعة سوف يعدها التاريخ المنصف لهذه الفترة ضربًا من المعجزات.
>
> إن الجهد المتفاني الذي بذله مئات الألوف من رجال وشباب مصر ممن كان لهم في هذه الفترة العصيبة شرف الخدمة العسكرية حقق مستوى قتاليًّا لم يكن يخطر على بال صديق أو بال العدو قبل ثلاث سنوات.
>
> **جمال عبد الناصر**

وألخص هذه النتائج والدروس في الآتي:

بالرغم من متاعب وخسائر حرب الاستنزاف فإنها كانت عملًا قوميًّا ضروريًّا في شتى المجالات وعلى مختلف المستويات في:

من وجهة النظر العسكرية

١ ـ أصقلت خبرات المقاتل وعالجت نفسيته من الجراح التي أصابته في هزيمة يونيو ١٩٦٧.

٢ ـ ضرورة عسكرية للإعداد لمعركة تحرير الأرض.

٣ ـ أعادت الثقة للفرد المقاتل في سلاحه وفي قيادته وفي الهدف الذي يحارب من أجله خاصة بعد استيعابه برنامج «الممر المعنوي»، وممارسة القتال في نفس الوقت.

٤ ـ حطمت جدار الخوف الذي التصق بالعسكرية المصرية منذ عام ١٩٤٨. بل ونجحت حرب الاستنزاف في نقل جدار الخوف إلى إسرائيل (وصول الجندي المصري إلى خندق الجندي الإسرائيلي وقتله أو أسره).

٥ ـ حصلت القوات المصرية على معلومات تكتيكية أكثر عن العدو من خلال قتال المواجهة على ١٧٠ كم، فسقطت سلبيات الهزيمة ودعايات العدو المغرضة.
٦ ـ مكنت القوات المسلحة من الحصول على استعواض الأسلحة والمعدات التي فقدت في معركة يونيو والإمداد بأسلحة جديدة متطورة وحديثة، تمت تجربتها ميدانيًّا لصالح مصر والاتحاد السوفيتي، بناء على خبرة ميدان فيتنام وميدان الشرق الأوسط، وبذا انتقلت مصر عبر حرب الاستنزاف إلى استخدام الجيل الجديد من التسليح الحديث المتطور حتى عام ١٩٧٠، مثل سام ٦ و٧، ٢٣ مم الموجهة راداريًّا والميج ٢٥.

من وجهة النظر السياسية

١ ـ إن حرب الاستنزاف تحولت إلى عملية مزج سياسي وعسكري واجتماعي برزت للعالم كله بسبب:
أ) التعاون الوثيق بين الشعب وقواته المسلحة لأول مرة:
ـ الشعب أجبر الرئيس عبد الناصر على تحمل مسؤوليات استمرار الصراع مع إسرائيل.
ـ الشعب هو الذي كون ومارس مسؤوليات «الجيش الشعبي».
ـ الشعب تحمل خسائر وتضحيات سواء في المدن الرئيسية للقناة وعلى الجبهة أو في العمق.
ب) التعاون الوثيق بين الجهازين العسكري والسياسي في الدولة.
جـ) إن شعب مصر قد استوعب الهدف (إزالة آثار العدوان)، وصمم على تنفيذه.
د) إن صمود الشعب والقوات المسلحة وتحملهم الخسائر ولمدة ثلاث سنوات أدت إلى:
ـ إعادة ثقة العالم الخارجي بالعسكرية المصرية والمقاتل المصري.
ـ جذب الشعوب العربية والرأي العام العربي نحو التعاطف والتضامن مع مصر.
٢ ـ حرب الاستنزاف وسعت جبهة النضال ضد الصهيونية في العالم العربي

وأفريقيا، وشجعت على انضمام ثورتي السودان وليبيا التحرريتين إلى جانب مصر وأهدافها، وذلك في ٢٥ مايو ١٩٦٩ في السودان، وفي ١/ ٩/ ١٩٦٩ في ليبيا، وكان أول طلب للثورة هو جلاء الأمريكيين من قاعدة «هويلس»، وتحول اسمها إلى «قاعدة جمال عبد الناصر».

واتسعت جبهة المعارضة ومسرح العمليات ضد السياسة الأمريكية التي تؤيد إسرائيل سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا.

٣ ـ متابعة العمل السياسي لجهود العمل العسكري خلال حرب الاستنزاف جعلته يحصد النتائج لتعزيز الموقف السياسي العام.

٤ ـ كانت نهضة القوات المسلحة من جديد في زمن قياسي هي في حد ذاتها صياغة سياسية تنظيمية لإرادة الشعب، وكان شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة» هو المحرك والدافع الوطني الذي نمَّى القدرة العسكرية للشعب، وبث فيه روح القتال والتضحية لتحقيق الهدف الوطني والقومي.

٥ ـ إن الشروط التي اضطرت إسرائيل لقبولها ضمن مشروع «روجرز» عام ١٩٧٠، وأولها التزامها بالانسحاب من الأراضي العربية (خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧) هي النتيجة السياسية المباشرة لحرب الاستنزاف المشرفة، بينما رفضت إسرائيل القرار ٢٤٢/ ١٩٦٧ بعد معركة يونيو ١٩٦٧.

من وجهة النظر الاستراتيجية

١ ـ تطور القدرة العسكرية المصرية أحدث انقلابًا في موازين القوة العسكرية، وقلب الخطط العسكرية الإسرائيلية رأسًا على عقب مثل:

أ) لم تستطع تنفيذ سياسة الأمر الواقع، وشعرت في أواخر حرب الاستنزاف أن أمر بقائها في سيناء أصبح مكلفًا.

ب) تهديدها بالذراع الطويلة (الطيران) لم ينجح أمام حائط الصواريخ الذي نجحت مصر في إقامته غرب القنال.

ج) التزمت بتطبيق أسلوب الدفاع والتخندق وراء خط برليف ووراء خط المضايق بعد أن شعرت بتغيير ميزان القوى في قناة السويس.

د) إسقاط ١٣ طائرة فانتوم واسكاي هوك وأسر ٥ طيارين في يوم واحد هو ٣٠/ ٦/ ١٩٧٠، بينما خسائر الطيران الإسرائيلي خلال حرب الاستنزاف كانت ٥٢ طائرة منها ١٨ طائرة تدمير.

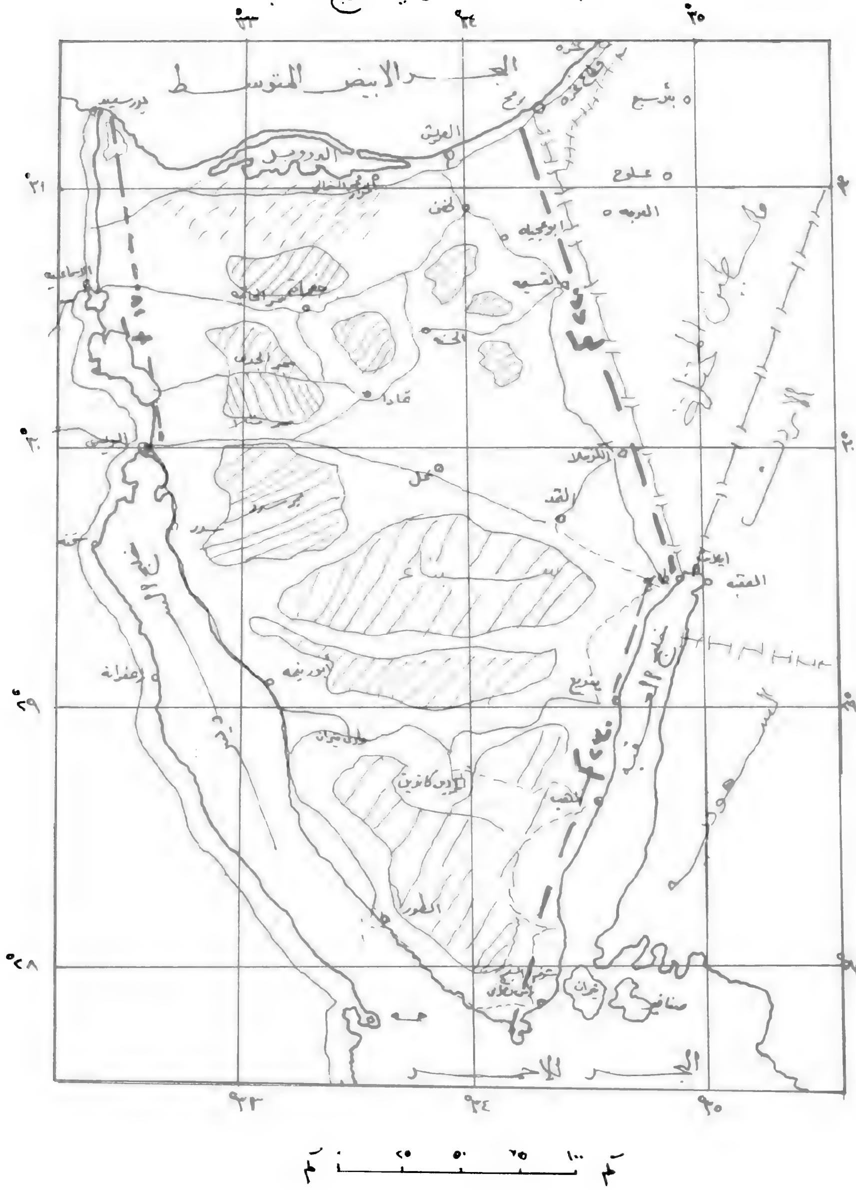
٢ ـ فشلت إسرائيل من خلال حرب الاستنزاف التي بدأتها مصر في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني وهو «العدوان من أجل تغيير خريطة الشرق الأوسط» التي وضعتها أمريكا هدفًا لها في عدوان ١٩٦٧، إذ إنها فشلت في إسقاط عبد الناصر أو إجباره على تغيير سياسته الخارجية أو عزل الشعب عن قيادته وقواته المسلحة، وكلها كانت أهدافًا فاشلة لإسرائيل وأمريكا لم يتمكنا من تحقيقها بسبب صمود الشعب والقوات المسلحة أمام العدوان الإسرائيلي في حرب الاستنزاف ١٩٦٧-١٩٧٠.

أما الدروس التي استخلصتها لشخصي من تجربتي في حرب الاستنزاف فهي:

١ ـ إن إعادة التنظيم والتسليح والتدريب والبناء للقوات المسلحة الجديدة عقب الهزيمة كانت أسهل بكثير من إعادة القيم والمثل التقليدية والخلقية لأفراد القوات المسلحة، قادة وضباطًا وجنودًا.

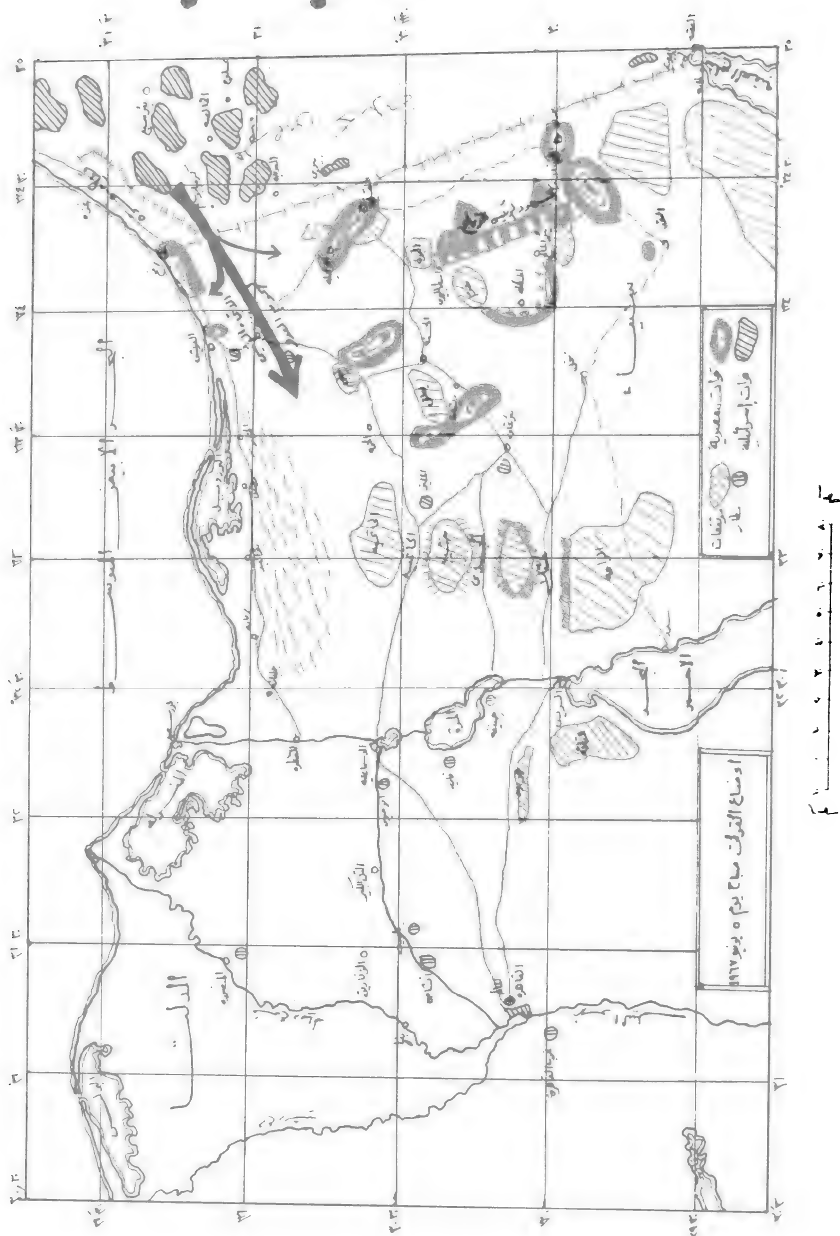
٢ ـ إن الصراع المسلح يستمر حيًّا ونشطًا ما بقيت وترسخت إرادة القتال في الشعب وهو الوعاء الطبيعي للقوات المسلحة.

ملحق الكروكيات



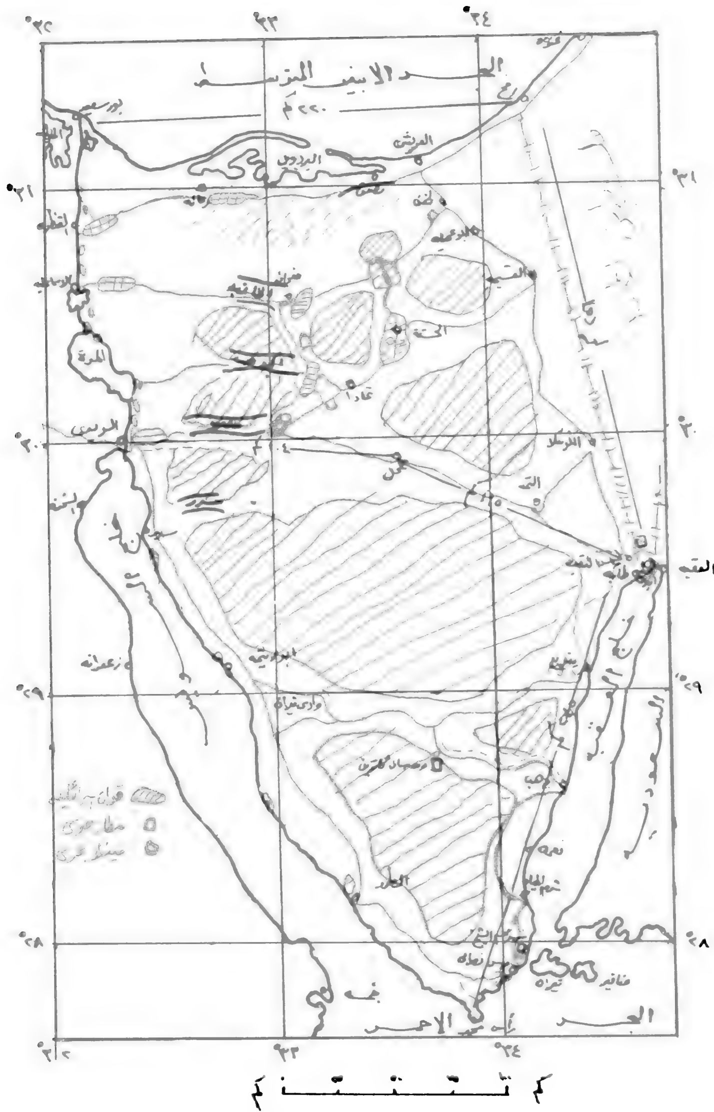
مرفق ١ - الحدود الشرقية وخليج العقبة

مرفق ٢- الخطة قاهر



مرفق ٣- أوضاع القوات صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧

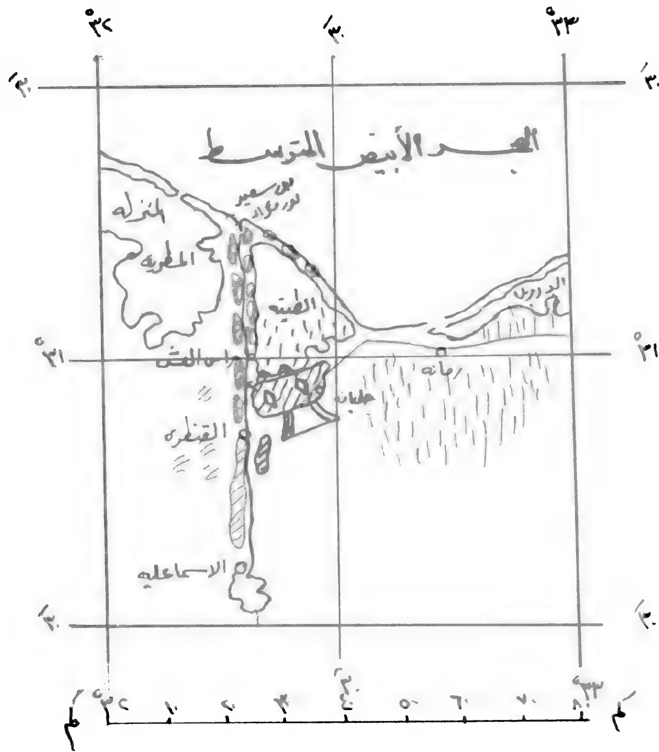
انتشار القوات الإسرائيليه فى سيناء

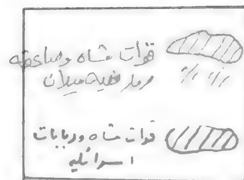


مرفق ٤ – انتشار القوات الإسرائيلية في سيناء

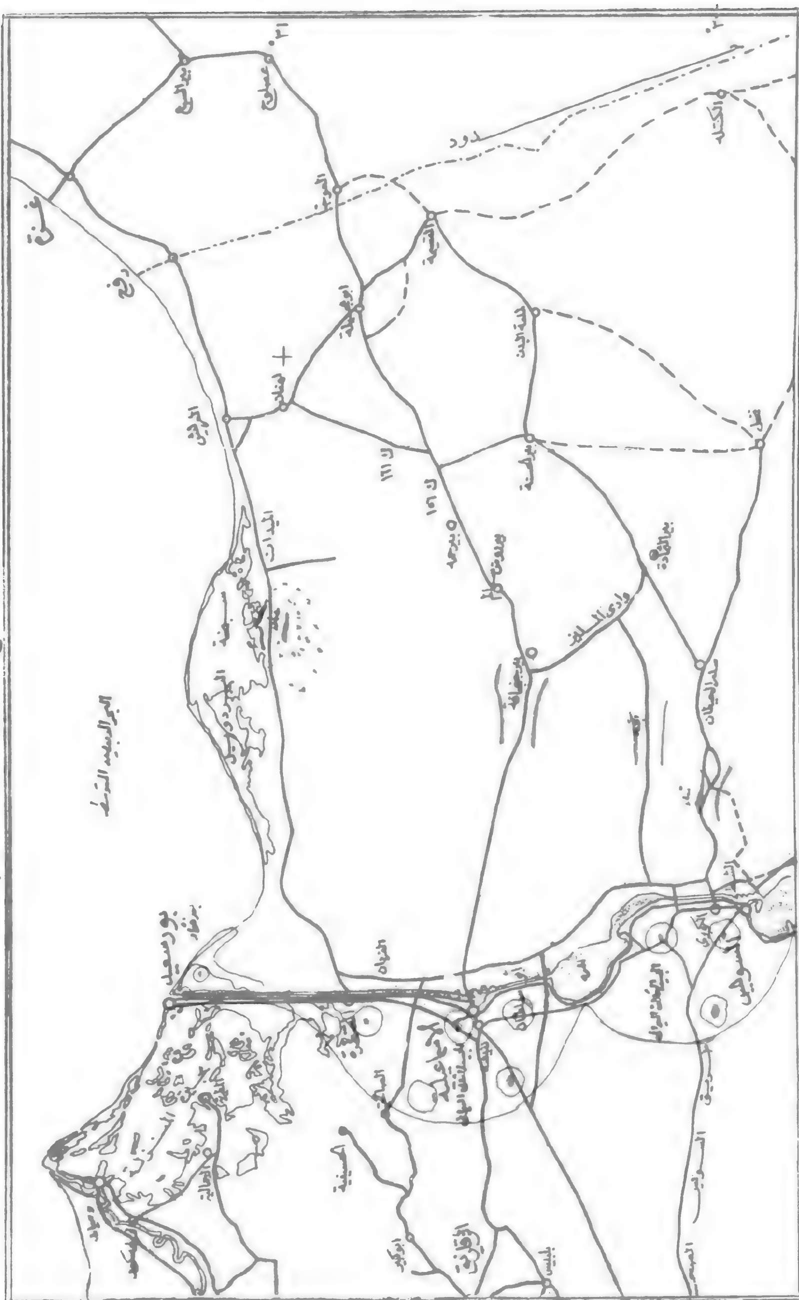
معركه رأس العش

١/ ٧/ ١٩٦٧



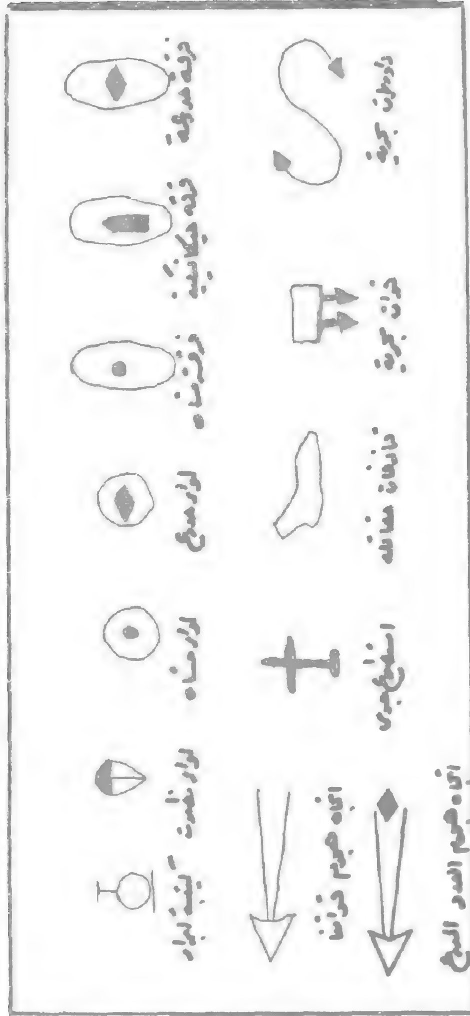


مرفق ٥ – معركة رأس العش



مرفق ٦- قوات الجبهة خلال حرب الثلاث سنوات

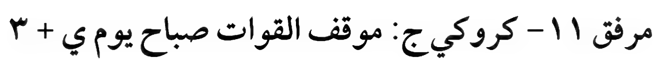
مرفق ٧- حدود مناطق التدمير لصواريخ سام على الارتفاعات العالية



مرفق ٨- رموز ومصطلحات التدريب العملي الأخير
لتطبيق خطة تحرير سيناء

مرفق ٩- كروكي أ: موقف القوات صباح يوم ي + ١

مرفق ١٠ - كروكي ب: موقف القوات صباح يوم ي + ٢



مرفق ١١ - كروكي ج: موقف القوات صباح يوم ي + ٣

مرفق ١٢ – كروكي د: موقف القوات صباح يوم ي + ٦

ملحق الصور



عبد الناصر وفوزي يتابعان المناورات



محمد فوزي في أحد خنادق الخطوط الأمامية



عبد الناصر يتفقد مواقع النسق الثاني للجبهة وبرفقته من اليمين: محمد فوزي، أحمد إسماعيل، عبد الغني الجمسي



عبد الناصر وفوزي أمام خريطة لإحدى المناورات



عبد الناصر وفوزي أثناء المناورة «القدس» ٥/ ٥/ ١٩٧٠



عبد الناصر أثناء مناورة للواء ١٥ مدرع وعلى يمينه محمد فوزي وخلفه عبد المنعم رياض
٢٠/ ١١/ ١٩٦٨



عبد الناصر في اجتماع مع قادة وجنود الجبهة وعلى يمينه محمد فوزي وعلى يساره
عبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل



عبد الناصر ومحمد فوزي وعبد المنعم رياض في عربة القيادة أثناء إحدى المناورات



عبد الناصر في زيارة لمركز قيادة الجبهة



عبد الناصر في لقاء مع قادة وضباط وجنود الجبهة



عبد الناصر يتفقد الجبهة ومعه فوزي وعبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل



عبد الناصر ومحمد فوزي أثناء مناورة للفرقة الرابعة المدرعة ٩/ ٩/ ١٩٦٩